محمد عبّاس

خصومات تاريخية



مصالي- الدباغين

بن بلة- عبان

بن بولعيد- عجول

بن صدوق- شكال

دار هومه

إهداء

إلى الدكتورة رشيدة..

الزوجة التي صبرت على «ضرة» اسمها

الكتابة..

صنف : 326 / 4

– الإيداع القانوني : 2010 / 3559

– ردمك : 8–453–65–9961–978

www.editionshouma.com

email : Info@editionshouma.com

محتوى الكتاب

تقديم

يحتوي هذا الكتاب بين دفتيه خصومات تاريخية متعددة الأبعاد والأطراف.

فالحاج مصالي رائد الحركة الاستقلالية، في خصومة مع ثوار جبهة التحرير الوطني الذين يعود الفضل إليهم في تحقيق هدف مرحلي حاسم، وهو الاستقلال الذي كرس حياته النضالية كلها للدعوة إليه والسعي لتحقيقه !

وكان قبيل الثورة في خصام مع « المركزيين » بقيادة بن يوسف بن خدة، متهما إياهم بالركون إلى « الإصلاحية »، أي الانحراف عن الخط الثوري الذي أقرّه المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (منتصف فبراير 1947 م).

وكان في أواخر الأربعينيات في خلاف مع الدكتور محمد الأمين دباغين حول « جنرالات مرحلة الثورة » : هل هم من رعيل مصالي ؟! أم من رعيل آيت آحمد وبن بلة وبوضياف الذين أعدّوا أنفسهم لهذه المرحلة ؟!

وبن بلة في خصومة مع عبان حول نتائج مؤتمر الصومام، وتنازع الأولوية في السلطة بين « السياسيين » و« العسكريين » ... فالأول يبجل هؤلاء والثاني يقدم أولئك !

وكان من الطبيعي أن تمتد هذه الخصومة إلى أنصار عبّان من « السياسيين »، وفي مقدمتهم الثلاثي : الدباغين - بن خدة - دحلب !

وكان لا بد أن يكون لهذه الخصومات الوطنية انعكاس على المستوى المحلي، فعاجل عجول يبدو هنا كامتداد لبن بلة، في نقمته على « السياسي » شيحاني، وتمرده على بن بولعيد لنفس السبب !

والإشكال في خصومات من هذا القبيل أنه يمكن أن نجد محامين لهذا الطرف أو ذاك، لكن لا يمكن أن نجد قاضيا يفصل في القضية، لأن القاضي هنا هو التاريخ نفسه !

المؤلف في 22 يونيو 2010

مدخـل

لماذا التأخر في التأريـخ للثـورة ؟!

يحيـا اللاّتاريخ

في بداية الاستقلال* رزق أحد ضباط جيش التحرير الوطني في الولاية الثانية، ولدا، فاختار له اسما غريبا هو « لا تاريخ ! »[1] ولا شك أن لهذا الاختيار الغريب صلة بأطوار المرحلة الأخيرة من ثورة التحرير، وما كانت تحمله معها من نذر، تهدد بتحويل هذه الثورة العملاقة إلى رماد تاريـخ !

في الذكرى الثامنة والأربعين لثورة نوفمبر المجيدة ترتفع أصوات من هنا وهناك، تريد أن تمنع الرئيس الأسبق أحمد بن بلة من تقديم شهادته، في وقائع وأحداث عاشها أو كان ضحية لها ! على غرار التحضير للثورة ومؤتمر الصومام، واختطاف الطائرة التي كانت تقلّه وأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنـي.

إن مثـل هـذا الاعـتراض الـذي لا مـبرر له، لا يمكـن أن يحسـب بأيـة صفـة مـن الصفـات عـلى التاريـخ الـذي هـو بـريء مـن مثـل هـذه الممارسات المشبوهـة ...

---

*. الشروق اليومي، عدد 19 نوفمبر 2002 م.

1. من غريب الصدف أنّ « لا تاريخ » هاجر إلى الخليج العربي !

فالمؤرخ مثل المواطن بحاجة ماسة إلى مثل هذه الشهادات، باعتبارها مادة أولية لا غنى عنها لفهم بعض الوقائع والأحداث، لا سيما إن كانت صادرة عن شخصيات بارزة، لعبت أدوارا هامة وخطيرة فيها، شأن الرئيس بن بلة.

لذا لا يسع المؤرخ -وحتى المواطن العادي- إلا أن يستنكر ألاعيب وتضاليل « المعقدين » من التاريخ لسبب أو لآخر !

ويمكن القول بناء على تجربة الأربعين سنة الماضية من عمر الاستقلال، أن « المعقدين » من تاريخ الثورة الجزائرية أشكال وألوان ! منهم : المعقدون من داخل الحركة الوطنية ذاتها، ونعني بهم أولئك المناضلين المؤمنين بالعمل في سبيل الاستقلال -بشتى الوسائل والطرق- لكن عند حلول ساعة الانطلاق من الايمان إلى الفعل الثوري، لم يكونوا مستعدين نفسيا ومعنويا فتخلفوا بذلك عن محطة فاتح نوفمبر 1954 م.

وهناك معقدون -من نفس الحركة- حاولوا اعتراض سبيل القطار، بدعوى أن الوقت لم يحن بعد ! أو أن الاستعداد للانطلاقة لم يكن كافيا ! أو أنهم لم يتبوّأوا في هذه الانطلاقة المكانة اللائقة بهم.

وهناك من تأخر عن الموعد بحكم عامل السنّ فقط، فلم يشارك في شرف الابتداء ! لكنه مع ذلك ظل محرجا بهذا التأخر، بعد أن تمكّن لاحقا من تبوّء صدارة الأحداث ! وهذه حال الرئيس الراحل هواري بومدين الذي حاول طيلة فترة حكمه التعتيم على التاريخيين، وإرجاع الفضل كل الفضل إلى نفسه من خلال هيئة الأركان العامة وجيش الحدود.

وكان بومدين وأمثاله يصفون الحديث عن تاريخ الثورة وروادها بالحديث عن « الأموات » ! أو محاولة « إنعاش الجثث الهامدة » !

وهناك طائفة أخرى من الوطنيين، تبدو معقدة وخجلة بمكانتها المتواضعة إبّان ثورة التحرير، لذا نراها تفضّل الاهتمام بالحاضر والمستقبل على حساب الماضي !

طبعا هناك معقدون من التاريخ -وهم كثيرون- لأنهم وقفوا من ثورة نوفمبر موقف المتفرج، وظلوا على موقفهم هذا ردحا من الزمن، حتى أشرفت المعركة مع الاحتلال الفرنسي على نهايتها وبدأت تباشير الاستقلال تلوح في الأفق القريب !

وهناك من كانوا في الصف الآخر -سرا أو علانية- واستفادوا بعد الاستقلال من تسامح الثوار ورحابة صدر الجزائر الجديدة.

وهؤلاء معقدون من التاريخ لأن في « بطونهم تبنا » ويخشون تبعا لذلك، أن تكشف بعض الشهادات عنهم وعن خيانتهم !

ولا ينبغي أن ننسى طبعا « حزب فرنسا » في التاريخ الذي يريدنا أن نكتفي بالرواية الفرنسية التي سبق إغراق السوق بها، من كتابات إيف كورِيير (1966 م) إلى مؤلفات بن يمين أسطورة، مرورا بالعديد من المؤلفات الأخرى الصادرة عن فاعلين وشهود، مثل بيجار وماسوا وأخيرا أوسريس.

والملاحظ أن هذا « الحزب » مكلف -إلى جانب الترويج للرواية الفرنسية- بالتشويش على الرواية الوطنية قدر المستطاع، بنية ترسيخ الرواية الأولى في الأذهان، وتمكينها من فعلتها في النفوس والضمائر !

إن الضجة التي تحدثها الآن بعض الأوساط حول شهادة الرئيس بن بلة التي تبثها قناة الجزيرة كل يوم سبت، هي نفسها تقريبا التي سبقت إثارتها قبل أكثر من سنتين، غداة صدور الجزء الأول من مذكرات الرئيس علي كافي، وتتكرر الضجة حسب نفس السيناريو :

1. تبادر « عصابة الأربعة » - الخمسة أحيانا ! - باتهام الشاهد بأنه اتهم عبان « بالخيانة » ! وتقيم ضجة كبرى حول قراءتها الخاصة بما صدر.

2. تسارع بتغذية الضجة .. - والحملة على الشهادة- باستجواب عدد من شهود الثورة والكتّاب والمؤرخين .. وهم نفس العينة تقريبا في كل مرة : عز الدين، ياسف السعدي، رضا مالك، قداش وبالنون ... إلخ ..

3. وأخيرا تخرج أرملة عبان -السيدة دهيلس- عن صمتها فتهدد أو تقوم برفع دعوى قضائية على الشاهد كما حدث مع الرئيس كافي ! علما أن مسألة كهذه من صلاحية محكمة التاريخ وحدها، ولا يجوز للمحاكم العادية أن تقحم نفسها فتتحول إلى أداة لقمع شهود التاريخ ! ولنا في محاكمة نزار وسوايدية بباريس مثل قريب وواضح عن ذلك ! ..

ويخضع تحرك بعض الصحف لإثارة مثل هذه الضجة في كل مرة لعدّة دوافع منها :

1. الإنحياز الإيديولوجي على أساس تبني رفاق صبيد صادي والهاشمي الشريف لعبان من منطلق خاطئ وهو المنطلق العلماني !

2. الانحياز الجهوي بناء على انتماء عبان إلى نفس المنطقة، ومن ثمة اعتبار كل ما يمكن أن يسيء إليه إساءة إلى المنطقة كلها !

3. الإثارة الصحفية الرخيصة، لأنها توظف مادة تاريخية حساسة ودقيقة ونبيلة لأغراض تجارية وضيعة وحقيرة، وأكثر من ذلك أن هذه الإثارة لا تتحرّج من اللجوء إلى التضليل السافر، بالقراءة المغرضة والمحرّفة لما يصدر من شهادات. على سبيل المثال يتحدث الرئيس بن بلة عن « انحراف » وقع في مؤتمر الصومام، وتنقل صحف الإثارة الرخيصة ذلك بصيغة « خيانة » ! مع أن الفرق واضح بين اللفظين. فلماذا تعمّد مثل هذا الخلط المشبوه الملاحظ في بعض الصحف !

كل هذه العوامل -وغيرها- نجدها وراء التقديم المتشنج لرواية شهود كبار في حجم الرئيسين بن بلة وكافي، والردود البذيئة عليها ..

وقد يبدو ذلك مفهوما من صحف الإثارة المغرضة، لكن عندما يصدر عن مجاهدين وكتّاب ومؤرخين، فالمسألة تدعو إلى الاستغراب والتساؤل في آن واحد :

- ترى لماذا يغضب أمثال عز الدين وياسف سعدي لرواية بن بلة وكافي ؟! لقد سبق لكل منهما أن نشر أكثر من كتاب حول تجربتهما في الثورة المسلحة وأطنبا في تقديم روايتهما عن بعض الوقائع والأحداث التي عاشها هذا أو ذاك .. فلماذا الاعتراض عن الآخرين إذا ؟!

إننا لا نطالب هذين المجاهدين بالصمت كما يفعلان -ومن معهما- بخصوص بن بلة وكافي ! رغم معرفتنا أن الأمن الفرنسي راودهما على نفسيهما عند القبض عليهما إبّان الثورة[1] ولم يفعل ذلك مع كلّ الأسرى من جيش وجبهة التحرير لسوء الحظ ! فقد كان الأمن الفرنسي لا يطمع في استمالة الثابتين الصادقين من المجاهدين، بل يعمل كل ما في وسعه ويسخر الإمكانيات الدقيقة والضخمة للإيقاع بهم والقضاء عليهم. كما فعل مع الشهداء من أمثال زبانة وبن بولعيد، وبن مهيدي وبوقرة ... إلخ.

ونعرف أيضا أن عبان نفسه حكم على ياسف بالإعدام، لأنه خضع لمثل هذه المساومات الأمنية، ولولا شفاعة الشهيد أرزقي بوزرينة لكان في عداد الشهداء رحمة الله عليهم !

ولماذا يلجأ أمثال قداش وبالنّون إلى الشتم والإسفاف في التعليق على شهادة أحد رموز الثورة الجزائرية دون أن يطّلعا مباشرة على

1. ألقي القبض على ياسف بباريس في مايو 1955 م، في حين أسر عز الدين بالولاية الرابعة سنة 1956 م.

تصريحاته في قناة الجزيرة !؟ فهل ذلك من « الأساليب العلمية التي يزعمان » اعتمادها في كتاباتهما !؟

للتذكير أن المؤرخ محفوظ قداش وصف في حديث لصحيفة يومية [1] تصريحات الرئيس بن بلة عبر قناة الجزيرة بـ « الغباء » و« الجنون » !؟

فلماذا هذه البذاءة والتشنّج من مؤرخ يُفترض فيه الحياد وتناول الأمور بمقياس التاريخ وموضوعية الحكم النّزيه ؟

بالمناسبة بودّنا أن نسأل المؤرخ الكبير أين كان إبّان ثورة التحرير ؟ وفي أي سجن أو محتشد حبس على وجه التحديد !؟

ومعروف عن بالنّون أن قيادة الولاية الثانية كلّفته -وهو تلميذ مراهق- بنقل رسالة إلى جماعة العاصمة قبل مؤتمر الصومام، وقد قام بالمهمة على أحسن وجه، لكنه أصبح في السنوات الأخيرة يوهم بأنه كان « شيئا ما » في قيادة الشمال القسنطيني ! بودّنا أن يوضح لنا وللقراء الكرام، متى وأين أصبح « شيئا ما » إبّان ثورة التحرير المباركة !؟

إن مثل هذه الأسئلة نطرحها لأوجه عدّة :

1. نطرحها انتصارا للتاريخ، ولدور الثوّار في إعداد ثورة الفاتح نوفمبر وقيادتها في مرحلتها الأولى. ومن ثمة حقهم الذي لا يمكن أن يجادل فيه أحد في تبليغ روايتهم - بغثّها وسمينها- إلى الأجيال عامة، وإلى الباحثين والمؤرخين باعتبارها مادّة أوّلية لا غنى عنها.

ولحدّ علمي أن الثوار -من أمثال بن بلة وبوضياف وبيطاط وبقايا مجلس الـ 22 وغيرهم من التابعين - لا يطالبون بتفضيل روايتهم عن بقية الروايات المتداولة : روايات المركزيين والمصاليين والبيانيين والعلماء والشيوعيين ...

1. *الخبر* عدد *10* نوفمبر 2002 م.

2. استنكارًا السلوكات لا تاريخية تريد فرض رواية بعينها ومحاولة الحجر أو التشويش على ما عداها.

3. استنكار ممارسات مشبوهة، تحاول فرض نوع من القداسة على رموز بعينها دون سواها، ولسلوكات غير حضارية تتعمّد التشنّج والحساسية المفرطة في التصدي للروايات المخالفة، مع اللجوء إلى البذاءة والإسفاف والشتيمة.

ويبقى التاريخ مع كلّ ذلك هو الحكم الذي لا تجدي معه مختلف أساليب التضليل والتزوير والتدليس .. هذه الأساليب التي تجعلنا نتفهم لماذا قال العقيد محمدي السعيد -رحمه الله- ذات يوم « يحيا ربّي ! » (أستغفر الله !) واستنكارا لمثل هذه الأساليب نقول على منواله : « يحيا التاريخ !».

عائلة « لا تاريخ »

كيف كتب الرائد الميلي العربي تاريخ الجزائر بأسماء أبنائه ؟!

كتب الزميل محمد عباس معلقا على الحوار الجاري بين الرئيس الأسبق للجزائر أحمد بن بلة ودعاة « خلّي البير بغطاه » بخصوص تاريخ الجزائر الحديث، وذكر أن أحد الضباط السامين في الثورة الجزائرية أعطى ابنه اسم « **لا تاريخ** »، احتجاجا على بداية تشويه التاريخ بعد الاستقلال.

وزيادة في توضيح ما ذكره الزميل نذكر هنا القصة الكاملة لموضوع هذا الضابط وكيف أعطى ابنه اسم « لا تاريخ » ! *

*. سعد بوعقبة، *الشروق اليومي*، عدد 28 نوفمبر 2002 م.

الضابط السامي هو المرحوم برجم العربي الميلي الرائد في جيش التحرير بالولاية الثانية، وعضو مجلس الولاية مع العقيد صوت العرب (صالح بوبنيدر). وبدأت حكاية المرحوم الرائد الميلي في كتابة تاريخ الاستقلال بأسماء أبنائه كما كتب تاريخ الثورة بعرقه، بدأت القصة عشية الاستقلال، حين لاحظ انحراف الثورة عن المسار الصحيح، بهجوم جيش الحدود على جيش الولايات، حيث كان الجيش الداخل في الولايات هو العصب الحيوي في الثورة وعندما تحقق الاستقلال هجم عليه جيش الحدود ليطبق مبدأ أولوية الخارج على الداخل ! ثمّ أعقب هذا الوضع انحراف الثورة من ثورة وطنية إسلامية عربية إلى ثورة اشتراكية ماركسية.

وبدأت الإشتراكية تنجز هي الأخرى مظالم ضد الشعب لا تختلف عن مظالم الاستعمار .. وبدأ الفساد يغزو أجهزة الدولة الحديثة من خلال الحديث عن سرقة أموال صندوق التضامن .. فما كان من الرائد برجم العربي الميلي إلاّ الاحتجاج على هذا الواقع فأطلق على ابنه المولود في عام 1963 م، اسم « لماذا » احتجاجا وتساؤلا عما يحدث ؟

وفي سنة 1964 م، وبالضبط في شهر أفريل انعقد المؤتمر الثالث لجبهة التحرير بسينما الماجستيك (الأطلس) حاليا .. ودار في المؤتمر نقاش حاد بين بومدين وأنصاره وبن بلة وأنصاره حول موضوع تطهير الثورة، وكان الرائد برجم العربي الميلي من ضباط جيش التحرير وهاله قول المرحوم بومدين (من يطهر من ؟) وأن الماضي ينبغي أن ينسى .. فاحتج المرحوم الميلي على فكرة اللاّتاريخ التي أتى بها بومديـن !

وتصادف ذلك مع ازدياد طفل للمرحوم في 15 أفريل 1964م فأسماه « **لا تاريخ** » ! احتجاجا على مقولة قائد جيش التحرير ينبغي أن ننسى الماضي ! (أنظر الوثيقة رقم 1).

وفي 12 جويلية 1965م كان المرحوم في نشوة الانقلاب الذي قام به بومدين ضد بن بلة ولم تتضح معالمه واعتقد أنه انقلاب تصحيحي بحيث يعيد الثورة إلى روافدها العربية الإسلامية، ويتخلى عن مسار الشيوعية الاشتراكية .. فبشر ببنت في هذا التاريخ، فأطلق عليها اسم « **بشرى** » ولكن البشرى لم تدم واتضح له أن الانقلاب لم يكن تصحيحا لمسار الثورة بل هو مجرد تغيير في إطار الاستمرارية، تغيير لم يمس سوى كرسي الرئيس أما الثورة فقد واصلت توجهاتها الغريبة عن تطلعات الشعب ومعتقداته وأن الانقلاب لم يكن تصحيحا بل كان مجرد تعطيل لمؤسسات دولة كانت في بدايتها .. وهكذا أصبح الانقلاب في حد ذاته مشكلة للجزائر. (أنظر الوثيقة رقم 2).

وبشر الرائد الميلي ببنية ثانية جاءت بعد بشرى فأسماها « **مشكلة زادة** »، وزادة بالدارجة في شمال قسنطينة تعني زيادة ! أو (أخرى)، وهكذا أطلق الرائد على ابنته الثانية اسم (مشكلة أخرى) وكان لا يعني البنت وإنما يعني المسار الذي أخذته الدولة الجزائرية بعد تعطيل المؤسسات الشرعية بالانقلاب، وكان ميلاد البنت الثانية التي احتج بها الرائد العربي عن الوضع كان ميلاد البنت « **مشكلة زادة** » في 25 فيفري 1969م (أنظر الوثيقة رقم 3).

وتزامن ميلاد مشكلة زادة مع المشاكل التي تعرض لها المرحوم وحملته على الذهاب إلى المغرب الشقيق.

وفي 1970 م تحول المرحوم بومدين كلية إلى أداة في يد اليسار عبر الثورة الزراعية .. خابت آمال الرائد العربي في إصلاح البلاد، وبشر في 23 أوت 1971 م بولد فأسماه « **لا تومن** » أي لا نؤمن بأي كان ! (أنظر الوثيقة رقم 4).

وهذه قمّة اليأس من إصلاح الأوضاع في الدولة الجزائرية.

وفي 29 ماي 1979 م أطلق الرائد العربي اسم « ياريت » على آخر أبنائه وهو طفل، لأن في هذا التاريخ بدأ الرئيس بن جديد يتحدث عن أخطاء المرحلة السابقة ويحاول محاسبة المتسببين فيها، فجاء طفل العربي ياريت كتاريخ وأمنية. (أنظر الوثيقة رقم 5).

هكذا كتب الرائد برجم العربي الميلي تاريخ استقلال الجزائر بأسماء أبنائه ! قبل أن ينتقل إلى جوار ربه عام 1982 م، وأراد الحكم أن يتاجر باسمه وجثّته بدفنه في مقبرة العالية في مربع الشهداء والمجاهدين، ولكن أبناءه : لماذا ولا تاريخ ولا تومن هرّبوه من المستشفى ليلا ليدفن في قسنطينة، وقد سار في جنازته ما يقارب نصف مليون شخص إلى جانب « لماذا » ؟ و « لا تاريخ » ! و« لا تومن » !

و« لماذا » يعيش الآن في القبة بالجزائر العاصمة وقد زارنا في الجريدة مشكورا وحمل لنا هذه المعلومات في حين يعيش « لا تاريخ » في إحدى دول الخليج العربي مهاجرا بعد أن ترك رتبة ضابط في الجيش ورحل لأنه أصبح يؤمن مثل والده بأن البلاد الجزائرية تعيش « اللاّ تاريخ » !

تلك هي قصة لا تاريخ التي ذكرها الزميل عباس في مقدمة مقاله ولكم أن تحكموا أنتم أيها القراء على قيمة هذا الرجل الذي انتقل إلى جوار ربه دون أن يأخذ ورقة واحدة لا من وزارة المجاهدين كمجاهد، ولا من جهاز الدولة كأحد قيادي الثورة، ولا من وزارة الدفاع كأحد أعضاء جيش التحرير الوطني، ولم يستفد ماديا من جهاده كما فعل غيره.

القسم الأول

قضايا ... وشخصيات

الفصل الأول

شخصيات ... وأدوار

مصالي .. ماله وما عليـه

مصالي .. بين غاندي وهوشي مينـه

هناك عدّة عوامل ساهمت في صنع الحاج مصالي المناضل، يمكن إيجازها في ظروف نشأته والمنطلقات الإيديولوجية التي تكونت لديه، فضلا عن طبيعة المطالب التي يطرحها والوسائل التي كان يقترحها لتحقيق هذه المطالـب*.

لقد تفتق وعيه[1] في ظروف الحرب العالمية الأولى التي سبقها محليا قرار التجنيد الإجباري عام 1912م والغزو الفرنسي لإقليم مراكش المجاور في نفس السنة. وأخذ هذا الوعي ينضج شيئا فشيئا في سياق المبادئ الديمقراطية والتحررية الكبرى التي تضمنتها المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ويلسون، وحملتها معها رياح الثورة البلشفية العاتية التي تعهدت في بدايتها بنصرة الشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل تقرير المصير والاستقلال. وكان مصالي علاوة عن كل ذلك شاهدا على انتفاضة الأمير عبد الكريم الخطابي بالريف المراكشي وسقوط الخلافة العثمانية بتركيا ...

وما لبث هذا الوعي الذي نضج وانصهر على وهج هذه الأحداث التاريخية الفاصلة، أن تبلور في منطلق إيديولوجي محدد : إيمان راسخ

*. نص المحاضرة التي ألقاها الكاتب بملتقى تلمسان حول مسيرة الحاج مصالي في أواخر مارس سنة 2000 م.

1. المقال نشر بالخبر الأسبوعي عدد 72 (19-25 يوليو 2000)،....»

بالأمة الجزائرية كحقيقة تاريخية حية، ومن ثمة حقّها في المطالبة بتقرير مصيرها واستعادة سيادتها على أرضها مثل بقية الأمم المغلوبة على أمرها.

لكن هذا المنطلق الصلب كان يصطدم بحقيقة مناقضة تتمثل في وجود نظام استيطاني على نفس الأرض يحاول ابتلاعها بالقوة .. وكان حكم مصالي على هذا النظام حكما لا رجعة فيه باعتباره نظاما « من المستوطنين وإليهم ». وبالتالي من غير الممكن أصلا أن ينفتح على الأغلبية من الجزائريين، وأحرى وأولى أن يسمح لهم بالاندماج فيه.

مثل هذا النظام المغلق في وجه عامة الجزائريين -الذين كتب عليهم العيش على هامشه- لا يمكن إصلاحه. وبالتالي حتمية الثورة عليه بمختلف الوسائل الممكنة الشرعية منها والثورية إذا اقتضى الأمر، وذلك لتحقيق نفس الهدف ألا وهو استقلال الجزائر.

والملاحظ أن مصالي كان واعيا تماما بأنه يسير على منهاج الثورة، ويعبّر عن ذلك في مذكراته بقوله : « والحق أنني كنت أتساءل يومئذ إن لم أكن أسير على طريق الثورة منذ سنوات » [ص 213].

وبناء على الإشارات السابقة، يمكن أن نميز بين مرحلتين في مسيرة الحاج مصالي الثورية : مرحلة أولى حيث كان أقرب إلى غاندي، ومرحلة ثانية أصبح فيها أقرب إلى هوشي مينه.

لكن سواء في هذه المرحلة أو تلك فإن الممارسة كانت تعتمد أساسا على ثابتة هي « الحزب الثوري» كمحرك وقائد لعملية التغيير الجذري المنتظر ..

الفترة الأولى : يمكن تحديدها تقريبا بمرحلة نجم إفريقيا، أي عمليا بالعشرية الأولى من عمر الكفاح الوطني الثوري في سبيل استقلال الجزائر .. والتي تمتد من تبلور المطالب الاستقلالية عام 1927 م -كما جاء

ذلك في قائمة المطالب المقدمة لمؤتمر بروكسل للشعوب المستعمرة- إلى غاية حلّ النجم في يناير 1937 م.

خلال هذه الفترة كانت مهمة الحزب الثوري تتلخص في تهيئة الشروط النضالية والسياسية لتحقيق « انقلاب سلمي » على نظام الاحتلال الفرنسي، عبر صناديق الاقتراع بواسطة انتخاب « برلمان جزائري » يعكس إرادة الأغلبية في إقامة نظام جديد، تكون فيه للأقلية الأروبية مكانتها، عكس النظام القائم الذي يتجاهل الأغلبية تماما - هذه الأغلبية التي يتحدث عنها الأباء المستوطنون بصيغة الغائب. ويمكن اعتبار تبخر الآمال التي كان مصالي ورفاقه يعلقونها على حكومة الجبهة الشعبية بقيادة الاشتراكي ليون بلوم من جهة، ورفض باريس للمطالب الاندماجية المتواضعة التي تقدم بها « المؤتمر الإسلامي » سنة 1936 م من جهة ثانية، بمثابة بداية النهاية لطريق « الثورة السلمية » عبر الاحتكام إلى الإقتراع العام. بل بداية كذلك لتبدد الأوهام الإصلاحية التي كانت تخامر أذهان « اتحادية المنتخبين » و« جمعية العلماء المسلمين الجزائريين »، بخصوص النظام الاستعماري وإمكانية إصلاحه بالتعاون مع باريس مباشـرة ..

لكن ينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد بأن اختيار « الثورة السلمية » -بواسطة الاقتراع العام- لم ينته تماما بنهاية هذه المرحلة التي لم تكن بدورها تستبعد نهائيا الاختيار الثوري، كما يدلّ على ذلك تصريح الحاج مصالي عقب المصادقة على برنامج النجم في 28 مايو 1933 م حيث قال : « لنعش أحرارا أو فلنمت ! ونعني بالموت هنا أن نموت والسلاح في اليد ! إنه نداء للكفاح والتضحية » [كتاب جاك سيمون].

ووصف مصالي طريق النجم في مساعيه الاستقلالية يومئذ بأنه طريق مثقل بمختلف أشكال التعذيب المعنوي والجسدي، لكن لا مفر من اقتحام طريق المحن هذا أحببنا أم كرهنا.

فالممارسة الثورية كانت إذا تعتمد الاختيارين في آن واحد، مع التركيز أكثر على ثورة الصناديق في مرحلة نجم شمال إفريقيا. ويمكن تحديد بداية المرحلة الثانية بميلاد «حزب الشعب الجزائري» في 11 مارس 1937 م، فمع ميلاد الحزب بدأت تتبلور تدريجيا فكرة « الطليعة المسلحة » كأداة للحزب الثوري، في سياق تزايد احتمال فشل أساليب « الثورة السلمية » في تجاوز عقبة النظام الكولونيالي كما سبقت الإشارة.

فبعد تأسيس « حزب الشعب » عاد مصالي إلى الجزائر حيث عقد اجتماعا للمناضلين بالعاصمة، شرح خلاله الاتجاه الجديد على النحو التالي :

- هناك نظريتان في معالجة المسألة الجزائرية : أن نحصل على استقلالنا عن طريق إقناع فرنسا بالوسائل السلمية أو نلجأ إلى أساليب أخرى، في حالة تعذر الإقناع السياسي بحكم طبيعة الاستعمار نفسه الذي احتل البلاد عنوة واستعبد سكانها بالقوة.

وعقب شرح هاتين النظريتين دعا مصالي المناضلين إلى تأسيس نظام وثيق الارتباط بالشعب، بهدف إعداد « الآلة التي تقصف برلمان باريس » ! [شهادة أحمد بودة في كتابنا روّاد الوطنيـة].

وتعتبر هذه الإشارة الأولى إلى الطليعة المسلحة التي ستخرج من صلب الحزب الثوري -في الوقت المناسب- لإشعال فتيل الكفاح المسلح، وإسقاط نظام الاحتلال « العاجز عضويا عن الانفتاح »، حسب تعبير جاك سيمون.

وتبلورت هذه الفكرة أكثر فأكثر خلال فترة السجون والنفي التي بدأت في أواخر أوت 1937 م، وتواصلت أثناء الحرب العالمية الثانية التي أدركت مصالي ورفاقه بسجن الحراش، قبيل محاكمته مجددا في ظل حكومة فيشي والزج به في سجن تازولت (لامبيز) المنكود السمعة. وقد غادر مصالي هذا السجن الرهيب في ربيع 1943 م وهو أشد ما يكون اقتناعـا، بـأن الاختيـار الثـوري بـات هـو السبيـل الوحيـد للخـلاص مـن النظام الاستعمـاري.

وتعكس المناظرة الشهيرة بين مصالي العائد من تازولت وفرحات عباس بسطيف هذا الموقف بوضوح، وقد قال باختصار .. « إذا كنت أشاطرك الايمان بمشروع جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا، فإنني عكس ذلك لا ثقة لي بفرنسا التي لن تعطيك شيئا. إن فرنسا لن ترضخ لغير القوة ولا تتنازل إلا على ما ينتزع منها ». [فرحات عباس في كتاب ليل الاستعمار].

لكن كيف السبيل إلى إنشاء طليعة مسلحة تطلق شرارة الثورة على الاستعمار !

كان جواب مصالي على هذا السؤال، أن ذلك ممكن بالشروع مباشرة في اختيار وتدريب المناضلين لأداء هذا الدور الرائد .. لكن الدكتور محمد الأمين الدباغين، الشخصية الثانية في الحزب يومئذ، كان يرى ضرورة البدء أولا بتوفير شروط نجاح هذه العملية الدقيقة قبل الشروع في تنفيذها. ومن هذه الشروط، كما جاء ذلك في كتاب « الكفاح القومي والسياسي » [لعبد الرحمان بن العقون]، العمل على « إثارة حالة هيجان في أوساط الشعب والقيام بأعمال استفزازية للمستوطنين، تحمل إدارة الاحتلال على ضرب الجميع بدون تمييز ».

ويقتضي ذلك حسب نفس المصدر العمل أولا « على تغريق الحركات السياسية المعتدلة وكسب بعض أنصارها لمساندة الحل الثوري » ..

وقد رجحت الكفة آنذاك لهذا الرأي حسب المصدر المذكور، مما يفسر مشاركة حزب الشعب في عملية إعداد بيان الشعب الجزائري في ربيع 1943 م ثم في حركة « أحباب البيان والحرية » سنة بعد ذلك.

ويبدو أن النجاح الكبير لهذه الحركة -التي تمكن مناضلو حزب الشعب من اختراقها وجعلها تتبنى اختيار الاستقلال- أحدث نوعا من الارتباك لدى الدكتور الدباغين ورفاقه، أدى إلى قلب سلم الأولويات، وبروز قناعة بإمكانية اختصار الطريق نحو الاستقلال بواسطة « الانتفاضة العامة ».

ويقول جاك سيمون في هذا الصدد : أن قيادة حزب الشعب وافقت -في غياب مصالي- في مارس 1945 م على مبدأ « الانتفاضة العامة » التي تؤدي إلى قيام حكومة مؤقتة بقيادة مصالي، تبادر بالإعلان عن ميلاد الدولة الجزائرية والاستعداد للتفاوض مع فرنسا على استقلال الجزائر.

هذا التوجه يؤكده أحمد بودة الذي يذكر في نفس السياق أن قيادة الحزب قررت تهريب مصالي من منفاه بقصر الشلالة إلى ناحية سطيف، حيث يتم الإعلان عن الحكومة المؤقتة التي تضم أيضا كلا من فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي.

وحسب الأستاذ جاك سيمون، أن الدكتور الدباغين وعسلة من قيادة الحزب أخبرا مصالي بالقرار المذكور، فأبدى تحفظات عليه في البداية. لكن مسايرة لاتجاه الأغلبية عاد ليوافق عليه في منتصف أفريل.

وكان المفروض أن يتم تهريب مصالي في 20 من هذا الشهر، لكن ذلك لم يحصل لأن مصالي لم يلتق مع المناضل المكلف بمهمة مرافقته إلى نواحي سطيف في الموعد المحدد ..

ولا نعرف رواية مصالي حول هذه المسألة، وليس مستبعدا أن يكون راجع نفسه مرة أخرى -بعد أن عاودته تحفّظاته الأولى- فبدا له أن العملية أقرب إلى المغامرة. ومهما يكن فإن فشل الموعد مؤشر آخر بأن مصالي لم يكن مقتنعا تماما بفكرة « الانتفاضة العامة » التي انتهت بمجازر 8 مايو 1945 الرهيبة. ومن أبرز نتائج هذه الأحداث الأليمة، فضلا عن سقوط فكرة « الانتفاضة العامة » :

1. تكريس القطيعة مع النظام الكولونيالي. ويصف المناضل الشاذلي المكي تلك الأحداث بقوله : « لقد كان لحوادث 8 مايو الأثر الفعّال في الميدان السياسي، فقد ازدادت شقة النزاع بين الوطنيين والفرنسيين اتساعا وعمقا، وراح المرء يلمس موجة الكراهية والبغضاء في كل مظهر من مظاهر الحياة اليومية ».

2. ترسيخ قناعة المناضلين بحتمية الإختيار الثوري. ويصف المناضل محمد بوضياف هذه الحالة بقوله : « كانت هذه الأحداث منطلقا لإدراك جديد وبداية قطيعة في نفس الوقت ». ويفسر ذلك بقوله : « فقد اتضح أنه من الضروري البحث عن وسائل فعّالة لتحقيق الاستقلال، وأخذه أخذا بدل الاكتفاء بالمطالبة به ».

وتعني القطيعة في نظره : « نبذ كل المفاهيم السابقة في الكفاح والتنظيم » والتي تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

3. فتح الطريق من جديد أمام نظرية مصالي في الثورة. أي التفكير أولا في إنشاء طليعة مسلحة، تتولى إشعال الشرارة الأولى في الثورة على نظام الاحتلال الفرنسي.

وهكذا بعد أقل من سنتين من أحداث الثامن مايو 45، قرر المؤتمر الأول لحركة انتصار الحرّيات الديمقراطية المنعقد بالجزائر العاصمة في

15 و16 فبراير 1947م، إنشاء النواة الأولى لهذه الطليعة باسم « المنظمة الخاصة » التي اشتهرت في لغة المناضلين على سبيل التّورية بـ « المخ » أو « العظم » حسب حروفها الأولى بالعربية أو الفرنسية.

وبهذا القرار أصبح الحزب الثوري -ممثلا في حزب الشعب الجزائري المحظور- مدعوما بطليعة جاهزة لحمل السلاح وإعلان الثورة في أجل مسمى. ففي تقرير لقيادة المنظمة الخاصة قدم للجنة المركزية في دورة زدين (ديسمبر 1948 م) بحضور الحاج مصالي، ورد اقتراح إحداث « بؤرة ثورية »، أي منطقة مواجهة مسلحة مفتوحة مع قوّات الاحتلال بهدف « تدويل القضية الجزائرية » .. وتمهيدا لذلك استأذنت قيادة المنظمة في القيام ببعض العمليات على سبيل التجربة والمراس، فكانت عملية كاشرو بمعسكر[1]، وعملية بريد وهران سنة 1949 م.

ويبدو الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 م، وتفكيك جزء هام من الخلايا السرية في هذا السياق -المتميز بالتحفز لإعلان الثورة- بمثابة نكسة حقيقية، ما لبثت أن انعكست سلبا على الحزب الثوري نفسه والعمل المسلح الذي سيتأجل وجوبا نتيجة لتلك النكسة.

فقد شجعت هذه النكسة الجناح المعتدل في قيادة الحزب الذي بدأ يحاول فرض أطروحات تشكل تراجعا واضحا، قياسا بما كانت عليه خلال مؤتمر فبراير 47 أو السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الثانية. فالقيادة التي كانت قبل 7 سنوات مثلا، تتطلع إلى التأثير على أنصار فرحات عباس وجمعية العلماء بهدف حملهم على مساندة الاختيار

1. محاولة تخريب نصب تذكاري أقامته إدارة الاحتلال للأمير عبد القادر، وقد رأى الوطنيون في ذلك نوعا من الاستفزاز.

الثوري لحلّ القضية الجزائرية، أصبحت -جزئيا على الأقل- تبدو كأنها قد تأثرت باعتدال هاتين الحركتين اللتين كانتا في مطلع الخمسينيات تضعان التخلي عن هذا الاختيار كشرط مسبق لأي عمل موحد في المستقبل. حجتهما في ذلك تجنب تكرار « الأخطاء السابقة »، في إشارة إلى تجربة « أحباب البيان والحرية » ونهايته المأساوية في 8 مايو 1945 م.

والإشكال هنا أن هذا التراجع جاء في وقت ازدادت فيه قناعة الحاج مصالي رسوخا باستحالة تحقيق مطلب الاستقلال بواسطة « الثورة السلمية » وحدها.

علما أن الأمانة العامة لحركة الانتصار، كانت منهمكة يومئذ في البحث مع كل من حزب البيان وجمعية العلماء عن أداة جديدة لهذه « الثورة السلمية » من خلال مشروع « المؤتمر الوطني الجزائري ».

ويعتبر هذا التناقض من عوامل أزمة 53/54 بين رئيس الحزب وأمانته العامة بقيادة بن يوسف بن خدة يومئذ، فقد كان سببا في تغذية الخلافات حول الطليعة المسلحة أولا، ثم حول « الحزب الثوري » نفسه في مرحلة لاحقة.

فزعيم الحزب كان قد وافق على حل « المنظمة الخاصة » في ربيع 1951 م، بعد اكتشاف أمرها وتفكيك جزء هام من خلاياها. لكن بنية بعثها في الوقت المناسب حسب الشروط التالية :

1. تحديد موعد الثورة مسبقا.
2. توفير الإمكانات المادية لا سيما الأسلحة.
3. التنسيق مع الأشقاء بكل من المغرب وتونس.
4. ضمان تغطية عربية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي.

هذه الشروط وضعتها لجنة ترأسها مصالي شخصيا، حسب شهادة المناضل أحمد بودة.

ويؤكد المناضل مولاي مرباح من جهته، أن مصالي ظل متمسكا بقرار بعث المنظمة الخاصة، إذ كان يذكر به من حين لآخر ملمحا بقوله : « كان لدينا قلم فانكسر، لكن هذا الانكسار لا يمنعنا من الكتابة ». كما كان يردد دائما قولته : « كل حزب ثوري بحاجة إلى أداة ثورية ».

وينقل نفس الشاهد وكان من المقربين إلى رئيس الحزب، أن هذا الأخير أسر إليه في خريف 1951 م، وقد نيف على الثالثة والخمسين من العمر : « إنني كبرت، ولم يبق أمامي من الوقت سوى 10 سنوات، فلا بد من العمل في غضون السنوات القادمة. لذا أنوي أداء فريضة الحج والاتصال بالمناسبة بالبلدان العربية، لتحسيسها بحالنا ومعرفة مدى استعدادها لمساعدتنا ».

وأثناء أداء مناسك الحج استقبله الملك سعود بن عبد العزيز، بحضور شقيقه الأمير فيصل. وينقل مولاي مرباح ملخص الحوار الذي دار بين مصالي والأمير الذي كان وزيرا للخارجية آنذاك كما يلي :

- فيصل : هل بإمكانكم الصمود 6 أشهر في حالة إعلان الثورة على الاستعمار ؟
- مصالي : بإمكاننا أن نصمد الدّهر كله ؟!
- فيصل : إذا صمدتم 6 أشهر فكل شيء من عندنا.

وفي القاهرة التي توقف بها مصالي في طريق عودته من البقاع المقدسة قابل الأمير عبد الكريم الخطابي، فشجعه على الثورة ووعده بالمساعدة، مبديا بالمناسبة إعجابه بحزب الشعب الجزائري الذي سمع عنه الكثير أثناء فترة نفيه بجزيرة « لارينيون ».

ويؤكد الأستاذ جاك سيمون أيضا تعلق مصالي بـ « الأداة الثورية »، إذ يشير إلى أن هذا الأخير استقبل حسين آيت أحمد، قبل تسفيره إلى القاهرة عام 1952 م مرتين : حين طلب منه إعداد تقرير حول كيفية بعث « المنظمة الخاصة ». وحين قدّم إليه هذا التقرير وافق على مضمونه بصفة عامة.

لكن في الوقت الذي كان فيه الحاج مصالي مهموما بأمر « الأداة الثورية » للحزب، كانت « الأمانة العامة » مشغولة من جهتها -كما سبقت الإشارة بموضوع « المؤتمر الوطني الجزائري » مع حزب البيان وجمعية العلماء.

حاول مصالي مقاومة هذا الاتجاه، لكن أمام تمادي الأمانة العامة على نفس النهج، اقتنع بأن « النزعة الإصلاحية » قد بدأت تستحكم في قيادة الحزب، بل أمست تهدد الطابع الثوري للحزب نفسه.

وعندما استفحلت الأزمة في مطلع 1954 م بادر مصالي بطرح الخلاف على جمهور المناضلين وإنشاء « لجنة الإنقاذ الوطني » بهدف « تصحيح مسار الحزب » والعودة إلى برنامج فبراير 1947 م.

هذا الأسلوب « الثوري في معالجة مشكلة القيادة، شبهه المناضل سعد دحلب -العضو الجديد في اللجنة المركزية- « بالثورة الثقافية التي قام بها ماوتسي تونغ (بالصين) في الستينيات، حين نزل هو الآخر بأزمة القيادة إلى ساحة المناضلين العريضة بهدف حسم الخلاف لصالحه ».

وقد أدت هذه الأزمة إلى قلب سلم الأولويات بنقل دائرة الاهتمام إلى إنقاذ « الحزب الثوري » نفسه، بعد أن كان الاهتمام -كل الاهتمام- منصبا على « الأداة الثورية »، باعتبارها طليعة مسلحة للحزب الثوري ورأس حربته في تفجير ثورة التحرير من نير الاستعمار الفرنسي.

ويمكن اعتبار مسلسل الأزمة في هذا السياق، من البداية حتى مؤتمر هورنو -في منتصف يوليو 54- بكل ما كان يحمل من وقائع وصراعات، كمسعى متكامل لإنقاذ « الظاهرة الثورية » ووسيلتها الرئيسية « حزب الشعب الجزائري ».

ويؤكد مولاي مرباح ذلك بقوله : « كان السؤال الذي يشغل مصالي يومئذ هو : « كيف السبيل للعودة إلى النهج الثوري ؟ أي إلى برنامج 1947 م».

ومن الطبيعي أن يكون الاتجاه العام في مؤتمر « هورنو » بناء على ذلك منصبا على تصحيح مسار الحزب ليعود مثلما كان سابقا « حزبا ثوريا » حسب نفس الشاهد الذي يضيف بكل نزاهة : « كنا يومئذ منشغلين بالأزمة ومضاعفاتها .. ولم نكن نفكر لهذا السبب في قرار الثورة

القبيل يجب أم يكون من الداخل، وألا تكون قيادته من القاهرة حتى لا تكون موجهة من هناك ».

للتذكير أن الشاوي زار مصالي في منفاه « بنيور » بطلب من بن بلة، في إطار المساعي الحميدة لإصلاح ذات البين بين مناضلي الحزب الواحد.

وبمجرد اندلاع الثورة في فاتح نوفمبر سارعت فرنسا بنقل مصالي من « نيور » إلى منفى آخر في « لي صابل دولون ». ومن هناك أرسل في 4 نوفمبر حسب مولاي مرباح، رسولا إلى الجزائر يحمل للمناضلين التعليمات التالية :

« لا تسألوا عمّن يقف وراء الثورة ! بادروا باقتحام غمار الكفاح ! حاولوا السيطرة على الحركة ! ».

وفي أول تصريح لمصالي غداة الثورة، أدلى به لوكالة الأنباء

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن « حزب الشعب الجزائري » كان حاضرا بقوة في موعد الفاتح من نوفمبر 1954 كما يدّل على ذلك تصريح ميتران. ويؤكده توفيق الشاوي من منظور آخر إذ يقول : « وبدأت الثورة بالاعتماد على حزب الشعب .. وجهازه السري المسلح دون أية مساعدة من الخارج ».

وفي نفس السياق يفسّر الباحث الفرنسي جي برفيي نجاح حركة الفاتح نوفمبر « بالعمل السياسي والإيديولوجي لحزب الشعب »، ويرى « أن الانتشار الواسع للوطنية الجزائرية هو الذي يفسر نجاح حركة .. كانت تبدو لأول وهلة حركة انتحارية ».

والواقع أن الفضل في هذا النجاح التاريخي يعود إلى النظرة الثورية للحاج مصالي، تلكم النظرة المبنية على العلاقة الثلاثية التالية : « حزب ثوري - أداة ثورية - شعب جاهز لاحتضان الثورة ». ولو أن الثورة اندلعت وحزب الشعب على أشده، لاستطاع الشعب الجزائري أن يحقق استقلاله في فترة أقصر، ولكانت معاناته أخف وتضحياته أقل .. ولكانت نتائج الاستقلال كذلك أوضح وأجدى لعامة الشعب. لأنّ الاستقلال في فكر الحاج مصالي ورفاقه الوطنيين، كان مربوطا دائما بالحرية ونبذ الاستغلال. فالاستقلال هنا ذو مضمون اجتماعي واضح، وليس مجرد عملية استبدال مستغل أجنبي بمستغل محلي.

من هو الحاج مصـالي ؟

ولد حاجّي مصالي (المشهور بالحاج مصالي) بتلمسان سنة 1898 م، وسط أسرة مزارعة تنتمي إلى الزاوية الدرقاوية.

درس بمسقط رأسه حتى نهاية الدروس الابتدائية. وغداة الحرب العالمية الأولى استدعي للخدمة العسكرية التي أداها بناحية بوردو.

وتشاء الصدف أن يكتشف في هذه المؤسسة حالته كمستعمر يتساوى مع الفرنسيين في الواجبات دون الحقوق !

هاجر في مطلع العشرينات من القرن الماضي، واستقر بناحية باريس حيث أخذ يحتك باليسار الفرنسي، حتى أنه انخرط مؤقتا في الحزب الشيوعي الفرنسي.

في سنة 1926 م ساهم في تأسيس حركة « نجم شمال إفريقيا » وأصبح أمينها العام، قبل أن يتولى رئاستها. وقد شارك باسمها في مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار في فبراير 1927 م حيث قدم أول برنامج وطني استقلالي، بحضور نهرو وهوشي مينه ومحمد حتى (أندونسيا) ..

اعتقل سنة 1934 م بسبب نشاطه الوطني، وهاجر في السنة الموالية إلى جنيف (سويسرا)، بعد محاولة اعتقاله ثانية. وبجنيف تعرف على الأمير شكيب أرسلان الذي عمق لديه الوعي القومي الإسلامي ..

أسس حزب الشعب الجزائري سنة 1937 م، ونقل مقر القيادة إلى الجزائر العاصمة. لكن بعد فترة قصيرة من عودته اعتقل في أواخر أوت من نفس السنة بتهمة مثلثة : إعادة تأسيس جمعية محظورة - تحريض الأهالي على الشغب - التظاهر ضد السيادة الفرنسية.

اعتقل من جديد عشية الحرب العالمية الثانية بعد حظر حزبه، وبقي في السجن إلى أن أصدرت عليه محاكم حكومة فيشي حكما بالسجن مع الأعمال الشاقة مدة 16 سنـة.

أفرج عنه في ربيع 1943 م بعد نزول الحلفاء، لكن مع الإقامة الجبرية في نواحي مختلفة من البلاد، قبل نقله إلى أدغال إفريقيا غداة حوادث 8 مايو 1945 م.

في خريف 1946 م عاد إلى الجزائر -في سياق إجراءات العفو العام- مع الإقامة الجبرية في بوزريعة. وقد مكث على هذا النحو حتى ربيع 1952 م، عندما قرّرت إدارة الاحتلال نفيه إلى نيور بفرنسا.

بادر في مطلع 1954 م يطرح مشكلته مع الأمانة العامة للحزب بالجزائر على جمهور المناضلين، ممّا أدى إلى انقسام الحزب وظهور التيار المحايد الذي استغله بوضياف ورفاقه لإعلان الثورة في فاتح نوفمبر من نفس السنة.

حاول احتواء الثورة والجبهة معا في « الحركة الوطنية الجزائرية » التي أسسها في ديسمبر 1954 م. لكن حيوية الثوار وتحالفاتهم الداخلية والخارجية مكّنتهم من تهميش حركة مصالي، وتشتيت أنصاره سواء في الجزائر أو في فرنسا.

في يناير 1959 م رفع عنه نظام الإقامة الجبرية، فأقام بباريس وحاول إعطاء نفس جديد لحركته .. لكن التيار العام يومئذ كان في غير صالحه .. وأمام اقتراب موعد المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انفض من حوله معظم أنصاره بعد أن فضلت طائفة منهم الالتحاق بالجبهة واختارت طائفة ثانية المغامرة مع المخابرات الفرنسية.

عشية الاستقلال أعاد مصالي تأسيس « حزب الشعب الجزائري » بأمل المشاركة في اللعبة السياسية بعد الاستقلال .. لكن إقرار نظام الحزب الواحد حال دون ذلك.

توفي بباريس في 3 يونيو 1974 م، ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه تلمسان حيث دفن بمقبرة سيدي السّنوسي.

مصالي .. تحت مجهر التاريخ

في كتاب صدر أخيرا*، قال الدكتور يحي بوعزيز « إن الوقت قد حان لفتح ملف الحاج مصالي بما له وما عليه » .. ولم يكتف بذلك، بل بادر بفتح النقاش حول الموضوع وإبداء رأيه فيه.[1]

ويمكن تلخيص رأي الدكتور بوعزيز في النقاط التالية :

1. أن مصالي، بدون منازع، هو مؤسس وقائد الحركة الوطنية الاستقلالية لغاية 1954 م.
2. أن شباب هذه الحركة كان محقا في تمرده على مصالي عام 1954 م، بعد أن تجاوزته الأحداث بسبب حبسه ونفيه الطويل.
3. أن مصالي يتحمل مسؤولية مواقفه ما بين 1954 و1962 م، هذه المواقف التي جعلت جبهة التحرير الوطني تحكم عليه بالخيانة.
4. أن بإمكان الجبهة أن تعيد الاعتبار إلى مصالي، كما أعادته لغيره بمناسبة الذكرى الثلاثين للثورة.[2]

ويبدي الدكتور ميلا إلى الاختيار الأخير، عندما يستغرب كيف أدت ثورة التحرير إلى قلب بعض المفاهيم والمواقف، بحيث « أصبح مصالي خائنا، وفرحات عباس الذي قال سنة 1936م « أنا فرنسا » رئيسا للحكومة المؤقتة عام 1958م ! ».

---

*. *الشروق اليومي عدد 26 أفريل 2001 م*

1. *الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962 م دار هومه، الجزائر 2001 م.*

2. *إشارة إلى القادة الذين حكمت عليهم قيادة الثورة بالإعدام من ضحايا مؤامرة العقداء وقبلهم عباس الغرور والأزهر شريط وعبان رمضان.*

إن طرح إشكالية النقاش حول الحاج مصالي بما له وما عليه بهذه الكيفية لا يخلو من إنصاف في تقديرنا .. وتوخيا لمزيد من الإنصاف نحاول في هذه العجالة الوقوف بنوع من الروية وشيء من التفصيل عند ملابسات ثورة التحرير المباركة، التي لا مجال للتشكيك في أن جبهة التحرير الوطني هي صاحبة المبادرة بتفجيرها، وهي التي سهرت على تطويرها وتعميمها وقيادتها في مختلف مراحلها، إلى أن توجت بالنصر واستعادة سيادة الشعب واستقلال البلاد قبل 39 سنة.

لكن الإقرار بهذه الحقيقة الأولية الناصعة لا يعفينا من البحث في حقائق جزئية مثيرة، من شأنها أن تسلط مزيدا من الأضواء على تلك الحقيقة الأولى.

▪ أن ثورة نوفمبر كانت تتويجا لعمل شاق طويل النفس، كان الحاج مصالي في طليعته بفضل أفكاره الوطنية ومواقفه الثورية، وتضحياته الجسيمة التي جعلت منها رمزا بكل استحقاق لفكرة الاستقلال والثورة على الاحتلال الفرنسي.

▪ أن ثورة التحرير لم تكن سوى عملية محدودة في الزمان بهدف معين من أهداف النضال الوطني المتواصل، والذي يستمد جذوره من برنامج نجم شمال إفريقيا (ابتداء من برنامج 1927 م) وبرنامج حزب الشعب الجزائري (1937 م)، ثم برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1947 و1953 م) .. هذا النضال الذي منحته ثورة التحرير بانتصاراتها الحاسمة عنفوانا جديدا، وتطلعا قويا إلى تحقيق مثل الحرية والعدالة الاجتماعية، التي لا يمكن للاستقلال المستعاد أن يكتسي مدلولا إجتماعيا ثوريا بدونهما.

وبعبارة أوضح، إن مسار النضال الوطني التقدمي لم يبدأ مع جبهة التحرير، ولم ينته بتحقيق هدف الاستقلال رغم أهميته كهدف مرحلي فاصل.

▪ أن ثورة التحرير انفجرت في أعقاب أزمة داخلية في حركة الانتصار، انتهت إلى انقسامها في مرحلة أولى إلى « مصاليين » و« مركزيين »، وأن الغلبة على مستوى القاعدة النضالية العريضة كانت للطائفة الأولى باعتراف المركزيين أنفسهم .. فالمرحوم سعد دحلب مثلا، يصف حركة مصالي من مطلع 1954 م إلى منتصف يوليو من نفس السنة بـ « الثورة الثقافية » التي خاضها الزعيم الصيني « ماوتسي تونغ » ضد الإصلاحيين في الستينات من القرن الماضي.

▪ أن الحاج مصالي كان تحت الإقامة الجبرية بنيور (وسط غرب فرنسا)، منذ ربيع 1952 م، عقب حوادث مدينة الأصنام[1]، وكان خاضعا لرقابة بوليسية مشددة، ما يجعلنا نتساءل بكل نزاهة عن درجة مسؤوليته فيما يصدر عنه من مواقف نابعة بالضرورة -بحكم وضعيته- عن متابعة ناقصة لتطور الأمور داخل حزبه وخارجه.

من هذه المواقف المبنية عن سوء واضح في التقدير :

أ) استهانته بالتيار المحايد، وفي طليعته المناضل محمد بوضياف ورفاقه الذين كان يعتبرهم مجرد أدوات في يد اللجنة المركزية، كما جاء ذلك في تقريره المقدم إلى مؤتمر أنصاره بهورنو (بلجيكا).

ب) اعتداده بكثرة أنصاره -قياسا بأنصار اللجنة المركزية- هذا الاعتداد الذي جعله يطلب منهم، غداة مبادرة جبهة التحرير بإعلان الثورة، تغريق الحركة الجديدة بهدف الاستيلاء على قيادتها.[2]

1. هاجمت قوات الأمن تجمعا شعبيا في انتظار قدوم مصالي من مليانة، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا بين قتلى وجرحى.
2. شهادة مولاي مرباح في كتابنا « روّاد الوطنية ».

ج) سوء تقدير أهمية التحالفات الخارجية التي عقدتها جبهة التحرير مع ثورة عبد الناصر بمصر، فضلا عن الحركتين المسلحتين بكل من تونس والمغرب، ومن المضاعفات الخطيرة لوضعية مصالي تحت الإقامة الجبرية، انقطاع صلاته بالجماعات المسلحة التي كانت تنشط باسمه، كما يتضح ذلك لاحقا مع جماعة بلونيس على نحو خاص.

■ أن مصالي كان واعيا تماما بخطورة الانقسام بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية .. هذا الانقسام الذي بدأ يتبلور خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة، لذا كان ميالا للتفاوض والتصالح بنية الحرص على سد هذا المنفذ الخطير أمام مناورات الاستعمار الفرنسي ومصالحه الأمنية خاصة.

ويؤكد ذلك توقيع ممثليه على ميثاق جبهة التحرير الجزائرية، الموقع بالقاهرة في فبراير 1955 م، كما تؤكده شهادات المناضل أحمد مهساس، الذي حاول في بداية الثورة التوصل إلى اتفاق مع أحد ثقات مصالي وهو عبد الله فيلالي.

وكذلك شهادات الدكتور محمد أمير[1]، الذي فسر فشل مساعيه بـ « تخوف اتحادية الجبهة من كثرة العناصر المصالية، وإمكانية تأثير ذلك على موازين القوى داخل الاتحادية ».

ترى، لماذا فشلت محاولات التقارب بين « الإخوة الأعداء » ؟! وما مدى ضلوع أطراف خارجية في تخريبها بدءا من مخابرات العدو نفسها ؟

إن البحث في سر الفشل هنا موضوع جدير باهتمام الباحثين والمؤرخين .. وبرأينا أن المسؤولية في هذا الصدد، لا يمكن أن تقع على

1. شهادة الدكتور أمير في كتابنا « نداء الحق » (2001).

جماعة مصالي وحدهم، أسوة بمسؤولية الصدامات المسلحة التي كانت عناصر جبهة التحرير في المنطقة الثالثة مثلا، هي صاحبة المبادرة بها، حسب شهادة العقيد سليمان دهيلس المساعد العسكري لعبان رمضان.[1]

ولا ينبغي أن نتجاهل مناورات المخابرات الفرنسية في هذا الإطار، بهدف إشعال فتيل الفتنة، وضرب أشقاء الأمس بعضهم ببعض .. ويورد الدكتور بوعزيز في كتابه نصا صادرا عن اتحادية الجبهة بفرنسا يؤكد : « إن جميع الاغتيالات المنسوبة إلى حركة مصالي إنما هي من فعل العصابة المعروفة باليد الحمراء ».

هل نستغرب بعد كل هذه المعطيات، كيف أن قادة الجبهة أنفسهم لم يكونوا على نغمة واحدة في تقييم مواقف الحاج مصالي بعد فاتح نوفمبر 1954 ؟!

فهذا المرحوم مولود قاسم يصرح للدكتور بوعزيز غداة الذكرى الثلاثين للثورة قائلا : « إن أغلب المواقف المتطرفة من مصالي -ومنها الحكم عليه بالخيانة- صادرة عن شخصيات لها سوابق شخصية مع الرجل ».

وينقل المناضل حسين بن الميلي عن الدكتور الأمين الدباغين -الشخصية الثانية من حزب الشعب خلال الأربعينيات من القرن الماضي- أنه يعتبر مصالي مخطئا، مستبعدا بذلك حكم الخيانة عنه.

لكن هذه التهمة يثبتها ابن يوسف بن خدة، حسب شهادة ابن الميلي دائما علما أن ابن خدة كان أمينا عاما لحركة الانتصار عند انفجار أزمة الانشقاق في خريف 1953 م.

1. شهادة العقيد دهيلس في كتابنا « فرسان الحرية » (2001).

ومن بين الزعماء الخمسة نجد أن بوضياف أقرب إلى ابن خدة، في حين نجد أن كلاً من بن بلة وآيت أحمد أقرب إلى الدكتور الأمين.

مثل هذه المواقف المتباينة تؤكد أننا بعيدون عن حكم نهائي في « مسألة الخيانة »، وحتى إذا كان هناك حكم نهائي، فكثير من المستجدات -والمجاهيل- تستوجب إعادة النظر فيه !

ومهما كان الحكم، فإن مصالي المناضل الوطني اللامع، وحامل راية الاستقلال منذ عشرينيات القرن العشرين، لا يمكن -في رأينا- تجاوزه، باعتباره إحدى المرجعيات السياسية الرئيسية في تاريخ الجزائر المعاصر .. وتبدو هذه المرجعية، اليوم، آنية أكثر من أي وقت مضى، على ضوء الحرب الإيديولوجية المعلنة منذ أكتوبر 1988 م -خاصة- على شعبنا وبلادنا، من قبل الاستعمار الجديد وطابوره الخامس، الذي أصبح ينشط جهارا، بعد أن شعر بقوته انطلاقا من مواقعه الهامة في أجهزة الحكم وحواشيها.

لماذا .. الإهتمام بمصالي ؟

الاعتبارات .. *التاريخية*

ما يزال تجدد الاهتمام بالحاج مصالي ومسيرته* النضالية -الطويلة والشاقة- يبدو غير مفهوم لدى فئات من « الوطنيين » و« الإصلاحيين »[1]، أو محل خلط مقصود من دعاة البربرتية والشيوعية لتنافي أطروحاتها أصلا مع الفكرة الوطنية.

*. الشروق اليومي عدد 11 جانفي 2001 م.

1. « الوطنيون » نقصد بهم أنصار نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ونقصد بـ « الإصلاحيين » أنصار حزب البيان وجمعية العلماء ..

وفوجئنا أخيرا بالصديق سعد بوعقبة يدلو بدلوه[1]، فيستنكر هذا الاهتمام ويلصقه برئيس الجمهورية الذي قبل وضع ملتقى باتنة حول مصالي تحت رعايته السامية، كما فعل قبل سنة من خلال رعاية ملتقى تلمسان.

وفي تقديرنا أن الإهتمام بمصالي تفرضه اعتبارات تاريخية عامة، كما تفرضه اعتبارات سياسية تخص بالدرجة الأولى « العائلة الوطنية » بمفهومها الواسع.[2]

أن الحاج مصالي لا يمكن أن يوضع بين قوسين في تاريخ الجزائر المعاصرة، لأنه باختصار معلم بارز وركيزة أساسية، لا يمكن لأي مؤرخ أن يتجاهلها ولأي تأريخ أن يستقيم بدونها.

وقد كتبنا ذلك قبل 21 سنة في صحيفة « الشعب » الحكومية، واستحسن شيخنا الفاضل محمد الطاهر فضلاء -رحمه اللّه- هذا الموقف فنقله في كتاب « التخريف والتحريف » الذي ردّ فيه على الشيخ الفقيد أحمد توفيق المدني.

ويطالبنا التاريخ النزيه بإطلاع شبابنا على تفاصيل ما حدث عشية وغداة اندلاع ثورة فاتح نوفمبر المباركة ولا نكتفي برواية واحدة، ولو كان الراوي في عظمة جبهة التحرير التاريخية.[3]

فهذه الثورة المظفرة بقدر ما كانت ثورة على نظام الاحتلال الفرنسي، كانت أيضا انقلابا على الحاج مصالي رئيس « حزب الشعب الجزائري »[4] الوعاء السياسي والنضالي الذي ولدت فيه فكرة الاستقلال والثورة كوسيلة لتحقيقه.

1. نقطة نظام، الشروق اليومي، عدد 7 يناير الجاري.
2. « العائلة الوطنية » نقصد بها « الثوار » و« المركزيين » و« المصاليين » ..
3. نقصد بها جبهة التحرير من 1954 م إلى 1962 م، أي قبل أن تتحول إلى مجرد جهاز سياسي دعائي لنظام الحكم.
4. حركة الانتصار بعد 1946 م كانت مجرد واجهة شرعية لحزب الشعب المحظور.

كيف حدث ذلك ؟

إن فكرة الثورة أخذت ابتداء من 1952 م اتجاها جديدا -بفضل تأثير الأمير عبد الكريم الخطابي- يقضي بتجاوز القيادات التقليدية، إذا ما ظلت على ترددها في التحضير الجدي للثورة المسلحة على الصعيد المغاربي.

وكان مشروع الثورة المسلحة بالجزائر قد تأجل موضوعيا بسبب اكتشاف « المنظمة الخاصة » في ربيع 1950 م، وفشل المساعي اللاحقة لمحاولة بعثها لأسباب يضيق المجال بذكرها في هذه العجالة.

وعند انفجار الأزمة بين أنصار مصالي وأنصار اللجنة المركزية ومبادرة زعيم الحزب بطرح الخلاف على عامة المناضلين، كانت فكرة « تحرير القاعدة » قد اختمرت في ذهن بوضياف ورفاقه، لتتحول مع تطور الأزمة ونذر تصدع قيادات الحزب إلى قرار عبر « اللجنة الثورية للوحدة والعمل » أولا ثم « جبهة التحرير الوطني » ثانيا.

ويعترف « الثوار » كما يعترف « المركزيون » أن أغلبية مناضلي حزب الشعب الجزائري، انحازت إلى مصالي عند تكريس الانشقاق في صائفة 1954 م. أي أن « تحرير المناضلين » يومئذ كان يعني قبل كل شيء « تحريرهم من هيمنة ونفوذ الزعيم » !

وكانت هذه العملية في بدايتها عشية اندلاع الثورة، بعد أن انطلقت عمليا في ربيع 1954 م، مع عودة بوضياف من فرنسا مزودا بنداء الحكمة[1] الرامي إلى إبقاء القاعدة على الحياد في النزاع بين « المصاليين » و« المركزيين ».

[1]. هذا النداء من تأليف راجف ومحساس وبن حبيلس وأمير .. ويستهدف إبقاء القاعدة بمنأى عن خلافات القيادة.

فميزان القوى على مستوى القاعدة النضالية كان في صالح مصالي، عندما اندلعت الثورة في فاتح نوفبر 1954 م.

وكان مصالي يعرف ذلك، مثلما كان يعرف أن المبادرة بإعلان الثورة كانت من خارج أنصاره. لذا كانت تعليماته الأولى لهؤلاء في اليوم الرابع من نوفمبر حسب شهادة مولاي مرباح مساعده الأيمن يومئذ على النحو التالي : « لا تسألوا من يقف وراء الثورة ! واصلوا غمار الكفاح ! حاولوا أن تسيطروا على الحركة ! ».

تدل هذه التعليمات بكل وضوح أن « الزعيم » كان يعتقد بإمكانية اختراق الحركة الجديدة وتحويلها لصالحه، وكان ذلك ممكنا -في نظره- بحسب المعطيات المحلية وحدها ..

لكن ظهرت عوامل أخرى محلية وخارجية لم يضعها « الزعيم » في حسابه، وأساء تقديرها إلى حد كبير. من هذه العوامل :

1. حيوية وفعالية العناصر الثورية صاحبة المبادرة التي استطاعت أن تستقطب بسرعة فائقة عددا كافيا من المناضلين، يحول دون إفلات زمام الأمور من قبضتها لصالح « الحركة الوطنية الجزائرية » التي ظهرت في ديسمبر الموالي بصفة رسمية.

2. نجاح رضمان عبان في كسب « المركزيين » و« البيانيين » و« العلماء »، فضلا عن عدد من المستقلين والشيوعيين السابقين إلى صف جبهة التحرير الوطني.

3. دور أحمد بن بلة ورفاقه بالقاهرة في كسب الدعم العربي عامة والثورة المصرية خاصة لجبهة التحرير ..

مثل هذه العوامل التي كشفت التطورات اللاحقة مدى أهميتها. قد يكون الحاج مصالي أخطأ في تقديرها حق قدرها، ويمكن أن نلتمس له العذر في ذلك :

- **أولا** : بكونه تحت الإقامة الجبرية بفرنسا، بعيدا عن مسرح الأحداث الذي له أهميته بكل تأكيد في تقدير الأوضاع تقديرا سليما.

- **ثانيا** : بكونه تحت رحمة عدو شرس بارع في أساليب التضليل والدعاية وضرب الجزائريين بعضهم ببعض. وقد أشار المجاهد الدمرجي وهو من عناصر أمن الثورة في ملتقى تلمسان العام الماضي، ألى أن المخابرات الفرنسية استغلت حالة مصالي الأسير لديها إلى أقصى حد، بواسطة سلاح جديد يومئذ هو سلاح الأشرطة الصوتية. أي أنها كانت تتجسس عليه، فتسجل ما تشاء من كلامه لتعيد بثه محرفا كما يحلوا لها !

وفي تقديرنا الخاص أن حالة مصالي تلك، تحد من مسؤوليته إلى حد ما، ويصدق ذلك بصفة خاصة على ظاهرة محمد بلونيس ..

إن الباحث النزيه يكتشف ببساطة أن لعبان خاصة والولاية الثالثة عامة مسؤولية ما في تطوير هذه الظاهرة باتجاه التحالف مع جيش الاحتلال ضد جيش التحرير الوطني .. ترى كيف حدث ذلك ؟

- **أولا** : أن عبان كان البادئ بإعلان الحرب على المصاليين .. ويؤكد ذلك العقيد الصادق دهيلس -المعروف بوثيق علاقته بعبان- إذ يقول : « أنه في النصف الثاني من أكتوبر 1955 م، فاجأ 46 من المصاليين

بناحية بني وادو ليجردهم من سلاحهم ويأمرهم بالعودة إلى ديارهم، لأنهم لم يكونوا أهلا للحرب !¹.

مثل هذا التصرف يختلف كثيرا عن موقف الشهيد مصطفى بن بولعيد الذي واجه نفس الظاهرة جنوب الأوراس بحكمة، جعلته يكسب إلى صف الجبهة، عناصر ذات شأن سابق في الحركة المصالية أمثال العقيد الحواس والرائد عاشور زيان ..

- **ثانيا** : إقدام عناصر من الولاية الثالثة على ارتكاب مجزرة بني يلمان (ملوزة) في أواخر مايو 1957 م بتهمة إيواء بلونيس ورجاله. وكانت هذه الحادثة هي القطرة التي أفاضت كأس الرجل ودفعته إلى التحالف - مكرها- مع العدوّ ..

ومن المعروف أن بلونيس فعل ذلك بدافع من ظروفه الخاصة، وبدون استشارة « الحركة الوطنية الجزائرية » أو موافقتها.

وقد نددت الحركة بموقف بلونيس هذا، في مذكرة داخلية تعود إلى نهاية 1957 م ومنشورة في كتاب « أرشيف الثورة الجزائرية » لمحمد حربي. وصدر قبل سنتين كتاب - حول « قضية بلونيس »، قدمه الكاتب الفرنسي أدغار موران يؤيّد هذا التنديد. كما يكشف أن بلونيس تمرد على الحركة نهائيا في آخر أيامه ممّا أدّى إلى انفضاض وحدات كاملة عنه بعد تصفيات داخلية دامية ..

ولعّل في كل هذه الأحداث وخباياها، ما يبرر اهتمام الباحثين بالحاج مصالي لاعتبارات تاريخية صرفة، فضلا عن الاعتبارات السياسية التي نعالجها في الحلقة الثانية.

1. « الشعب » عدد 18 أبريل 1988 م.

الاعتبارات السياسية

ما يزال تجدد الاهتمام بالحاج مصالي ومسيرته النضالية * -الطويلة والشاقة- يبدو غير مفهوم لدى فئات من الوطنيين والإصلاحيين [1]، أو محل خلط مقصود من دعاة اللائكية والشيوعية لتنافي أطروحاتها أصلا مع الفكرة الوطنية.

وقد شرحنا في الحلقة السابقة الاعتبارات التاريخية التي تفرض الاهتمام بهذه الشخصية الوطنية الرائدة، ونحاول في حلقة اليوم شرح الاعتبارات السياسية التي تخص بالدرجة الأولى « العائلة الوطنية » بمفهومها الواسع.

وتأتي في مقدمة هذه الاعتبارات، الممارسة السياسية التي ميزت مسيرة مصالي النضالية منذ مطلع العشرينات من القرن الماضي .. وقد لخص طبيعة هذه الممارسة بن يمين سطورة الثلاثاء الماضي (16 جانفي) في حديث للزميلة « المجاهد » (اليومي) بقوله : « إن مصالي كان نموذجا فريدا في تاريخ المغرب العربي ما بين 1920 م و1930 م، باعتباره قائدا خرج من صلب الشعب ووضع كامل ثقته فيه لإنجاز مهام وطنية حاسـمة ».

ومـا مـن شك في أن هـذه المـارسـة الـتي تـبلـورت أكثر عشيـة احتفالات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، قد ألهمت شبيبة « حزب الشعب الجزائري » التي وضعت كامل ثقتها في الشعب وهي تفجر ثورة فاتح نوفمبر 1954 م.

وإلى جانب اعتبار الممارسة هناك اعتبار البرنامج الذي كان مصالي ورفاقه من الروّاد الوطنيين يسيرون على هديـه.

---

*. *الشروق اليومي، عدد 18 جانفي 2001 م.*

1. *الوطنيون نقصد بهم أنصار نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية أما « الإصلاحيون » فهم أنصار حزب البيان وجمعية العلماء.*

وقد كان هذا البرنامج الذي تم الإعلان عن خطوطه العريضة مطلع 1927 م في مؤتمر بروكسل -لنصرة الشعوب المستعمرة- بداية قطيعة مزدوجة : مع نظام الاحتلال الفرنسي ومع اليسار في نفس الوقت.

وسبب ذلك أنه تضمن كلمة « استقلال » التي كانت يومئذ ذات وقع رهيب على الجميع - بما في ذلك المناضلين الوطنيين أنفسهم ! وإذا كانت إدارة الاحتلال تعتبر هذا المطلب « وهما خطيرا » فإنه لم يكن في أحسن الأحوال سوى شعار أجوف، تلوكه قلة قليلة من الشيوعيين الذين كانوا على اتصال بعمالنا المهاجرين خاصـة.

وكان الاستقلال في فكر مصالي ورفاقه منذ 1927 م يستند إلى ركيزتين أساسيتين : بعث الثقافة الوطنية وبناء اقتصاد وطـني ..

وتعني الثقافة الوطنية اعتماد اللغة العربية ليست فقط كلغة رسمية، بل وعاء حيا لمكونات الثقافة الجزائرية وروافدها الخارجية ولغة عمل في الحياة اليومية.

وإذا نظرنا إلى واقعنا الراهن من زاوية هذا التصور الذي أكده برنامج طرابلس عشية الاستقلال بكل وضوح - لتبيّن البون الشاسع الذي يفصلنا عن هذا التصور المبدئي والمسافة النضالية الطويلة والوعرة ! التي يتعين قطعها لتحقيقه في الحياة اليوميـة.

فهذا التصور كان يريد باختصار أن يجعل من اللغة الوطنية « لغة الخبز » في جزائر الاستقلال ! لكن ما أبعدنا عن هذا التصور وقد استهلكنا قرابة 40 سنة من هذا الاستقلال المنقوص !. إن لغة المحتل ما تزال « لغة الخبز »، بل لغة الريع النفطي كما شاء ويشاء « الاندماجيون الجدد » !

وهناك مغالطة كثيرا ما نسمعها في هذا الصدد وهي « أن بيان فاتح نوفمبر 1954 م كتب أصلا بالفرنسية ».

ويمكن الرّد على هذه المغالطة إيجابا وسلبًا :

- إيجابا بالتأكيد على أن البيان وطني ثوري في مضمونه، أسوة ببرنامج نجم شمال إفريقيا عام 1927 !
- سلبا بتتفيه اللجوء إلى مثل هذه المغالطات السخيفة لتبرير الفرنسية كلغة عمل وانتفاع بالريع النفطي في الجزائر المستقلة.

لنفترض أن بوضياف ورفاقه كانوا ينوون تكريس الفرنسية بعد الاستقلال وأنهم كانوا نزهاء إلى حد مصارحة الشعب بذلك .. فهل كان الشعب يفهمهم ويسير في ركابهم ؟!

إنّ مثل هذا السؤال لا يحتاج إلى جواب لاستحالة طرحه أصلا !

إن العديد من أبناء جيلي كانوا يرفضون تعلم الفرنسية إبّان ثورة التحرير كموقف وطني من جهة، وكاعتقاد بانتفاء الحاجة إليها بعد الاستقلال من جهة ثانية !

لقد كنا ننتظر بكل مشروعية « أن نأكل الخبز » بلغتنا الوطنية ..

ويرتبط بناء الاقتصاد الوطني الركيزة الأساسية الثانية للاستقلال بخدمة الأغلبية، كما ينص على ذلك البرنامج الوطني الأصلي وترجماته إبّان ثورة التحرير وغداة الاستقلال.

ولم يكن هذا الربط موقفا ديماغوجيا أو « شعبويا » كما يزعم بعض المتفيقهين سواء أكانوا من أنصار « الليبرالية » المتوحشة أو من أنصار « الفوضوية الحمراء » ! بل كان ربطا موضوعيا صادرا عن تقدير سليم

لطاقات البلاد المستغلة والكامنة، هذه الطاقات التي يمكن أن تضمن حياة كريمة لعامة الجزائريين.

ولا ينكر إلا جاحد أن كلا من الرئيسين بن بلة وبومدين سعى صادقا حسب طريقته الخاصة لخدمة الأغلبية. لكن الآية انقلبت منذ أزمة 1986 م التي غفل مسؤولونا وخبراؤنا يومئذ عن التنبؤ بها، فكانت ذريعة لانقلاب زاحف في الاختيارات : من خدمة الأغلبية إلى خدمة الأقلية.

وفي ظل هذا الانقلاب الزاحف -المتواصل- تعرضت إرهاصات الاقتصاد الوطني إلى تخريب منظم بنية مبيتة لم يعد هناك مجال الآن للتستر عليها : نية إحلال الاحتكارات الخاصة محل احتكار الدولة، وتنظيم تحويل الريع النفطي لفائدة الأقلية النافذة سياسيا وماليا ومافياويا ! وحدها دون الأغلبية التي كان البرنامج الوطني يتطلع لخدمتها !

وعندما نعرف كيف تكونت الاحتكارات الخاصة، ندرك ما يجري منذ مطلع التسعينات في ظل التحولات الجارية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ! إن التطلع لخدمة الأغلبية معناه بناء اقتصاد وطني منسجم مع متطلبات العدالة الاجتماعية التي من الصعب تصور استقرار دائم أو تنمية حقيقية بدون مراعاتها « اقتصاد يكفل لأرباب المال استثمار أموالهم في كنف الضمانات القانونية اللازمة، لكن في حدود القوانين الاجتماعية التي تحمي عرق الكادحين ».

ولا يمكن أن نستبعد أثر التراجعات الثقافية والاقتصادية التي نعيشها منذ منتصف الثمانينات في تغذية الأزمة الاجتماعية السياسية التي انفجرت بعنف في مطلع التسعينات من القرن المنصرم.

ويعني ذلك أن البرنامج الوطني بشقيه الثقافي والاقتصادي كان محل إجماع واسع، أدى إلى حماية الجبهة من القلاقل والاضطرابات حوالي ربع قرن تقريبا.

ومن شأن هذه الملاحظة أن تجعل « العائلة الوطنية » بمختلف مكوناتها تعود إلى رشدها، فتسارع إلى نبذ الخلافات المزمنة حول السلطة والتي تكاد تصبح ثابتة في مسيرة هذه العائلة منذ صائفة 1954 م لتلتف من جديد حول البرنامج : أي استكمال البعدين الثقافي والاقتصادي للاستقلال الوطني الذي سيظل بدون هذين البعدين مجرد شعار أجوف.

إن الوضع الراهن وما يتمخض عنه من تحولات قد تقيّد مصير الشعب والبلاد سنين طويلة يقتضي حركة إنقاذ حقيقية، حركة واعية وناضجة حول برنامج أثبت الالتزام به في مرحلة ما، جدواه في التجاوب مع تطلعات الأغلبية وفي تحقيق الاستقرار المنشود.

إن مثل هذه الحركة إن كانت ضرورية لتصحيح الأوضاع باتجاه استكمال المشروع الوطني، فإنما قد تصبح ضرورية أكثر في حالة تردي الأوضاع أكثر مما عليه الآن -لا قدّر اللّه- ذلك أن مثل هذه الحركة ستكون جاهزة للعودة إلى الشعب حسب الممارسة السياسية الموروثة عن الحاج مصالي منذ العشرينات من القرن الأخير، وعن ثوار فاتح نوفمبر 1954 الذين ماكانوا ليقدموا على إشعال فتيل الثورة بدون عدّة ولا عدد لولا ثقتهم المطلقة في شعبهم.

وتقتضي الممارسة السياسية الوطنية في هذه الحالة -التي لا نود الوصول إليها !- الاحتكام إلى الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا للأغلبية، وليس لفلان أو فلتان، كما درجنا على ذلك منذ 1963 م للأسـف.

مع فرحات عباس

في « ليـل - الاستعـمـار »

الانخداع .. بالسـراب

في الذكرى العشرين لرحيل السياسي الكبير فرحات عباس* نقف معه هذه الوقفة العابرة من خلال كتابه الشهير « ليل الاستعمار » الذي يعالج فيه تجربته المرة مع نظام الاحتلال الفرنسي بالجزائر، هذا النظام الذي أعطاه عباس كل شيء دون أن ينال منه أدنى شيء !**

« في زمن الأوهام كان من الصعب ألا ننخدع بالسراب ».[1]

بهذه العبارة برر السياسي الكبير فرحات عباس نضاله في إطار « الشرعية الاستعمارية »، بدأ من مطلع العشرينيات من القرن الماضي، رغم عبثية هذا النضال تقريبا في نظام استيطاني عنصري مغلق.

ولد فرحات عباس بالطاهير (جيجل) في 24 أكتوبر 1899، وسط عائلة مستفيدة نسبيا بفضل علاقتها الحسنة بإدارة الاحتلال .. هذه الوضعية العائلية مكّنته من الدراسة بصفة عادية بالطاهير أولا ثم في سكيكدة وقسنطينـة.

*. *الشروق اليومي، أعداد 2005/12/26 و2 و9 يناير 2006.*

**. *توفي في 24 ديسمبر 1985.*

1. فرحات عباس، ليل الاستعمار (بالفرنسية)، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2005.

وفي مطلع العشرينيات التحق بجيش الاحتلال لأداء الخدمة الإجبارية بعد الحصول على شهادة البكالوريا، قبل أن يستأنف دراسته الجامعية بكلية الصيدلة في جامعة الجزائر الوحيدة يومئذ على مستوى المغرب العربي.

أثناء المرحلة الجامعية بدأت ميوله السياسية تبرز وتتبلور، وكذلك اختياراته وخطواته الأولى في حدود ما يمكن أن يسمح به الواقع الاستعماري الذي تحكم الإنسان الجزائري فيه قوانين استثنائية قاهرة.

ويفسر ميوله النضالية بقوله : « إنّ مآسي بلدي هي التي قذفت بي في الميدان السياسي ».

فهذا الشاب المتجذر في الريف الجيجلي، لم يكن لدراسته الجامعية أن تلهيه عن « مصير أولئك البؤساء المنسيين » الذين تركهم وراءه في البوادي « يعانون من سوء الإدارة والتغذية » في نفس الوقت. فقد كان يتأسف -بعد أن شاهد مظاهر العمران والمدنيّة في سكيكدة وقسنطينة والعاصمة- للأكواخ وبيوت الطوب وغيرها من مظاهر البؤس في الجزائر العميقة يومئذ.

كان الوضع الإقليمي والدولي يومئذ يفرض نفسه على الشباب الجامعي :

- إقليميا كان الوضع بالمغرب يتميز بحرب الريف وملحمة الأمير عبد الكريم الخطابي الذي تجرأ بإمكانياته المحدودة -وبدون عمق استراتيجي- على مواجهة دولتين تتقاسمان وطنه هما فرنسا وإسبانيا. وشهدت تونس في نفس الفترة ميلاد حزب الدستور، بفضل بعض الرواد أمثال عبد العزيز الثعالبي.

- دوليا كان الوضع يتميز بإنشاء عصبة الأمم، وإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون عن المبادئ 14 الشهيرة التي من بينها حق الشعوب - صغيرها وكبيرها - في تقرير مصيرها، فضلا عن نجاح الثورة البلشفية في روسيا، وتبني الأممية الشيوعية الثالثة لمبادئ دعم الشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل التحرر والاستقلال.

وكان من نتائج هذه الأحداث الكبرى :

- تحرير شعوب البلقان،
- انبعاث دول مثل بولونيا وتشيكوسلوفاكيا،
- بروز تركيا الجديدة بزعامة مصطفى كمال.

كانت مناقشة مثل هذه المواضيع الإقليمية والدولية تغذي الحياة الطلابية يومئذ، وتساهم في إشاعة الوعي السياسي وسط الطلاب الجزائريين خاصة.

مثل هذه الأحداث الكبرى إقليميا ودوليا والخلاصات الضرورية المستوحاة منها -ومن الحرب العالمية الأولى بصفة عامة- دفعت إدارة الاحتلال إلى التبرع على الجزائر ببعض الإصلاحات المتواضعة، صدرت في قانون 4 فبراير 1919 الذي اضطر الرئيس جورج كليمنصو إلى استعمال كامل سلطته لتمريره، رغم أن هذه الإصلاحيات تجاهلت مسائل جوهرية في نظر عباس مثل « المساواة بين السكان .. والجنسية » بالنسبة للجزائريين. لقد فتحت هذه الإصلاحات بتقتير واضح، باب تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة المحلية بتحديد نسبة ممثلي الأغلبية الساحقة بـ 1/3 ممثلي الأقلية الأوروبية.

ويتم انتخاب هذه النسبة بالاقتراع المحدود في هيئة الملاك الذين يدفعون الضرائب بانتظام لإدارة الاحتلال !

ويسمح الإصلاح للمنتخبين أن يشاركوا بدورهم في انتخاب رؤساء البلديات والمجالس العامة (العمالية) والمندوبيات الماليـة.

مثل هذا الإصلاح المتواضع لم يكن يشكل في نظر عباس « قاعدة صلبة لعمل بناء »، لكنه مع ذلك كان مناسبة للأمير خالد -وغيره- للمطالبة بالمزيد. فقد بادر حفيد الأمير بوضع لائحة من عشرة مطالب أهمها :

- التمثيل النيابي بالتساوي مع المستوطنين (1/2 بدل 1/3) مع امتداده إلى الهيئة التشريعية كذلك.
- تطبيق القانون العام على الجزائريين، أي إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية والمحاكم القمعية والمحاكم الجنائية والرقابة الإدارية المفروضة عليهم.
- تطبيق قانون التعليم العام على الجزائريين مع إقرار حرية التعليم.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على العقيدة الإسلامية (أسوة بالكنيسة والديانة اليهودية).
- تطبيق القوانين الإجتماعية والعمالية على الجزائريين، مع حرية تنقل العمال الجزائريين إلى فرنسا.

وكانت هذه الحرية مقيدة بإجراءات تعسفية [1]، الأمر الذي يدفع الراغبين في الهجرة إلى المغامرة بحياتهم كما حدث سنة 1924، عندما توفي عشرة عمال سافروا خفية بسفينة « سيدي فرج » الشهيرة.

في مثل هذه الأجواء المتناقضة والمتضاربة بدأ الطالب فرحات عباس ينشط سياسيا عبر نافذتـين :

1. *مثل منشور وزير الداخلية كميل شوتان الذي اضطر مجلس الدولة يومئذ إلى إلغائه.*

أ. الحركة الطلابية التي بدأت تنظم نفسها بصفة مستقلة، وتوجت ذلك بجمعية الطلبة المسلمين المغاربة التي ترأسها طالب الصيدلة عدّة سنوات متتالية.

ب. الكتابة في الصحافة لا سيما أسبوعية « التقدم » للدكتور بلقاسم بن تامي، وقد جمع سنة 1930 مقالاته فيها -منذ 1927- بعنوان : « الشاب الجزائري » باكورة مؤلفاتـه.

وكانت الاستعدادات الجارية في إطار تحضير احتفالات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر فرصة أخرى لانضاج وعي هذا الطالب الرائد، وتعميق إدراكه بحقيقة نظام الاحتلال، ومعاناة عامة الجزائريين من استفزازته وجبروتـه.

وينقل لنا عباس الشاهد عينة من هذه الاستفزازات :

1. كانت مجلة « إفريقيا اللاتينية » [1] كثيرا ما تخدش مشاعر الشباب الجزائري بأطروحاتها العنصرية، وتعريضها بالإسلام والشعوب العربية وتمجيد الاستيطان الأوربي والحضارة اللاتينية. وقد كتبت في أحد أعدادها : « نحن الفرنسيين لسنا غرباء في الجزائر، لقد أصبحنا سادة البلاد بالقوة، لأن الاحتلال لا يتحقق إلاّ بالقوة، ويستوجب بالضرورة غالبا ومغلوبا، ولم نستطع تنظيم البلاد إلا بعد إخضاع المغلوبين. ويؤكد ذلك تفوق الغالب على المغلوب، المتحضر على الإنسان الدوني، نحن الملاك الشرعيون لهذه البلاد.
2. تدشين تمثال بسقنطينة لأحد قادة حملة الاحتلال الجنرال لامورسيار وهو شاهر سيفه على العرب !

1. *لصاحبها العنصري لويس برتـران.*

ويعلق الطالب على ذلك، « إن غلاة الكولون يتخيلون أن السيف هو الحجة التي ما بعدها حجة ! ».

3. تنظيم استعراضات للجيش بالجزائر العاصمة، وهو يرتدي أزياء حملة الاحتلال العام 1830 !

في سنة 1933 استقر فرحات عباس بسطيف، حيث فتح صيدليته التي أصبحت من معالم العمل السياسي بشرق البلاد. وقد صاهر في نفس السنة أحد أعيان جيجل من عائلة بن خلاف.

وقد بدأ حياته السياسية خارج الحرم الجامعي، بدعم صفوف حركة الدكتور محمد الصالح بن جلول الذي اتخذ من قسنطينة منطلقا لنشاطه.

وبعد سنة فقط، فاز باسم هذه الحركة عن دائرة سطيف في انتخابات الدوائر التي جرت في أكتوبر 1934.

وبفضل مؤهلاته وسوابقه النضالية -كتابة وممارسة- ما لبث أن أصبح من أبرز وجوه حركة المنتخبين في الجزائر قاطبة.

لقد ساهم بقسط وافر في بلورة « السياسة الإصلاحية » كما يؤكد ذلك في افتتاحيته الشهيرة بأسبوعية « الوفاق الفرنسي المسلم » بتاريخ 27 فبراير 1936 والذي عنوانه : « على هامش الوطنية أنا فرنسا ! ».

المقال جاء في معرض الرد على صحيفة Le temps (الزمان) الفرنسية التي « اتهمت » الحركة الإصلاحية -بشقيها السياسي والثقافي- « بالوطنية والتعصب الديني والوهابية » لذا يتبرأ الكاتب من هذه « التهم » بقوله : « الجزائر كوطن مجرد أسطورة، لأنني لم أعثر عليها. لقد سألت التاريخ والأموات والأحياء، وزرت المقابر : لكن لا أحد حدثني عنها ».

ويضيف موضحا حقيقة مطالبه ورفاقه : « لا ينبغي أن ننسى بأن الجزائر الفرنسية لا يمكن أن تدوم بدون انعتاق الأهالي (الأندجين). فأنا فرنسا لأنني أمثل الكم، فأنا الجندي والعامل والحرفي والمستهلك.

فرفض مساهمتي ورفاهيتي ومشاركتي في الجهد المشترك، يعتبر بدعة سافرة، فمصالح فرنسا هي مصالحنا، إذا ما أصبحت مصالحنا ومصالح فرنسا شيئا واحدا ».

حاول عباس في كتابه « ليل الاستعمار » تبرير سياسة « الإصلاح » التي دافع عنها بحماس في مقاله السابق-متسائلا : أيهما أولى يومئذ : إنقاذ الجزائري من الانهيار المادي والمعنوي الذي كان يتخبط فيه ؟ أم المطالبة بالاستقلال ؟

وفي رأيه أن المطالبة أولا بالمدرسة والثقافة والعمل، ومحاربة التعسف والقوانين الإستثنائية يمكن أن يساعد على المطالبة بالمزيد .. فطريق المساواة في الحقوق بين المحتلين والمستعمرين إذا، يمكن أن يؤدي في تقديره إلى « بعث الدولة الجزائرية »، كما يمكن أن يكون هذا الإنبعاث ثمرة رفض هذه المساواة ».

وكان المستوطنون واعين بذلك تماما، لذا كانوا يعتبرون « عباس، أخطر من مصالي » حسب قوله.

ودفاعا عن هذه السياسة، لعب عباس دورا رئيسيا في إئتلاف « المؤتمر الإسلامي خلال نفس السنة، هذا المؤتمر الذي سار في ركاب « الجبهة الشعبية » بعض الوقت، بدعم مشروعها الإصلاحي الذي عرف يومئذ بمشروع بلوم-فيوليت، بعد أن تبنته حكومة الإشتراكي ليوم بلوم.

لكن رد فعل المستوطنين العنيف وتحرك « لوبياتهم » النافذة بباريس، ما لبث أن حول هذا المشروع الإصلاحي المتواضع إلى أوهام وخيبات.

هذه الخيبة عاشها عباس مع وفد المؤتمر الذي سافر سنة 1938 لمقابلة رئيس الحكومة الجديدة دلاديي الذي أفهم أعضاء الوفد بعبارات لا تخلو من تهديد بأن « البرلمان يعارض مشروع فيوليت، ولا يرى أن المواطنة الفرنسية تنسجم مع قانون الأحوال الشخصية الإسلامية » ... قبل أن يردف قائلا : أمام هذه الوضعية لا يمكنني أن أضيف شيئا. أطلب منكم مساعدتي على احترام النظام العام، حتى لا أضطر إلى استعمال وسائل القوة التي بحوزة فرنسا، لأن فرنسا قوية.

وكان رد عباس رئيس الوفد : « إن احترام حق الفرد أجدى من أفضل الأسلحة وطريق التلاعب بالآمال دون تلبيتها، والتلويح بالوعود دون الوفاء بشيء منها طريق يؤدي إلى الطلاق، وتتحمل الحكومة مسؤولية ذلك أمام التاريخ ».

وكان ردّ الشيخ ابن باديس مقتضبا : « لا حول ولا قوة إلا بالله ! إن قضيتنا عادلة، وسنواصل الدفاع عنها ضد أي كان » !

كان الإجتماع بدلاديي ضربة قاضية للمؤتمر الإسلامي الذي كان بن جلول قد انسحب منه منذ صائفة 1936، ورغم مرارة الخيبة واصل عباس نضاله على نفس النهج تقريبا، كما يؤكد ذلك تطوعه في الجيش الفرنسي عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ورسالته المطولة إلى المارشل بيتان رئيس حكومة فيشي في أفريل 1941.

محمد وديكارت .. ضد الاحتلال !

عاش فرحات عباس في غضون الحرب العالمية الثانية قطيعة سياسية بأتم معنى الكلمة، بعد أن تخلى نهائيا عن « أوهام الاندماج » وبدأ يطالب باستقلال ذاتي واسع في إطار ما أصبح يعرف لاحقا

بـ « الاتحاد الفرنسي ». أي إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، ضمن اتحاد فدرالي مع فرنسا.

ويمكن ملاحظة هذه القطيعة بمقارنة رسالته إلى المارشال بيتان في أبريل 1941 مع « بيان الشعب الجزائري » الذي حرره في مطلع 1943.

هذه القطيعة السياسية كانت ثمرة عوامل داخلية وخارجية متضافرة، رصدها عباس باعتباره سياسيا محترفا يراعي باستمرار حركة الرأي العام المحلي، ويحاول تكييف مسعاه النضالي حسب مقتضياتها.

فعلى الصعيد المحلي أدرك التحول الحاصل في الإحساس الشعبي الذي يعتبره « أقوى من ألمع الإجتهادات القانونية وأذكى الخزعبلات الفكرية » .. فالرأي العام الجزائري مثلا، « لم يعد ينظر للسجناء الوطنيين كشبان متهورين، بل شهداء ومضطهدين في سبيل الانعتاق، الاختيار الممكن الوحيد » .. كما أدرك التحول الحاصل على مستوى « البورجوازية الجزائرية » لا سيما تضامنها مع المصالح الحقيقية للشعب الجزائري ».

هذه الظاهرة الجديدة المتمثلة في تلاقي « النخبة » و« العامة »، كان أوغستين بارك مدير شؤون المسلمين بالولاية العامة قد عبر عن تخوفه منها بقوله : « ها قد تحالف ديكارت ومحمد ضدنا ! ».

وعلى الصعيد الدولي يسجل عباس « حدوث تغير عميق بسبب الثورة الكونية »، أدى إلى « تعديل في موازين القوى بين الدول المستعمرة والشعوب المستعمرة ».

وكانت النداءات الصادرة من إذاعات لندن وموسكو وواشنطن، تغذي باستمرار هذا الاتجاه « لفائدة حرّية الإنسان والمساواة بين الشعوب، مساهمة بذلك في تحسيس شعوب إفريقيا وآسيا » كذلك.

وبناء على ذلك، قدر رواد النخبة الجزائرية أن الوقت مناسب لركوب موجة التحرر كظاهرة سياسية قاهرة عبر العالم كله، لا سيما أن 80% من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ساروا ضد هذه الموجة، بركوب قطار حكومة فيشي المتعاونة مع النازية والفاشية.

ومن هنا بدأت قصة « بيان الشعب الجزائري »، كميثاق للقوى الوطنية في هذا السياق الجديد محليا ودوليا.

وحسب رواية عباس، أن البداية كانت غداة نزول قوات الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942، خلال اجتماع تمهيدي عقد بالعاصمة في مكتب المحامي أحمد بومنجل، بحضور ممثلين عن أهم التيارات والهيئات والجمعيات الجزائريـة.

1. حركة المنتخبين : بن جلول، عباس، سعدان، غرسي.
2. حزب الشعب الجزائري : الدباغين، عسلة.
3. جمعية العلماء : الشيوخ التبسي، خير الدين، المدني.
4. المندوبيات المالية (الفرع القبائلي) د. تامزالي.
5. جمعية الفلاحين : عبد القادر قاضي.
6. جمعية الطلبة المسلمين : محمد الهادي جمام.

خلال الإجتماع تم التداول في مضمون الميثاق الجديد، والإتفاق على بعض المبادئ والمواقف العامة، مع تكليف عباس بتحريره، وقد اعتكف بسطيف لإنجاز هذه المهمة التاريخية، ويخلص محرر البيان فكرته الرئيسية في العناصر التالية :

1. أن تحول الجزائر من مستعمرة إلى دولة، يمكن تحقيقه سلميا عبر « الثورة بواسطة القانـون ».

2. إدراج هذا المسعى ضمن هدف محدد : « اتخاذ الديمقراطية الفرنسية محورا لشراكة جديدة، قائمة على أساس الاعتراف بجنسية الشعوب المستعمرة واحترامـها.

3. أن يتم ذلك في إطار سياسة « الإتحاد الفرنسي ». ومن ثمة كان شعار البيان « تحرير واتحاد ». ويتضمن البيان حسب محرره المحاور التالية :

- **أولا** : حصيلة موضوعية ونزيهة لـ 113 سنة من الاحتلال، مع تذكير بماضي الشعب الجزائري وتعبير وفي عن تطلعاته الوطنية. فضلا عن استغلال الاحتلال البريطاني الأمريكي لطرح المشكلة الجزائرية طرحا جديدا، في سياق التحولات المحلية والدولية آنفة الذكر.
- **ثانيا** : إدانة الاحتلال والمطالبة بإلغاء الأنظمة القائمة على استغلال شعب لآخر وضم بلاده بالـقوة.
- **ثالثا** : المطالبة بتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بجميع البلدان صغيرها وكبيرهـا ..
- **رابعا** : وضع دستور خاص بالجزائر يضمـن :

1. المساواة بين جميع السكان بدون تمييز عرقي أو دينـي.
2. الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية، على قدم المساواة مع اللغة الفرنسيـة.
3. حرّية المعتقد لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على الديانة الإسلاميـة.
4. المشاركة الفورية والفعلية للجزائريين في حكم بلادهم، على غرار ما فعلت في سوريا الحكومة البريطانية والجنرال كاتـرو ..

وبعد إعداد البيان تمت المصادقة عليه بالإجماع في فبراير 1943، من طرف الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري المتواجدين بالعاصمة، وكان عباس قبل ذلك قد طاف بالجزائر شرقا وغربا، لضمان موافقة كل واحد يحمل مسؤولية ما باسم الشعب الجزائري.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن الوالي العام مارسال بيروتان فوجئ بالعدد الهام من المنتخبين والمندوبين المحسوبين على إدارة الإحتلال الذين وافقوا على « بيان الشعب الجزائري » ويعلق على ذلك قائلا : « كانت الجزائر في لحظة مكاشفة وحقيقة، لكن المحتل كان آخر من يعلم » .. !

وقد تسلم بيروتان البيان في 31 مارس 1943، كما سلمت نسخة منه إلى ممثلي واشنطن ولندن وموسكو بالجزائر، وأرسلت نسخة منه كذلك إلى الجنرال دوغول قائد المقاومة الفرنسية بلندن، وأخرى إلى الحكومة المصرية للإعلام والتحسيس ..

قبل الوالي العام مبدئيا البيان كوثيقة عمل، لإعداد قانون جديد يحكم جزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وشكل لهذا الغرض لجنة خاصة بهدف إعداد أرضية مشتركة. وقد صادقت اللجنة في أواخر يونيو من نفس السنة بحضور محافظ الحكومة أوغستين بارك، على مشروع إصلاحات عرف بملحق البيان الذي يحتوي على قسمـين :

- قسم أول خاص بالإصلاحات الجوهرية المؤجلة إلى ما بعد الحرب، ينص بصفة خاصة على أن تصبح الجزائر غداة نهاية الحرب دولة بدستورها المتميز، يتولى وضعه مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائـر » ...

- قسم ثان يتضمن مطالب يمكن إنجازها قبل نهاية الحرب كتمهيد للمطالب المؤجلة، من أهمها : مشاركة الممثلين المسلمين (الجزائريين) فورا وفعلا في حكم الجزائر وإدارتها. ويقتضي ذلك على سبيل المثـال :

1. التساوي في التمثيل بين الطائفتين الجزائرية والأوربية ضمن المجالس المنتخبة والهيئات الاستشاريـة.
2. تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية تشكل مناصفة بين الطائفتين، يرأسها الوالي العام باسم المحافظ السامي لفرنسا بالجزائـر ..

هـذا الملحـق قـدم لـلجنرال كـاتـرو الـذي خلف بيروتـان في بداية الصائفة، فوضعه في الرف، لأن معارضة المستوطنين القوية حالت دون أن يعبر في الجزائر عن نزعته التحررية التي أظهرها في سوريا كما سبقت الإشارة، وفي كل من المغرب والهند الصينية لاحقا.

بل على العكس من ذلك، ما لبث الجنرال أن أشهر سياط القمع في وجه ممثلي الشعب الجزائري غداة رد الفعل المحتشم الذي بدر منهم، احتـجـاجـا عـلى تجاهل مطالبهم الواردة في ملحق البيان. لقد قاطع المنتخبون الجزائريون اجتماع المندوبيات المالية في 23 سبتمبر 1943، فقام الجنرال بحل الفرع الأهلي (الجزائري) للمندوبيات. ولم يكتف بذلك بل قام بوضع عبد القادر السايح رئيسها ومعه عباس محرِّر البيان، تحت الإقامة الجبرية بغرب الصحراء ناحية تابلبالة !

هذا الإجراء القمعي أثار غضب الجماهير التي خرجت في مظاهرات احتجاج بكل من العاصمة وسطيف وقسنطينة خاصة، الأمر الذي اضطر إدارة الاحتلال إلى الإفراج عن المنفيين في مطلع ديسمبر الموالي. وجاء خطاب الجنرال دوغول بقسنطينة في 12 من نفس الشهر يحمل خيبة

أخرى لعباس ورفاقه، لا سيما بعد تجسيد وعود الخطاب في الأمر الصادر بتاريخ 7 مارس 1944، والذي كان يعتمد أساسا على مشروع بلوم-فيوليت الصادر قبل 8 سنوات وما تضمن من إصلاحات متواضعة تجاوزها الزمن.

عقب الخيبة الثانية بادر عباس بتأسيس حركة « أحباب البيان والحرية »، كتجمع من حركة المنتخبين التي ينشطها شخصيا وجمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري. وقد أسس هذا الإئتلاف الثلاثي بسطيف، وتولى عباس نفسه مهمة وضع قانونه الأساسي لدى عمالة قسنطينة.

ولكسب تأييد مصالي لمشروع التجمع زاره بمنفاه بقصر الشلالة (تيارت). ويقول في هذا الصدد : أن مصالي وافق مع بعض التحفظ .. فقد منحه ثقته دون أن يلتزم معه شخصيا.

وحسب عباس دائما أن مصالي كان واعيا بضرورة تحرك جماعي يومئذ، وعبر له بالمناسبة عن موقفه قائلا : « إذا كنت أثق فيك وفي مشروع الجمهورية الجزائرية المرتبطة بفرنسا الذي تدعو إليه، فإنني عكس ذلك لا أثق في فرنسا، فهي لن تعطيك شيئا ولن تخضع لغير القوة، ولا تعطي إلا ما ينتزع منها انتزاعا ».

ويعلق عباس عن موقف مصالي قائلا : « أنا شخصيا كنت أثق في فرنسا، فالنظام المنبثق عن المقاومة -بقيادة دوغول- لا يمكن أن يتركنا ».

ورفض « الحزب الشيوعي الجزائري » المشاركة في التجمع، وعاتبت قيادته عباس على « تسرعه »، وحاولت إنشاء تجمع بديل باسم « أحباب الديموقراطية والحرية » على أساس مساندة « سياسة الإدماج » دائما .. وحاول عباس من جهة أخرى إغراء الأوربيين بالمشاركة في

الحركة لكن بدون نتيجة، باستثناء عدد محدود من الذين أبدوا تعاطفهم معها بصفة فردية.

وما لبث المستوطنون أن ناصبوا هذه الحركة سافر عدائهم، وأخذوا يتآمرون عليها في الخفاء، وكان أول مؤشر على ذلك مناورة تأجيل الانتخابات البلدية لتفويت فرصة الفوز على هذا التجمع الوطني الواسع.

وجاءت مجازر 8 مايو 1945، لتجسد تآمر المستوطنين على نطاق واسع، ويؤيد عباس بخصوص هذه المأساة الدامية فرضية « الاستفزاز المبيت » استنادا إلى الحقائق التالية :

- أن عامل قسنطينة ليستراد كاربونال أسر للدكتور سعدان في أبريل « بأن اضطرابات ستحدث وشيكا، وسيترتب عليها حل حزب كبير ».

- ويتنبأ الإقطاعي الكبير « أبو » (سيدي داود - بومرداس) من جهته بحدوث اضطرابات، تجبر الجنرال دوغول على إلغاء أمر 7 مارس 1944 والتراجع عن الإصلاحات التي جاء بها ! ويتساءل عباس لماذا كانت البداية بسطيف ليجيب : لأنها مكان نشأة أحباب البيان والحرّية.

وحسب نفس الفرضية أن هدف إدارة الاحتلال من الاستفزاز هو أن يؤدي إلى اضطرابات عابرة بسطيف لتبرير حل الإئتلاف.

لكن « اللعب بالنار » تحول بسرعة فائقة إلى حريق مهول : إنتفاضة عنيفة وواسعة النطاق.

ومن الشواهد الأخرى على « الاستفزاز المبيت » :

- أن رئيس دائرة سطيف أعطى -بدون علم رئيس البلدية- « رخصة شفهية » لجهة غير معروفة، استجابة لطلب شفهي » بتنظيم مسيرة لهدف محدد : وضع إكليل من الورود أمام تمثال ذكرى الأموات !

- أن عامل قسنطينة كان على علم بهذه « الرخصة » وأمر بإطلاق النار على المتظاهرين إذا ما استعرضوا العلم الجزائري !

عاد عباس من السجن يحمل مشروعا جديدا، يتمحور حول تعايش الأغلبية مع الأقليتين الأوربية واليهودية، في ظل جمهورية جزائرية ... تتمتع في هذا الإطار باستقلال ذاتي واسع. هذا المشروع

عودته من منفاه بالكونغو (الفرنسي) في أوت، ضمانات من وزارة الداخلية والولاية العامة باعتماد القوائم الإنتخابية لحزبه.

2. أنه تلقى من الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة اللاجىء بالقاهرة، رسالة طلب إليه فيها مساندة حزب الشعب، لأن فرنسا بناء على تجربته الشخصية لا يمكن أن تستجيب لأي من مطالبه ..

وبناء على ذلك، قرر عباس ورفاقه أن يتركوا حزب الشعب يخوض بدوره تجربته البرلمانية، لكن حزب البيان شارك لاحقا في انتخابات مجلس الجمهورية (الشيوخ)، حيث استطاع أن يظفر ببضعة مقاعد. غير أن منتخبيه في هذه الهيئة ما لبثوا أن استقالوا، بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 20 سبتمبر الذي يعتبره الكاتب « ثمرة اتفاق بين باريس والأقلية الأوربية بمنأى عن أغلبية الجزائريين ».

كان هذا القانون صدمة لعباس ورفاقه، بالنظر إلى الآمال الكبيرة التي ترجموها في مشروع دستور « الجمهورية الجزائرية » آنف الذكر، فضلا عن تعارضه مع جوهر ونص دستور الجمهورية الرابعة الصادر قبل أقل من سنة.

فالقانون يسوي بين 10 ملايين « فرنسي مسلم » و800 ألف أوربي، ويكرس ذلك بـ :

1. الحفاظ على هيئتين ناخبتين : درجة أولى ودرجة ثانية !
2. إقرار نظام الغرفتين بناء على ذلك، تتكون كل منها من 60 مقعدا.

وأكثر من ذلك أن مواد رئيسية في القانون « الممنوح » ظلت حبرا على ورق مثل :

- المادة 4 التي تمنح النساء الجزائريات حق التصويت.

- المادة 53 التي تضمن استقلالية الديانة الإسلامية عن الدولة طبقا لقانون 1905.
- المادة 57 التي تنص على اعتماد العربية لغة رسمية ثانية.

هذه الخيبة الأخرى لم تمنع حزب البيان من مواصلة نشاطه تحت شعار « الثورة بواسطة القانون ! » وتأكيد تعلقه بـ « الجمهورية الجزائرية » التي أصبحت عنوان صحيفته الأسبوعية « ليغاليتي » (المساواة)[1] سابقا !

وللسهر على تطبيق القانون الخاص بالجزائر، عينت باريس الوالي العام نيجلان خلفا لشاتينيو ... وقد سارع منتخبو الأقلية الأوربية بالالتفاف عليه، والحصول منه على تعهد هام : منع المجلس الجزائري[2] على الوطنيين !

وهذا ما يفسر العبارة الشهيرة « انتخابات على طريقة نيجلان » .. ويشرح الكاتب هذه الطريقة بقوله : « ملأ نيجلان المجلس[3] بالأميين من الباشاغوات، وكمشة من النكرات المشاهير أمثال (علي) شكال الذي كان سعيدا جدا للقيام بدور الخادم الأهلي ! لو أن هؤلاء المنتخبين مروا عبر غربال انتخابات حرة، لما حصل الواحد منهم على 1% من الأصوات ! ».

ومع ذلك استطاع بعض الوطنيين الإلتفاف على شباك نيجلان والتسلل إلى رحاب المجلس الجزائري الأول ... لكن هذه المفاجأة لن تتكرر، لأن الوالي العام (الإشتراكي !) ما لبث أن أوصد بإحكام جميع المنافذ، كما تؤكد ذلك انتخابات فبراير (المجلس الجزائري) ويونيو (المجلس الوطني) 1951، حيث لم يفز منتخب واحد لا من « البيانيين » ولا من « الوطنيين » !

1. إبتداء من فبراير 1948.
2. مجلس استشاري تطبيقا لقانون 1947/9/20.
3. أنتخب أول مرة في أبريل 1948، وتسبب الإحتجاج على التزوير في مقتل 11 مناضلا في كل من الدشمية و« شامبلان » (العمرية) بولاية المدية حاليا.

ولم تكن الخيبات والإهانات التي يتلقاها الساسة الجزائريون تأتي من إدارة الاحتلال بالجزائر فقط، بل كانت تأتي كذلك من المحيط المغربي. ويذكر عباس في هذا الصدد استفزاز سلطات الحماية بالمغرب، عندما أقدمت مساء عيد الأضحى (20 أوت 1953) على اعتقال السلطان محمد بن يوسف ونفيه، هذا الاستفزاز الذي أحس به الكاتب ورفاقه « كصفعة للمغاربة وسبة للإسلام » في آن واحد.

وبعد تمام السنة من هذا الاستفزاز البغيض، كانت سحب الثورة المسلحة تلف سماء الجزائر رغم هجير أوت اللافح. كان عباس يومئذ بباريس على رأس وفد من حزبه، ينتظر استقبال وزير الداخلية فرانسوا ميتران .. وأثناء المقابلة حرص وفد البيان على لفت انتباه الوزير إلى خطورة الوضع بالجزائر التي تقف على حافة بركان، حيث أن مظاهر الغضب والمرارة بادية على كل الوجوه. وتقدم الوفد بالمناسبة ببعض المطالب العاجلة مثل : حل المجلس الجزائري، إلغاء الإنتخابات التشريعية، تنظيم انتخابات حرّة، الشروع في بناء دولة جزائرية مرتبطة بفرنسا بمحض إرادتها.

ورغم خطورة الوضع، لم تكن باريس يومئذ تولي كبير اهتمام بالشأن الجزائري .. فالوزير الأول منداس فرانس اعترف لوفد البيان أثناء استقباله بصريح العبارة أنه « لا يعرف بعد حقيقة المشكلة الجزائرية » !

مثل هذا التجاهل لنداءات « النخبة » -المتشبعة بالثقافة الفرنسية- كان من الطبيعي أن يضعف من نفوذها وسط عامة الجزائريين، لفائدة الوطنيين الذين اقتنعوا منذ منتصف العشرينيات، بلا جدوى العمل في إطار « الشرعية الاستعمارية »، ومن ثمة ضرورة الاستعداد للرّد على القمع الاستعماري بالعنف الثوري.

ويتطرق عباس في هذا السياق لأزمة حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية -التي انفرجت عن ثورة فاتح نوفمبر 1954- فيعتبر أنها أزمة شخصية لزعيم الحركة مصالي من بعض نواحيها.

ويفسر ذلك بقوله : « إن النظرية والعمل قلما يتعايشان في شخص واحد ». وبعبارة أوضح، إن بوضياف -ورفاقه- كان مكملا طبيعيا لمصالي الذي لم يستطع أن يتحرر في الوقت المناسب من أسار النظرية الثورية.

ويتوقع الكاتب منذ البداية أن رد إدارة الاحتلال على الثورة التحريرية، لا يمكن إلا أن يكون عنيفا شرسا .. ويشرح أسباب ذلك بقوله : « استطاع نظام الاحتلال القائم على استيطان أوربي كثيف، أن يمد جذوره منذ 1830، وكان له الوقت الكافي ليضمن لنفسه متواطنين من الشعب المغلوب. لذا كان من المؤكد، أن يدافع المستوطنون عن نظام يضمن لهم السيطرة والامتيازات ». ويتناول عباس في كتابه بعض جرائم الاحتلال الفرنسي، ودوافع الثورة الحتمية عليه.

فالاستعمار في جوهره « داء عضال، دونه داء السرطان لأن شفاءه ممكن أحياء، عكس داء الاستعمار الأوربي بصفة عامة الذي هو « عبارة عن سلسلة من الجرائم في حق الشعوب المستضعفة، ولم يكن له من أسباب غير القمع والاغتصاب وقانون الغاب .. ولم تكن كلمات مثل « الحضارة » و« التنصير » سوى غطاء لأحط الغرائز الإنسانية.

وجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر لا تعد ولا تحصى يذكر الكاتب منها :

1. « تحطيم الدولة الجزائرية والبنى السياسية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، الأمر الذي تسبب في مشكلة وطنية إنسانية، ظلت معلقة على مشجب الاحتلال طيلة 130 سنة.

2. « الإصرار على استبدال الجزائريين بسكان أوربيين، وقد أدّى ذلك إلى إنشاء نظام اجتماعي وحشي، وفتح الطريق أمام عنصرية مزمنة، غذتها القوانين الإستثنائية طيلة أكثر من قرن ».

3. منح المستعمرة الأوربية امتيازات مفرطة أدت إلى تفشي عقلية السيد وعبده، الأمر الذي تسبب في اختلال اجتماعي قابل للانفجار في أية لحظة ».

فالاستعمار باختصار، « نسف أسس حضارة عريقة، وشرد مجتمعا في غاية الاستقرار، وخرب نمط حياته وتطوره الطبيعي ». ونكتفي في هذا الصدد بثلاث شواهد لهذه الجرائم التي تكتسي طابع جرائم ضد الإنسانية بدون منازع :

1. يذكر الكاتب أن حمدان عثمان خوجة -وهو وزير مالية سابق- يقدر في كتابه « المرآة » عدد سكان الجزائر عشية الغزو الاستعماري بـ 10 ملايين نسمة.

لكن بعد 15 سنة يقدرهم المارشال بيجو بـ 4 ملايين، لينخفض العدد إلى 2,5 مليون العام 1852، حسب تقدير « المكاتب العربية » الشهيرة.

ويستنتج من هذه الأرقام المتباينة أن الغزو الفرنسي تسبب على الأقل، في إبادة وتهجير زهاء 5 ملايين جزائري.

2. وعلى صعيد التعليم العالي، تسبب الغزو في تدمير خمس جامعات كانت عامرة بطلاب العلم، بكل من الجزائر وقسنطينة ووهران وتلمسان ومازونة.

3. وعلى الصعيد الاجتماعي يدين الكاتب الغزو الاستعماري بلسان الكتاب الفرنسيين أنفسهم :

- أناتول فرانس الذي يقول : « قامت فرنسا طيلة 70 سنة بتجريد العرب من ممتلكاتهم ومطاردتهم ومحاصرتهم، لتعمير الجزائر بالطليان والإسبان ! فمتى ينتهي الجنون الاستعماري يا ترى ؟! ».
- غوتيي الذي يقول : « أردنا في الجزائر أن نغرب قطعة من الشرق ! » أي « فرنسة قطعة من العالم العربي » حسب تعبير عباس.

ويختم المناضل الكبير إدانته الوجيهة لنظام الاحتلال بالسؤال -الاستنكاري- التالي : « كيف تحول إغتصاب بلد وإبادة أهله إلى عمل حضاري ؟!»

الدكتور محمد الأمين الدباغين

جنرالات المرحلة الوطنية .. غير جنرالات مرحلة الثورة

يمثل الدكتور محمد الأمين الدباغين الرعيل الأول من المناضلين المثقفين في الحركة الوطنية الثورة، وبفضله وأمثاله استطاعت هذه الحركة أن تقتحم الحرم الجامعي، وتدعم صفوفها بنخبة من الطلبة كان لها دور بارز، سواء في مرحلة النضال الوطني أو أثناء الثورة التحريرية. وقد تولّى الفقيد قيادة حزب الشعب الجزائري المحظور أثناء الحرب العالمية، بعد أن زجّت إدارة الاحتلال في السجن بأغلبية أعضاء القيادة الأولى بدءا بالحاج مصالي نفسه. وبفضل إخلاصه وتفانيه أصبح قدوة المناضلين الشباب خاصة، ما يفسر لجوء بوضياف ورفاقه إليه ليكون رائدهم السياسي في مرحلة التحرير الوطني. *

ودّعنا في 22 يناير المنصرم الدكتور محمد الأمين الدباغين، أحد القادة البارزين في الحركة الوطنية الثورة عن عمر يناهز 86 سنة. وقد ولد الفقيد بحسين داي في العاصمة في 24 يناير 1917 م. وكانت نشأته الأولى ودراسته الابتدائية بشرشال التي أقام بها والده قرابة 20 سنة حيث كان مترجما ببلديتها.

وواصل دراسته الإكمالية والثانوية بالبليدة في إطار النظام الداخلي، تحت « الرعاية المشدّدة » لوالده الذي كان حريصا على قضاء العطلة

*. *الشروق اليومي، عدد 3 فبراير 2003 م.*

الأسبوعية إلى جانب ابنه في مدينة الورود. وكان محمد الأمين تلميذا مجتهدا متفوقا، حتى على أنداده من الأوربيين واليهود.

وحدث ذات سنة أن قرّر مجلس الأساتذة نقل تلميذ يدعى جان دانيال (بن سعيد)[1] من نهاية المرحلة الإكمالية إلى السنة الثانية من الثانوي مباشرة، مكافأة له لاجتهاده وتفوقه. لكن المجلس وجد نفسه محرجا وهو يتخذ هذا القرار : فقد كان التلميذ الأمين من الأهالي (الأندجين) متفوقا على زميله دانيال ! ولرفع الحرج اضطر المجلس إلى التداول في قضية الأمين أيضا، وإلحاقه بزميله في نهاية المطاف !

لكن الاجتهاد في الدراسة و« الرعاية المشدّدة » للوالد، لم يمنعا التلميذ الذكي من فتح عينيه على محيطه الاجتماعي السياسي ..

ويقول ابن يوسف بن خدة[2] أحد رفاقه خلال تلك الفترة في هذا الصدد « كنا رفقة الدباغين ودحلب نطالع -خفية- صحيفة « الأمة » لسان حال نجم شمال إفريقيا، كما كنا على اتصال بفرع النجم بالبليدة ثم فرع حزب الشعب بعد ذلك » ..

لقد بدأ الواعي السياسي يتزاوج لدى الأمين مع ذكائه الوقّاد في إطار خدمة قضية عادلة، ألا وهي قضية الحرّية والاستقلال في الجزائر المحتلة.

وقبيل الحرب العالمية الثانية التحق بكلية الطب مضطرّا، بعد أن كبحت رغبته في متابعة دراسته بأحد فروع الهندسة التقنية، وكانت مثل هذه التخصصات يومئذ مشروطة بالتجنس بالنسبة « للأهالي » !

1. كاتب صحفي مدير أسبوعية « لوبسارفاتور ».

2. رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (من 1961 إلى 1962 م).

وبالعاصمة واصل اتصاله بالأوساط الوطنية، إلى أن أصبح مناضلا نشيطا في « حزب الشعب الجزائري » الذي استمر في النضال السري بعد حظره عشية اندلاع الحرب. وكان هذا الأسلوب النضالي يتلاءم مع شخصية هذا الطالب الانطوائي الكتوم بطبعه.

وفي خريف 1941 م حضر عن طريق الصدفة اجتماعا، عرف فيما بعد أنه اجتماع للجنة المديرة لحزب الشعب. وما هي إلا أيام حتى ألقي القبض على معظم أعضاء هذه الهيئة.

وفي تلك الظروف الحرجة اتصل به عضوان من القيادة، لم يقبض عليهما بعد وعرضا عليه أمانة ثقيلة : تولي قيادة الحزب، ومحاولة الحفاظ على جذوة النضال أثناء فترة حبس أعضاء القيادة ..

قبل طالب السنة الثالثة من كلية الطب هذه الأمانة الثقيلة، واجتهد في آدائها اجتهاده في دراسته. وفي مطلع 1942 م تمكن من تأسيس لجنة مديرة جديدة تولّى قيادتها بنفسه. وحسب صديقه الحواس بوقادوم أن المسؤول الجديد « كان يفكر كثيرا ولا يكلّف أحدا بمسؤولية حتى يختبره »[1].

ومن المشاكل الأولى التي اعترضت المسؤول الشاب، قضية الاتصال بالألمان التي انقسم الأعضاء حولها بين معارض ومؤيد. ولحسم الموقف اقترح الأمين الاتصال بالألمان لمعرفة حقيقة نواياهم. وكان المتحمسون للاتصال أول من صدم بنتائجه : لقد كانوا ينتظرون مساعدة لتحرير الجزائر، فعرضت عليهم عمالة بمقابل زهيد !

كان الدكتور الأمين يتوقع عملية إنزال بحري بالجزائر، لكنه لم يكن يدري لمن سيكون السبق للحلفاء أم الألمان. لذا أخذ يفكر في إعداد بيان

1. طالع شهادة بوقادوم وهو من أصدقاء الفقيد في كتابنا « رواد الوطنية » (منشورات دحلب 1992 م).

يسلم إلى « الدول المحتلة »، سواء كانت من هؤلاء أو من أولئك. ورأى في فرحات عباس الشخصية المناسبة لتقديم هذا البيان. وكان هذا الأخير قد سُرّح لتوه من الجيش الفرنسي، بعد أن التحق به متطوعا في بداية الحرب.

ويقول الدكتور شوقي مصطفاوي في هذا السياق : « اتصلت رفقة الأمين بفرحات عباس على أساس إعداد برنامج مشترك يتضمن الاستقلال الداخلي »، لكنه مانع في بداية الأمر وكانت حجّته في ذلك : « يصعب عليّ أن أغيّر بندقيتي من كتف إلى آخر » !

لكن الدكتور الأمين ظل يلح عليه حتى أقنعه بالفكرة، فاشتركا معا في وضع « بيان الشعب الجزائري » الشهير الذي قدّم لممثل أمريكا السفير مورفيي في مارس 1943 م.

وحسب نفس الشاهد « أنّ عباس تراجع بعد ذلك قليلا، فوضع ملحقا للبيان بدون إشراك الدكتور الأمين، وكان ذلك سببا في تأزم العلاقات مرة أخرى بينه وبين « حزب الشعب ».[1]

عاش الدكتور الأمين في نفس السنة حدثين :

- الأول زواجه من قريبته زينب.
- والثاني اعتقاله، بعد تفطن إدارة الاحتلال « لتحركاته المشبوهة » ..

لكن بعد بضعة أشهر أفرج عنه، فاستأنف نشاطه وهو أكثر ما يكون عزما وحيوية. ومن الأحداث البارزة التي واكبها يومئذ وكان له ضلع كبير فيها :

- حركة « أحباب البيان والحرية » التي وجد فيها مناضلو حزب الشعب المحظور متنفسا ومنبرا لأطروحاتهم الاستقلالية .. ولم

1. طالع شهادة مصطفاوي في المصدر السابق.

تمض سنة على ميلاد هذه الحركة حتى اكتسب طابعا جماهيريا عارما، أفزع إدارة الاحتلال والمستوطنين.

- محاولة إنشاء حكومة إئتلافية، تضم كلا من الحاج مصالي وفرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي، تبادر بإعلان استقلال الجزائر من جانب واحد، على أن تفاوض إدارة الاحتلال في شروطه بعد أن تضع الحرب أوزارها، وكانت هذه المحاولة حسب شهادة أحمد بودة في ربيع 1945 م.
- إضراب فاتح مايو 1945 م ثم مظاهرات الثامن منه. كان الدكتور الأمين من العناصر القيادية القليلة التي تمكنت من الإفلات من شباك الأمن الاستعماري، والتصدي للموقف الخطير المترتب على تلك المجازر المريعة بكل شجاعة. وتحت إشرافه صدر الأمر الشهير بتعميم الانتفاضة، لتشمل مناطق أخرى من البلاد ابتداء من ليلة 24 ماي. لكن المعلومات اللاحقة جعلت الدكتور ورفاقه يصدرون أمرا لاغيا، وصل بعض المناطق مثل ناحية دلس - تيغزيرت بعد فوات الأوان.[1]

في أعقاب تلك الأحداث الأليمة، سارعت إدارة الاحتلال باعتقال عشرات العناصر القيادية من الحركات الثلاث التي كانت تشكل « أحباب البيان والحرية »، وهي حزب الشعب، جماعة فرحات عباس، جمعية العلماء. وقامت بنفس المناسبة بنفي الحاج مصالي إلى أدغال الكونغو الفرنسي آنذاك.

1. اكتشف أمر العديد من المناضلين الذين جاهروا بالإعداد للانتفاضة حسب الأمر الأول.

وهكذا وجد الدكتور الأمين نفسه مرة أخرى مع فئة قليلة من الرفقاء، أمام مسؤولية قيادة الحزب في وضعية أشبه بالكارثة التي يخلفها الإعصار. فقد كان عليه أن يشرف على عملية بعث الحزب من جديد على المستوى القاعدي، كما كان عليه أن يجدد علاقاته الخارجية بدءا بالأشقاء في كل من تونس والمغرب.

ووجد إلى جانبه في تلك المهمة الشاقة خاصة شباب العاصمة، وفي مقدمتهم المناضل الكبير محمد بلوزداد ..

ورغم مطاردة الأمن الاستعماري له، فقد كان ينتقل كما يشاء داخل الجزائر وخارجها .. في صائفة 1945 م خرج إلى تونس رفقة المناضل الكبير عبد الله فيلالي، لإجراء مباحثات مع ممثلين عن حزب الدستور الجديد -بقيادة الحبيب بورقيبة- وقد أسفرت المباحثات عن توقيع وثيقة تنص على تضامن شعوب الجزائر وتونس ومراكش، وعزمها على تنسيق جهودها ضمن آفاق التفاوض مع الاستعمار الفرنسي للجلاء عن المنطقة بواسطة السلم أو الحرب.

وقد وقّع الوثيقة عن الجانب الجزائري الدكتور الأمين رفقة كل من فيلالي والشاذلي المكي، وعن الجانب التونسي المنجي السليم وعلال بلهوان من الدستور الجديد والفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي من علماء الدين[1]. وقد خرج بعد ذلك إلى وجدة بالمغرب في مهمة مماثلة.

وبعد إجراءات العفو العام الصادرة سنة 1946 م، استطاع الحاج مصالي أن يعود إلى الجزائر التي حل بها في أكتوبر. عاد يحمل فكرة غير مألوفة في أوساط حزبه : المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت

1. طالع شهادة الشيخ حامد اروابحية في كتابنا « رواد الوطنية ».

على الأبواب. وكان من الطبيعي أن يثير الموضوع جدلا حادا بين مؤيدين ورافضين .. وكان الدكتور الأمين رفقة حسين لحول من القلائل الذين تمسكوا بموقفهم الرافض، لكن ذلك لم يمنعه من المشاركة احتراما للانضباط الحزبي ..

وقد فاز الدكتور عن عمالة قسنطينة رفقة الحواس بوقادوم والدكتور جمال دردور، وكانت له صولات وجولات بالمجلس الوطني الفرنسي، رغم تعليمات الحزب بمقاطعة أشغال المجلس.

ويقول المناضل الكبير بوقادوم في هذا الصدد : « إن نوّاب حزب الشعب شاركوا مع ذلك في مناقشة مشروع القانون الأساسي الخاص بالجزائر سنة 1947 م .. وقد تولّى الدكتور الأمين الجوانب السياسية .. ومن مواقفه المشهورة حسب نفس الشاهد قولته مخاطبا المستوطنين : « لو حوّلتم الجزائر جنة لطالبنا باستقلالنا مع ذلك ! نحن نريد الاستقلال ولو حفاة جياعا نأكل الحشائش ! ».

وشهدت بداية تلك السنة حدثا هاما، هو المؤتمر الأوّل لحركة انتصار الحرّيات الديمقراطية المنعقد في منتصف فبراير. لقد عرف المؤتمر حركة التفاف حول الدكتور الأمين، قادها محمد بلوزداد بهدف دفعه إلى موقع الصدارة في الحركة .. لكن حياء الرجل -أو قلة حزمه- جعلته يفضل بقاء الحال كما كانت عليه، بإعادة انتخاب مصالي رئيسا للحزب مرة أخرى.

كلّف الدكتور الأمين في القيادة المنبثقة عن المؤتمر بالعلاقات الخارجية، فوضع نصب عينيه مهمة رئيسية :

- السعي لتوفير المال والسلاح « للمنظمة الخاصة » التي كانت من أبرز قرارات المؤتمر. وفي هذا الإطار قام في أكتوبر 1948 م بزيارة القاهرة،

حيث بحث مع عزام باشا -أمين عام الجامعة العربية- موضوع المساعدات الممكنة في حالة فتح جبهة على الاحتلال الفرنسي.

وحسب شهادة الشيخ حامد اروابحية، فإنّ اللقاء أسفر عن مشروع اتفاق هام، يتخذ من طرابلس نقطة عبور رئيسية للأسلحة التي يتولى مناضلو حزب الشعب الجزائري شراءها بواسطة شبكات التهريب العالمية.

لكن عندما عاد الدكتور إلى الجزائر وعرض الأمر على زملائه في قيادة الحزب، أبدت الأغلبية تحفظها على المشروع الذي وُئِدَ بذلك قبل أن يرى النور.

مثل هذه المواقف التي تبدو غير منطقية جعلت الدكتور الأمين يفكر بعمق في مسألة قيادة الحركة الوطنية الثورية خلال مرحلة الكفاح المسلح. وقد صارح زملاءه في إحدى دورات اللجنة المركزية سنة 1949 م بطرح سؤال مثير : « هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية ؟! ». ويرد على نفسه بأجوبة لا تقل إثارة إذ يقول : « فإذا كانت التوعية هي غايتنا فقد أصبح الشعب كله وطنيا والحمد لله ! وما علينا إلاّ أن نهنئ أنفسنا ويودّع كل منا صاحبه ! ».

ويصل في الختام إلى بيت القصيد : « إذا كنا حريصين على الثورة يجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل وفي المسؤولين على حد سواء، لنفسح المجال لرجال تربوا وتدربوا على العمل الثوري، فأصبحوا بذلك أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة من مسؤولين مثلنا درجوا على العمل السياسي وسكنوا إليه ! ».

وحسب شهادة الشيخ حامد دائما أن مصالي شخصيا تولّى الرّد على الدكتور مؤكدا بكل قوة : « أن جنرالات المرحلة الوطنية هم جنرالات مرحلة الثورة ! ».

ومن المسائل الأخرى التي عارضها الدكتور بشدّة بعد ذلك : تسخير المنظمة الخاصة في أعمال تأديبية، مما يعتبر انحرافًا عن مهمتها الأصلية إن لم يكن تدنيسا لها.

وكان الدكتور يخشى أن يكون التسخير في خدمة قياديين في الحزب، مثل تأديب فلان لأنه شتم مصالي أو فلتان لأنّه تقوّل في الحزب وما إلى ذلك !

مثل هذه المواقف الجريئة أضعفت موقع الدكتور داخل القيادة. وكان قبل ذلك قد خسر حليفين كبيرين من شباب الحزب : محمد بلوزداد الذي اضطره المرض إلى الانسحاب، وخليفته على رأس المنظمة الخاصة حسين آيت أحمد، المتهم فيما عرف آنذاك بـ « الأزمة البربرتية ».

ويعترف الدكتور نفسه باهتزاز موقعه كما صرّح بذلك للمناضل مبروك بالحسين المتهم في نفس القضية، أثناء زيارته بالعلمة في يوليو 1949م رفقة السعيد أو بوزار ليعرضا عليه المشكلة، ويستعينا به في إيجاد تسوية مناسبة لها. لقد رد عليهما باختصار : « أن إدارة الحزب مجندة ضدي أساسا ! وأنا الآن في عزلة، لذا لا أستطيع مساعدتكم كثيرا في محنتكم ! ».

وتجنبا لمضايقات الإدارة فضل تقديم استقالته في نهاية المطاف. لكن الإدارة لم تقبل بذلك، وقررت إقصاءه من الحزب في مطلع ديسمبر من نفس السنة !

ومن مآخذ الإدارة على الدكتور الأمين حسب المناضل الكبير عبد الرزاق شنتوف رئيس لجنة المنتخبين يومئذ : « الانعزال عن النضال بدون تفسير ولا تبرير، وعقد اجتماعات سرية مع بعض المناضلين بنواحي بجاية[1] ».

1. *طالع شهادة المحامي شنتوف في كتابنا « رواد الوطنية ».*

ويعتقد الشيخ حامد، أن الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 م، كان من مضاعفات « أزمة الدكتور الأمين » في صفوف حركة الانتصار.

وتفسير ذلك أن عبد القادر خياري (المدعو رحيم) وأحمد ماضوي (المدعو لورس)، كانا قد استقالا تعاطفا مع الدكتور الأمين. وفعلا ذلك بطريقة رأت فيها قيادة المنظمة الخاصة بشرق البلاد، نوعا من الاستهتار والاستفزاز. فقد نشرا استقالتهما في شكل إعلان بصحيفة « لادبيش دي كونستانتين »، مما استوجب تأديبهما في نظر بن مهيدي ورفاقه.

وقد أدّى القرار كما هو معروف إلى حادثة تبسة الشهيرة التي كانت سببا في الإعلان عن اكتشاف المنظمة شبه العسكرية ..

وحيد .. كصالح في ثمود!

بقي الدكتور محمد الأمين الدباغين على هامش الحياة الحزبية، منذ استقالته وإقصائه في ديسمبر 1949 م*. وفي بداية سبتمبر 1954 م، اتصل به بوضياف رفقة بن بولعيد وكريم، ليعرضوا عليه أمرا خطيرا: تولّي قيادة الثورة المسلحة التي كانوا بصدد الإعداد لتفجيرها في أجل مسمّى! ويقول بوضياف في هذا الصدد: « إن الدكتور الأمين كان أول من فكرت فيه « لجنة الستة » ليضمن لها التزكية السياسية المرغوبة ».

في هذا اللقاء الذي تم مساء بمنزله في العلمة (سطيف)، سأل الدكتور ضيوفه عن الوسائل، فانبرى لتطمينه كل من بولعيد وكريم. وبعد ذلك سألهم: « لماذا لم تشركوني في تحضيراتكم منذ البداية ؟! ».

*. *الشروق اليومي، عدد 10 فبراير 2003 م.*

ثم طلب مهلة للتفكير والرّد عليهم، على أن يلتقي بهم من جديد بمقهى بورحلة (شارع الحرّية) في العاصمة. وجاء الدكتور إلى الموعد في أواخر سبتمبر، مرفوقا بصديقه الحواس بوقادوم، ليقابل كلا من بن بولعيد وكريم وديدوش (أو بن مهيدي) وهنا طرح عليهم سلسلة من الأسئلة مثل: « أين سيكون مقر القيادة الرئيسي ؟ ». وعندما فهم أنّ المقر الرئيسي سيكون مبدئيا في القاهرة تحفّظ على ذلك مبديا تفضيله لأن يكون مقر القيادة داخل البلاد.

وفي سياق النقاش، حاول الدكتور إقناع بن بولعيد ورفاقه، بأنّ تزعّمه للحركة يمكن أن يكون عامل نفور للفصائل السياسية الأخرى التي ينبغي أن يحرص الثوار على استقطابها. علما أن الدكتور كان في خلاف مع أنصار مصالي واللجنة المركزية، وهؤلاء معنيون بالدعوة إلى الثورة قبل غيرهم.

وبناء على ذلك اعتذر لهم بأدب قائلا: إنه يفضل أن يكون واحدا منهم حرصا على جماعية القيادة.[1]

وهنا أعرب بن بولعيد عن أسفه ورد على الدكتور بحدة قائلا: « انتظروا حتى تزج فرنسا بكم جميعا في السجون ! ». وكانت « نبوءة » بن بولعيد صادقة في حالة الدكتور خاصة، إذ اعتقل صباح فاتح نوفمبر 1954 م. ولحسن الحظ أن الدكتور كانت له ذريعة قوية ساهمت مصالح الأمن في صنعها حين استجوبته بشأن شخصين زاراه قبيل اندلاع الثورة. ولم يكن الزائران سوى صديقه بوقادوم وشقيقه الدركي اللّذين طرحا عليه موضوع شراكة تجارية لا علاقة لها بالثورة.

1. *ما ينسب إلى الدكتور الأمين ننقله عن أحد ثقاته في السنوات الأخيرة. العقيد عبد الله ابن أخ المناضل المعروف بسطيف محمود قنيفي.*

ورغم تأكد الأمن من ذلك من خلال تحرياته اللاحقة، فقد ظل الدكتور بالسجن ثلاثة أشهر تقريبا من باب الحبس الاحتياطي.

وفي أواخر يناير 1955 م أفرج عنه، فأخذ يسعى للاتصال بكريم قائد المنطقة الثالثة (القبائل)، وكان له ذلك. وقد أصبح يجتمع به تقريبا كل يوم سبت، عندما يأتي إلى العاصمة في نهاية الأسبوع. واستمر ذلك حتى اعتقال بيطاط في أواخر مارس، فأخذ يتصل برمضان عبان الذي كان يحاول آنذاك مركزة القيادة بالعاصمة.

وما لبثت مصالح الأمن أن اكتشفت سر هذه العلاقة، أسوة بعلاقة شخصيات سياسية أخرى، مثل فرحات عباس والشيخ العربي التبسي .. ويقول سوستيل -الوالي العام آنذاك- إنه وافق على اعتقال الدكتور الأمين، بينما تحفّظ على اعتقال عباس والتبسي لما يمكن أن ينجم عنه من مضاعفات سياسية حسب اعتقاده.[1]

بقي الدكتور في السجن هذه المرة بدون محاكمة، قرابة الستة أشهر ابتداء من أواخر يونيو 1955 م، وعندما أفرج عنه في ديسمبر تقرر تعيينه على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة.

وفي طريقه إلى القاهرة عبر باريس، بادر بفتح قناة مع أنصار مصالي، وتمكّن من ترغيبهم في الالتحاق بالثورة.

وعندما طرحوا عليه موضوع الحاج مصالي قال لهم : « التحقوا بالصفوف جماعيا، وعندها يمكنكم أن تبوّئوه المكانة التي تريدون » ! وسألوه عن موقع خصومهم المركزيين في الثورة، فكان جوابه : « اسبقوهم إليها حتى تكونوا أحسن منهم موقعا » !

1. آيف كوربير ج 2 (زمن الفهود) (بالفرنسية).

وتم الاتفاق مبدئيا على هذا الأساس، فأبرق إلى عبان بتأجيل الإعلان عن انضمام المركزيين إلى الجبهة بعض الوقت، لكنه فوجئ في تلك الأثناء بنشر النبأ في الصحافة الفرنسية والدولية .. وقد اعتبر المصاليون ذلك ضربا من الخديعة، فراحوا يندّدون بالدكتور الأمين ومعه بن خدة، في منشور سري نشر مطلع 1956 م باعتبارهما من العناصر الخطيرة في قيادة جبهة التحرير .. هذا التطور المفاجئ جعل الدكتور الأمين يعجّل بالالتحاق بالقاهرة التي حضر بها فور وصوله -في أواخر 55 وبداية 56 م- سلسلة من الاجتماعات مع ثلاثي الوفد الخارجي (بن بلة، خيضر، آيت أحمد) وكل من بوضياف وبن مهيدي.

وقد توجت هذه الاجتماعات بجملة من الاقتراحات والقرارات نذكر منها :

- اقتراح تأسيس حكومة منفى، وإنشاء قيادة مشتركة بين الداخل والخارج، ممثلا بالقادة الستة السابق ذكرهم،
- تكوين لجنتين : الأولى عسكرية بعضوية بن بلة، بوضياف، بن مهيدي، والثانية سياسية من خيضر والأمين وآيت أحمد،
- تعيين الدكتور الأمين مبعوثا متجولا بالشرق الأوسط تابعا لمكتب القاهرة، أي تحت إشراف خيضر ![1].

وتلا هذه الاجتماعات لقاء بمسؤولين مصريين، أبدى خلاله الدكتور ملاحظات حول « التثاقل في إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح » بدت جارحة نابية في نظر هؤلاء المسؤولين، ومعهم بن بلة وخيضر من الوفد الخارجي.

1. كتاب المحامي مبروك بالحسين « بريد الجزائر-القاهرة » دار القصبة (القصبة).

ونتج عن ذلك مثول الدكتور أمام لجنة تأديب مغاربية أوشكت أن ترسل به إلى السجن -أسوة بالشاذلي المكي ومزغنة- لولا تهديده بردود فعل الثوار بالداخل والتي يمكن أن تنعكس سلبا على أعضاء الوفد الخارجي أنفسهم !

مثل هذه الصدمة الأولى جعلت الدكتور يحجم عن الاستظهار بالتكليف الذي تسلّمه من عبان والذي يعينه مسؤولا عن الوفد الخارجي، مكتفيا مؤقتا بمهمته كمبعوث متجول في الشرق الأوسط !

ومن مهامه الأولى في هذا الإطار، مهمة ببغداد في أواخر فبراير 56 رفقة أحمد بودة. وقد استغرقت ثلاثة أسابيع، وكانت مثمرة من حيث التسليح، الأمر الذي استوجب التحاق بن بلة بهما.

وفي تلك الأثناء بلغ عبان بالعاصمة، أن الدكتور الأمين يواجه صعوبة في القيام بمسؤولية الوفد الخارجي، فذكر في رسالته إلى خيضر بتاريخ 13 مارس بأن الدكتور إنما أرسل كمسؤول عن الوفد، في ظل تبادل المشورة والقيادة الجماعية طبعا.[1]

وجاء رد خيضر بعد خمسة أشهر (15 أوت) ليقول : « الأمين يشكركم على التشريف الكبير الذي حظي به لديكم بتعيينه رئيسا للوفد، لكنه يعرب عن أسفه لاستحالة تحمّل مسؤوليته، وأنه يفضّل أن يبقى عضوا فقط مثل بقية الإخوان الموفدين من الداخل » !

ويبدو أن بن بلة وخيضر وبوضياف كانوا يرفضون قرار عبان، ويعبّرون عن ذلك من خلال الحديث عن « صعوبة التعامل مع الدكتور الأمين على الصعيدين السياسي والعسكري » !

1. *نفس المصدر.*

وهكذا، لم يتول الدكتور عمليا قيادة الوفد الخارجي إلا بعد اختطاف طائرة الأربعة في 22 أكتوبر 1956 م، وبعد إشعار عبان السلطات التونسية بتعيينه رفقة العقيد عمار أوعمران كنائب له في شؤون التسليح.

وبعد أن خلا الجو للدكتور الأمين أبلى بلاء حسنا في تذليل الصعاب التي كانت تعترض سبيل الثورة في أقطار المغرب العربي خاصة : ليبيا، تونس، المغرب، وهي مصاعب تتعلق بالتسليح أساسا، فضلا عن تسوية بعض الخلافات الطارئة بين الفينة والأخرى على سبيل المثال :

- أن العلاقات المصرية الليبية تأزّمت بعد العدوان الثلاثي على مصر، وأدّى ذلك إلى إغلاق الحدود البريّة بين البلدين مؤقتا .. فاستدعى ذلك تدخلا عاجلا من الدكتور الأمين حتى لا تتوقف قوافل السلاح عبر الحدود طويلا.
- تسوية أزمة ما بعد الصومام بإبرام اتفاق مع الحكومة التونسية، بعد مفاوضات مع الصادق المقدم والطيب سليم جرت بطرابلس في أواخر يناير 1957 م.
- تبديد سوء التفاهم الحاصل مع المغرب بمقابلة ممثلي الأحزاب المغربية بالرباط، ومن بينهم المهدي بن بركة من حزب الاستقلال. وقد توّجت الزيارة بلقاء سري تقريبا مع الملك محمد الخامس، وكان ذلك خلال النصف الثاني من فبراير الموالي ..[1] استمر الدكتور في نشاطه على هذه الوتيرة، حتى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أواخر أوت 1957 م، وقد أسفرت الدورة -كما هو معلوم- عن تشكيل « لجنة تنسيق

1. *توفيق المدني، حياة كفاح ج 3 (ش و ط ن).*

وتنفيذ جديدة من 9 أعضاء، بالإضافة إلى السجناء الخمسة الذين عيّنوا كأعضاء شرفيين فيها.

لكن هذه الهيئة الجديدة ما لبثت أن اصطدمت بمشكلة عبان الذي لم يهضم فقدان مركزه كرقم واحد في الهيئة الأولى المنبثقة عن مؤتمر الصومام. وكان الدكتور الأمين قد لاحظ أن عبان يتعامل مع بعض زملائه - لاسيما كريم وبوصوف وبن طبال وأوعمران -بخشونة ويخاطبهم بعنف وازدراء- فاختلى به ذات مرّة ونبّهه بأن هؤلاء يمكن أن يلحقوا به الأذى. فكان جوابه : « لا أخشاهم طالما العقيد الصادق (دهيلس) بجانبي ! ».

ومع مرّ الأيّام تأزّم الموقف بين عبان وخصومه، وجاء الدكتور الأمين ذات يوم لحضور اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ، فلاحظ غياب عبان ووجود يزيد معهم .. فأصرّ على حضور عبان ملاحظا بالمناسبة عدم شرعية وجود يزيد، لأنه ليس عضوا في الهيئة. وبعد الاجتماع كرّر تنبيهه إلى عبان، محذرا إيّاه بصفة خاصة من السفر إلى المغرب !

لم يأخذ عبان بالنصيحة وسافر إلى المغرب رفقة كريم ومحمود الشريف. وفي تلك الأثناء، نزل بالقاهرة العقيد دهيلس، فأخبر الدكتور الأمين أن عبان تصالح مع خصومه في نهاية الأمر، وأنه سافر معهم إلى المغرب للاجتماع بمحمد الخامس !

تفطن الدكتور إلى المكيدة فسارع بالاتصال بكل من عباس ومهري، على أساس الدعوة معا إلى عقد اجتماع طارئ للجنة التنسيق والتنفيذ. وأعدّ الثلاثة فعلا برقيات مرمزة في هذا الشأن وسُلمت إلى المصالح المعنية لإرسالها، لكن هذه البرقيات ظلت حبيسة الأدراج، لأنّ هذه المصالح كانت تابعة إلى بوصوف باختصار !

لكن بعد إلحاح من هؤلاء الثلاثة اجتمعت اللجنة بدون عبان، وسأل الدكتور الأمين عنه فانبرى كريم يتلو عليهم بيانا، مفاده أنه مسجون بالمغرب بعد محاكمته. وسانده مهري الذي طلب منهم، توقيع وثيقة براءة لهم مما حدث.

ولما انتشر نبأ اغتياله -على نطاق القيادة الضيق- ازداد الوضع تأزّما بين « السياسيين » و« العسكريين » حتى انقطعت لجنة التنسيق عن الاجتماع. وظلّت كذلك إلى أن اجتمعت اضطرارا، بعد العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (8 فبراير 1958 م).

وبناء على هذه السابقة، سعى الدكتور في استصدار لائحة من مجلس الثورة، تمنع قتل العناصر القيادية وتأجيل محاكمتهم إلى مابعد الاستقلال، مع الاكتفاء بحبسهم إذا اقتضى الأمر.

وفي ربيع 1958 م عندما بدأت الجماعة تفكر جديا في تشكيل حكومة مؤقتة أبدى الدكتور الأمين تحفّظه، خشية أن تتعفن -شأن أي جهاز إداري- قبل الأوان. وكان رأيه تأجيل المسألة، وربطها باقتراب موعد المفاوضات مع الفرنسيين.

وكانت بعض الأطراف يومئذ ترى في الدكتور الأمين الشخصية المناسبة لرئاسة هذه الحكومة ولم يكن ذلك رأي بن بلة الذي أرسل من السجن رسالة إلى كريم وشركائه يقول فيها : « .. لم نفهم لماذا وكيف استطاع هذا الشخص أن يتبوّأ مسؤولية سامية بينكم .. » مضيفا « لا ينبغي أن تسمحوا ببقائه في صفوفكم أكثر مما بقي ! ».[1]

1. محمد حربي « أرشيف الثورة الجزائرية » (بالفرنسية).

لكن كريم ورفاقه لم يأخذوا هذه الرغبة -في حينها- بعين الاعتبار، وعندما شكّلت الحكومة المؤقتة الأولى في 19 سبتمبر 1958 م، أسندت فيها حقيبة الشؤون الخارجية[1] إلى الدكتور الأمين.

لكن يبدو أن الدكتور الأمين، صُعب عليه أن يهضم إسناد رئاسة هذه الحكومة إلى فرحات عباس، فأخذت تظهر عليه علامات الفتور بوضوح. ويقول الشيخ توفيق المدني في هذا الصدد إن الدكتور « كان كثيرا ما يتأخر عن الاجتماعات بدعوى المرض. وكان مرضا دبلوماسيا أكثر منه ماديا » ..

وفترت رغبة المشاركة في القيادة أكثر فأكثر بعد قضية العموري في نوفمبر الموالي، ثم « قضية عميرة » في أواخر يناير 1959 م. ونورد هنا لأول مرّة رواية الدكتور الأمين عن هذه القضية، فعمار عميرة من مناضلي حركة الانتصار بسطيف وكان من أصدقاء الدكتور ..

وقد انضم إلى الثورة وعمل في بعثة الجبهة بإسبانيا، وقد استقدمه الدكتور من هناك وعيّنه في بعثة الحكومة المؤقتة ببيروت. وهناك بلغه أن رئيس الحكومة وبوصوف بصدد إجراء اتصالات سرية مع الفرنسيين، فغضب لذلك لأنّ تلك الاتصالات كانت بدون علم صديقه وزير الخارجية ! وأخذ يعبر عن غضبه جهارا .. وبلغ ذلك رئيس الحكومة فاستدعاه إلى القاهرة - دون إشعار الدكتور الأمين- وأخذ في استنطاقه بحضور بوصوف، وفي مكتبه بالطابق الخامس من مبنى مقر الحكومة. وما هي إلاّ لحظات حتّى كان عميرة مرميا من الطابق الخامس جثة هامدة على الرصيف !

1. دون المغرب العربي الذي أسند إلى مهري.

كان الدكتور الأمين يومئذ في مهمة خارج مصر، فلما عاد وعلم بما حدث لصديقه لم يتمالك وطلب من المصريين إخراج الجثة وتشريحها لمعرفة سبب الوفاة. وقد أوقع ذلك عباس وبوصوف خاصة في حرج كبير، اضطرهما إلى الإدلاء بشهادتهما أمام الأمن المصري. ومفادها أن الرجل رمى بنفسه، بعد شجار كلامي مع رئيس الحكومة لا غير !

اعتكف الدكتور الأمين ببيته بعد الحادثة، وبعد قرابة الشهرين دُعي إلى اجتماع للحكومة كان بمثابة محاكمة له .. وانتهى الاجتماع بمشاجرة مع رئيس الحكومة بعد أن اتهمه الدكتور الأمين -مواجهة- باغتيال عميرة !

وفي الغد اتصل به كاتبه، لينقل إليه رغبة الجماعة في تقديم استقالته من الحكومة وكان ما يزال تحت تأثير الغضب، فلم يتردد لحظة واحدة وكتب استقالته.

ظل على الهامش إلى غاية نوفمبر 1959 م حين أرسل تقريرا إلى الحكومة المؤقتة، ضمّنه رغبته في استئناف نشاطه على أسس جديدة مع اقتراب آفاق التفاوض مع الفرنسيين.

وتضمّن التقرير تحليلا دقيقا ووجيها للموقف، مبنيا على فهم سليم للضغوط التي يواجهها الجنرال دوغول آنذاك والتي تجعله أكثر ميلا إلى التفاوض والسلم.

ومما جاء فيه :

- « أن رسم منحنى تصريحات دوغول من « سلم الشجعان » إلى آخر تصريح له (في 10 نوفمبر 59)، يبيّن أن الموقف إيجابي أكثر فأكثر، رغم بعض التراجع الموجّه لتهدئة المستوطنين والجيش الفرنسي بالجزائر ».

- « أن دوغول ملزم برزنامة معينة، ومن ثمة يبدو مجبرا بكيفية أو بأخرى على إبرام السلم في أحسن الآجال. فهو إذا على استعداد للاستجابة إلى بعض شروطنا[1] ».

لكن بعد شهر عندما قدم الدكتور للمشاركة في أشغال مجلس الثورة بطرابلس، مُنع من دخول القاعة بدعوى أنه لم يعد عضوا في مجلس الثورة !

ويبدو أن الدكتور لم يكن يتوقع هذا الإقصاء، فأصيب بإحباط كبير تحوّل إلى مرض اضطره إلى ملازمة الفراش حتى الاستقلال. ويعتقد الدكتور أن ما أصابه كان نتيجة طعام فاسد بطرابلس، دون أن يستبعد تعرّضه إلى محاولة تسميم ..

وبعد استقلال الجزائر عاد الدكتور الأمين كمواطن عاد، يبحث عن عمل متوسطا بفلان وفلتان !

ورغب أولا في العمل بمعهد باستور استجابة لميوله المخبرية، والتحق به فعلا .. لكن ما لبث أن وجد نفسه تحت أوامر طبيب فرنسي، يلاحقه بأسئلته المحرجة والخبيثة حول سوابقه المهنية والنضالية !

وسرعان ما ضاق ذرعا بهذه المضايقات فترك المعهد آسفا، ليعود من جديد إلى نقطة البداية : عيادته بالعلمة التي مكث بها حتى التقاعد !

من هو محمّد الأمين الدباغين

ولد محمّد الأمين الدباغين في 24 يناير 1917 م بحسين داي (العاصمة)، من عائلة نزحت إليها من ناحية خميس مليانة.

1. حربي، نفس المصدر.

نشأ بشرشال حيث كان والده مترجما قضائيا. وفي سنة 1930 م التحق بمعهد البليدة، ليكتشف الحركة الوطنية عبر صحيفة « الأمة ».

التحق بكلية الطّب (جامعة الجزائر) سنة 1937 م، وفي سنة 1940 م انخرط في حزب الشعب الجزائري (المحظور) الذي اكتشفه وتعاطف مع أطروحاته الاستقلالية في المرحلة الثانوية.

لعب دورا رئيسيا في بيان الشعب الجزائري ..- فكرا وتحريرا- الذي قدم إلى الحلفاء في مارس 1943 م.

اعتقل في مايو من نفس السنة وبقي بالسجن ستة أشهر .. وكان قبل ذلك قد تولى قيادة الحزب بالنيابة، بعد اعتقال معظم العناصر القيادية.

حاول استغلال إعلان الهدنة في مايو 1945 م للتعجيل بالثورة على الاحتلال، لكن الإدارة الاستعمارية كانت بالمرصاد فكانت النتيجة حوادث 8 مايو الرهيبة.

فاز في تشريعيات نوفمبر 1946 م، وتألق نجمه سنة 1947 م في مؤتمر فبراير لحركة الانتصار، وفي قصر « البوربون » بمناسبة مناقشة مشروع القانون الخاص بالجزائر.

في أواخر 1949 م فضل الانسحاب من الحركة، والتفرغ مؤقتا لممارسة مهنته كطبيب بالعلمة (سطيف).

في سبتمبر 1954 م اتصل به بوضياف ورفاقه بأمل توفير الغطاء السياسي الضروري للثورة، لكن الدكتور اعتذر عن « ركوب القطار بعد انطلاقه » !

اعتقل الدكتور صبيحة الفاتح من نوفمبر، ثم اعتقل ثانية في أواخر يونيو 1955 م .. وعندما أفرج عنه في أواخر هذه السنة، التحق بالقاهرة كرئيس للوفد الخارجي لجبهة التحرير.

عين في لجنة التنسيق والتنفيذ (أوت 1957 م) مكلفا بالعلاقات الخارجية، قبل أن يعين وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى (سبتمبر 1958 م)، لكن ما لبث أن استقال في ربيع 1959 م عقب « حادثة عميرة ».

بعد الاستقلال عاد إلى عيادته بالعلمة وظل بها إلى أن تقاعد .. توفي في 20 يناير 2003 م، ودفن بمقبرة سيدي امحمد (بلوزداد) بناء على وصيته.

مذكرات عبد الرحمن فارس

« الأندجين » الذي أصبح موثقا ونائبا اشتراكيا

تشكل مذكرات * الموثق والسياسي عبد الرحمن فارس شهادة قيّمة في مضمونها وبالملاحق المرفقة الهامة، وتقدم في مجملها تجربة متميزة لطفل عرف اليتم الأبوي مبكرا، فنشأ معتمدا على نفسه في كفالة جده العون بقصر العدالة (بجاية)، وبمساعدة عمه العامل بمكتب موثق فرنسي بأقبو مسقط رأسه.

وقد أدّى به الاعتماد على النفس إلى أن يصبح أول موثق من « الأندجين » (الجزائريين في نظر الكولون) ابتداء من 1936.

وكان فارسا متميزا كذلك بتجربته السياسية التي بدأها غداة الحرب العالمية الثانية تحت راية الحزب الاشتراكي الفرنسي، وختمها بالمجلس الوطني التأسيسي بعد الاستقلال. ومثل كثير من الجزائريين عاش هذا السياسي المحنك طفرة حقيقية أثناء فترة الكفاح التحريري، فقد كان مثلا اندماجيا في خريف 1955 لكن بعد سنة فقط صرح في حديث مدوّ لصحيفة « لوموند »، بأن لا حل للمشكلة الجزائرية خارج التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

*. صدرت في طبعة جديدة عن دار القصبة، وكانت الطبعة الأولى قد صدرت بفرنسا عن دار « بلون » عام 1982.

ومما يعطي لشهادته نكهة خاصة أنه عرف أثناء مسيرته السياسية الطويلة العديد من كبار الجزائر والعالم، أمثال عبان وكريم وبن مهيدي وبن خدة وفرحات عباس، فضلا عن دوغول وترومان ... إلخ.

طفرة سياسية

فوجئ عضو المجلس الجزائري عبد الرحمن فارس بأحداث فاتح نوفمبر 1954 وهو يطالع صحيفة « لوموند » بشيكاغو، حيث كان في جولة تلبية لدعوة من القنصل الأمريكي أفاده بها الوالي العام روجي ليونـار.

في طريق العودة توقف بباريس، حيث قام بزيارة وزير الداخلية فرانسوا متيران الذي أطلعه على ما حدث بالجزائر، واصفا ذلك بـ « الموجة الإرهابية ». وكان رأي فارس آنذاك، أن الجمود السياسي الذي ما انفك يميز موقف الحكومة هو أحد أسباب هذا الحادث.

وبالمناسبة طمأن متيران الزائر بأن الحكومة عازمة هذه المرة على الاهتمام الجدي بالجزائر، مشيرا إلى وجود جاك شوفاليي (رئيس بلدية العاصمة) في منصب كاتب دولة للدفاع الوطني، وترشيح جاك سوستيل لمنصب الوالي العام. وقد حرص متيران على تعريف فارس بهذه الأفكار، بأمل تعاونهما ضمن آفاق السياسة الجديدة.

عاد فارس إلى الجزائر فوجد الجو خانقا، بسبب أجواء الحذر والشك التي باتت تخيم عليها منذ إعصار فاتح نوفمبر.

وأمام التدهور السريع للوضع، انضم فارس إلى مسعى بعض المنتخبين، يتقدمهم بن جلول وفرحات عباس الرامي إلى تقديم أرضية

سياسية، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه على أساس « المساواة في الحقوق والواجبات في إطار الديمقراطية الفرنسية ».

ولتقديم هذه الأرضية شكل وفد من بن جلول وفارس والدكتور فرنسيس وأحمد بومنجل، فضلا عن الشيخ توفيق المدني ممثلا لجمعية العلماء. وقد استقبل الوفد بباريس من قبل رئيس الحكومة منداس فرانس وكل من وزير الداخلية ووزير العدل.

وجاء المسعى الثاني من المنتخبين عقب هجومات 20 أوت 1955 والمجازر الناجمة عنها، عندما اجتمع في 26 سبتمبر الموالي 61 منتخبا (نوابا وشيوخا ومندوبين في المجلس الجزائري) وأصدروا بالأغلبية لائحة تعترف « بالواقع الوطني الجزائري »، وتطالب السلطات الفرنسية بالمناسبة الاعتراف بالجنسية الجزائرية ووقف العمليات العسكرية والتفاوض مع المقاتلين.

ترى ما كان موقف فارس في هذا الاجتماع الذي يعتبر بعض المؤرخين الفرنسيين نتائجه نصرا أكيدا لثوار الشمال القسنطيني ؟

كان رئيس المجلس الجزائري السابق آنذاك ما يزال اندماجيا على طريقة سوستيل، لذا وقع « لائحة 61 » على مضض مجاراة للأغلبية، لكن أمام ردود الفعل العنيفة من المستوطنين الذي جن جنونهم، فراحوا يطالبون باعتقال الموقعين وتعويض سوستيل بالمارشال جوان، تراجع بصورة مثيرة : فقد استأذن سوستيل لتوجيه نداء عبر أمواج الإذاعة، دعا فيه السكان إلى الهدوء، وطالب مرة أخرى « بتطبيق سياسة الإدماج الكامل مع كل ما يترتب عليها من نتائج ».

هذا النداء وضعه في مأزق من يحاول مسك العصا من الوسط، في موقف متجذر لا يقبل بالحلول الوسطى. وقد جلب له عتاب صديقه الباشاغا بوطالب، وأكثر من ذلك أثار حوله بعض الإشاعات التي توحي بأن جبهة التحرير الوطني حكمت عليه بالإعدام.

لكن يبدو أن الباشا « شفع فيه » لدى ثوار العاصمة»، ورتب له لقاء بمنزله مع الثنائي ياسف-لابوانت اللذين أكّدا له بالمناسبة، أن بعض الفدائيين فكروا فعلا في تصفيته بعد ندائه آنف الذكر.

ويبدو أن التطور السريع للكفاح الوطني الجزائري، واتساع نطاقه داخليا وخارجيا، جعل فارس يتخلى نهائيا عن أوهامه الاندماجية ويتوب توبة نصوحا،، كما يؤكد رأيه وهو يقابل رفيقه في الحزب الاشتراكي غي مولي قبيل تعيينه رئيسا للحكومة خلفا لأدغارفور مطلع 1956. فقد قال له بكل وضوح : « إن جبهة التحرير أصبحت المتحدث الوحيد باسم أغلبية الجزائريين ».

لن أكون بن عرفة ... ولا باوداي !

في يونيو 1956 فتح عبد الرحمان فارس مكتب توثيق بالقليعة [1]، بعد أن مارس سابقا نفس النشاط بمناطق مختلفة من تلمسان إلى البرواقية مرورا بالقل ...

كانت إدارة الاحتلال قد حلّت في 11 أفريل الماضي المجلس الجزائري، بعد انتفاء سبب وجوده ومقاطعة مندوبي الهيئة الثانية له. وبعد فترة قصيرة من استقراره بالقليعة بدا لقيادة المنطقة الرابعة (العاصمة

1. طالع « الخبر » عددي 4 و11 أكتوبر 2007.

والوسط) أن تتصل به، لاستغلال علاقاته بالأوساط الفرنسية ومعرفة ما يدور بأذهانهم من أفكار حول القضية الجزائرية التي ما انفكت تصنع الحدث على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكان الاتصال الأول بدار المناضل النعيمي بالبليدة، مع الرائد الصادق (سليمان دهيلس) أحد نواب قائد المنطقة عمار أوعمران. تلاه في بداية يوليو الموالي لقاء مع قائد المنطقة نفسه الذي استمع منه إلى عرض مفصّل عن اتصالاته، بكل من رئيس الحكومة جي مولي والوزير المقيم روبير لاكرست وقبلهما أدغارفور رئيس الحكومة السابق.

كان الثنائي مولي-لاكوست يبحث يومئذ عن شخصية « معتدلة » تساعد في بلورة « الحل الوسط » وتجسيد « القوة الثالثة » التي يرتكز عليها.

وكان فارس يبدو في نظره المرشح المثالي لا عتداله طبعا ولعلاقاته النضالية به في الحزب الاشتراكي كذلك. للتذكير، أنّ فكرة « القوة الثالثة » - كبديل لجبهة التحرير الوطني ولغلاة الكولون المتشبّثين بـ « الجزائر الفرنسية » - كانت قد مهّد لها جاك سوستيل الوالي العام السابق الذي رشح لها في البداية فرحات عباس، زعيم حزب البيان الذي اجتمع به في 2 أفريل 1955 وتحدّث إليه في الموضوع مطولا.

لكن في أواخر يونيو الموالي اكتشف الوالي الام علاقات عباس بجبهة التحرير، فانصرف عنه إلى عبد الرحمان فارس الذي كان وإيّاه يومئذ على نفس الخط، كما يؤكد ذلك نداؤه عبر أمواج الإذاعة آنف الذكر والذي كاد يتسبب في إعدامه من عناصر الجبهة بالعاصمة.

مؤتمر الحزب الأخير في « ليل »، ولائحته التي تطالب بإنشاء

الشعب الجزائري وتضحياته ما لبثت أن جذبته إليها بقوة، لا مجال لمقاومتها أو الانفلات منها.

من الشواهد على ذلك :

- طلب المحامين بيار سيب والمغربي الهاشمي الشريف (مستشار الملك) تدخله لدى أصدقائه الاشتراكيين -بدءا بوزير العدل ميتران- لنقل القادة الخمسة أسرى عملية اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر الماضي من سجن « لاصنتي » إلى « فران ». وقد تدخل بواسطة بيجي رئيس ديوان مولي وديان رئيس ديوان ميتران، وكانت النتيجة إيجابية، إذ تم نقل الخمسة فعلا إلى ملحقة سجن فران التي تعرف بالعيادة.

- اتصال الملازم رحماني رفقة المرشح زرڤيني به -باسم عدد من زملائهم- لاستشارته في حالة الضمير التي تقض مضاجعهم، جراء وجودهم في جيش يقتل شعبهم في الجزائر .. وكان الضابطان يحملان رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية روني كوتي في هذا الشأن. فنصح فارس بإرسال نسخة منها إلى صحيفة « لوموند » وكانت نتيجة هذه المشورة :

- « سلبية » باعتقال رحماني وبعض زملائه.

- إيجابية بقرار البقية الالتحاق بجيش التحرير حسب اجتهاد كل عنصر فيهم.

- رئاسة لجنة مساندة الطلبة الجزائريين بفرنسا.

وقد أسندت إليه هذه الرئاسة في اجتماع عام حضره ممثلون عن الطلبة العرب والفرنسيين.

وقد استغل هذه الوظيفة الشرفية لاحقا للقيام بحملة واسعة، لشرح حقيقة القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي.

ومع ذلك ظلت علاقات عادية إن لم نقل حسنة، مع الجانب الفرنسي الذي كان يقدر أن الموثق السياسي لم يقطع معه شعرة معاوية بعد، بالالتحاق بالقاهرة أو تونس كما فعل قبله فرحات عباس. ولعل هذا ما يفسر اجتماعه مرتين بالجنرال دوغول العائد إلى الحكم على ظهر دبابات 13 ماي 1958.

فقد استقبله أولا في أواخر ماي، ليطلب منه باختصار أن يحدثه عن الجزائر، رغبة منه في معرفة حقيقة الوضع السياسي حسب قوله. وعندما أجاب الزائر بأن لا حل للقضية خارج التفاوض مع الجبهة، سأله الجنرال بنوع من الاندهاش : لماذا الجبهة وحدها ؟ فكان ردّه : لالتفاف الشعب حولها داخل الجزائر وخارجها. وهنا سأله رأيه في طريقة فتح حوار مع الجبهة، فأشار بإجراء اتصالات تمهيدية سرية.

أعطى فارس هذه المقابلة الأهمية التي تستحق، وربما أكثر مما تستحق ! بدليل أنه سارع بالاتصال بفرحات عباس في « مونترو » (سويسرا) لإبلاغه فحوى اللقاء مع الجنرال، ولم يكتف بذلك، بل أعدّ له مذكرة مكتوبة وموقعة لمزيد من التطمين والثقة.

وكان فارس وصديقه جان عمروش مقتنعين تماما بأن دوغول هو الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، كما تؤكد ذلك سابقة الجمهورية الرابعة وحكوماتها المتعاقبة.

غير أن عباس الناطق باسم لجنة التنسيق والتنفيذ يومئذ، كان أكثر واقعية في جوابه لفارس، فقد وافق رأيه في كون دوغول هو الفرنسي الوحيد الذي يمكن التفاهم معه، لكن نبه محدّثه في نفس الوقت بأن

الرجل سيكون خصما لدودا، ولا ينبغي لقيادة الثورة أن توهم نفسها لأنّ الحرب سوف تستمر.

وفي 12 يونيو الموالي استقبل دوغول فارس ثانية، ليعرض عليه هذه المرة منصب وزير دولة في حكومته. أي أن يكون ممثلا للجزائر على غرار هفوت بواني بالنسبة لكوت ديفوار !

طلب فارس من الجنرال مهلة تفكير، استغلها لاستشارة عباس الذي طلب منه انتظار الرد عن طريق سفير تونس بباريس محمد المصمودي. ولم يطل الردّ الذي جاء كما يلي : اعتذر عن قبول المنصب، لكن حافظ ما أمكن على الاتصال بالجنرال.

وللتأكد من نوايا الجنرال اقترح الموثق السياسي عقد لقاء سري بين عباس ودوغول، وكان ذلك بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، وتعيين عباس على رأسها.

وتلقى التوضيح الفوري المناسب بواسطة جورج بومبيدو -رجل ثقة الجنرال- الذي أفهمه باختصار أن مثل هذا اللقاء سابق لأوانه.

وقد كشفت الأحداث فيما بعد أن الجنرال دوغول كان يوظف اتصالاته بكل من فارس وصديقه جان عمروش لتنويم عباس ورفاقه إلى حد ما، عبر إشاعة نوع من التفاؤل الكاذب حول قرب التسوية السياسية للقضية الجزائرية، بينما كان يعد العدّة لتصفيتها عسكريا.

هذا التفاؤل الكاذب كان سببا في فشل أول موعد رسمي علني بين الطرفين في مولان أواخر يونيو 1960. لقد استمر فارس على نفس الاعتقاد الأولي -الخاطئ- بإمكانية الجمع بين عباس ودوغول في أحسن الآجال كخطوة أولى -حاسمة- على طريق التسوية السريعة. لكن خطة

دوغول كانت عكس ذلك تماما : المماطلة وكسب الوقت ما أمكن، مع تصعيد الحرب، بحيث تكون المحصلة إضعاف جبهة التحرير من جهة، وتمهيد الطريق لبروز قوة ثالثة من جهة ثانية.

كيف انتقلت السيادة إلى الجزائر المستقلة ؟

في 15 نوفمبر 1961 اعتقل الموثق السياسي عبد الرحمان فارس، بعد اجتماعه بلويس جوكس وزير الدولة للشؤون الجزائرية الذي كان يفكر فيه لتولي رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة كهيئة وسيطة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية ما بين وقف القتال واستفتاء تقرير المصير.

اعتقل بعد أن « بالغ » -في نظر الأمن الفرنسي- في تهريب الأموال والوثائق، نحو سويسرا وألمانيا لفائدة اتحادية الجبهة بفرنسا.

ويكمن سر وجود هذه الهيئة المشتركة في رفض الجنرال ديغول الاعتراف بالحكومة المؤقتة قبل استفتاء تقرير المصير ونتائجه من جهة، ورفض الحكومة المؤقتة إشراف السلطات الاستعمارية على تنظيم هذا الاستفتاء المصيري من جهة ثانية.

وغداة وقف القتال (في 19 مارس 1962) مباشرة أفرج عن فارس الذي استقبل في 21 مارس من قبل جوكس، ليخبره بالمهمة التي تنتظره بعد أن كان محل ثقة طرفي النزاع.

وفي إطار مسؤوليته الجديدة، استقبل بالرباط في 25 مارس من طرف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة قبل أن يستقبله الرئيس دوغول فور عودته إلى باريس. وبقدر ما كانت

تعليمات هذا الأخير طويلة، كانت تعليمات بن خدة مقتضبة، اعتمادا على رصيد الرجل وخبرته في ميدان السياسة والقانون.

كان فارس قد عرف قبل ذلك من جوكس ممثلي الجانب الفرنسي في الهيئة التنفيذية المؤقتة وهم:

- من فرنسيي الجزائر: روجي روط، جان منوني، شارل كونيغ.
- من الجزائريين: أمحمد الشيخ، عبد القادر الحصار، الشيخ إبراهيم بيوض.

كما عرف بالرباط من الرئيس بن خدة ممثلي الجانب الجزائري وهم: شوقي مصطفاوي، بومدين حميدو، محمد بن تفتيفة، بلعيد عبد السلام، عبد الرزاق شنتوف الذي عوض عبد المالك تمام سجين الحراش يومئذ.

أما ممثلو السيادة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية فهم: المحافظ السامي كريستيان فوشي ومساعده برنار تريكو، مستشار الرئيس دوغول للشؤون الجزائرية سابقا.

وقد التأم جمع هذه المجموعة كاملة أول مرة ببومرداس (روشي نوار) في 13 أبريل 1962 ليشرع فارس في أداء مهامه التي كان يطغى عليها انشغالان رئيسيان: الوضع الأمني الخطير بفعل النشاط الإرهابي الجنوبي للمنظمة المسلحة السرية (أواس)، وتنظيم استفتاء تقرير المصير في أحسن الآجال.

وكان الجانب الأمني يقتضي -فضلا عن مواجهة المنظمة الإرهابية- تنظيم القوة المحلية المؤلفة من 40 ألف جندي وعناصر الشرطة المساعدة، والحفاظ على وقف القتال بواسطة اللجان المشتركة على جميع المستويات...

وشكلت من جهة أخرى لجنة لتنظيم الاستفتاء برئاسة المحامي قدور ساطور -العضو القيادي في حزب البيان سابقا- وعقب ذلك أجرى فارس سلسلة من المشاورات شملت أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة وكذلك الرئيس بن خدة والرئيس دوغول، وأسفرت هذه المشاورات عن تحديد فاتح يوليو 1962 موعدا لاستفتاء تقرير المصير، وضبط السؤال الذي سيوجه للناخبين وهو: هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة في ظل التعاون مع فرنسا حسب الشروط الواردة في تصريحات 19 مارس 1962 ؟

ومن طرائف الاستفتاء أن الأظرفة التي وضعت في متناول الناخبين عند التصويت جيء بها من هولندا!

وغداة إعلان استقلال الجزائر ظهر 3 يوليو وجد عبد الرحمان فارس نفسه أمام وضعية جديدة، تميزت بتنازع السلطة بين الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة والمكتب السياسي بزعامة أحمد بن بلة النائب الثاني لرئيس الحكومة المؤقتة.

لكن منذ الوهلة الأولى أدرك أن موازين القوى في غير صالح بن خدة، الأمر الذي جعله يسارع بإيفاد رئيس ديوانه محمد خميستي إلى تلمسان لترتيب موعد مع بن بلة. كان ذلك في 18 يوليو، أي قبل الإعلان عن المكتب السياسي في عاصمة الزيانيين بأربعة أيام..

طبعا عاد خميستي برد إيجابي، مصحوب بطلب 100 مليون سنتيم لتنظيم دخول بن بلة ورفاقه الجزائر العاصمة، وهذا ما جعل رئيس الهيئة التنفيذية، عند مقابلة هذا الأخير في 21 يوليو، يشجعه على الالتحاق بالعاصمة في أحسن الآجال.

وفي انتظار انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وتعيين المؤسسات الشرعية للحكم، وقع فارس مع جوكس في 28 أوت عددا من البروتوكولات، تتعلق بالجوانب المختلفة للتعاون المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان.

وبعد قرابة شهر شكلت في 26 سبتمبر أول حكومة للجزائر المستقلة برئاسة أحمد بن بلة، عقب انتخاب المجلس التأسيسي الذي انتخب فارس عضوا فيه في 20 من نفس الشهر، وبناء على ذلك قامت الهيئة التنفيذية المؤقتة بآخر مهمتين لها :

- الأولى تسليم مهامها لحكومة بن بلة خلال اجتماع مشترك عقد ببومرداس.
- الثانية تسليم سلطاتها - الموروثة عن إدارة الاحتلال - وأدوات السيادة بصفة رمزية إلى مكتب المجلس التأسيسي برئاسة فرحات عباس.

وهكذا انتهت مهام حكومة بومرداس برئاسة عبد الرحمان فارس الذي كان بالمناسبة محل تنويه خاص من أقوى رجلين فجر الاستقلال وهما أحمد بن بلة ومحمد خيضر.

استسلام « العقيدين » .. ابن السعيدي والسلمي

من المشاكل التي واجهت « حكومة بومرداس » برئاسة عبد الرحمان فارس وجود « جيشين » مناهضين لجيش التحرير الوطني، كانت « المنظمة المسلحة السرية » الإرهابية تحاول التحالف معهما لشن حرب استنزاف على الحكومة الجزائرية الوليدة، نعني بذلك « جيش العقيد » الشريف بن السعيدي و «جيش عبد الله السلمي ».

« الجيش » الأول قوامه نحو 850 مسلحا، كان بعد وقف القتال يرابط بضواحي عين بوسيف (المدية). وقد اتصلت به قيادة المنظمة الإرهابية بنية الحفاظ على بعض البؤر المسلحة بعد الاستقلال، في إطار عصابات مضادة هدفها معاودة احتلال الجزائر أو الحفاظ على قسم منها في أسوء الأحوال !

وتعود قصة هذا « الجيش » إلى خيانة قائده الشريف بن السعيدي الذي غدر في مارس 1957 بالعقيد سي الشريف (علي ملاح) قائد الولاية السادسة التي كانت يومئذ ما تزال في طور التأسيس، بعد قرار مؤتمر الصومام بإنشائها رسميا. وقد التحق بعد اغتيال قائد الولاية ومرافقيه بجيش الاحتلال الذي ظل يستغله ورجاله في حربه على جيش التحرير والشعب الجزائري إلى غاية وقف القتال.

وخوفا من مصيره المحتوم على يد الثوار رفض الاستسلام للولاية الرابعة -التي كان ينشط جنوبها- بعد أن اتصل به لهذا الغرض مسؤولو نواحي البيرين وعين بوسيف وشلالة العذاورة .. وأبدى مقابل ذلك رغبة في تسليم نفسه ورجاله إلى ممثلي الهيئة التنفيذية المؤقتة مباشرة. واستجابة لهذه الرغبة استقبله ببومرداس الرئيس فارس رفقة الوسيطين وهو رئيسا جماعتي الكاف الأخضر وزنزاش، وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على شروط وإجراءات الاستسلام التي تمت عمليا بولاية المدية بحضور فارس شخصيا، إلى جانب مندوبه بعاصمة التيتري محند محيو.

« الجيش » الثاني قوامه نحو 800 مسلحا، وكان بعد وقف القتال يرابط ناحية زنينة (بوسعادة) وهو من بقايا « الحركة الوطنية الجزائرية »

(المصالية). وتفيد بعض المعلومات أنه وضع نفسه -ابتداء من صائفة

وقد شارك الرائدان في المحادثات التي ضبطت إجراءات الاستسلام
بلدية الديس، بحضور ممثلي جبهة التحرير تأكيدا لموافقة الحكومة

الفصل الثاني

بن بلة - عبان ومؤتمر الصومام

من هو بن بلة ؟*

نحاول في هذه الحلقة تقديم الرئيس أحمد بن بلة، كطرف في خصومة تاريخية مع الشهيد رمضان عبان حول موضوع مؤتمر الصومام ونتائجه.

ونظرا لمسيرة الرجل النضالية الطويلة والغنية نكتفي في هذه العجالة بالتوقف عند أهم محطاتها، بهدف الإجابة عن سؤال جوهري هو: لماذا برز المناضل أحمد بن بلة ؟

ولد أحمد بن بلة بمغنية (تلمسان) في 25 ديسمبر 1918 م[1] ونشأ بها في أسرة من أبوين وسبعة أطفال: بنتان وخمسة ذكور. دخل المدرسة الفرنسية بالبلدة، وهو في الحادية عشرة من العمر. لكن « هجرته » إلى تلمسان لمواصلة الدراسة في المرحلة الإعدادية، جعلته يصطدم بواقع جديد لم يألفه في مغنية، وهو الواقع الاستعماري باختصار. لقد اكتشف فجأة أنه ينتمي إلى طائفة « المضطهدين في الأرض » و« أنه غريب في وطنه »[2]. وقد زرع فيه كل ذلك النزعة الاحتجاجية، كرد فعل طبيعي على هذا الواقع المرفوض.

وكانت بداية الاحتجاج في المدرسة الإعدادية، عندما وقف وهو في الرابعة عشرة من العمر ليقول لمعلمه الذي تهجم بدون مبرر على الرسول محمد عليه الصّلاة والسّلام، أن ما صدر عنه غير سليم ويدعو للأسف !

---

*. الشروق اليومي عدد 20 نوفمبر 2002 م.

1. الشائع أنه ولد سنة 1916 م، ويفسر بن بلة ذلك بأن والده تعمّد الزيادة في سنه حتى يشارك في امتحان الشهادة الابتدائية دورة (29-1930م).

2. الشواهد الواردة بين مزدوجتين منقولة عن كتاب روبير مارل حول بن بلة (عام 1966 م).

في سنة 1934 م غادر مقاعد الدراسة بعد الفشل الأول في شهادة الأهلية، ليتفرغ لمساعدة والده في المزرعة العائلية، ولممارسة رياضته المفضلة كرة القدم بمسقط رأسه. وبواسطة الرياضة كان له أول اتصال بالحركة الوطنية الثورية، بواسطة صديقه عبد الكريم بركة، وكان ذلك في مطلع 1937 م، غداة حل نجم شمال إفريقيا، وقبيل تعويضه بحزب الشعب الجزائري (في 11 مارس).

في نفس السنة استدعي لآداء الخدمة العسكرية الإجبارية التي كان قد استعد لها بالمشاركة في فترة تدريبية بمغنية، وقد عين في وحدة قناصة الجبال بضواحي مرسيليا التي حصل فيها بعد 6 أشهر من التدريب على رتبة رقيب ..

وكان المفروض أن يسرح سنة 1939 م، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية اضطره إلى البقاء والمشاركة في الدفاع عن المدينة من خلال وحدة للمدفعية المضادة للطائرات.

ومن هذا الموقع ساهم في التصدي للهجمات الجوية على مرسيليا في يونيو 1940 م، وحصل بفضل شجاعته واستماتته على وسام صليب الحرب، لكن هزيمة الجيش الفرنسي ورضوخ حكومة فيشي عجل [redacted]

وقبيل إعلان الهدنة عادت وحدة بن بلة إلى مواقعها بوجدة، وهناك أدركته حوادث 8 مايو 1945 م الرهيبة التي يقول عنها أنها « أحدثت شرخا لا يلتئم بين الطائفتين » الجزائرية والأروبية.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها تم تسريحه، فعاد إلى مسقط رأسه ليقوم بشؤون العائلة والمزرعة، وكان وباء التيفوس قد مرّ من هناك أثناء الحرب، ليحصد في طريقه رجال العائلة جميعا، والده وإخوته الأربعة، وبالتالي لم يجد أمامه سوى والدته وشقيقتيه .. هذه المسؤولية العائلية الثقيلة لم تمنعه من استئناف نشاطه السياسي، فشارك في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر 1947 م، وفاز فيها ضمن قائمة « حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية » (الواجهة الشرعية لحزب الشعب المحظور).

وفي نفس السنة قرّر حزب الشعب (في مؤتمر فبراير) تأسيس « المنظمة الخاصة » (شبه عسكرية) فاختير بن بلة من بين عناصرها الأولى، وما لبث أن عيّن على رأسها في عمالة وهران كلها.

وكان من الطبيعي أن يثير الحضور القوي والنشاط الكثيف لهذا المناضل حاكم مغنية الذي بدأ يكيد له، وكانت خاتمة ذلك أن حرّض إحدى العائلات الموالية للإدارة، على احتلال مزرعة بن بلة وادعاء [redacted]

وفي هذه السنة اكتمل تنظيم « المنظمة الخاصة » على مستوى الوطن، فاستغلت قيادتها اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب في ديسمبر بز الدين (عين الدفلى)، لتستأذن في القيام ببعض العمليات على سبيل الدربة والمراس، ولما حصلت على الموافقة قامت بتدبير عمليتين :

1. محاولة تدمير تمثال أقيم للأمير عبد القادر بناحية كاشرو (معسكر)، وقد رأت قيادة الحركة في ذلك نوعا من التدنيس لهذا الرمز.
2. عملية بريد وهران (أبريل 1949 م) التي كانت تستهدف « استعادة بعض المال » لتمويل المنظمة الخاصة ونشاطاتها.

وقد شهدت سنة 1949 م، انفجار ما يعرف بـ « الأزمة البربرتية » « Berberiste » التي كان من مضاعفاتها إبعاد حسين آيت أحمد من رئاسة المنظمة في صائفة نفس السنة وإسنادها إلى بن بلة.

وكان من نتائج هاتين العمليتين الإعلان عن إكتشاف « المنظمة الخاصة »، بعد حادثة تبسة الشهيرة[1] في مارس 1950 م. وأدّى ذلك إلى سلسلة من الاعتقالات شملت أعضاء في أركان المنظمة، من بينهم رئيسها الذي اعتقل بالعاصمة وسجن بالبليدة. وقد جرت محاكمته في إطار قضية الـ « 56 » في خريف السنة الموالية، وحكم عليه بـ 8 سنوات نافذة، لكن تمكن من الفرار في أواخر مارس 1952 م رفقة أحمد مهساس، بمساعدة بعض المناضلين من بينهم صافي بوديسة.

ويمكن القول أن اكتشاف المنظمة الخاصة ثم قرار حلها -سنة 1951 م- وانعكاسات ذلك على عناصرها بصفة عامة، قد أحدث أول شرخ هام بين

1. *محاولة تأديب مناضل سابق يعرف برحيّم، انتهت بإبلاغ الشرطة التي تمكنت بالصدفة من إلقاء القبض على بعض عناصر المجموعة التي نفذت العملية بوادي الزناتي.*

« الثوار » و« المعتدلين » في الحركة الوطنية الثورية. ذلك أن معظم العناصر القيادية في المنظمة الخاصة، رفضت ضمنيا قرار حلها وأخذت تفكر بمعزل عن القيادة الرسمية، في مسألة الإعداد للثورة المسلحة بطرح الأمر على القاعدة النضالية مباشرة.

في سنة 1953 م قررت قيادة حركة الانتصار تهريب بن بلة إلى القاهرة عبر باريس. وبالعاصمة الفرنسية التقى صدفة برفيقه في الهروب من السجن أحمد مهساس، الذي جمع بينه وبين بوضياف، وكان قد هرب بدوره إلى فرنسا لتولي مسؤولية التنظيم في اتحادية الحزب هناك.

وقد اتفق الثلاثة على أن يستغل بن بلة إقامته بالقاهرة لبحث إمكانية الاستفادة من الدعم العربي المختلف الأبعاد، علما أن هناك ثابتة في الحركة الوطنية الجزائرية -وحتى في كل المغرب وتونس- هي اعتبار العالم العربي عمقا استراتيجيا حيويا لكل عمل ثوري محتمل ..

يرجع الفضل إلى بن بلة في تحويل هذا الدعم إلى فعل ملموس، وقد شكل ذلك ضمانة أساسية لثوار الداخل وفي مقدمتهم محمد بوضياف، وعاملا حاسما في تحفيزهم لإعداد الثورة المسلحة وتفجيرها ..

ويتساءل البعض بين الفينة والأخرى : ما الذي جعل بن بلة يبرز غداة إعلان ثورة فاتح نوفمبر قياسا بأقرانه في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ؟

في تقديرنا هناك ثلاثة عوامل على الأقل :

- تكليفه بمهمة التمويل والتسليح وهي مهمة تجعل منه حلقة رئيسية، بالنظر إلى أهمية المال والسلاح في تغذية المجهود الحربي.

[redacted]

[redacted]

وما يعرف عن بن بلة خلال فترة السجون التي امتدت حتى 19 مارس 1962 م، أنه حافظ على تميزه بفضل مبادراته، لا سيما سلسلة الإضرابات عن الطعام التي كان يشنها من حين إلى آخر. وخلال هذه الفترة استطاع أن يستقطب حوله كلا من خيضر وبيطاط ليقدموا معا قبيل وقف القتال مشروع برنامج، مؤكدين بذلك طموحهم إلى الظفر بالحكم بعد الاستقلال - قياسا بكل من بوضياف وآيت أحمد اللذين بقيا معزولين إلى حد ما كل في زاويته !

وقد حسم بن بلة الموقف لصالحه بعد وقف القتال، بعد تحالف فاصل مع قائد جيش التحرير الوطني العقيد هواري بومدين، هذا التحالف الذي جعل منه أول رئيس لجزائر الاستقلال والحرية.

وتؤكد الشواهد التي أتينا على ذكرها أن لبن بلة مؤهلات تفسر تميزه وبروزه ونجاحه النسبي، منها الحيوية وروح المبادرة والقدرة على التحرك والمناورة، فضلا عن تمتعه بقوة جذب واستقطاب لا جدال فيها.

وقد أثبت الرجل إلى جانب كل ذلك مقدرة على التنبؤ والاستشراف، كما تؤكد ذلك صرخته الشهيرة بمطار قرطاج (تونس) غداة الإفراج عنه، ورفاقه « نحن عرب ! » التي كرّرها ثلاثا، والتي أثارت في حينها استغرابا وتساؤلا وسوء فهم !

من هو .. عبان ؟

نحاول في هذه الحلقة تقديم المناضل الكبير رمضان عبان، كطرف في خصومة تاريخية حول مؤتمر الصومام ونتائجه .. مع التطرق بالتفصيل لمراحل صعوده، وملابسات تبوئه تلك المكانة المتميزة التي جعلته يتصرف كقيادة فعلية للثورة*.

*. *الشروق اليومي، عدد 21 نوفمبر 2002 م.*

ولد عبان في 10 يونيو 1920 م بعزوزة دائرة الأربعاء ناث إراثن ولاية تيزي وزو، وهناك درس المرحلة الابتدائية، قبل أن ينتقل إلى إكمالية لافيجري[1] (المحمدية) التي كانت آنذاك « ممرا إجباريا » للعديد من التلاميذ الجزائريين الراغبين في مواصلة دراستهم.

أما المرحلة الثانوية فأمضاها بالبليدة حيث زامل في ثانويتها، تلاميذ أصبح لهم لاحقا شأن كبير في الحركة الوطنية، أمثال الدكتور الأمين دباغين وبن خدة ودحلب ويزيد .. الخ، وقد غادر عبان البليدة سنة 1941 م، حاملا شهادة البكالوريا التي كانت يومئذ شهادة مرموقة جدا.

وقد جنّد عقب ذلك مباشرة وحصل على رتبة رقيب احتياطي في الجيش الفرنسي. بعد تسريحه أصبح موظفا إداريا، وشغل منصبا في بلدية شلغونم العيد .. وهناك التحق بصفوف حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية في غضون 1947 م على الأرجح، بواسطة اثنين من كبار المناضلين هما الحسين بالميلي والطيب الثعالبي، وكانا آنذاك معلمين بمدرسة جمعية العلماء.

ويقول هذا الأخير عن ملابسات انخراط عبان في هذه الحركة، أنه أكد للشيخ الحسين في أول اتصال به، أنه يتعاطف مع حزب الشعب ودعوته الاستقلالية .. لكن الشيخ خشي في البداية أن يكون الرجل من العناصر التي تحاول أن تندس داخل الصفوف : ويبدو أن عبان لاحظ عليه بعض التحفظ، فأخذ يطمئنه بالحديث عن بعض أصدقائه الوطنيين بثانوية البليدة آنذاك ممن أتينا على ذكرهم، وعن مناضل معروف آنذاك بالقبائل الكبرى هو علي العيمش الذي حضر له مهرجانا ضخما بالمنطقة.

1. إكمالية للآباء البيض لعبت دورا هاما في تكوين « النخبة » المفرنسة.

وحسب شهادة سي الطيب، أن عبّان كان يعتب على هذا الأخير « نزعته البربرتية » وهو مصطلح يسمع به الشاهد أوّل مرّة ..

المهّم أن عبّان التحق بحركة « الانتصار » وهو اختيار أفقده منصبه بالبلدية، وجعله من المناضلين الدائمين الذين تساعدهم الحركة بمنحة شهرية زهيدة. ونظرا لمستواه الثقافي ووعيه السياسي، استطاع بمساعدة أحمد مهساس أن يتسلق السلم النضالي بسرعة، بعد أن أصبح مسؤول دائرة ثم مسؤول ولاية سطيف كلّها (سطيف - بجايـة).

وبهذه الصفة ساهم في فرز العناصر المؤهلة لعضوية « المنظمة الخاصة »، وهذا ما يفسر اعتقاله بعد الإعلان عن اكتشاف هذه المنظمة في ربيع 1950 م، بعد أن ورد اسمه على لسان بعض المعتقلين من دائرة بجاية. وقد حبس في البليدة حيث حكم عليه في 7 مارس 1951 م، بـ 6 سنوات سجنا و10 سنوات منعا من الإقامة وحرمانا من الحقوق المدنية، قضى منها خمس سنوات ما بين سركاجي ومرسيليا ولالزاس، قبل الإفراج عنه في منتصف يناير 1955 م.

علم كريم قائد المنطقة الثالثة بذلك، فاقترح على بيطاط قائد المنطقة الرابعة استقدامه للاستعانة بكفاءته وخبرته، وكلّف نائبه أوعمران في نفس الوقت بالاتصال في هذا الشأن.

وحسب شـهادة أوعـمران أن عـبّان لما عـرف الإمـكـانيـات المادّية الزهيدة التي انطلقت بها الثورة المسلحة، اعتراه بعض الذهول حتّى أنه اعتبر الثوار « مجانين ! ». لكنّه لم يتردد مع ذلك في قبول المهمّة المنتظرة منه، و« كان المطلوب في البداية أن يساعد بيطاط في الإعلام والدعاية ».

وتشاء الخيانة والمكيدة أن يقع بيطاط[1] في قبضة العدّو، بعد فترة وجيزة منتصف مارس 55، وكان على موعد مع كريم وعبان، وقد خلفه أوعمران بعد اعتذار كل من سويداني وبوشعيب حسب شهادة هذا الأخير.

ومنذ ذلك الحين أخذ نجم عبّان يسطع في سماء الثورة انطلاقا من العاصمة، من خلال السعي الدؤوب إلى مركزة قيادة الثورة من جهة، وتوسيع قاعدتها إلى مختلف التيارات والفئات الاجتماعية من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار أرسل ياسف السعدي في مايو 1955م إلى سويسرا، لجسّ نبض محمد بوضياف منسق « لجنة الستة » حول مسألة « أولوية الداخل على الخارج ! ». فذكره بوضياف بالمناسبة أن اللجنة كانت أقرّت عشية اندلاع الثورة قاعدتين للعمـل :

- **الأولى** : لا مركزية العمل نظرا لاتساع رقعة البلاد وعدم توفر الثوار على وسائل اتصال حديثة. ومعنى ذلك ترك حرّية المبادرة لكل منطقة حسب إمكانياتها وظروفـها.

- **الثانية** : أولوية الداخل على الخارج، بمعنى القرارات الهامّة تصدر بالضرورة عن الثوار في الميـدان.

وتكشف هذه المهمة عن نوايا مبكرة في الاستيلاء على قيادة الثورة، تحت غطاء ضرورة إيجاد هيئة مركزية تمثلها داخل البلاد، كما تكشف عن أول « احتكاك مبدئي » بين عبّان « المنسق الصاعد » وبوضياف « المنسق السابق » ! .. وفعلا لم يمض وقت طويل حتى أصبح عبّان يتصرّف كقائد فعلي للثورة الجزائرية !

1. أوقع به الحاج الهاشمي العربي المعروف بسليمان « لاجودان » (المساعد) الذي كان من المفروض أن يشارك في إشعال فتيل الثورة بناحية بسكرة (المنطقة الأولى).

والواقع أنه في البداية كان مهادنا، يستلهم في سلوكه بيان فاتح نوفمبر الذي ينص بصريح العبارة على أن الثورة أمانة في عنق الجميع بصفة فردية .. كما يستلهم تاكتيك التوريط الذي اعتمده بوضياف ورفاقه.

ويقول المناضل لخضر رباح في ذلك، أنّ عبّان حدد له مهمته في أول لقاء به بالعبارات التالية : « عليك بالاتصال بكل جزائري سواء كان مناضلا (في حزب) أو غير مناضل، يستطيع أن يساعد الجبهة والبلاد بشخصيته أو ماله أو فكره أو شجاعته .. اتصل به وضع إصبعه في دوامة الثورة، واترك لي أمره بعد ذلك !

وكان شهر سبتمبر غنيا بالاتصالات والأحداث، فقد استطاع عبّان أن يتصّل -بالمراسلة- بالوفد الخارجي للثورة ابتداء من 25 من هذا الشهر. كما عقد اجتماعا هاما بعدد من أعضاء اللجنة المركزية، أسفر عن التحاق بعضهم بالجبهة من بينهم بن خدة، مهري، الوانشي، سويح الهواري .. بينما فضل البعض الآخر التريث وانتظار الوقت المناسب !

ومن إنجازات تلك الفترة نشيد الثورة « قسما » الذي أصبح النشيد الوطني الرسمي بعد الاستقلال.

وفي شهر نوفمبر تمكن من عقد أوّل اتصال بالمنطقة الثانية بواسطة الطالب رشيد عمارة الذي صادف وصوله اجتماع إطارات المنطقة بقيادة يوسف زيغود، احتفالا بالذكرى الأولى للثورة وتقييما لمسيرتها في نفس الوقت. ويشير عبّان إلى هذا الاتصال في رسالة إلى خيضر في القاهرة بتاريخ فاتح ديسمبر الموالي، كما يشير في نفس الرسالة إلى « اجتماع هام سيعقد في الداخل »، ويخبره بأنه سيطلب إليهم إرسال مندوب أو اثنين عنهم إلى هذا الاجتماع.

وشهد نفس الشهر الخطوات الأولى من عبان لسحب البساط من تحت أقدام رباعي الوفد الخارجي[1]، بتعيين الوانشي على رأس اتحادية الجبهة بفرنسا (تحت غطاء مكلف بالإعلام والاتصال باليسار الفرنسي)، والدكتور الأمين الدباغين على رأس جماعة القاهرة.

وكان قد أخبر هؤلاء في رسالة بتاريخ 4 نوفمبر بتقليص مهامهم إلى أدنى حد ! فقد خاطبهم بالعبارات التالية :

- « أنتم مجرد وطنيين مهاجرين بالمشرق، ولا تمثلون جيش التحرير لا في القاهرة ولا في أية بقعة أخرى ! ».

- « إنّ بن بلة وبوضياف مكلفان فقط بمصلحة العتاد والاتصال معنا »[2].

وفي رسالة لاحقة إلى خيضر (10 يناير 1956 م)، أكّد عبّان أن زيغود ورفاقه بايعوه سياسيا !

وفي أواخر مارس 1956 م، أرسل الشيخ حامد اروابحية إلى تونس، بنية التمهيد للاستيلاء على مقاليد الأمور بها .. لكن الشيخ وجد أمامه نظاما قائما باسم جيش التحرير، بقيادة عبد الحي الذي كان قد كلف بهذه المهمّة من قبل شيحاني قائد الأوراس بالنيابة، فما كان منه إلاّ أن قدّمه إلى السلطات التونسية كممثل للثورة الجزائرية !

غير أنّ عبّان ما لبث أن أعاد الكرة من جديد بعد أقل من شهرين، بإرسال الشيخ اروابحية رفقة المحامي آيت حسن لتعويض عبد الحي هذه المرّة ! ورفض هذا الأخير سياسة الأمر الواقع، مما أدّى إلى وساطة عناصر من شرق المنطقة الأولى، أسفرت عن حل وسط : إنشاء هيئة ثلاثية

1. هم آيت أحمد، بن بلة، بوضياف، خيضر.
2. طالع مراسلات عبان مع جماعة القاهرة للمحامي مبروك بالحسين (القصبة - بالفرنسية).

برئاسة عبد الحي وعضوية مبعوثي عبّان ! وعلم مهساس بما يجري بتونس فجاء إليها لتولي الأمور بنفسه !.

ووجد الدكتور الأمين الدباغين مبعوث عبّان لرئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة وضعا حال دون القيام بالدور الذي كلف به .. وحسب الشيخ توفيق المدني أن خيضر اشتكى من الدكتور الأمين في أبريل 1956 م وقال عنه أمامه « إنه في خلاف مع الجميع .. ! ».[1]

ولم يتمكن من رئاسة « الوفد الخارجي » إلا بعد مؤتمر الصومام واختطاف طائرة الأربعة البارزين في الوفد !

كل هذه المساعي تبين أن عبّان أصبح « سلطة فعلية » ابتداء من خريف 1955 م. أي قبل مؤتمر الصومام بسنة كاملة .. وكان الوفد الخارجي -الذي تلقى تفويضا صريحا من « لجنة الستة » بتمثيل الثورة في الخارج[2]- يتعامل معه بنوع من القبول المؤدب في الظاهر وبمعارضة صامتة في حقيقة الأمر، .. وقد استمر هذا « التعايش » إلى غاية اختطاف الطائرة كما سبقت الإشارة.

وكان من الطبيعي أن تصطدم هذه السلطة الفعلية الصاعدة بالوقائع والعادات السابقة مثل :

- أن الولاية الأولى وشمال شرق الولاية الثانية (القاعدة الشرقية)، كانتا على صلة مباشرة بالثنائي بن بلة ومهساس، وتحت نفوذهما عمليا، بفضل ما كانتا تتلقيانه من إمداد بالسلاح ودعم بالأموال .. وكانت لهما قاعدة هامة بتونس كما سبقت الإشارة.

1. *حياة كفاح الجزائر 3/ ش.و.ن.ت.*
2. *ورد هذا التفويض في رسالة بوضياف من برن في 29 أكتوبر 1954 م، أنظر كتاب بالحسين آنف الذكر.*

أن اتحادية فرنسا كانت وثيقة الصلة ببوضياف، لأنه هو الذي أشرف على تأسيسها عمليا، بحكم سابق علاقاته باتحادية حركة الانتصار في فرنسا، حيث كان مسؤول التنظيم قبل عودته إلى الجزائر في بداية مارس 1954 م، كما كانت لبوضياف علاقة وطيدة بتنظيم الجبهة في المغرب والولاية الخامسة، حيث كان يعمل جنبا إلى جنب مع بن مهيدي.

- أنّ الوفد الخارجي برز أيضا بنشاطاته العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وأصبح ينظر إليه كممثل شرعي لقيادة الثورة في الخارج. بل أخذ بدوره يجري اتصالات سرّية، مع شخصيات مقربة من الوزير الأول الفرنسي آنذاك الاشتراكي جي مولـي ..

ومثلما كان عبّان يسعى إلى مركزة الثورة بالداخل، كانت هناك أيضا محاولة لمركزة القيادة بالخارج، وكان حسين آيت أحمد ممثل الثورة في نيويورك، أوّل من اقترح فكرة تشكيل حكومة مؤقتة، كهيئة من شأنها أن تعطي مزيدا من الإشعاع والمصداقية للثورة، وتساعده في أداء مهامه في الدعوة لها بالمحافل الدولية.

وعندما خرج الدكتور الدباغين إلى القاهرة موفدا من عبّان في ديسمبر 1955 م، وجد هذه الفكرة على بساط البحث، فسارع بإبلاغ عبّان بذلك بواسطة الشيخ العباس بن الشيخ الحسين. وتبع ذلك جدل حاد بين مبعوث عبّان وأنصار الوفد حول سؤال هام هو : هل يمكن لقيادة مركزية أن تقود الثورة من داخل البلاد ؟

وكان رأي مهساس وهو من رفاق بن بلة، أن أية قيادة بالداخل تجد نفسها أمام تحد صعب : إمّا أن تلتزم السرية والحذر الشديد، وفي هذه الحالة لا تستطيع القيام بدورها القيادي على الوجه المطلوب، أو تحاول القيادة فعلا وعندئذ ستقع في قبضة العدّو حتما.

وبناء على ذلك حاول بن بلة في يونيو 1956 م تمرير فكرة إنشاء « لجنة عليا ثورية » كنواة لقيادة مركزية بالخارج، واقترح لذلك ستة أسماء هي : بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، بن مهيدي، الدكتور الأمين.

لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض، لا سيما من الدكتور الأمين وكل من خيضر وبن مهيدي.

ومن المفيد أن نذكّر في هذا الصدد برأي « لجنة الستة » عشية اندلاع الثورة، فقد اتفق بوضياف ورفاقه على استراتيجية من مراحل ثلاث هي :

- مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري لتحضير الثورة المسلحة وضمان توسيعها، وهذه العملية تقرر القيام بها على الساخن أي في خضم الكفاح المسلح.
- مرحلة تعميم انعدام الأمـن.
- مرحلة تكوين مناطق محررة لإيواء نواة قيادة وطنية للثورة، تكون صورة مصغرة عن قيادة ما بعد الاستقلال ..[1].

عبّان : الصعود إلى المشنقة !

لم يكن رمضان عبّان الوحيد الذي حاول مركزة قيادة الثورة *، بدليل أنّ أحمد بن بلة كان بدوره يحاول ذلك انطلاقا من القاهرة، ولكي نفهم أبعاد هذه المحاولة -من الجهتين- ينبغي التذكير بأنّ « لجنة الستة » قرّرت عشية إعلان ثورة فاتح نوفمبر 1954 م، قاعدتين أساسيتين هما : لا مركزية المناطق وأولوية الداخـل.

1. طالع كتابنا « أحاديث مع بوضياف / اغتيال حلم ». دار هومـه 2001 م.
*. الشروق اليومي، عدد 23 نوفمبر 2002 م.

ولم تكن اللامركزية في نظر بوضياف ورفاقه تتنافى مع التنسيق بين المناطق، بدليل أن « الستة » اتفقوا على الإجتماع بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة لتقييم العمل المنجز وتحديد آفاق المرحلة اللاحقة.

ويفهم من بعض الشهادات المتقاطعة أن هذا الاجتماع، كان يفضل أن يتم داخل البلاد، فإنّ تعذر ذلك لسبب ما يمكن الاجتماع بالخارج في ليبيا أو القاهرة .. لعلّ هذا ما يفسر خروج ابن بولعيد وبن مهيدي ومحاولة ديدوش قبيل استشهاده.[1]

وكانت مسألة مركزة القيادة -بالداخل- مؤجلة في نظر « لجنة الستة » إلى غاية توفير بعض الشروط، ومنها المكان الملائم لاستقبال قيادة الثورة. ويعني ذلك حسب « استراتيجية المراحل الثلاث »، إقامة مناطق محررة في عدد من نواحي البلاد، لإيواء هذه القيادة ووسائل عملها.

في هذا السياق أخد عبّان بدءا من صائفة 1955 م يسابق الأحداث، في محاولة لحرق المراحل ومركزة قيادة الثورة بالعاصمة.

لم يكن عبّان من رجالات فاتح نوفمبر 1954 م، فكان يبدو لهذا السبب محرجا إزاء « الشرعية التاريخية » التي يتحلى بها القادة الأوائل : شرعية المبادرة بتحضير الثورة المسلحة وإعلانها وقيادتها منذ الوهلة الأولى. ولعلّ هذا ما جعله يراهن كثيرا على « شرعية الداخل » التي استطاع إسنادها مؤقتا، بتحالف ظرفي مع بلقاسم كريم قائد المنطقة الثالثة ومساعده عمار أوعمران الذي ما لبث أن أصبح قائدا للمنطقة الرابعة خلفا لبيطاط.

1. طالع شهادة عمار بن عودة في كتابنا « ثوار عظماء » (منشورات دحلب 1991 م).

وهناك عدّة عوامل ساعدت عبّان في تحقيق مشروع مركزة القيادة وتنصيب نفسه على رأسها - نذكر منـها :

- رغبة يوسف زيغود في عقد اجتماع تنسيقي لقادة المناطق، حسب منظار مراد ديدوش قبل استشهاده، وقد حمل هذه الرغبة الطالب رشيد عمارة الذي زار المنطقة موفدا من عبّان في نوفمبر 1955 م.

- استشهاد مصطفى بن بولعيد في أواخر مارس 1956 م، وكان يسعى بدوره قبيل استشهاده إلى عقد اجتماع تنسيقي بين قادة المناطق، مفكرا في ناحية سوق أهراس -المنيعة- لاحتضان هذا اللقاء. وكان الشهيد جديرا بجمع قادة المناطق، نظرا لعلاقاته الطيبة بهم وبجماعة القاهرة في نفس الوقت. فضلا عن مكانة المنطقة الأولى التي كانت مركز ثقل الثورة المسلحة بدون منازع طوال العام الأول من عمـرها.

- التحاق بن مهيدي بعبّان في العاصمة .. وكان ذلك برغبة منه حسب شهادة المناضل الطيب الثعالبي الذي كان حلقة وصل بين قيادة المنطقة الخامسة والعاصمـة.

ويبدو أن بن مهيدي عاد مكسوفا من القاهرة، بعد زيارته الثانية لها في مطلع 1956 م. ويعود ذلك حسب بعض الشهادات، إلى تدهور علاقاته بكل من بن بلة وبوضياف خاصة .. المهمّ أن عبّان أصبح ابتداء من خريف 1955 م، يتصرّف كقائد أعلى للثورة بالفعل، يعزل ويعين، يحيي ويميـت !

ولترسيم هذه الوضعية الفعلية لا بدّ من « مؤتمر » يطبخ على نار هادئة، ويبعد عنه المعارضون المحتملون قدر المستطاع ..

وقد ظهرت فكرة المؤتمر كما سبقت الإشارة أوّل مرّة، في رسالة عبّان إلى خيضر بتاريخ 1 ديسمبر 1955 م، بعد أوّل اتصال بزيغود ورفاقـه.

وقد طلب بالمناسبة من مراسله بالقاهرة، أن يستعّد وزملاءه لإيفاد مندوب أو اثنين عنهم في الوقت المناسب إلى هذا الاجتماع الهامّ حسب قوله. كما تطرق في رسالة بتاريخ 6 يناير 1956 م، إلى « أرضية سياسية » في طور الإعداد سترسل إليهم لاحقا لمناقشتها وإثرائها.

وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى فكرة كانت متداولة بالعاصمة قبيل التحاق بعض المركزيين بجبهـة التحـريـر .. وهي فكرة إنشاء واجهة سياسية -بديلة عن جبهة التحرير الوطني- تقوم بدورها داخل البلاد في إطار « الشرعية » الاستعمارية.

وقد سافر بن يوسف بن خدة وصالح الوانشي لطرح هذه الفكرة على بن بلة، بعد أن ضربا له موعدا بسان ريمو (إيطاليا). لكن مبعوث الوفد الخارجي رفض الفكرة بأدب، بعد أن سأل بن خدة ورفيقه ما إذا كان عبّان موافقا على هذا الطرح. وكان جوابهما بالإثبات حسب شهادة بن بلة في برنامج « شاهد على العصر » الذي تبثه قناة الجزيرة.

ويؤكد هذه الشهادة المناضل صالح الوانشي الذي حضر اللقاء رفقة بن خدة في منتصف أوت 55، وكان هدف بن خدة -الذي كان ما يزال لم يستقر على رأي بعد إزاء الالتحاق بالجبهة- من ذلك حسب روايته، هو إبلاغ بن بلة برغبة بن خدة ورفاقه (مثل كيوان) .. العمل في إطار « الشرعية »، كامتداد سياسي لجبهة التحرير في حالة فتح حوار أو محادثات مع السلطات الاستعمارية .. وقد فضل بن بلة إحالتهما على عبّان، القادر وحده على تقدير مدى أهمية هذا المسعى بناء على الأوضاع الداخلية حسب نفس الرواية.[1]

1. السيد آن ماري الوانشي في كتاب حول زوجها (بالفرنسية) (منشورات دحلب 1999 م).

وكانت الأرضية السياسية التي أشار إليها عبّان في رسالة 6 يناير -أرضية الصومام فيما بعد- من وضع « لجنة الإعلام والتوجيه » التي أسس بيطاط نواتها الأولى بمساعدة الشهيد أرزقي بوزرينة (حميدوش).

وكانت اللجنة تضمّ مناضلين من مشارب مختلفة مثل :

- عبد الرزاق شنتوف وعبد المالك تمام وبوعلام موساوي .. من التيار الوطني.
- عمار أوزقان ومحمد لبجاوي من الحركة الشيوعية.

وقد تمت مناقشة المشاريع التمهيدية للأرضية على مستوى لجنة موسعة بحضور عبّان .. ويقول المحامي عبد الرزاق شنتوف في هذا الصدد : « إنّ اللجنة الموسعة توقفت طويلا عند بعض النقاط الجوهرية مثل المبدأين الشهيرين اللذين حرص عبّان شخصيا على تسجيلهما وهما : « أولوية الداخل على الخارج والعمل السياسي على العسكري »، وأنه « لم يكن يشاطر عبّان رأيه » في ذلك لأنّ « هذين المبدأين يترجمان في نظره اعتبارات سياسية واضحة، ويهدفان إلى تكريس جماعة وتحييد أخرى لا غير » !

كان عبّان من خلال هذه المساعي يحاول في الواقع التأسيس لشرعية بديلة لشرعية فاتح نوفمبر 1954 م، ومركزة قيادة الثورة على أساسها، ولو كان ذلك على حساب بعض « القادة التاريخيين » لجبهة التحرير.

ولم تكن مثل هذه المساعي محل ترحيب أو قبول من الجميع. ترى ما كان موقف محمد بوضياف « منسق لجنة الستة » من تلك المساعي ؟

يقول بوضياف في هذا الصدد : أن بوصوف تلقى رسالة من بن مهيدي، يطلب فيها وكالة من مجلس المنطقة الخامسة للحديث باسمه في المؤتمر المزمع عقده. وقد استشارني في الأمر فكان رأيي : « إذا كانت الوكالة بهدف تكوين لجنة تنسيق لتسيير العمل بالداخل، على غرار

الوفد الخارجي فلا ضرر في ذلك. أما إذا كان الأمر يتعلق بتكوين قيادة مركزية للثورة فالوقت لم يحن بعد. وقد سبق أن اتفقنا قبيل إعلان الثورة على مبدأ اللامركزية، إلى أن تبلغ الثورة مستوى معينا من التطور، وعندئذ نفكر في مركزة القيادة من جديد ».

وبناء على هذا الرأي أحجم كل من بوصوف وبومدين على توكيل بن مهيدي الذي كان قد حصل وهو في طريقه إلى العاصمة للالتحاق بعبّان على وكالة من الحاج بن علا - الذي لم يكن على علم بموقف زملائه في مجلس المنطقة. المهمّ أن عبّان أصرّ على عقد المؤتمر وتطبيق المبدأين المذكورين ومركزة قيادة الثورة على أساسهما، معتمدا في ذلك بصفة رئيسية على شرعية اثنين من التاريخيين وهما بن مهيدي وكريم، وهي شرعية مدعومة في نظر عبّان بوجودهما إلى جانبه داخل البلاد.

وكان مقررا في البداية أن ينعقد المؤتمر بالمنطقة الثانية (شبه جزيرة القل)، ويحضره مندوبون من القاهرة (خيضر، بن بلة) وفرنسا (أحمد الدوم) .. لكن تغير الموقف فجأة فانقطع الاتصال بجماعة الخارج، وعقد المؤتمر في نهاية المطاف بوادي الصومام (من 20 أوت إلى 5 سبتمبر 1956 م).

خرج عبّان من المؤتمر منتصرا إلى حين، بعد أن فرض نفسه منسقا على لجنة التنسيق والتنفيذ التي عادت الغلبة فيها « للسياسيين » : 3 « سياسيين » هم عبّان واثنين من اللجنة المركزية وهما بن خدة وسعد دحلب، مقابل اثنين من « الثوار » هما بن مهيدي وكريم.

ومعنى ذلك أن المؤتمر عزل عمليا قادة بارزين، كانوا يؤدون مهامهم بالتنسيق مع الداخل -وإقرارا « بأولويته »- بصورة عادية تقريبا .. وفي مقدمتهم بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد - صاحب فكرة الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة.

كان هذا الموقف الجذري -غير السياسي بكل تأكيد- بداية ردّ فعل من بعض الثوار الذين تم إبعادهم، وحتى من الذين لم يشملهم ! والذين أصبحوا يتخوفون من نفس المصير في مؤتمر قادم محتمـل !

وجاء حادث طائرة القادة الأربعة السابق ذكرهم، ليعطل ردّ الفعل دون وقفه أو إزالة مضاعفاته.

وشمل ردّ الفعل ساعد عبّان الأيمن بلقاسم كريم الذي أصبح ينتظر دوره في التصفية بالنظر إلى تصّرفاته معه، وهو الذي يستطيع أن يقول له بدون حرج : « من سوّدك يا عبّان »[1] ! وما لبث ردّ الفعل المناوئ لعبّان أن امتد إلى أوعمران فعميروش .. وفي أعقاب معركة الجزائر إلى بن طبال وبوصوف وبومدين !!

وتؤكد شهادات مطابقة أن كريم وهو يغادر الجزائر في ربيع 1957 م عبر الولاية الثانية، استطاع أن يكسب قائدها بن طبال، وبوصوف قائد المنطقة الخامسة ونائبه « الحية الصفراء » (بومديـن) !

وحسب شهادة سعد دحلب -رفيق عبّان في رحلة الخروج- أنّ العلاقة بين كريم وهذا الأخير كانت في غاية التوتر، عند وصول لجنة التنسيق والتنفيذ -منقوصة من بن مهيدي- إلى القاهرة .. ولما تقرّر عقد مؤتمر صحفي لتقديم القيادة القادمة من داخل الجزائر، عارض كريم بشدّة أن يديره عبّان وكذلك فعل عبّان !، وهذا ما يفسر الاتفاق على دحلب لرئاسة المؤتمر !

والأخطر من كل ذلك -على عبّان- أن اجتماع مجلس الثورة بالقاهرة (20-27 أوت 1957 م) صادق في نهاية أشغاله على لائحة من بنودها :

1. شهادة دحلب في كتابنا « روّاد الوطنية » (دحلب 1992 م) وكذلك شهادة فرحات عباس في كتابه « تشريح حرب » (بالفرنسيـة).

- اعتبار أعضاء جبهة التحرير سواسية، سواء أكانوا يؤدون مهام سياسية أو عسكرية داخل الجزائر أو خارجها !

- التأكيد من جديد على أن الثورة ما تزال تسعى لإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية، لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

وتمت المصادقة بالإجماع، مع امتناع كل من عبّان والعقيد دهيلس عن التصويت. وتؤكد هذه النتيجة انقلاب موازين القوى لغير صالح عبّان الذي أصبح مجرد عضو في لجنة تنسيق وتنفيذ من 9 أعضاء، أغلبيتها المطلقة من « الثوار ». وقد كلف فيها بالإعلام والتوجيه وشؤون جبهة التحرير، في حين عيّن فرحات عباس ناطقا رسميا لـها.

وأنشئت على هامش أشغال المجلس -الذي وسع إلى 54 عضوا بدل 34- « قيادة عليا» فعلية باسم « اللجنة الدائمة للثورة » تضم « سياسيا » واحدا وهو عبّان وخمسة من « الثوار » كريم، بوصوف، بن طبال، أوعمران، محمود الشريـف.

لم يهضم عبّان ما حصل، ولم يقدر انقلاب موازين القوى حق قدره .. بل راح يحاول تغيير الأمور بالاتصال المباشر مع بعض المسؤولين العسكريين .. محرضا على خصومه من « الثوار » خاصة.

وكان العقيد دهيلس بمثابة نصيره « العسكري »، كما استطاع أن يكسب أحد ضباط الولاية الأولى وهو الحاج علي حمدي. وظل يواصل مساعيه في هذا الاتجاه، كما يؤكد ذلك الرئيس علي كافي في مذكراته حيث يقول : إنّ عبّان اجتمع به والشهيد علاوة من بعطوش في هذا الصدد، بمنزل النقابي مولود قايد أيّاما معدودة قبل تصفيتـه.

وتجمع الشهادات المتوفرة أن هذه التصفية تمت بضواحي مدينة تطوان في 27 ديسمبر 1957 م، بقرار من شركاء عبّان الخمسة في اللجنة الدائمة للثورة، وبتزكية لاحقة مكتوبة من أحد الزعماء المسجونين « بلاصنتي » (باريس)، يرجح أن يكون بن بلة نفسه.

وحسب شهادة أوعمران، أن عبّان لو تمكّن من وسائل القوة التي كان يسعى لتوفيرها لسبق بتصفية خصومه !

وخلاصة القول أنّ عبّان اغتيل على مذبح السلطة. وليس هو الأوّل ولا الأخير من لَقِيَ هذا المصير لنفس السبب، وإذا صّح القول بأنّ الثورة تأكل أبناءها، فإنّ الثورة الجزائرية تبدو ثورة عملاقة بهذا المقياس، لأنها أكلت إلى حدّ التخمة !

ومهما يكن فالعبرة بالنتيجة. ويظل الحكم النهائي للتاريخ وحده، فهو سيد الموقف في مثل هذه القضايا الدقيقة.

في « اجتهادات » .. مؤتمر الصومام

تحدث الرئيس الأسبق أحمد بن بلة في برنامج « شاهد على العصر » الذي تبثه قناة « الجزيرة » القطرية، عن « انحرافات » وقعت في مؤتمر الصومام. ترى فيما تتمثل هذه « الانحرافات » ؟ وما هي خطورتها قياسا بالنتائج الإيجابية الهامّة لهذا الحدث التاريخي ؟ *

في ربيع 1955 م، وغداة اعتقال رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة بصفة خاصّة، وجد رمضان عبّان نفسه أمام وضعية معقدة وعويصة. وكان مطالبا في نفس الوقت بمحاولة لملمة شتات الثورة والثوار، فاجتهد

*. الشروق اليومي، عدد 24 نوفمبر 2002 م.

لمواجهة الموقف .. وقد توجت مساعيه بعد قرابة 16 شهرا بعقد مؤتمر الصومام الذي كان « مطلبا موضوعيا ملحا »، يندرج في السياق الطبيعي لتطور الكفاح المسلح، والآفاق التي يمكن أن يفتحها هذا التطور على الصعيدين الداخلي والدولي.

ويصف العقيد محمدي السعيد قائد المنطقة الثالثة -بعد كريم- تلك الحاجة الموضوعية بقوله : « لقد كانت المناطق تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض. وكان ضعف التنسيق في الداخل ومع الخارج يشكل تهديدا خطيرا، ونقطة ضعف يمكن للعدوّ أن ينفذ منها إلى قلب الثورة ».

وكان الشهيد البشير شيحاني -بحكم الاندفاعة القويّة للثورة بالأوراس- يحاول القيام بدور المركز القائد المؤقت، وكان على صلة في ذلك بكل من المنطقتين الثانية والثالثة وكذلك بالعاصمة بعد أن حلّ بها عبّان.

وكانت الدوافع الدبلوماسية الناجمة عن تطوّر الدعوة للثورة في المحافل الدولية، وراء اقتراح حسين آيت أحمد من نيويورك، الإسراع بتشكيل « حكومة مؤقتة » وإظهار قيادة الثورة بالوجه المناسب على هذا الصعيد.

ويقول السيد بن يوسف بن خدة في هذا الصدد أن المرحوم عبّان كان يصرّح باسم الثورة في الداخل قائلا : « لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلالنا ».

ويصرّح الوفد الخارجي باسم الثورة قائلا : « لا تفاوض إلا على أساس مجلس وطني تأسيسي ».

مثل هذه الشواهد تؤكد أن السعي إلى مركزة قيادة الثورة -بعد مرحلة اللامركزية الأولى- كان يستجيب لحاجة موضوعية ملحّة، نابعة

من تطور العمل الثوري نفسه. ويندرج صدور هذا المسعى -ونجاحه- عن جماعة الداخل ضمن المسار الطبيعي للأمور، على أساس مبدأ « أولوية الداخل » الذي أقرّته « لجنة الستة » قبيل اندلاع الثورة، كما سبقت الإشارة في حلقة سابقة.

لذا فاجتهاد عبّان ومبادرته في هذا الصدد كانا في محلهما، وجاءت نتائج مؤتمر الصومام لتؤكد أنّه اجتهاد مصيب.

لقد استطاع عبّان أن يجسد أحد المنطلقات الأساسية لبيان فاتح نوفمبر، وهو فتح أبواب الثورة أمام جميع الجزائريين الراغبين في الالتحاق بها بصفة فردية. وجاءت نتائج المؤتمر لتتوج هذا المسعى الذي سحب البساط من تحت أقدام إدارة الاحتلال التي ما انفكت تحاول إنشاء « قوة ثالثة » بديلة لجبهة التحرير « المتطرفة » في نظرها.

ويعترف الرئيس الأسبق أحمد بن بلة نفسه بالنتائج الإيجابية لمؤتمر الصومام إذ يقول : « لقد جهز المؤتمر الثورة بتنظيم وهياكل وسلم مسؤوليات كانت بحاجة إليـها ».[1]

ويصف العقيد محمدي السعيد النتائج المعنوية لهذا الحدث التاريخي بقوله : « كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية والتنسيق بين المناطق وبين الداخل والخارج بقلق متزايد » .. لكن بعد الصومام انقشع القلق والتوتر ورجع الاطمئنان للنفوس. إذ سطع نور الثورة ليبين الآفاق البعيدة أمام المجاهدين. ومنذ المؤتمر أصبح إيماني راسخا بأن الاستقلال آت لا ريب فيه ».[2]

1. كتاب روبير مارل عن بن بلة (بالفرنسية) غاليمار باريس 1965 م.
2. كتابنا « ثوار عظماء » (دحلب-الجزائر- 1991 م).

لكن رغم هذه النتائج الإيجابية، وسلامة المسعى المتعلق بمركزة قيادة الثورة بعد 22 شهرا من انتفاضة فاتح نوفمبر، مازال مؤتمر الصومام محل انتقادات من الصعب تجاهلها، لأنها صادرة عن شخصيات تاريخية لها وزنها، ومن ثمة ينبغي للأجيال أن تسمع روايتها لفهم خلفيات وأبعاد هذا الحدث التاريخي الهام.

وحسب تصريحات المناضل الكبير حسين آيت أحمد. على هامش الجدل الذي أثارته تصريحات الرئيس بن بلة -أنّه كان الوحيد الذي لم يعارض مقررات الصومام من بين سجناء « لاصنتي » الأربعة. أى أن كلامن بوضياف وبن بلة وخيضر، أبدوا غداة المؤتمر عدم رضاهم عن هذا الجانب أو ذاك من تلك المقررات.

فبوضياف مثلا، اعترض على مركزة القيادة على ضوء استراتيجية المراحل الثلاث التي رسمتها « لجنة الستة » قبيل إعلان الثورة. وما يهمنا في هذا الصدد هي المرحلة الأخيرة التي تربط مسألة مركزة القيادة بإيجاد مناطق محررة تكون مركزا ومنطلق نشاط هذه القيادة بكل حريّة.[1]

ويرى بوضياف بناء على ذلك :

- أن الوقت لم يكن قد حان -في أواخر أوت 1956 م- لمركزة القيادة من جديد .. وبالتالي فإن « ما جاء في موضوع القيادة خاصة يبدو مخالفا بوضوح لاستراتيجية المراحل الثلاث ».

ويعترض بن بلة ومهساس وغيرهما على عدّة نقاط منها :

- « التّمثيل الناقص وهو حقيقة مجسدة في غياب الولاية الأولى، والوفد الخارجي واتحادية فرنسا، والتساؤل عن مدى تمثيل الشهيد بن

1. المصدر السابق.

مهيدي للمنطقة الخامسة. ويطرح هذا النقص سؤالا مشروعا : هل كان اضطرارا أم مرغوبا ؟!

ترجح التصريحات والشهادات الصادرة أخيرا عن بن بلة وأحمد الدوم وحتى قداش[1] أن غياب مندوبي الوفد الخارجي كان تغييبا مقصودا، لاحتمال تأثير حضور مندوبي الخارج في التوازن الهش المبني أساسا على مشاركة بن مهيدي !

وقد يكون هذا التغييب من أسباب غياب الولاية الأولى، علما أن عمر بن بولعيد كان بالمنطقة الثالثة في أواخر مايو أو بداية يونيو 56، وتلقى دعوة لحضور المؤتمر أسوة بلغرور وعجول. وقد يكون تأخر وفد الولاية الثانية في الوصول إلى المنطقة الثالثة، من أسباب إحجام بن بولعيد عن المشاركة في آخر لحظة، فضلا عن الاعتبارات الخاصة بمنطقة الأوراس.

وحسب شهادة بن طبال أن الشهيد يوسف زيغود لم يكن مرتاحا لغياب الوفد الخارجي والمنطقة الأولى، وقد نبه إلى أن غياب الوفد الخارجي خاصة، قد يلغي الفائدة المرجوة من الاجتماع لأنه يمكن أن يرفض نتائجه.

وحسب شهادة المناضل الطيب الثعالبي فإنّ بوصوف كان يرى أن بن مهيدي لم يكن يمثل المنطقة الخامسة في مؤتمر الصومام، علما أن هذا الأخير شارك بوكالة واحدة هي وكالة الحاج بن علا، بينما أحجم كل من بوصوف وبومدين ومحمد فرطاس عن توكيله بعد استشارة بوضياف.

لكن لأنصار المؤتمر حجتهم أيضا وهي حجة قائمة على مشاركة :

- المناطق الثانية والثالثة والرابعة فضلا عن السادسة ممثلة في الشهيد علي ملاح الذي لم يحضر الأشغال لكنه بعث بتقرير إلى المؤتمر وبارك مقرراته.

1. « الخبر » عدد 10 نوفمبر 2002 م.

- قوى سياسية لا يستهان بها مثل : المركزيين والبيانيين والعلماء.
- المنظمات التابعة للجبهة : اتحادات الطلاب والعمال والتجار ..

وهذه المشاركة تبدو في نظرهم كافية لإضفاء الشرعية اللازمة على المؤتمر ونتائجه.

- وهناك اعتراض أيضا على تركيبة الهيئات القيادية التي أنشأها المؤتمر : لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ويقول بن بلة في هذا الصدد : أنّ المؤتمر « جاء بشخصيات سياسية ما انفكت تعارض اختيار الكفاح المسلح، بل أدانته غداة فاتح نوفمبر ».

واحتج زيغود من داخل المؤتمر على بعض الوجوه في مجلس الثورة، لا سيما اثنين منهم كانت المنطقة الثانية حكمت عليهما بالإعدام !

والملاحظ أن رجالات فاتح نوفمبر وجدوا أنفسهم أقلية في الهيئات القيادية، بدءا من لجنة التنسيق والتنفيذ التي لم تكن تضم سوى اثنين من « الثوار » (بن مهيدي وكريم) مقابل ثلاثة من السياسيين أو « المعتدلين » (عبان، بن خدة، دحلب).

ويعاب على عبّان ورفاقه في هذه النقطة بالذات التوظيف الإقصائي للمبدأين الشهيرين : « أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري »، وكان من نتائجه إبعاد أربعة من قادة الثورة البارزين كانوا يجتهدون في أداء المهام الخطيرة المنوطة بهم ..وهم : بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد .. لقد أبعدوا -في نظرنا- بدون وجه حق ولا مبرر مقنع.

وتعرّضت مقررات مؤتمر الصومام إلى النقد من ناحية التوجه السياسي العام لا سيما إسقاط عبارة في « إطار المبادئ الإسلامية » التي تضمنها بيان فاتح نوفمبر، في سياق الحديث عن هدف الثورة الرامي إلى إقامة «جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية ».

وقد فتح هذا الإسقاط الباب لاتهام عبّان بالعلمانية، وكانت هذه الفكرة متداولة فعلا من الناحيتين الموضوعية والإيديولوجية.

- من الناحية الموضوعية، بسبب وجود أقلية أروبية كان الاعتقاد السائد آنذاك أنّها ستقبل العيش في الجزائر المستقلة، ومن ثمة تجنب الإشارة إلى الإسلام احتراما لمشاعرها !

- من النّاحية الإيديولوجية، بسبب تأثر عبّان خاصّة بعلاقاته مع البيانيين والشيوعيين وبعض المسيحيين الأحرار من أمثال مندُور وشولي والأسقف دوفال .. الخ.

ونلاحظ هنا أن هناك خطأ في المعادلة، بناء على المساواة بين الأغلبية المسلمة وأقليات عددية وإيديولوجية !

وقد أسقط مجلس الثورة في اجتماعه بالقاهرة في أوت 1957 م هذا التوجه، بإعادة العبارة الشهيرة إلى مكانها الطبيعي كما جاء في بيان فاتح نوفمبر !

وانتقد التوجه السياسي لمقررات الصومام أيضا من زاوية الرؤية إلى التحالف مع العالم العربي.

للتذكير أن الحركة الثورية الاستقلالية بالجزائر -أسوة بنظيرتها في كل من تونس والمغرب- كانت تعتمد أساسا على العمق العربي والإسلامي، في تحضير المواجهة المصيرية مع نظام الاحتلال الاستيطاني.

وقد تضمنت لوائح الصومام في هذا الصدد، بدون مبرر واضح أيضا العبارة التالية : « .. وليست الثورة الجزائرية تابعة للقاهرة أو لندن أو موسكو أو واشنطن ! ».

ولا شك أنّ إقحام القاهرة هنا يبدو في غير محلّه، بالنظر إلى أهمّية العمق الاستراتيجي الحيوي للثورة الجزائرية .. ويمكن تفسير هذا الخطأ الفادح بـ :

- تأثير الدعاية الاستعمارية التي ما انفكّت توهم الرأي العام الفرنسي والدولي، بأنّ الثورة الجزائرية من « صنع القاهرة » بدليل أنّ « صوت العرب » أوّل من أعلن عن بياناتها !

- تأثير المحيط القريب من عبّان الذي يحمل عداء مجانيا -من خلال مصر والجامعة العربية- نابعا عن حساسية ثقافية زرعتها الإيديولوجية الاستعمارية.

ويمكن أن نأسف لمثل هذه المواقف، لا سيما أنها صدرت في سياق التحضير للعدوان الثلاثي على مصر الذي كان من دوافعه دعم الثورة الناصرية للثورة الجزائرية !

كل هذه الاعتراضات والانتقادات لم تكن تعني رفض نتائج مؤتمر الصومام « جملة وتفصيلا »، ولا الخروج على الصف الذي أقامه ما عدا بعض الاستثناءات التي تثبت القاعدة. ومن الأدّلة على ذلك :

1. أنّ بن بلة أرسل من سجنه رسالة إلى مهساس -بواسطة المحامي أحمد بومنجل- يطلب منه العمل مع القيادة المنبثقة عن المؤتمر ..

2. أن بوصوف عندما استلم وثائق المؤتمر قام بطبعها وشرحها، رغم اعتراضه على المؤتمر الذي كان يعتبره « مجرد ندوة » حسب شهاة الطيب الثعالبي.

وخلاصة القول، أن الأحداث التاريخية -ومؤتمر الصومام واحد منها- ينبغي أن تعالج في سياقها التاريخي، لتسليط ما يمكن من الأضواء عليها بناء على ما يستجد من الوثائق والشهادات.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلاّ أن نرحب بشهادة الرئيس بن بلة باعتباره شاهدا رئيسيا، نرحب بها على علاتها -بغثها وسمينها- فلا نحمله وزر الباحث أو المؤرخ الذي يقوم بالغربلة والمقارنة والتنقيح.

ذلك أن الشهادة -أية شهادة- هي مادّة خام وليست تاريخا جاهزا .. وبناء على ذلك من الصعب فهم موجة الهيستيريا التي أثارتها وتثيرها شهادة الرئيس بن بلة -وقبله الرئيس كافي- لأنها صادرة في تقديرنا عن انشغالات بعدية أو آنية، لا علاقة لها بالحدث في ذاته وبالمرحلة التاريخية التي جرى فيـها.

مراسلات عبان - خيضـر

أ/- أوّل « انقلاب في الثـورة !

عرفت الثورة الجزائرية، بعد أشهر قليلة من اندلاعها مشكلة قيادة، لا لأنّ قيادتها الأولى (الـ 3 + 6) تفككت، بل لأنّ عبّان رمضان عمل في سبيل ذلك بإصرار غريب ! ليس هذا* حكما، بل مجرد ملاحظة يمكن أن يستخلصها كل من اطلع على كتاب المحامي المجاهد مبروك بالحسين، الذي صدر الخريف الماضي بعنوان : « بريد الجزائر – القاهرة ما بين 1954 و1956 م ».[1]

لقد اندلعت الثورة في فاتح نوفمبر 1954 م، تحت قيادة ساهمت مساهمة فعّالة في التحضير لها وتفجيرها، تتكون هذه القيادة من جماعة الداخل، وهم الستة[2] الذين يرأسهم محمد بوضياف و« الوفد الخارجي »

*. الشروق اليومي، عدد 15 فبراير 2001 م.

1. صدر أخيرا عن دار القصبة.

2. وهم بعد بوضياف : بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط، كريـم.

المكوّن من الثلاثي خيضر، آيت أحمد، بن بلة، والذي يقوم فيه هذا الأخير بحلقة الوصل مع ثورة عبد الناصر.

ومن المعلوم أن المناضل بوضياف منسق « الستة » خرج إلى القاهرة في 27 أكتوبر، يحمل معه نداء فاتح نوفمبر بنية تلاوته من إذاعة « صوت العرب » في الساعة الصفر من اليوم المحدد.

لكن بوضياف تأخر في العاصمة السويسرية بسبب ثقل إجراءات التأشيرة إلى مصر، فاضطر إلى إرسال برقية مطولة تتضمن النداء المذكور مرفقا برسالة إلى خيضر ورفاقه .. وما يهمنا في هذا السياق ما جاء في هذه الرسالة حول مسألة القيادة، حيث يقول بصريح العبارة :

- « إن الإخوان بالداخل لا يقبلون إطلاقا أية زعامة، لا من المصاليين ولا من المركزيين ».
- « إن السلطة الخارجية حكرا على ثلاثتكم، ولا يمكن لغيركم الحديث باسم هذا العمل » (أي الثورة).

هناك إذا تفويض واضح من « جماعة الداخل » إلى الوفد الخارجي، عمل بمقتضاه أوّل مرة في مؤتمر صحفي عقد بالقاهرة في 15 نوفمبر .. ومن النقاط البارزة في هذا المؤتمـر :

- « إنّ عمليات جيش التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر لم تستهدف الأشخاص في أي مكان ». أي نفي تهمة « الإرهاب » التي كانت الدعاية الاستعمارية تحاول إلصاقها بالثورة التحريرية عند انطلاقتها الأولى.
- الإشارة إلى ظاهرة « الاستنطاق بالتعذيب ». أي أن جهاز التعذيب كان جاهزا للعمل منذ اللحظة الأولى !

- طرح تصور للتسوية السلمية على مرحلتين : « انتخاب مجلس تأسيسي بواسطة الاقتراع العام (بدون تمييز عرقي أو ديني)، على أن يتم بعد ذلك « تعيين متحدث ممثل للشعب حق التمثيل، يقوم على قدم المساواة مع الطرف الفرنسي برسم مستقبل العلاقات بين البلدين ».

▪ **ملاحظة :** « إن وحدة المغرب العربي تستوجب وحدة الحلول ».

واستمر « الوفد الخارجي » لجبهة التحرير يمارس مهامه بناء على تفويض « التاريخيين السنة »، بعد أن تقاسمها أعضاؤه الثلاثة كما يلي :

- محمد خيضر للشؤون السياسية.
- حسين آيت أحمد للشؤون الدبلوماسية.
- أحمد بن بلة للمالية والتسليح.

لكن في مطلع 1955 م طرأ عنصر جديد على الصعيد الداخلي، كان له أثر مباشر في اختلال هذا « التوازن المبدئي بين الداخل والخارج » .. لقد حلّ بالعاصمة عبّان رمضان في فبراير « كمكلف بالدعاية والاتصال لدى قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط »، حسب ما ذكره المؤلف الذي يلاحظ في هذا الصدد : « إنّ الصدفة شاءت أن يتزامن دخول عبّان إلى العاصمة مع مجيء الوالي العام الجديد جاك سوستيل، المسؤول السابق لمخابرات ديغول بلندن ».

وبعد قرابة شهر تشاء الصدفة أيضا أن يعتقل بيطاط، فيخلفه أوعمران نائب كريم .. ومعنى ذلك أنّ عبّان أصبح تحت إشراف هذا الأخير.

غير أن « مسؤول الدعاية » بالمنطقة الرابعة، ما لبث أن كبر على المهمة المحدّدة التي أسندت إليه ! كما كبر على إشراف أوعمران ذاته !

في البداية ولغاية يونيو 1955 م، بدا عبّان وكأنه ملتزم « بالتوازن المبدئي بين الداخل والخارج »، كما يشير إلى ذلك في ثاني منشور بصدره، حيث يقول : « لا يمكن أن يتحدث باسم جيش التحرير سوى قادة الجبهة الموجودين بالداخل والخارج ».

لكن لهجة الخطاب تتغير تماما بعد شهرين، كما تؤكد ذلك أوّل رسالة من عبّان لخيضر في 20 سبتمبر الموالي .. يتجاهل عبّان في رسالته تلك التفويض المخول للوفد الخارجي من قبل لجنة الستة، ويحاول التأسيس لعلاقة جديدة تكرّس « أولوية الداخل » أي أولوية عبّان وقيادته للجميع.

شنّ عبّان في رسالته -الأولى- هجوما عنيفا على ثلاثي الوفد الخارجي ومعهم محمد بوضياف -منسق لجنة الستة ! من منافذ مختلفة :

أ. **العلاقات بين الأربعة** : يسأل عبّان بلهجة توبيخ عنيفة : « هل أنتم متفقون فيما بينكم ؟ أم مازلتم تائهين، وما تزال حرب العاصمة متواصلة بالقاهرة !؟ ».

إنّ هناك ما يدعو إلى إقامة مندبة إذا ما صح الاحتمال الثاني » ! (قالها عبّان بعبارة فرنسية أقبح، وهي : « إلى خبط أترامنا أرضا » !).

ويكشف عبّان في رسالته مصدر هذا الانطباع السيء عن علاقات جماعة القاهرة بعضهم ببعض، إذ يقول : « لا نفهم كيف تقبلون في صفوفكم كل من هب ودبّ ! مثل المدعو بن نونة مفتش « د.س.ت » (المخابرات الداخلية الفرنسية)، الذي عاد من القاهرة وهو يعرف كل شيء عنكم، حتى حياتكم الخاصة » .. !

ب. **رأي الثوار فيهم حسب عبّان** : يخبر عبّان خيضر ورفاقه بأنّ رأي الثوار فيهم، لا سيما بعمالة الجزائر[1] سيء جدا .. ويقول بلسانهم ما معناه : « ما دمت عاجزين عن خدمة القضية بالخارج، فادخلوا لتموتوا معنا على الأقـل ! »

ويضيف مفسرا هذا العجز « منذ عشرة أشهر لم تبذلوا أدنى جهد لإرسال أي شيء إلينا » ! ويقصد بذلك الأسلحة.

ج. **مشكلة الأسلحة** : بلغ عبّان أنّ بوضياف يقول إنّ جماعة القاهرة تمكّنت من الحصول على كميات من الأسلحة .. لذا يسأل في رسالته الأولى إليهم : « لماذا لا يدخل بن بلة (إلى الجزائر) لدراسة ترتيبات إنزال الأسلحة بالطائرة أو بالباخرة بمنطقة القبائل التي تعاني من المشكلة أكثر من غيرها ؟ ».

وحسب تقدير عبّان يومئذ « أن إخراج فرنسا ممكن خلال 6 أشهر » ! لو استطاع الوفد الخارجي إمداد الثوار بالأسلحة اللازمة !

د. **عتاب على الاتصال بالفرنسيين** : يقول عبّان في هذا الصدد : « لقد علمنا أنّ بن بلة قابل بإيطاليا زيدا وعمروا .. لحسن الحظ أنه لم يلتزم بشيء، فلو حدث ذلك لخالفناكم علانية ! ».

هـ. **وعلى مراسلة الداخل** : ويعتب عليهم أيضا مراسلة الداخل، لكن بصيغة مقنعة، إذ يقول : « لقد أدّت مراسلاتكم (لا سيما المرسلة من بوضياف) إلى اعتقال بعض المناضلين، وكأنّ أمنهم لا يهمكم في شيء » !

وفي رسالة بتاريخ 4 نوفمبر 1955 م ينتقل عبّان من العتاب والتوبيخ إلى الأمر والتجريح، رغم أنه لم يكن يومئذ -كما سبقت الإشارة- سوى مكلف بالدعاية والاتصال لدى المنطقة الرابعة بقيادة أوعمران !

1. الملاحظ أن عبّان يستعمل في رسائله التقسيم الإداري الفرنسي، أي عمالات الجزائر وقسنطينة ووهران، بدل تقسيم المناطق الستة الذي اعتمدته لجنة الستة قبيل اندلاع الثورة.

في هذه الرسالة يسقط عبّان التفويض الصادر عن « لجنة الستة » لفائدة ثلاثي الوفد الخارجي، ولا يكتفي بذلك، بل يحط من مستوى تمثيلهم الخارجي ! ليصبحوا مجرد « وطنيين مهاجرين بالمشرق، مكلفين من الجبهة والجيش بعمل الخارج وكفى » ! ..

فابن بلة إذا، « شأنه في ذلك شأن بوضياف وآيت أحمد وخيضر .. الخ .. ليس ممثلا لجبهة التحرير بالقاهرة ! ».

وفي رسالة بتاريخ 20 يناير 1956 م يخبر عبّان جماعة القاهرة بأنه تمكن من الاتصال بقيادة الشمال القسنطيني في نوفمبر الماضي، وأنّ « هذه القيادة قبلت أن تسير سياسيا من العاصمة » ! أي أن زيغود ورفاقه بايعوا عبّان !

ويحذر عبّان في رسالة 29 فبراير 1956 م، من احتمال إنشاء حكومة مؤقتة بالخارج، بحجة « أن الإخوة بعمالتي الجزائر وقسنطينة يعارضون ذلك جميعا ! ».

وكان العباس بن الشيخ الحسين قد عاد من مهمة بالقاهرة، وأبلغ عبّان أن الجماعة هناك يفكرون في ذلـك ! ..

وطرح خيضر على عبان فكرة إنشاء « قيادة مشتركة » مناصفة بين الداخل والخارج (ستة لكل منهما)، فرد عليه بقساوة في رسالة 13 مارس 1956 م .. مما جاء فيها :

- « الأفضل لكم أن تجعلوا من إرسال الأسلحة شغلكم الشاغل بدل الثرثرة الدائمة حول القيادة المشتركـة ! ».
- « عليكم جميعا بالانكباب على هذه المسألة، وإلاّ فإنّ القطيعة لا مفرّ منـها ! ».
- « سنوافيكم بجوابنا حول القيادة المشتركة في رسالة لاحقة » !

ولم يأت الجواب في رسالة كما وعد عبّان، بل جاء في قرارات مؤتمر الصومام بعد خمسة أشهر، بعزل ثلاثي الوفد الخارجي ومعهم بوضياف من الهيئة التنفيذية لقيادة الثـورة !

ب/- الانقلاب .. على « الانقـلاب » !

تناولنا في حلقة سابقة بعض الحقائق الجديدة الواردة في كتاب « بريد الجزائر - القاهرة ما بين 1954، 1956 م حول أوّل « انقلاب في الثورة الجزائرية ». ونعالج اليوم -اعتمادا على نفس الكتاب- موضوع « الانقلاب على الانقلاب ! » أي كيف دارت الدوائر على رمضان عبّان ؟ وكيف سقط على رأسه البناء المؤسساتي الذي شيّده في مؤتمر الصومام ؟! *

في البداية هناك سؤال هام بحاجة إلى جواب وهو : لماذا تغيب الوفد الخارجي عن مؤتمر الصومام ؟

نطرح هذا السؤال لأن كتاب المحامي المجاهد مبروك بالحسين تضمن عناصر وافية للجواب عليـه.

في رسالة عبّان الخامسة إلى الوفد الخارجي (بتاريخ 1955/12/01 م) إشعار بإجراء أول اتصال مع قيادة الشمال القسنطيني، واتفاق مبدئي مع يوسف زيغود ورفاقه على « عقد اجتماع هام لقادة العمالات الثلاث ».[1]

وفي نفس السياق يؤكد عبّان : « سنطلب منكم، عند استكمال التحضيرات، إيفاد ممثل أو اثنين عنكم، لأنّ الاجتماع سيتخذ قرارات هامـة ».

*. الشروق اليومـي عدد 22 فبراير 2001 م.

1. يستعمل عبان مصطلح « العمالات » أي التقسيم الإداري القائم بدل المناطق الستة حسب التقسيم الذي أقرّته القيادة الأولى للثورة.

ويشير عبّان في رسالة 6 يناير 1956 م أوّل مرة إلى وثيقة هامة ستصدر عن الاجتماع المنتظر بقوله : « نحن بصدد إعداد أرضية سياسية، سنرسلها إليكم لإبداء الرأي فيها قبل نشرها ».

ويعود إلى نفس الموضوع في رسالة 20 يناير، ليخبر خيضر ورفاقه « بتشكيل لجنة لتحضير الأرضية السياسية » آنفة الذكر مؤكدا حرصه وزملاؤه بالجزائر على معرفة رأيهم فيها قبل نشرها « .. ويطلب منهم بالمناسبة، « ألا ينشروا شيئا (شبيها بالأرضية) قبل الاتفاق مع الداخل ».

والملاحظ أن لهجة عبان في مسألة الاتصال المباشر بالوفد الخارجي تغيرت فجأة في رسالة 13 مارس 1956 م، ففي رد على طلب من الوفد بإرسال مبعوث عنهم لمقابلة واحد منهم في بلد أوربي يقول بعنف : « نعتقد أنه من الأسهل أن ترسلوا أنتم مبعوثا عنكم إلى الداخل .. ذلك أن خسارة واحد منكم ستكون أهون على الجزائر من ضياع مسؤول بالداخل » ... !

والطريف أنّ عبان يقترح إرسال مبعوث الوفد عن طريق وهران أو تونس أو « بواسطة الإنزال بالطائرة » ! ..

ويعود عبّان إلى موضوع « الاجتماع الهام » في رسالة 3 أبريل على النحو التالي :

- إن زيغود سيستضيف بمنطقة قسنطينة اجتماعا للقادة الرئيسيين، بحضور « اثنين من الوفد الخارجي » ويستحسن أن يكون بينهما « مسؤول العتاد (بن بلة) وعضو في الجبهة » (آيت أحمد أو خيضـر).

- « أن مصلحة البلاد تقتضي مثل هذا الاجتماع، لأنه لا يخفى عليكم أننا نسير نحو كارثة أكيدة إذا استمرت الأمور كما هي عليه اليوم » ..

- « إن الاجتماع سينعقد، ولو كان في ذلك أسرنا وهلاكنا جميعا، لأنه سيكون فرصة لتسوية مختلف المشاكل وتبديد ما حصل من سوء تفاهم » ..

ويعرب عبّان عن أمله في حضور ممثلي الوفد الخارجي، لكن بطريقة تثير بعض الاستغراب، فهو يقول في هذا الصدد : « نأمل أن تكونوا في الموعد، وإلا فلن تلوموا غير أنفسكم إذا اتخذنا القرارات الهامة دون مشاركتكم ! » ..

وفي رسالة 14 مايو، يخبر عبّان مراسله بأن الأرضية السياسية التي ستناقش في الاجتماع القادم « جاهزة (من 30 صفحة)، وسترسل إليكم في عدد من الرسائل »، مع الإشارة إلى تغيير مكان الاجتماع بدون تحديد.

وينصح بالمناسبة إرسال ممثلي الوفد الخارجي عن طريق تونس « بموافقة الحكومة التونسية » مع إبداء الاعتقاد « بأنّ بورقيبة لن يمانع في مرورهما ! »

ومثل هذه الإشارة تثير الاستغراب أيضا، نظرا لطبيعة العلاقات بين جماعة القاهرة وقيادة الحزب الدستوري الجديد، لا سيما أمينه العام صالح بن يوسف !

وفي رسالة لاحقة (بتاريخ 11 يونيو)، يعلن عبان عن تأجيل الاجتماع -الذي كان قد أعلن في رسالة سابقة عن تغيير مكان انعقاده- لكن بدون تحديد لا للمكان ولا للزمان .. وفي المقابل يعود إلى مسألة ممثلي الوفد الخارجي بقوله : « وأرسلنا مبعوثا إلى بورقيبة لبحث مسألة دخولكم، فإذا قبل أوفدنا مناضلا تعرفونه إلى روما ليبحث معكم ترتيبات السفر » .. ويلّح مرة أخرى على مشاركتهم بقوله : « حضوركم ضروري، لقد قررنا توسيع الاجتماع ليصبح مؤتمرا حقيقيا للإطارات » ..

هذه الرسالة مذيلة بكلمة من بن مهيدي، يخبر فيها الوفد الخارجي بأنه التحق بعبّان منذ فترة، مؤكدا : « نحن نحاول جهدنا مواجهة وضعية، يشكل انعدام البضائع (السلاح) فيها عائقا كبيرا ».

وفي رسالة بتاريخ 22 يونيو، أشعر عبّان جماعة القاهرة بغيابه عن العاصمة، وأنه استخلف مكانه المناضل « صالح » الاسم الحركي لبن يوسف بن خدة. وبعد أكثر من شهر (24 يوليو)، تلقت الجماعة رسالة من هذا الأخير، ضمّنها اعتذارًا عن عدم إرسال مبعوث إلى روما، مبررا ذلك بتعقيدات إدارية : « خروج المبعوث من الجزائر ممكن، لكن عودته مستحيلة » !. وأرفق اعتذاره بالبلاغ التالي : « لقد كلفنا اتحادية فرنسا بإرسال مبعوث يحدثكم عن الاجتماع الذي كنا أخبرناكم به » !

ويفهم من هذه العبارة أن مسألة مشاركة الوفد الخارجي لم تعد مطروحة، وأن عليه أن ينتظر نتائج الاجتماع عن طريق الاتحادية ! لكن للأمانة نقول أن خيضر لم يفهم الإشارة المذكورة على النحو السابق، لذا نراه في رسالة إلى بن خدة بتاريخ 15 أوت يسأل : « ماذا عن مسألة الاتصال بنا عبر روما ؟! » وماذا أيضا عن « الأرضية السياسية الموعودة ؟! ».

ويشير خيضر إلى أن جماعة القاهرة أرسلت مبعوثا إلى روما، لكن بدون نتيجة .. وقبيل انعقاد مؤتمر الصومام (20 أوت)، يعود خيضر إلى الموضوع متسائلا عن « هذا الاجتماع الذي لم ينعقد بعد رغم الإعلان عنه مرارا ! »، مؤكدا لمراسله (بن خدة) « نحن على استعدادٍ للالتحاق بكم في أية لحظة، وفي أي مكان »، مبديا تفضيله لناحية الشرق الجزائري، حيث الأمن أوفر حسب قوله.

وفي نفس الرسالة (15 أوت)، يقول مخاطبا بن خدة : « رسالتكم الأخيرة لم تجب عن أسئلتنا، لا سيما ما يتعلق بعبّان الذي اختفى منذ أشهر ».

ولسنا ندري إن كان « بريد - القاهرة » توقف عشية مؤتمر الصومام فعلا أم أن الكاتب أحجم عن نشر المراسلات اللاحقة، علما أنه نشر عددا من رسائل « بريد الجزائر - القاهرة » موقعة من عبّان نيابة عن القيادة الجديدة المنبثقة عن المؤتمر، أي لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

ونشر الكاتب أيضا، رسالتين لابن بلة حول نتائج مؤتمر الصومام.[2]

▪ الأولى : ضمنها عددا من الملاحظات بعد أن بلغته أرضية المؤتمر ومحضر اجتماعاته، ورسالة شرح من « هانسن » (الاسم الحركي لعبان) من هذه الملاحظات :

- إن ممثلي الوفد الخارجي « انتظروا الإشارة الموعودة من « هانسن » لدخول الجزائر بصبر 8 أيام كاملة بروما، ثم أسبوعين بطرابلس ».

- تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة نوفمبر، كما قرّر عبّان ورفاقه، وذلك لغاية الاستماع إلى وجهات نظر جميع الإخوان في هذا الشأن.

ويشير بن بلة في هذا الصدد إلى عدم مشاركة « الخارج وكل من منطقة وهران وقسنطينة، باستثناء الشمال القسنطيني ».

- إن بعض القرارات الصادرة عن المؤتمر « تتجاهل -عمدا أو سهوا- بعض النقاط المذهبية الواردة في بيان فاتح نوفمبر 1954 م، كالطابع الإسلامي لمؤسساتنا السياسية المستقبلية ».

1. *تضم اللجنة، فضلا عن عبان، كلا من بن مهيدي وكريم وبن خدة ودحلب، أي أن مؤتمر الصومام عزل قادة كبار للثورة أمثال : خيضر، بوضياف، بن بلة، آيت أحمد.*

2. *الرسالتان نقلهما الكاتب عن « أرشيف الثورة الجزائرية » لـ « محمد حربي ».*

- وجود عناصر في الهيئات القيادية للجبهة « يشكل خرقا حقيقيا للمبادئ الثابتة لثورتنا »، ويهدد بلي عنق الثورة نهائيا إذا لم نحتط لها كل الاحتياط ».

ويشير بن بلة هنا إلى « المركزيين » الذي أكدّ بوضياف في رسالة 29 أكتوبر 54 إلى ثلاثي الوفد الخارجي أن رفاقه في الداخل يرفضون زعامتهم ! كما يشير طبعا إلى ممثلي حزب البيان وجمعية العلماء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام.

▪ الثانية : ضمنها دفاعا عن حصيلة نشاطه ورفاقه في ميدان التسليح، بعد أن حكم عليهم المؤتمرون بالتقصير في هذا الجانب الخطير.. وقد ختمها بن بلة بموقفين صريحين :

- إن عبّان ومن معه ليسوا « مؤهلين لإصدار مثل هذه الإدانة الخطيرة والنهائية، لأنهم لا علم لهم تقريبا بكل ما تم تحقيقه في هذا الميدان ». ومن ثمة يعلن رفضه لحكمهم عليه وعلى رفاقه.

- « إنّ مثل هذه المواقف لخير دليل على عدم تمثيل المؤتمر ».

إنّ مثل هذا الرّد من بن بلة ورفاقه لم يبق فعلا منعزلا، بل كسب أنصارا آخرين، وظل يتنامى على مدار سنة كاملة، ليتحول إلى انقلاب مضاد على الصومام، وذلك في أول دورة لمجلس الثورة التي انعقدت بالقاهرة في أوت 1957 م بعد خروج عبّان وجماعته من الجزائر. فقد جاءت قرارات هذه الدورة لتنسخ أهمّ القرارات الصادرة قبل سنة وفي مقدمتها :

- إسقاط المبدأين الشهيرين : « أولوية السياسي على العسكري » و« الداخل على الخارج » بتأكيد مجلس الثورة على « تساوي جميع المشاركين في الكفاح التحرري، بصرف النظر عن الزي الذي يرتدونه. وبالتالي لا أولوية للسياسي على العسكري ! ولا فرق بين الداخل والخارج ! ».

- تجديد التمسك بهدف الثورة الجزائرية على صعيد المؤسسات، كما جاء في بيان فاتح نوفمبر. أي « إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام ».

ويذكر الكاتب في هذا الصدد، أن عبّان ومعه ساعده الأيمن العقيد الصادق دهيلس امتنعا عن التصويت عن النقطة الأولى في دورة مجلس الثورة، ويعلق على ذلك بقوله : « ألا يشكل هذا الامتناع إعلان حرب بين عبان وقادة الولايات الخمسة السابقين ؟! ».

ولتوضيح هذه الإشارة، ينبغي أن نذكر أمرين :

- أن دورة القاهرة حورت ووسعت « لجنة التنسيق والتنفيذ » التي أصبح عدد أعضائها تسعة بدل الخمسة الأوائل الذين سقط منهم اثنان من أنصار عبّان، وهما بن خدة وسعد دحلب.
- أن داخل هذه الهيئة التنفيذية ظهرت « قيادة فعلية » غير معلنة باسم « اللجنة الدائمة للثورة » تضم عبان وقادة الولايات الخمسة السابقين كما يقول الكاتب، وهؤلاء هم : كريم، أوعمران، بن طبال، بوصوف، محمود الشريف.

وتشير هذه الحقائق أن عبّان، الذي تدحرج من منسق في لجنة التنسيق إلى عضو مكلف بالإعلام، خسر موقعه بمجرد مغادرة الجزائر غداة الحصار الشرس الذي فرض على العاصمة في مطلع 1957 م. وانتهى سياسيا بعد إسقاط أطروحات الصومام في دورة مجلس الثورة بالقاهرة، لكنه رفض هذه النهاية وحاول القيام بتحرك مضاد لتصحيح ما حدث .. فكان ما كان ذات يوم من أواخر ديسمبر 1957 م.

الولاية الثانية .. ومؤتمر الصومام

لم يكن المجاهد الكبير عبد الله (لخضر) بن طبال بخيلا في الإدلاء بشهادته، حول الأحداث التي عاشها ما بين 1950 م و1962 م بصفة خاصة، بل كان سباقا إلى ذلك، كما تدلّ تصريحاته إلى الكاتب الصحفي الفرنسي إيف كوربير في الستينات من القرن الماضي. وقد بادر بتسجيل مذكراته بمساعدة الأستاذين محفوظ بالنون (علم الاجتماع) ودحو جربال (تاريخ)، وقدمت في مطلع الثمانينيات للمؤسسة الوطنية للنشر، لكن الوزارة الوصية آنذاك تحفظت على منح التأشيرة ! لما تضمنت من تصريحات « لم يحن وقتها » في نظر الأستاذ بوعلام بالسايح وزير الإعلام والثقافة حينئذ.*

وبلغنا أن بن طبال حاول بعد ذلك نشرها بفرنسا، لكن بدون جدوى ! وتفيد آخر المعلومات التي بحوزتنا، أن الحظر على هذه المذكرات يمكن أن يرفع خلال العام المقبل ! وإذا تم ذلك، سيكون بدون شك حدثا سعيدا وهاما، لما عرف عن الرجل من صراحة وجرأة في تسمية الأشياء بأسمائها.

ومنذ أن فتح الرئيس بن جديد « باب الاجتهاد » في التاريخ -ابتداء من مطلع الثمانينيات- أدلى بن طبال بعدّة أحاديث صحفية مطولة، نخص بالذكر منها حديثا إلى الزميل منتصر أو بترون من صحيفة « أوريزون » بمناسبة الذكرى الأربعين لأحداث 20 أوت 1955 م والذي غطى أربع صفحات كاملة [1]. وتتيح لنا شهادة بن طبال -استنادا إلى المصادر آنفة الذكر وغيرها- أن نتناول بشيء من التفصيل مسألتين :

---

*. الشروق اليومي عدد 23 ديسمبر 2002 م.

1. "أوريزون" عدد 23 أوت 1995.

ملابسات مشاركة المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام وموقفها من القضايا التي طرحت خلاله، وقضية رمضان عبان رحمه الله.

أولا : المنطقة الثانية ومؤتمر الصومام

حسب الاتفاق الأوّل بين قيادة المنطقة الثانية وجماعة العاصمة، أن اجتماع إطارات الثورة كان سيعقد شمال قسنطينة.

ويؤكد ذلك رمضان عبان في رسالتين لخيضر -من الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة- بتاريخ 3 و10 أفريل 1956 م[1].

وبناء على هذا الاتفاق قامت المنطقة الثانية باختيار المكان المناسب وتجهيزه بلوازم العمل والإقامة[2] لاستقبال هذا الاجتماع الهام.

لكن في رسالة لاحقة بتاريخ 14 مايو الموالي، أخطر عبّان جماعة القاهرة بتغيير مكان الاجتماع المنتظر، بدون تحديد المكان البديل .. وبرّر ذلك بطريقة لا تخلو من غرابة : « حجز شرطة الاحتلال لرسالة، تتحدث عن اجتماع للقادة بمنطقة الأوراس » !

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو : لماذا تغير المكان من شمال قسنطينة إلى الصومام ؟ وما ردّ فعل زيغود ورفاقه على ذلك ؟.

المهّم أن قيادة المنطقة الثانية حضرت مؤتمر الصومام، ويعود ذلك بصفة خاصة إلى ثقتها شبه المطلقة في بن مهيدي - باعتباره مسؤولا سابقا للمنظمة الخاصة بشرق البلاد. لكن هذا الحضور يطرح أكثر من علامة استفهام، بالنظر إلى التمثيل غير العادي للمنطقة، والكثير من التساؤلات والاعتراضات الصادرة عنه.

1. رسائل الجزائر - القاهرة 1954-1956 لصاحبه مبروك بالحسين - نشر دار القصبة (بالفرنسية) الجزائر 2000 م.
2. بناحية بوزعرور حسب شهادة الرئيس كافي.

للتذكير أن المنطقة الثانية مثلت في المؤتمر بعضوين كاملي الحقوق، وهما رئيسها يوسف زيغود ونائبه بن طبال ! علما أن المناطق المشاركة الأخرى، تم تمثيلها بعضو واحد فقط على النحو التالي :

- رمضان عبّان عن منطقة العاصمة التي لم تكن قد أنشئت رسميا قبل المؤتمر !.
- بلقاسم كريم عن المنطقة الثالثة.
- عمار أوعمران عن المنطقة الرابعة.
- محمد العربي بن مهيدي عن الخامسة.[1]

تري لماذا هذا « التفضيل » للمنطقة الثانية ؟! هل كان محاولة لاستكمال « التمثيل المنقوص » ؟! أم كان محاولة لتحقيق « نوع من التوازن » كما يذهب إلى ذلك بن طبال ؟!

هذا « التفضيل » لم يمنع زيغود مع ذلك، من طرح بعض الأسئلة المحرجة مثل :

1. لماذا غياب منطقة الأوراس ؟

▪ وكان جواب عبان : « أن عمر بن بولعيد غادر المنطقة الثالثة بعد أن لاحظ غياب وفد المنطقة الثانية، لكنه سيعود بعد أيام ».[2]

2. وأين ممثلو الوفد الخارجي لجبهة التحرير ؟

▪ كان زيغود قلقا لغياب بن بلة ورفاقه[3] مؤكدا أن هذا الغياب قد يسقط الجدوى من المؤتمر نفسه، « لأنّ الوفد الخارجي سيرفض نتائجه » !

1. كان موكلا من الحاج بن علا فقط دون الأعضاء الآخرين في مجلس المنطقة وهم : بوصوف، بومدين، فرطاس.
2. رفض عمر المشاركة كما رفض قرارات الصومام.
3. انتدب خيضر وبن بلة لتمثيل الوفد الخارجي، وكان مقررا أن يرسل عبان عون اتصال إلى سان ريمو (إيطاليا)، لينقل إلى خيضر -وممثل اتحادية الجبهة بفرنسا- خطة الدخول إلى

وحاول كريم تطمين زيغود قائلا : « إنّ بن مهيدي يمثل الخارج أيضا » ! لكن هذا الأخير ردّ عليه : « أنا لا أمثل الخارج ! لكن مشروع الأرضية السياسية يتفق مع آرائهم تماما !»[1].

ويؤكد بن طبال أن كريم وبن مهيدي كانا مع عبّان 100% ! وأنّ بن مهيدي بصفة خاصّة « خيّب بموالاته تلك ظننا فيه » !

وكانت اعتراضات الثنائي زيغود - بن طبال عديدة وشملت الجوانب التالية :

- انتقاد عبّان لعملية 20 أوت 55. وكان ردّ وفد المنطقة الثانية حسب بن طبال : « لست مؤهلا لمحاسبتنا، لأنّك باختصار لم تكن قائدنا » !
- محاولة التدخل في قرار العمليات الكبرى. قال عبّان : « لا يمكن من الآن فصاعدا القيام بعمليات كبرى إلا بإذن من لجنة التنسيق والتنفيذ » .. ويقول بن طبال : « إننا رفضنا هذا الأمر من عبّان .. لأنّنا لا يمكن أن نلتقي حتى نقرر، ثم إننا أدرى بما نفعل في ولايتنا ».
- أولوية السياسي على العسكري : يقول بن طبال إننا كنا ضد هذا المبدأ، لأننا كنا مناضلين قبل كل شيئ.
- توسيع الجبهة إلى المعتدلين : يقول بن طبال إننا اعترضنا على إدخال السياسيين بكثافة إلى الجبهة .. واعتبر ذلك خطأ بعد مرور 40 سنة على هذا القرار ..

...الجزائر. وفي رسالة من بن خدة إلى خيضر بتاريخ 24 يوليو 1956 م قال : إنه « تعذر علينا إرسال مبعوث إلى سان ريمو » والسبب هو « أننا تحصلنا على رخصة لمغادرة الجزائر دون رخصة العودة إليها » (كتاب بالحسين ص. 186).

1. أيف كوربير زمن الفهود (الجزء الثاني من رباعيته حول حرب الجزائر- بالفرنسية).

مثل هذه المواقف، جعلت الثنائي زيغود - بن طبال يقوم بدور الأقلية المعارضة (2 مقابل 4) في مؤتمر الصومام، وقد رضخت هذه « الأقلية » لرأي الأغلبية في نهاية المطاف، وقامت بتوقيع مختلف الوثائق الصادرة عنه ..

وهناك عدّة مؤشرات تفيد أن قيادة الولاية (التسمية الجديدة للمنطقة الثانية خرجت ساخطة من المؤتمر. ويعبّر بن طبال عن ذلك بقوله :

- بخصوص لجنة التنسيق والتنفيذ : « كنا نشعر بأن عبّان سبق أن شكل قيادة خماسية[1] وجمعنا لتزكيتها فقط » !

- بخصوص الآفاق السياسية : « خرجنا بانطباع أن البعض لا يمانع في التوصل إلى حلّ على الطريقة التونسية »[2].

أما قائد الولاية فقد عبر عن ذلك بعبارته الشهيرة : « الاستقلال يمكن تحقيقه، أما الثورة فقد انتهت ! ».

ثانيا : قضية رمضان عبّان

بناء على شهادتي كل من بن طبال وعلي كافي -الذي خلفه على رأس الولاية الثانية في ربيع 1957م- أنّ « ملف عبّان » يتضمن ثلاث تهم على الأقل :

1. مواصلة الاتصال بالفرنسيين (بقصد التفاوض)، دون إعلام بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ حتى اكتشفوا ذلك بوسائلهم الخاصة.[3]

---

1. مع كريم وبن مهيدي وبن خدة ودحلب.
2. كوربير، نفس المصدر.
3. مذكرات الرئيس كافي ج 1، دار القصبة 1994 م.

2. التعبير عن مواقف حساسة ودقيقة بصفة انفرادية على صفحات المجاهد التي يشرف عليها - بصفته مكلفا بالإعلام.[1]

3. « الدعوة لنفسه » أي مواصلة التطلع إلى دور المنسق الذي كان يضطلع به -عمليا- قبل الخروج من العاصمة في ربيع 1957 م.

ولمعرفة خلفيات هذا الاتهام ينبغي التذكير بأنّ الصرح الذي بناه عبّان في الصومام، ذاب تحت وهج صائفة هذه السنة بالقاهرة.

فقد اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وصادق على لائحة تلغي المبدأين الشهيرين : « أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري »، وتردّ الاعتبار لأعضاء الوفد الخارجي المعزولين في مؤتمر الصومام بتعيينهم أعضاء شرفيين -رفقة بيطاط- في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة. كما تؤكد اللائحة على ضرورة العودة إلى بيان فاتح نوفمبر بخصوص « بناء دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية » .. « لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية ».

خرج عبّان من هذه الدورة غاضبا على الجميع : « السياسيين » و« العسكريين » ! وغضب أكثر على حليفيه بن خدة ودحلب اللذين سايرا « موجة الرّدة »، ولم يتضامنا معه حتى بالامتناع عن التصويت على اللائحة المذكورة - كما فعل نصيره الأوحد العقيد الصادق دهيلس !

وطالما أنّ « العسكريين » يستمدّون قوتهم أساسا من الوحدات المسلحة التي تقف وراءهم، فقد أخذ يسعى بدوره إلى تشكيل وحدة مسلحة، اعتمادا على نواة يقودها العقيد دهيلس في مرحلة أولى.

1. تم توزيع المهام على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في سبتمبر 1957 م.

وفي غضون نوفمبر 1957 م، أبلغ محمود الشريف عراب الولاية الأولى في لجنة التنسيق والتنفيذ زميله بلقاسم كريم أن عبّان نجح في استمالة أحد ضباط الولاية المدعو الحاج علي حمدي (الحركاتي).

وقد تواصلت هذه المساعي في الأسابيع التالية، كما يؤكد ذلك الرئيس كافي في مذكراته، حيث ذكر أن عبّان اتصل به لذات الغرض بمنزل المسؤول النقابي مولود قايد ..

ويسجّل كافي أن العلاقة بين عبّان و«العسكريين » في لجنة التنسيق كانت يومئذ في غاية التأزم، ونقل في هذا الصدد عبارة مشحونة بالتهديد ندّت عن بن طبال، وهي أن « الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا النحو » !

وكان عبّان بدوره في غاية التشنج، حتى أنه طرد وفد وساطة يتكون من بقية الأعضاء « السياسيين » في لجنة التنسيق وهم : فرحات عباس، الدكتور الدباغين، عبد الحميد مهري !

وقد أعاد بن طبال في تصريحه أخيرا تكييف « تهمة الدعوة لنفسه » آنفه الذكر بقوله : إنّ عبّان « كان يسعى إلى إبعاد قادة الثورة التاريخيين، ليحل محلهم رفقة جماعته المكوّنة من بن خدة ودحلب وتمام ». ولهذا التخوف ما يبرره، علما أن عبّان بدأ -في مؤتمر الصومام- بعزل قادة بارزين من أمثال : محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد !

وحسب بن طبال فإنه كلف من كريم وبوصوف بتحذير عبّان من عواقب تلك الممارسات، وقد حذره ثلاثا .. وأنه « سيأكلها » إذا لم يكف عن فعلته !

وفي منتصف ديسمبر 1957 م، قابل كل من كريم وبوصوف بالقاهرة العقيد أوعمران -مسؤول التسليح في لجنة التنسيق- وأشعراه « بمشكلة عبّان » حسب شهادته !. وفي الفترة ما بين 17 و20 من نفس الشهر، كانت

هذه المشكلة محل مداولات مكثفة بين الثلاثي كريم -بن طبال- محمود الشريف، وقد تقرر يومها مصير عبّان.

والشائع أن العسكريين الخمسة في لجنة التنسيق أجمعوا على تصفيته، ووافقهم على ذلك أحد السجناء الخمسة وهو بن بلة حسب شهادة بوصوف .. ويؤكد ذلك بن طبال نفسه في تصريحاته الأخيرة، وإن حاول -مع كريم- التنصل، وتحميل بوصوف المسؤولية وحده، باعتباره من كانت بيده أدوات تنفيذ الحكم الجماعي !

وحسب رواية أوعمران أن بن طبال علق على مقتل عبان بعد أن شعر بذلك قائلا : « إني أرى المستقبل أسود »، ويضيف في نفس السياق : « منذ تصفية عبّان ونحن في خلافات مستمرة حتى الاستقـلال ».

فهل هي لعنة عبان ؟! أم لعنة « حب الرئاسة » حسب تعبير ابن بولعيـد ؟!

تعقيب الرئيس كافي: شعار « سبع سنين بركات » لم يطلق عبثا

أثارت بعض تصريحات الرئيس الأسبق أحمد بن بلة في برنامج قناة الجزيرة القطرية « شاهد على العصر » الرئيس علي كافي الذي أبدى رغبته في تقديم شهادته حول بعض أطوار أزمة 1962 م خاصة انطلاقا من موقعه آنذاك : أمانة المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعثه الحكومة المؤقتة بالقاهرة. *

في أوت 1961 م عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة هامة بطرابلس، وكان مكتب الدورة مشكلا من محمد الصديق بن يحي رئيسا،

*. الشروق اليومـي، عدد 1 ديسمبر 2002 م.

ومساعدين هما علي كافي وعمر بوداود (اتحادية فرنسا). وقد أسفرت الدورة عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة، كان من قراراتها تعيين كافي رئيسا لبعثتها بالقاهرة خلفا للشيخ أحمد توفيق المدني.

ويقوم المكتب بدور الأمانة الدائمة لمجلس الثورة ما بين الدورتين. وبهذه الصفة كان كافي في قلب معركة إجرائية أثارها بن بلة -مدعوما من خيضر وبيطاط وثلاثي هيئة الأركان العامة (بومدين، منجلي، قايد)- الذي طالب فور الإفراج عنه -بعد توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 م - بعقد دورة طارئة لمجلس الثورة، للنظر في مسألتين مصيريتين : برنامج ما بعد الاستقلال والقيادة التي تشرف على تطبيقه.

هذا الطلب كان مفاجأة للحكومة المؤقتة التي لم تبرمج أي اجتماع لمجلس الثورة، علما أنّ اللوائح السائدة كانت تشير بوضوح إلى أن مسألة البرنامج والقيادة من اختصاص مؤتمر موسع، يعقد بعد الاستقلال داخل التراب الوطني.

وكان القانون الداخلي لمجلس الثورة ينص على أن المجلس يعقد دوراته بطلب من الحكومة أو من ثلثي أعضائه. ولما كان من المتعذر على بن بلة ورفاقه استيفاء الشرط الثاني، فقد أخذوا يمارسون شتى الضغوط على الحكومة حتى أذعنت لمطلبهم، وهي تقدر أن الدورة الطارئة ستكون في صالحها في نهاية المطاف !

وبمجرد افتتاح الدورة طرح بن بلة ورفاقه إجراء تعيين مكتب جديد لإدارة الأشغال ! لكن أغلبية الأعضاء رفضت هذا الطرح، مزكية مكتب الدورة السابقة المكون من بن يحي، كافي، بوداود، كما سبقت الإشارة.

هذا التمهيد يبدو ضروريا لشهادة الرئيس كافي الذي يقول بخصوص النقطة الأولى في جدول الأعمال (البرنامج) أن المناقشات كانت

شكلية، وجاءت معظم الاقتراحات منسجمة مع الاتجاه العام لوثيقة العمل التي قامت بإعدادها لجنة خاصة[1] غداة وقف القتال.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مسألة الانتماء الحضاري لم تكن مطروحة، كما ذهب إلى ذلك الرئيس بن بلة في تصريحاته لقناة الجزيرة حيث قال : « شممت يومئذ رائحة فرنسا في كل من المركزيين (بن خدة) والبيانيين (فرحات عباس) » !

وحجة الرئيس كافي في ذلك :

- أن الرئيس بن بلة كان ينتمي إلى نفس الحركة التي ينتمي إليها بن خدة قبل ثورة فاتح نوفمبر 1954 م. أي الحركة الوطنية الثورية ممثلة في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- أن بن بلة تحالف في أزمة 1962 م مع « البيانيين » وعاد شرف الإعلان عن المكتب السياسي في تلمسان (22 يوليو) إلى المحامي أحمد بومنجل الساعد الأيمن لفرحات عباس.

ويرى الرئيس كافي، بخصوص النقطة الثانية (قيادة ما بعد الاستقلال) أنها « أيقظت الخلافات النائمة، وكانت منطلقا لسباق محموم نحو المواقع والمناصب، أي نحو السلطة باختصار ».

وكانت مفاجأة كافي كبيرة أمام « خلافات » الزعماء الخمسة « العائدين من السجون الفرنسية، بالنظر إلى الهالة التي كانت تحيط بهم، وما كانوا يتمتعون به من شرعية تاريخية، وسمعة ترشحهم إلى أن يكونوا الحكم بدون منازع في تلك الوضعية الدقيقة ». كما صدم أيضا بمعارضة بن

1. « لجنة الحمامات » وكان من أعضائها : بن يحي، حربي، مالك، الأشرف، يزيد، بن بلة، مهري ...

بلة ورفاقه الشديدة للثلاثي كريم، بن طبال، بوصوف، واعتراضهم المتشنج على إشراكهم في القيادة الجديدة المرشحة لتعويض الحكومة المؤقتة.

وبخصوص إفتراق أعضاء مجلس الثورة بالعاصمة الليبية بدون نتيجة، ينفي الرئيس كافي أن يكون ذلك بسبب مؤامرة مبيتة من الحكومة المؤقتة، كما يذهب إلى ذلك الرئيس بن بلة. ويؤكد أن هذا الأخير يتحمل مسؤولية خاصة في إفشال الدورة، وانسحاب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة وفي مقدمتهم رئيسها بن يوسف بن خدة. « لقد افتعل بن بلة مشكلة الوكالات[1]، بعد أن بدأت الأمور تتجه نحو الاقتراع لتجاوز الانسداد الحاصل حول تشكيلة المكتب السياسي، واحتمال أن يكون هذا الاتجاه في غير صالحه ». هذا الافتعال كان وراء احتكاك الرئيس الأسبق بكل من بن خدة وبن طبال وصالح بوبنيدر، مما أدّى إلى انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة وعدد من وزرائها.

وينفي الرئيس كافي -كعضو في أمانة الدورة- « أن يكون مجلس الثورة واصل أشغاله بعد ذلك كما يزعم بن بلة » .. وقد بقي مكتب الدورة ينتظر بطرابلس استئناف الأشغال بضعة أيام، وعندما تأكد أنّ الفرقاء افترقوا بدون رجعة، جمع أوراقه وقفل عائدا إلى تونس.

عاد كافي بدوره، إلى القاهرة ليستأنف نشاطه على رأس بعثة الحكومة المؤقتة. وكان الليبيون قد نصحوا بن بلة بمغادرة طرابلس إلى بنغازي. وبعد أيام تلقى رئيس البعثة مكالمة من سامي شرف مدير ديوان الرئيس عبد الناصر، مفادها أنّ بن بلة أرسل من بنغازي، برقية يعرب فيها عن رغبته في مقابلة الرئيس المصري، وأنه سيحل بالقاهرة مساء نفس اليوم على متن طائرة مصرية.

1. طرحت القضية وحسمت في بداية الأشغال وقبل الانطلاق في مناقشة جدول الأعمال، كما تقتضي ذلك الأعراف السائدة.

وكان ردّ كافي : أنّ بن بلة يشغل منصب نائب رئيس الحكومة وكان المفروض أن يتصل به في مثل هذا الأمر. ومادام أنه لم يتلق من الحكومة المؤقتة أي إشعار بذلك، فالأفضل للجميع أن يبقى بعيدا عن الموضوع.

أحرج هذا الردّ الرئاسة المصرية التي كانت على دراية تامة بالأزمة المفتوحة من جراء افتراق مجلس الثورة بدون نتيجة، فنصحت بن بلة بمحاولة التقيد بالإجراءات البروتوكولية ولو شكليا، والسعي أوّلا إلى الاتصال برئيس البعثة بناء على ذلك.

وقد سعى في تدبير لقاء بن بلة بكافي كل من لطفي الخول ومصطفى موسى وابراهيم طوبال، وتمّ اللقاء فعلا بعد إلحاح هؤلاء.

وأثناء اللقاء، هتفت مصلحة التشريفات الرئاسية إلى بن بلة تبلغه أن الرئيس عبد الناصر في انتظاره، فهب مسرعا إلى الموعد دون أن يعرض على كافي مرافقته حسب الأعراف الدبلوماسية.

ويقول كافي في هذا الصدد : « إنّ بن بلة عاد من مقابلة عبد الناصر، متشجعا متحمسا وأخذ يدعو لنفسه صراحة، حتى أنه طلب مني مرافقته إلى تلمسان. وكان عبد الناصر قد نصحه بدخول الجزائر في أحسن الآجال، حتى يتجنب المصير الذي آل إليه صالح بن يوسف مع بورقيبة ».

وحسب رواية كافي أنه اعتذر لابن بلة بأدب، متعللا بخلاف قديم مع هيئة الأركان العامة -حليفة بن بلة- مردّه عدم اعتراف ولايات الداخل بسلطتها وتحفظها عليها، لاحتضان الضباط « الهاربين » من الجيش الفرنسي في صفوفها.

وحاول بن بلة إغراء كافي بمنصب دبلوماسي هام فلم يمانع، لكنه اشترط أن يتم عن طريق وزارة الخارجية. ويفسر الرئيس كافي مثل هذا

الرفض المؤدب بانتمائه إلى المسعكر الآخر -عمليا- وبتضامنه خاصة مع الثلاثي كريم، بن طبال، بوصوف، الذين يعتبرهم من عمالقة الثورة. وقد لعب هؤلاء باسم « الشرعية الداخلية » دورا حاسما لتحقيق النصر، وبرأيه لو بقيت الثورة حكرا على جماعة الخارج وحدها لما تحقق هذا النصر، ولما استعادت الجزائر استقلالها.

ومن التصريحات التي يرفتها الشاهد قول الرئيس الأسبق، أنه « استلم الحكم بدون إراقة قطرة واحدة من الدماء » ! فهذا غير صحيح حسب قوله. « لقد شهدت عدّة مناطق من البلاد صدامات مسلحة عنيفة بين قوات الداخل وجيش الحدود، أسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا من الطرفين ».

ولتأكيد ذلك يضيف قائلا : « إن شعار سبع سنين بركات، لم يطلق عبثا » !

ويقاسم الرئيس كافي في هذا الصدد قناعة العديد من الثوار بالداخل الذين يؤكدون أنهم فضلوا التنازل عن السلطة على التصدي لجيش الحدود، وهو موقف تاريخي، يرى محدثنا أنه « لا يقل من حيث النتائج عن قرابة ثماني سنوات من الحرب ».

وبعبارة أخرى : هل كان بمقدور جيش الحدود أن يسيطر على الوضع في ظل معارضة مسلحة تشنها عليه قوات الولايات ؟!

للتذكير أن بعض الدول الأروبية من بينها فرنسا سارعت باقتراح « مساعدتها »، لكن وطنية أمثال كريم وبوضياف -وحتى الحاج مصالي- أوصدت الأبواب أمام تحول الجزائر إلى كونغو جديد، ولم يكن هذا الاحتمال مستبعدا عام 1962 م !

وختاما يلاحظ الرئيس كافي أنّ بن بلة كان انتقائيا في حديثه عن المساعدات العربية للثورة الجزائرية من خلال التركيز الكبير على مصر، مع ذكر ليبيا في بعض الأحيان، بينما هبت معظم الأقطار العربية لنجدة الثورة، وكانت المساعدات شاملة وعبر منافذ متعددة : عن طريق الشعوب والحكومات مباشرة أو بواسطة الجامعة العربيـة.

فالعراق مثلا فتح مخازن أسلحته أمام الثوار ونقل الأسلحة بطائراته، وشارك أطباء من سوريا في جيش التحرير الوطني ..... الخ.

هذا الدعم الشامل المتعدد الأوجه من الوطن العربي شكّل عمقا استراتيجيا حقيقيا للثورة الجزائرية.

القسـم الثانـي

شهـادات .. ومذكـرات

الفصل الثالث

انتفاضة الوعي

مذكرات
عامر خيضر

بقايا وشم .. في جبين الاستعمار

ولد المناضل عامر خيضر ببادية دلس في 18 ديسمبر 1896* وكان أصغر أخواته وإخوته، وكان الوحيد من بينهم الذي التحق بالمدرسة الفرنسية، وكان والده فخورا به لذلك**، لكن هذه البداية التربوية الواعدة عرفت انقطاعين :

- الأول بسبب وفاة والده وهو في سن العاشرة، الأمر الذي وضع على كاهله الغض واجب المساهمة مع إخوته الصغار، في التكفل بالحاجات المعيشية لأسرة فقدت معيلها الأول. لذا عرف الصبي مبكرا تجربة الرعي المؤلمة - بدءا بالرعي لدى خالته !

- الثاني بسبب درس غريب في التاريخ، خصّ به المعلم تلاميذه الفرنسيين المرشحين للشهادة الابتدائية !

كان عامر قد عاد إلى المدرسة من تلقاء نفسه، زاهدا في مهنة الرعي -الوحيدة المتاحة للأطفال في سنه- وكان لذلك شغوفا بالتحصيل مجتهدا في دراسته، الأمر الذي لفت انتباه المعلم فأخذ يشجعه ويساعده ... لكن

---

*. صدرت شهادته أخيرا عن منشورات أيحدّادنْ بعنوان :
La vie d'un orphelin, mémoires d'un grand militant.

**. طالع الشروق، عددي 18 و2006/9/25.

هذا الاستعداد الواعد والنجاح الأكيد، انهار ذات يوم في نهاية الموسم، بعد أن استمع للمعلم وهو يوجه درسا لزملائه الفرنسيين المرشحين للشهادة الابتدائية ... ختمه بعد أن استعرض سلسلة الانتفاضات التي قام بها « العرب » ضد الاحتلال الفرنسي بالعبارة التالية : « لذا يحق لنا باختصار، أن ندعس العربي كما ندعس النملة انتقاما لموتانا ! »

هذه العبارة جعلت التلميذ عامر يفيض دموعا دون أن يشعر، ويتخذ قراره النهائي : مغادرة القسم بدون رجعة، بعد أن جعلته هذه العبارة يكره الفرنسية التي كان شغوفا بـها !

عاد عامر إلى الرعي، قبل أن يجرّب حظه في الحصاد وفي أحد المناجم بالناحية، وأخيرا في مزارع الكولون، على غرار مزرعة « بروك » ناحية الكورسو (بومرداس) التي كانت بمثابة « سجن في الهواء الطلق » حسب تعبيره.

في هذه المزرعة يمرض العمال القادمون من نواحي الأخضرية وتابلاط خاصة، ويموتون دون أن يأبه لحالهم أحد من المسؤولين، أو يجدون من يقدم لهم جرعة ماء في اللحظات الأخيرة من حياتهم البائسة.

في هذه المزرعة ومثيلاتها، يتلقى العامل فرنكين مقابل 12 ساعة من الجهد المضني، وأحيانا يطرد دون تسلم هذا الأجر الزهيد ! بعد الضرب أو التهديد به، بل التهديد بالسلاح أحيانا كما حدث للشاهد نفسه ...

ويذكر الشاهد أن العنصرية كانت تمارس في وسائل النقل أيضا ... « فالعامة » من الجزائريين كانت تسافر على سطوح الحافلات المعدة لذلك، لأنّ داخلها كان حكرا على الفرنسيين وأعوانهم من « إخواننا » !

لذا كان السائق أو مساعده، يحذر الركاب من أغصان الأشجار التي يمكن أن تصرعهم أو تصيبهم بجروح عند ارتطام الحافلة بها على امتداد الطريـق !

مثل هذه الظروف، كان من الطبيعي أن تشحذ همّة الفتى عامر وتصقل وعيه ... وصادف أن كان الأمير خالد غداة الحرب العالمية الأولى كثير التردد على دلس وبغلية، فبلغة شيء من خطبه ومواقفه السياسية. من ذلك أن الأمير خطب ذات يوم بزاوية سيدي الشريف (بسيدي داود)، ليحثّ المستمعين على الاتحاد والتعليم (ولو بتعلم القرآن فقط)، باعتبارهما من أنجع الوسائل لتحقيق المطالب المشروعة للشعب الجزائري ...

وكان الأمير يومئذ منتخبا في مجلس بلدية العاصمة، وفي المندوبية المالية للمنطقة في آن واحد ... « وكان الوحيد الذي يجرؤ على رفع صوته في وجه إدارة الاحتلال يومئذ » ...

في خريف 1929، بدا للشاب عامر أن يجرب الهجرة إلى فرنسا، بحثا عن عمل يضمن له قدرا من الكرامة يناسب مستوى وعيه الاجتماعي.

كان الاقتصاد الفرنسي يومئذ أسوة باقتصاديات أوربا والعالم أجمع. يعرف أزمة كساد خانقة، انجرت عنها بطالة عامة كان من الطبيعي أن تضرب العمال المهاجرين في الصميم.

بدأت هذه التجربة المثيرة بمرسيليا، حيث عمل بعض الوقت في مصنع لتكرير السكر ومعاصر الزيت، قبل أن توصد أبوابها بسبب الأزمة الواحدة تلو الأخرى ... غير أن هموم العمل لم تمنعه من الاهتمام بالسياسة عبر بوابة النشاط النقابي الذي يميل إليه بحكم نشأته وسوابقه في الجزائر. وفي هذا الإطار، بدأ يحتكّ بالتنظيم السياسي والنقابي للشيوعيين في

عاصمة « بوش دي رون » سواء بواسطة بعض المتعاطفين أو بواسطة صحيفة « روج ميدي » التي كان مواظبا على قراءتها بنية إثراء تكوينه السياسي ...

وفي مرسيليا عرف المهاجر الشاب كذلك أن الأمير خالد مرّ من هناك بعد نفيه من الجزائر، وأنه حاول تأسيس منظمة اجتماعية مهنية[1] للدفاع عن حقوق الجالية الجزائرية، وأنه أعدّ في هذا الإطار لائحة مطالب لم يحقق منها سوى مطلب واحد :

أنشاء مسالخ لذبح الماشية على الطريقة الإسلامية ...

لكن قبل أن يعظم شأنه، سارع عامل « بوش دي رون » بنفيه قبل اعتماد منظمته.

في فبراير 1932 قرر الرحيل من مرسيليا، بعد أن انتهى في موضوع الاحتلال الفرنسي إلى حكم نهائي، أسوة بالكثيرين من الشباب الواعي في وضعه وسنّه، ألا هو « أن فرنسا دخلت الجزائر بحد السلاح ولا يمكن أن تخرج منها إلا بالسلاح » ... وبهذه الخلفية انتقل إلى « ارجنتاي » بضواحي باريس، حيث نزل ضيفا لدى بعض معارفه ...

في ربيع نفس السنة كان له أول احتكاك مباشر مع « نجم شمال افريقيا » بواسطة لسان حاله صحيفة « الأمة ». كان جالسا بأحد المقاهي، فدخل شاب يحمل رزمة من الصحيفة، يعرضها على الزبائن مشيدا بمضمونها الوطني. أثار انتباهه فدعاه للجلوس لمزيد من التوضيح ... وما هي إلا لحظة حتى وجد نفسه متطوعا للدعوة لها والمشاركة في بيعها! ويقول عن هذا الاكتشاف المفاجئ : « منذ ذلك الحين اعتبرت نفسي جنديا

1. باسم « نجم شمال إفريقيا »، حسب الشاهد، نقلا عن محمد يعلي وسي الجيلاني.

في سبيل القضية الوطنية مادمت حيا » ... ويضيف بشأن الدعوة الوطنية :
« كنت متأكدا من النجاح، لأنّ المذهب الوطني يجعل من المنخرطين (في النجم) مناضلين حقيقيين مصممين » ...

بعد أقل من أسبوع، تسلّم الشاب المتطوع بطاقة الانخراط، وكانت تحمل رقم 34، ما يؤكد أن عملية التأسيس الهيكلي ماتزال في بدايتها.
وفي أول زيارة لمقر النجم، وجد نفسه بين إخوة في القضية يشاطرونه نفس التصميم : النصر أو الموت !

احتك المناضل الجديد بأحد شيوخ الحركة الوطنية محمد سي الجيلاني[1] الذي عرف منه قصّة الخطوات الأولى لنجم شمال إفريقيا ... وحسب روايته أن الأمير خالد كان فعلا في الواجهة، وأنه استشار في البداية زميله في الدراسة فيوليت، بنية جس النبض لمعرفة مدى تقبّل الدعوة الوطنية بفرنسا، علما أن مجرد المطالبة ببعض الإصلاحات كانت مرفوضة رفضا مطلقا بالجزائر.

واحتياطا للقمع، ارتأى ورفاقه أن يطلبوا تغطية الحزب الشيوعي (الفرنسي) الذي قبل بشرطين :

- أن يكون النجم فرعا عنه.
- أن يشرف على أمانته ...

قبل روّاد « النجم » ذلك مؤقتا للضرورة، وبناء على ذلك عيّن « جاك دوريو » على رأس أمانة المنظمة الناشئة.

لكن حرب الريف أحدثت أول شرخ بين الوطنيين والشيوعيين الذين تراجعوا عن سياستهم المناهضة للاستعمار، بعد حملات الصحافة

1. في المذكرات الجيلالي بدل الجيلاني، حسب المصادر الفرنسية (أنظر قاموس سطورة).

اليمينية عليهم ... وما لبث الرفاق الشيوعيون أن انسحبوا من « النجم »، بسبب مقال نشر في العدد 4 من « الأمة » بدا لهم أن مضمونه مخالف لمواقف حزبهم ...

ويفهم من رواية سي الجيلاني أن « النجم » كان عام 1930 قد أنشأ عددا من القسمات القوية بباريس وضواحيها، وأن هذا التنظيم الوليد عرف أول أزمة بسبب المدعو حدّادة الذي خان ثقة الروّاد فيه وتسبب في متاعب كبيرة للمنظمة.

أصبح الشاب عامر مناضلا نشيطا بناحية « أرجنتاي »، وما لبث أن وسع دائرة نشاطه إلى ناحية « بيزون » المجاورة ... ولم يعد يكتفي بالدعوة إلى صحيفة الأمة، بل أصبح يتخذ منها نافذة لتجنيد المتعاطفين والمنخرطين، وقد استطاع في ظرف قياسي أن يؤسس أول قسمة « للنجم » على هذا المحور. وعقب ذلك انتقل إلى ناحية « لاغران » لنفس الغرض، وقد وفق هنا أيضا بتأسيس قسمة أخرى ...

طبعا لم تكن الدعوة في المقاهي سهلة دائما، أمام سلبية لاعبي الورق و«الدومينو » من جهة، و« فلاسفة » اليأس والانهزام من جهة ثانية ... فقد كان هؤلاء خاصة كثيرا ما يحاولون تثبيط عزيمته بحجة الوسائل : « أين الطائرات والبوارج الحربية التي يمكن بها أن تطرد فرنسا من الجزائـر ؟! ».

وكان يردّ على هؤلاء الحلفاء للاحتلال بحجة بسيطة : « لنؤسس اتحادنا أولا على أن نبحث مسألة الوسائل بعد ذلك » ...

وفي نوفمبر 1933، دُعي المناضل الجديد أوّل مرة لحضور جمعية عامة بمقر النجم في شارع « بروطانيا » (باريس - الدائرة 3) ... وقبل افتتاح

الجمعية شكل مكتب لإدارة أشغالها، يضم الرئيس الحاج مصالي محاطا بأقرب مساعديه : محمد سي الجيلاني، أكلي بنون، عمار أمعـاش ...

وقد أسفر الاجتماع عن مفاجأة سارة للشاب عامر خيضر الذي عيّن في اللجنة المركزية المؤلفة آنذاك من 12 عضوا، وكان التقليد يومئذ أن يؤدي أعضاء القيادة القسم على المصحف، وكان منطوق القسم كما يلي : « أقسم بالله العظيم وبالمصحف الشريف ألاّ أخون قضية أمتي، وأن أضع نفسي تحت تصرّف المنظمة، دفاعا عن المصالح الاجتماعية والسياسية والروحية لمواطني شمال إفريقيا بفرنسا وفي الجزائـر » ...

وكانت قيادة الحركة أكثر ما تكون اقتناعا بحتمية « العمل المباشر » (الكفاح المسلح)، وأشد ما تكون استعدادا لمواجهة حملات الشرطة السياسية بشارع « لوكونت » التي كانت قد شرعت في محاربة « النجم » وأطروحاته الوطنية، بمحاولة بعث روح الانهزام واليأس في صفوف العمال المهاجرين ... وكان خيضر ورفاقه يتصدون لها بسلاحين على قدر كبير من الفعالية : الدين والتاريخ.

وما لبثت إدارة الاحتلال أن صعّدت من حملتها على « النجم » باستهداف قادته، وإحالة بعضهم على العدالة بدءًا بالثلاثي مصالي - راجف - أمعـاش.

وكان رد القيادة في مستوى التحدي، إذ شنّت حملة استنكار واحتجاج واسعة، ضاعفت من عدد المتعاطفين وأدّت إلى ظهور حركة جماهيرية نشطة في قلب باريس ... وتوجت هذه الحملة بمشاركة كثيفة في استعراضات 14 يوليو 1934، ورفع شعارات مناهضة للاستعمار والامبريالية بالمناسبة.

وشهدت صائفة 1934 خطوة أولى من « النجم » لتثبيت أقدام الحركة الوطنية في أرض الجزائر اعتمادا حسب الشاهد على :

1. قائمة المشتركين في صحيفة « الأمة »،

2. منظمة خيرية بالعاصمة ... من منشطيها بوفجي، رشيد واعمارة، حاج اسماعيل ... فقد أرسل لهذا الغرض القيادي أحمد يحياوي الذي جعل من هذه الجمعية نواة قسمة للحركة. وبفضل دعم الحركة ماديا وأدبيا، استطاعت هذه النواة أن تنشئ نواة قسمتين في كل من بوفاريك ودلس.

وشهد الوضع في الحركة الشيوعية بفرنسا في نفس الفترة تقريبا، انقساما تسبب فيه « جاك دوريو » مسؤول اتحادية « سان دوني » ... وقد شجع هذا الانقسام بعض المناضلين الشيوعيين الجزائريين بالناحية، على الوقوف موقف الحياد أولا، قبل الانضمام إلى النجم مطالبين بدعمه لإنشاء قسمة هناك.

ورغم سابق علاقات « دوريو » « بالنجم »، فقد فضلت قيادة الحركة بدورها التزام الحياد، معتبرة الخلاف مسألة داخلية لا تعنيها ...

كانت نجاحات « النجم » تثير حفيظة الشرطة السياسية، التي بعد أن فشلت في إثارة النعرة الجهوية داخل الحركة، لجأت إلى العدالة لاستصدار حكم بحله ... ولم تكتف بذلك بل سعت لدى إدارتي « رونو » و« سيتروان » لطرد النقابيين الوطنيين.

وأمام هذه الوضعية، اضطرت قيادة « النجم » إلى تقديم التماس لكل من سلطان المغرب محمد بن يوسف وباي تونس بالتدخل والإحتجاج على ذلك ... وفعلا ما لبثت الشركتان أن تلقتا تهديدا شديد اللهجة، بمنع دخول منتجاتها إلى كل من المغرب وتونس في حالة التمادي في مثل هذا الحيف ...

مشروع جيش سري ... لتحرير الجزائر

في إطار التضامن المغاربي دائما، اجتمع في عضون 1934 وفد نجم شمال إفريقيا يضم الحاج مصالي وعمار أمعاش ومحمد سي الجيلاني وآكلي بنون بالزعيمين الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي، وطرح عليهما بالمناسبة فكرة وحدة العمل للتخلص من الاحتلال الفرنسي ... لكن الزعيمين التونسي والمراكشي اعتذرا عن ذلك، بحجة أن وضعية بلديهما تختلف كثيرا عن وضعية الجزائر.

خرج مصالي ورفاقه من الاجتماع خائبين، لكن ذلك لم يؤثر على موقف التضامن المبدئي الذي يحكم نشاطهم الشامل للساحة المغاربية كلها ...

وهذا ما يفسر تجند النجم لنصرة الدستور الجديد، عندما قام المقيم العام « بيروتون » بحلّه وحظر عنوانه « العمل التونسي »، فضلا عن نفي زعيمه وعدد من مساعديه، فقد حرص النجم بمساعدة الطلبة الدستوريين بفرنسا خاصة، على ضمان استمرار الحزب سياسيا وإعلاميا بعد أن جعل من صحيفة « الأمة » منبرا لقضيته، وكان في طليعة هؤلاء الطلبة يومئذ الهادي نويرة[1] والدكتور بن سليمان.

وتجنّد النجم كذلك لنصرة « حركة العمل المراكشي »، بعد اعتقال زعيمها علال الفاسي ونفيه إلى الغابون ... وامتد تضامن النجم إلى الساحة الإفريقية، بعد العدوان الإيطالي على أثيوبيا ومحاولة فرض حماية عليها بواسطة معاهدة يناير 1935.

1. وزير أول في عهد بورقيبة.

واستطاع النجم أن يحرك الشارع الجزائري في إطار هذا التضامن الافريقي، وجاء ذلك عشية الانتخابات البلدية في فبراير الموالي والتي شاركت الحركة فيها أول مرّة، وحصلت على ثلاثة مقاعد بكل من العاصمة وبوفاريك والثنية.

وكان ردّ إدارة الاحتلال عنيفا على هذا النجاح المتواضع، إذ راحت تحرك « لوبياتها » في باريس كي توقف المد الوطني هناك، وتمنعه من الانتشار بالضفة الجنوبية من المتوسط. وتبعا لذلك تحركت آلة القمع في شكل مضايقات قضائية، اعتمادا على قراءة الشرطة السياسية لتصريحات مصالي ورفاقه ... وقد تجلى ذلك في :

- إصدار أوامر بالقبض على مصالي وكل من آمعاش وراجف.
- إستدعاء 7 أعضاء قياديين - من بينهم عامر خيضر- أمام قاضي التحقيق في الشؤون السياسية لمحكمة السين وتغريم كل منهم بـ 300 فرنك.

وللرّد على هذه المضايقات، اجتمع المكتب السياسي للحركة وقرّر تهريب مصالي إلى جنيف، حيث لقي استقبالا حارا من لدن المناضل العربي القومي شكيب أرسلان صاحب مجلة « الأمة العربية » ...

ويشير الشاهد إلى أن مضايقات إدارة الاحتلال اكتست طابعا سياسيا كذلك من خلال :

1. تأسيس حركة موازية باسم « رابطة المسلمين الجزائريين » التي بادرت بإنشاء صحيفة بعنوان « الشعب الجزائري » ...
2. حملة دعائية استهدفت زعيم الحركة شخصيا، فقد استغلت هروبه إلى جنيف لتنشر حوله مزاعم مثل« أنه اشترى قصرا في سويسرا » !

وكان وجود مصالي بجنيف مفيدا للقضية الجزائرية من عدّة جوانب أهمها :

- تدخله أمام عصبة الأمم [1] في جمعية طارئة حول « المشكلة الأثيوبية »، لإثارة قضايا الاستعمار بإفريقيا وفي شمالها على وجه الخصوص.
- المشاركة بوفد هام في « المؤتمر الإسلامي الأوروبي » ... وقد حاولت الحكومة الفرنسية إرسال وفد مواز، لكنه لم يحصل على الاعتماد في هذا المؤتمر ! ...

وكانت صائفة 1936 ساخنة في الجزائر وفي الساحتين العربية والأوروبية.

1. في الجزائر حضر مصالي مهرجان 2 أغسطس الذي نظمه مؤتمر الوفد الإسلامي، للتبليغ بنتائج زيارته إلى باريس واتصالاته بالسلطات الفرنسية. وقد استغل رئيس النجم المناسبة، لتبليغ الجمهور العاصمي رسالة الحركة الوطنية بكل وضوح، ما جعل المهرجان يتحول إلى علامة بارزة في مسار الحركة الاستقلالية الجزائرية.
2. نظم النجم بفرنسا سلسلة من المهرجانات التضامنية مع الشعب الفلسطيني الذي كان يواجه موجات الاستيطان الصهيوني ... وقد أرفق هذه الحملة التضامنية باكتتاب لفائدة مقاومة هذه الموجات ... بقيادة الشيخ أمين الحسيني.

1. التنظيم الأممي الموروث عن الحرب العالمية الأولى، وقد عوض بالأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وشملت حملة التضامن قضية سوريا ولبنان المطالبتين برفع الانتداب الفرنسي عنهما، كما شملت حزب الوفد المصري المندد بندوة « مونترو » (سويسرا) والتنازلات التي كانت تريد فرضها على مصر ...

3. تصدى النجم لمحاولة إقحامه في الحرب الأهلية الإسبانية، بعد مبادرة الحزب الشيوعي الفرنسي بمحاولة تجنيد مناضلي النجم في « الكتائب الدولية » التي كان يقف وراءها المعسكر السوفياتي ...

علما أن ألمانيا النازية وحليفتها إيطاليا الفاشية كانتا تؤيدان قائد الانقلاب على النظام الجمهوري الجنرال « مولا »، وتضاعف هذا التأييد بعد مجيء الجنرال فرانكو الذي خلفه عقب وفاته في حادث طائرة ...

وكان الحلفاء من جانبهم يدعمون أنصار النظام السابق الذين اتخذوا من برشلونة عاصمة لهم ...

وفي معرض الرّد على المحاولة الشيوعية، قدم النجم احتجاجا إلى زعيم الحزب موريس توراز، ودعا مناضليه لفرنسا والجزائر التزام الحذر واليقظة ...

هذا النشاط المتعدد الأبعاد كان من الطبيعي أن يثير حفيظة الشيوعيين في الجزائر، فأرسلوا وفدا إلى باريس يطالب ليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبية بحل النجم، واستعانوا في ذلك بالحزب الشيوعي الفرنسي، حتى أذعن لطلبهم وقام فعلا بحل الحركة في يناير 1937.

واجه المكتب السياسي للنجم الموقف بسرعة، مقررا مواصلة النشاط مؤقتا باسم « أصدقاء (صحيفة) الأمة » ... وبعد فترة وجيزة جاء الرد النهائي : تأسيس « حزب الشعب الجزائري » إثر اجتماع عام عقد بدار الشعب في « نانتير » (شمال باريس) ... وحسب الشاهد، أن المكتب السياسي المنبثق عن اجتماع 11 مارس 1937 شكل على النحو التالي :

1. مصالي رئيسا،
2. سي الجيلاني نائبا للرئيس،
3. أحمد صنهاجي أمينا عاما،
4. أحمد يحياوي أمينا عاما مساعدا،
5. أرزقي كحّال أمين المالية،
6. عامر خيضر أمين مالية مساعدا،

ولتثبيت أقدام حزب الشعب في الجزائر، حرص مصالي على النزول شخصيا بعاصمة البلاد لدعم العمل التنظيمي القائم على قدم وساق، اعتمادا على اتحاديات العمالات الثلاثة يومئذ : الجزائر، قسنطينة، وهران.

وجد مصالي بالعاصمة اتحادية قوية من أبرز قادتها : حسين لحول، خليفة بن عمار، مفدي زكريا، إبراهيم غرافة، محمد مسطول، رابح موساوي ...

وبلغت الجرأة بمصالي وقادة الاتحادية، أن شاركوا في احتفالات 14 يوليو 1937 بطريقة استعراضية مثيرة : رفع الأعلام الوطنية أوّل مرّة في الجزائر المحتلة.

غير أن قادة الاتحادية -ومعهم رئيس الحزب- ما لبثوا أن دفعوا ثمن هذه الجرأة غاليا : فقد اعتقلو بعد شهرين لأسباب واهية، ليظلوا بين الحبس والنفي سنة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأكثر من ذلك بالنسبة لمصالي الذي لم يعد من أدغال إفريقيا[1] إلا في أوت 1946.

عقب اعتقال مصالي وقادة الاتحادية في أواخر سبتمبر 1937، أرسلت قيادة الحزب بفرنسا أرزقي كمال (أمين المالية) لسد الفراغ

1. غابات الكونغو الفرنسي سابقا (برازفيل).

الحاصل، ومحاولة تدريب المناضلين على العمل السري بعد انطلاق مسلسل القمع بلا هوادة.

لكن هذا المناضل الكبير ما لبث أن اعتقل بدوره، ليلقى حتفه بعد أشهر معدودة في غياهب السجون نتيجة التعذيب وسوء المعاملة ...

قبيل الحرب العالمية الثانية قامت فرنسا وبريطانيا بمناورة هدفها، تحييد تركيا في حالة إعلان الحرب على ألمانيا التي كانت تتأهب لاجتياح النمسا، بعد أن سبق أن ضمت إليها بطرق ملتوية جمهورية تشيكوسلوفاكيا ... وتم ذلك بإبرام معاهدة يتنازل بموجبها الانتداب الفرنسي البريطاني لتركيا على لواء الإسكندرونة التابع لسوريا .. وقد أدى إبرام أنقرة لهذه المعاهدة، إلى إصابة العديد من المناضلين الوطنيين -المتعاطفين معها لرابطة العقيدة- بخيبة أمل، اضطرت قيادة حزب الشعب إلى القيام بحملة شرح واسعة بفرنسا خاصة ...

وفي أغسطس من نفس السنة زار المناضل عامر خيضر الجزائر في مهمة محددة : شرح موقف الحزب من الحرب التي باتت وشيكة، بين ألمانيا التوسعية والمعارضين لها بدءا بفرنسا وبريطانيا ...

وكان موقف الحزب يتلخص في الشعار التالي : « لا يمكن للجزائريين أن يقدموا أنفسهم لقمة سائغة لمدافع مضطهديهم ! » ...

غير أن هذا الشعار لم يمنع الحكومة الفرنسية، من إعلان تجنيد عام وسط الجزائريين ما دون الـ 30 سنة من العمر، ما لبث أن طال قيادة الحزب نفسها بدءًا بخيضر طبعا الذي يصف ما حدث له في 14 فبراير 1940 بالاعتقال ... فقد جنّد على أساس الانتقال إلى تونس لحماية خط الدفاع الذي أقيم لصدّ الزحف الألماني الإيطالي من ليبيا ... لكن بعد

سقوط باريس في يونيو الموالي، أصبح ورفاقه في حالة المعتقلين في المحتشدات المقامة هنا وهناك في التراب الفرنسي ...

وكان هو شخصيا في قلعة بوردو (عمالة ليزار) ... وقد ظل على هذه الحال إلى غاية مايو 1941.

وفور الإفراج عنه استأنف نشاطه السياسي بسلسلة من اللقاءات، شملت برلمانيين قدامى من « الفرع الفرنسي للأممية العالمية »[1] خاصة. وكان هدفه من وراء ذلك محاولة تحسيسهم بالمشكلة الاستعمارية في شمال إفريقيا ...

وقد طلب إليه ذات مرّة أن يصطحب معه أحد المثقفين الوطنيين لشرح الموقف شرحا وافيا ... فعاد إليهم مصحوبا بالبشير المهذبي من تونس الذي كان على نفس الموجة مع رفيقه الجزائري : « أن الأحزاب الوطنية الثلاثة [2] هي الممثل الوحيد والفعلي لشعوب المغرب العربي » ...

عقب ذلك قام خيضر ورفاقه بتأسيس « اتحاد عمال شمال إفريقيا »، كواجهة وغطاء في نفس الوقت لنشاط حزب الشعب المحظور -منذ سبتمبر 1939- أمام سلطات الاحتلال الألماني بفرنسا. وقد انتخب سي الجيلاني رئيسا « للنقابة »، بينما عادت الأمانة العامة إلى خيضر ...

بدأ لقيادة « الاتحاد » أن تلتمس من حركة « الجبهة الاجتماعية للعمل »، ضمان تغطيتها تجاه الألمان فقبلت الحركة بذلك ... ولا ينسى الشاهد أن يتطرق لبعض ذكرياته مع الحركة الطلابية المغربية بباريس التي كان على علاقة شبه دائمة مع قادتها ... ويكشف في هذا الصدد أن

1. تسمية الحزب الاشتراكي آنذاك.

2. هي حزب الشعب الجزائري، حزب الدستور الجديد، حزب الاستقلال.

حزب الشعب -وقبله نجم شمال إفريقيا- كان يعتمد في تجنيد الطلبة على معيارين : الكفاءة والشجاعة ...

وكان الطلبة يساهمون في الإعلام خاصة عبر منبر « الاتحاد » « العامل المغاربي » ... وكان الدكتور (التونسي) حافظ إبراهيم من الروّاد على هذا الصعيد ...

وفي نفس الفترة طلب بعض التقدميين الفرنسيين من خيضر نبذة تاريخية عن الاحتلال الفرنسي في الجزائر ... فاستعان في ذلك بالمهندس الكاتب مالك بن نبي ...

ومن معارك الاتحاد في تلك الفترة الرد على حملة حكومية -بالتنسيق مع الوالي العام بالجزائر- لجمع الملابس القديمة للعمال الجزائريين الذين كانوا يساقون من الجزائر إلى فرنسا كما يساق العبيد، وهم يرتدون ملابس رثّة وأكياس الخيش أحيانا ... بسبب الأوضاع المتردية أثناء الحرب ...

وقد اعتبر « الاتحاد » هذه الحملة سبّة في حق الشعب الجزائري ... مقترحا بدل الملابس المهترئة تحويل الحلفاء إلى أقمشة وألبسة ... ولم يكتف بذلك بل بعث رسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية جاء فيها « أن الشعب الجزائري يرفض أن يكافأ « بالشيفون » ودماء أبنائه لما تجفّ بعد ! ».

وكان هؤلاء العمال العبيد، يستخدمون في ورشات بناء التحصينات الدفاعية الألمانية على امتداد الشاطئ الأطلنطي لفرنسا وداخل ترابها أيضا ...

ويتوزع « العمال العبيد » -الذين يقيمون في محتشدات على غرار فئة المنبوذين- بين المناطق المحتلة وتلك الخاضعة « لحكومة فيشي » (المارشال بيتان) ... وقد اعتمد الاتحاد أسلوبين لمساعدة هؤلاء المعذبين في الأرض :

- العمل على تهريبهم إذا كانوا في المناطق التي يحكمها الألمان رغم المخاطر الناجمة عن ذلك.

- تحسين أحوالهم إذا كانوا تحت مراقبة الحكومة الفرنسية (المستسلمة)، بالاستعانة مثلا بالصليب الأحمر الدولي وبعميد مسجد باريس الشيخ قدور بن غبريط ...

واهتمت قيادة حزب الشعب بالحركة الطلابية كذلك، من خلال المشاركة في فعاليات جمعية الطلبة المسلمين المغاربة بفرنسا ... وقبيل تحرير باريس -في منتصف 1944- استطاعت تجنيد إثنين من خيرة العناصر التي لعبت دورا هاما : المحامي الشاب علي إبراهيم وطالب الحقوق إبراهيم امعيزة الذي كان على وشك التخرج ...

ويندرج هذا الاهتمام حسب الشاهد في إطار « تجميع القوى الوطنية لتحرير الجزائر، بعد أن تضع الحرب الامبريالية أوزارها » حسب قوله. وضمن هذه الآفاق بدأت تفكر في تأسيس جيش سري، كلف المحامي علي إبراهيم بوضع نظامه ...

غير أن المناضل الكبير عامر خيضر لم يستطع مواكبة هذه العملية الفاصلة، لأنه اعتقل غداة تحرير باريس بتهمة « التعاون مع الألمان » وهي تهمة ملفقة بهدف غير معلن : تحييد مناضل وطني ثوري، يعرف الأمن الفرنسي جيدا فعاليته النضالية وخطورته السياسية على نظام الاحتلال وسيادة فرنسا في الجزائر ... وقد ظل بسبب هذه التهمة الملفقة رهين السجون الفرنسية حتى مطلع 1959، حين أفرج عنه ضمن سلسلة من الإجراءات الانفراجية الصادرة عن الرئيس الفرنسي الجديد شارل دوغول الذي استلم مهامه رسميا في 8 يناير من نفس السنة.

مع الدكتور
جمال الديـن دردور

عـودة الـوعي .. بسويسـرا .. !

في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، كان الشاب جمال الدين دردور * جاهزا تماما للإندماج في المجتمع الفرنسي، فقد كان يدرس في كلية الطب -قسم جراحة الأسنان- بباريس، ويلعب في نفس الوقت بفريق العاصمة لكرة القدم : « النجم الأحمر الأولمبي » من فرق النخبة حينئذ.**

كان سعيدا تماما بحاله تلك، لا سيما أن فريقه كان يتيح له فرص التنقل داخل فرنسا وعبر أوربا .. لكن حدث ذات يوم ما لم يكن في الحسبان، « هزة عنيفة أخرجته من سبات عميق » حسب قوله.

في خـريـف 1931 كـان فـريـقـه عـلى مـوعـد بسويسرا مع فريق « سرفات دوجنيف »، وعـنـد الـوصـول إلى الحدود اصطفت عناصره مستظهرة بطاقات التعريف أمام الشرطة السويسرية .. وفوجئ عندما جاء دوره بالشرطي ينظر في بطاقته جيدا ثمّ يرميها أرضا ويقول مستغربا ومستهجنا : « لكن يا سيدي أنت لا جنسية لك ! ».

*. طالع الشروق، عددي 10 و2006/4/17.

**. من خلال مذكرات بعنوان :

De l'Etoile Nord Africaine à l'Indépendance, Edition HAMMOUDA, Alger 2001.

يومئذ فقط أدرك الشاب جمال الدين حقيقة حاله : « أندجين مسلم غير متجنس ». وهي العبارة المسجلة في بطاقته مقابل خانة الجنسية ! فالسلطات الفرنسية لا تقر له بصفة المواطنة وتعتبره مجرد رعية لا وطن له !

اغرورقت عيناه بالدموع، لكن حمد في قرارة نفسه ذلك الشرطي السويسري الذي أعطاه درسا لن ينساه حسب قوله .. وهكذا عاد من جنيف، وهو أشد ما يكون عزما على النضال في سبيل استعادة حقوقه كمواطن جزائري.

بالحي اللاتيني خرج الطالب الرياضي في يوم ثلاثاء من نوفمبر 1931 يبحث عن شخصية وطنية تهديه إلى هذا الطريق الوعر، وفي ذهنه أحمد بالغول ممثل الأمير خالد بباريس. لكن المصادفة شاءت غير ذلك : فقد التقى عند تقاطع شارعي سان ميشال وسان جرمان -بالقرب من مقهى « لوكلوني » مناضلاً في « نجم شمال إفريقيا »، هو بالقاسم راجف الذي كلف منذ وقت قريب، بمحاولة استقطاب الطلبة لدعم صفوف هذه الحركة الثورية الناشئة.

أعرب الطالب عن رغبته في مقابلة الحاج مصالي[1] وكان راجف في طريقه إليه فاصطحبه معه .. كان الاستقبال بسيطا حارا صادقا فكان التجاوب سريعا .. شن مصالي بالمناسبة حملة عنيفة على نظام الاحتلال الذي يحول « الأندجين » إلى عبيد، وفي أحسن الأحوال إلى مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم ..

وحسب الشاهد أن زعيم النجم، كان يراوده الأمل يومئذ في تحقيق مطلب الاستقلال بدون اللجوء إلى العنف، لكن في نفس الوقت كان يهيء مناضليه إلى احتمال اللجوء إلى الاختيار الثوري إذا اقتضى الأمر ..

1. كان ذلك في مرحلة « النجم المجيد »، بعد قرار حل النجم أول مرة عـام 1929.

وأثناء الحديث عرف مصالي أن الطالب ينوي قضاء العطلة الصيفية بالجزائر، فطلب منه أن يزوره ثانية عند اقتراب السفر لتكليفه بمهمة خاصة ...

وفي يونيو 1932 كان الطالب في الموعد، فاستمع هذه المرة إلى مصالي وهو يوجه نقدا عنيفا لدعاة الاندماج الذين « لولاهم لسرنا على درب الاستقلال بسرعة مضاعفة عشر مرات » ! حسب قوله ..

وفي رأي مصالي يومئذ، أن الاحتلال -غداة الذكرى المئوية- مصمم أكثر من أي وقت مضى على محو أي أثر باق من الأمة الجزائرية، وأن الإندماجيين للأسف بصدد مساعدته على ذلك.

وكانت المهمة التي تنتظر الطالب أن ينقل معه حقيبة بها مناشير للنجم، وبعض أعداد من صحيفة « الأمة » التي بدأ إصدارها في أكتوبر 1930. وحرص مصالي على تنبيهه قائلا : « عليك أن تعرف بأن الشرطة لا تحب أدبياتنا -التي من المهم أن تطلع عليها ناحية قسنطينة- حتى تقدر جيدا الأخطار التي يمكن أن تتعرض إليها » .. فأجاب الطالب : أنا فخور بخدمة النجم ولا تهمّني المخاطر ..

كانت هذه الحقيبة -على قلة محتوياتها- مبروكة إلى حد كبير : فقد رافقتها المصادفة الحسنة من ميناء سكيكدة إلى قسنطينة مرورا بالحروش.

في هذه البلدة حيث توقف لتحية والده القاضي هناك صادف تلميذ المعهد الكولونياني بسكيكدة مسعود بوقادوم الذي تلقف منه شيئا من الأمانة بشغف كبير ..

وكانت هذه البداية مباركة جدا إذا علمنا أن من بين تلامذة المعهد الذين بلغتهم الدعوة الوطنية بعد ذلك التلميذ حسين لحول .. فضلا عن

انتشار هذه الدعوة الواسع والسريع الذي جعل من قسمة سكيكدة واحدة من أكبر قسمات النجم وحزب الشعب الجزائري بعده في الجزائر قاطبة ..

في قسنطينة حيث تسلم الأمانة اثنان من الرّواد هما حسين بلال وعبد الله فيلالي .. اللذين ساهما مساهمة كبيرة في التأسيس الجدي للحركة الثورية بشرق البلاد عامة .. ولتأكيد ما نذهب إليه نذكر بعض الأسماء من القائمة التي أوردها الشاهد في كتابه : عواطي، حيواني، بغريش، زادي، مشاطي، ملاح، بيطاط .. إلخ ..

باختصار يقول المناضل دردور : أن حصيلة البذرة الأولى -المباركة- فاقت توقعاته ورفاقه الرّواد إلى حد كبير ..

عشية الحرب العالمية الثانية أنهى الطالب دردور دراسته بباريس، وعاد إلى قسنطينة لفتح عيادة لجراحة الأسنان، لكن إدارة الاحتلال فاجأته بتجنيده وتوجيهه إلى الجبهة التونسية، لاعتراض القوّات الألمانية الإيطالية الزاحفة من ليبيا .. لذا لم يفتح عيادته إلا سنة 1942 بعد تسريحه إثر هزيمة فرنسا ..

استأنف نضاله من موقعه هذا، ولعب في 8 مايو 1945 دورا مشهودا لحماية مناضلي ومواطني قسنطينة من مجزرة مبرمجة - أسوةً بمجازر سطيف وقالمة .. لقد تجمع المتظاهرون صبيحة هذا اليوم المشؤوم بساحة المحطة، ثم تحركوا باتجاه قلب المدينة (الأوروبية) عبر قنطرة سيدي راشد .. دون معرفة ما كان يتربص بهم في ساحة لامورسيار، والمدافع المصوبة نحوهم من سطح المنصورة. وقد تصدى لهم المناضل دردور رفقة بعض المناضلين، ليهدئ من غضبهم وينبههم إلى المكيدة التي تنتظرهم .. وبعد جهد جهيد تمكن من إقناعهم بالإنسحاب والتفرق، حفاظا على حياتهم وعلى الحركة الوطنية بالمدينة في نفس الوقت ..

وفي حدود الساعة 11 استدعى عامل قسنطينة السفاح ليستراد كاربونال دودور ورفاقه ليوبخهم قائلا : « رغم أن العمالة حظرت التظاهر لأسباب أمنية فإن حزب الشعب الجزائري تعمد خرق القانون كعادته » .. ثم توجه إلى دردور خاصة : « لا تنتظر مني تهنئة على نجاحك في تفريق المتظاهرين، لأنني ما كنت لأتأسف لو رأيت الجنود يحصدونهم حصدا ! ».

تبعت ذلك حملة اعتقالات واسعة، شملت الدكتور دردور أيضا .. وبينما هو في سجن الكدية، تلقى ذات يوم زيارة مفاجئة من الأمين العام للعمالة الذي قال له بنوع من التشفي : أرأيت السياسة إلى أين تؤدي ؟!

ربما كان ينتظر من السجين المبادرة بإعلان التوبة، لكن الجواب كان عكس ذلك تماما : « من يدري ؟! لعل الجزائر تنال استقلالها بعد 40 سنة ! ».[1]

بعد المقابلة مباشرة نقل إلى زنزانة رطبة مدة أسبوعين، غادرها منهكا مريضا ليجد -بداخل السجن- متربصين به، وجها له كذا من ضربة بالموسى .. وقد نجا بأعجوبة من الموت بفضل لياقته البدنية أولا، ورعاية الطبيبين التيجني هدام وحمزة كليوة بالمستشفى ثانيا، فقد تعمد الطبيبان إبقاءه فترة طويلة، حتى يتجنب المتربصين به مرة أخرى.

لكن سبحان مغير الأحوال ! فبعد معاناة السجن وشبح الموت المتربص، وجد الدكتور المناضل نفسه في أواخر 1946 نائبا في المجلس الوطني الفرنسي بقلب باريس ! بعد الفوز -المفاجئ والعابر !- لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في تشريعيات 10 نوفمبر.[2]

1. يلاحظ القارئ الكريم كيف حققت الثورة التحريرية الاستقلال بأسرع من أحلام أكثر المناضلين تفاؤلا !

2. فاز عن : * عمالة قسنطينة (الشرق الجزائري) إلى جانب دردور كل من الدكتور الأمين الدباغين، ومسعود (الحواس) بوقادوم * عمالة الجزائر (الوسط) المناضلان أحمد مزغنة ومحمد خيضـر.
وألغيت قائمة عمالة وهران (الغرب) لأن مصالي كان من بين المرشحـين !

صال الدكتور وجال في قصر البوربون طيلة خمس سنوات كاملة !

لكن نكتفي في هذه العجالة بموقفين :

- الأول أثناء مناقشة القانون الخاص بالجزائر في أوت 1947. طبعا رفض نائب قسنطينة -أسوة برفاقه- المشروع الممنوح، مؤكدا تعلق حزبه بمطلبه التقليدي : أن يقرر مصير الجزائر مجلس تأسيسي سيد، باعتباره الهيئة المؤهلة الوحيدة لوضع دستور مناسب يغني عن كل أشباه الدساتير الممنوحة ..

لكن قبل ذلك أسمع زملاءه في الهيئة التشريعية ما يكرهون بحضور وزير الداخلية ورئيس المجلس السياسي المعروف أدوار أيريو ..

حدثهم عن استبداد الإدارة المحلية بالجزائر، لا سيما حكام « البلديات المختلطة »[1] الذين يمسكون بجميع السلطات الإدارية والقمعية والقضائية !

وحدثهم عن تمدرس الأطفال الجزائريين، وكيف أن عدد الطلبة بجامعة الجزائر لم يكن يومئذ يتجاوز 100 طالب من مجموع 4000 طالب.

كما حدثهم عن معاملات الشرطة للجزائريين واصفا إيّاها بـ « القستابو » النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ! وعندما احتج وزير الداخلية طالبا من النائب سحب هذه المقارنة، فردّ عليه : « بل تجاوزت القستابو » !

وانبرى زميله أحمد مزغنة ليؤكد ما قاله حول التعذيب، شاهدا بأنه والدكتور الأمين الدباغين تعرضا خلال الحرب العالمية الثانية للتعذيب بالكهرباء والزجاجة !

الموقف الثاني كان أثناء مقابلة مع الرئيس الفرنسي فانسان أوريول في أكتوبر من نفس السنة .. كان الدكتور مرفوقا بمزغنة، وكان هدف

1. بلديات تقطنها أقلية من « الكولـون ».

المقابلة التماس تدخل الرئيس، للتخفيف من حدّة الإجراءات القمعية المسلطة على مناضلي حركة الانتصار، وعلى رأسهم زعيمها الحاج مصالي الذي ضاق بحالة الإقامة الجبرية المزمنة.

لاحظ النائبان للوهلة الأولى، أن رئيس الجمهورية يعتبر مناضلي حزب الشعب عملاء للخارج ! ومن ثمة فالإجراءات القمعية المسلطة عليهم تبدو هينة في نظره، الأمر الذي يجعل المقابلة بدون موضوع !

بعد فترة قصيرة رغب الرئيس في التخلص من النائبين « الثقيلين » بتوجيه سؤال محدد : « ماذا تريدان بالضبط ؟! ».

أجاب الدكتور بكل عفوية : « نريد أن نصبح سادة في بلادنا ! وأن تتركوا رئيس حزبنا الحاج مصالي وشأنه ! أنتم تحتلون بلادنا منذ أكثر من قرن، وكل ما نريد أن ترفعوا عنا هذا الكابوس ! »، اهتز الرئيس الفرنسي لهذا الرّد الصريح جدا، وقام غاضبا ليقول بنبرة حاقدة : « أبدا ! » قبل أن يهدأ قليلا ويضيف : « لن نترك الجزائر ! نفضل أن نمنحكم « لالزاس » و« لوران » ![1] .. فأعاد الدكتور الكرة بكل برودة : « لا نريد هذه ولا تلك ! نريد أن نستعيد بلادنا وكفى ! ».

بعد هذه المقابلة الصاخبة خرج الدكتور النائب بانطباع قوي، أن القمع سيزداد عليه وعلى حزبه ! والأدهى أن رفيقه مزغنة عاتبه على ما بدر منه أمام رئيس الجمهورية، وهو موقف سيزيد حال الحزب ومناضليه تعقيدا، عكس الهدف من المقابلة تماما ! ولم يكتف بذلك، بل أضاف أنه سيخبر الحاج واللجنة المديرة بما حدث !

1. مقاطعتان على الحدود مع ألمانيا، محل نزاع تاريخي بين البلدين.

لكن عندما طرح الأمر على مصالي، بدا متفهما جدا، إذ قال: « أن تحامل إدارة الاحتلال على حزب الشعب ليس صدفة .. فالاستقلال هو سبب وجودنا وسيبقى كذلك رغم القمع .. ولن نتردد إذا اقتضى الأمر في دخول السرية أو إنشاء جيش سري ».

كان الدكتور النائب قد استخلص العبرة من ردّ الرئيس الفرنسي وهي أن المواجهة المسلحة باتت لا مفرّ منها ..

المدير التقني .. « *لفريق الأحلام* »

عقب أحد الاجتماعات المضيقة التي كانت تعقد في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، بمقر إقامة الحاج مصالي (الجبرية) ببوزريعة، وقف العضو القيادي والنائب جمال الدين دردور يتحدث إلى زميله الشاعر مفدي زكريا الذي كان يبدو مهموما. ولما استفسره أجابه بنبرة آسفة: « أن عدد الوصوليين والمغامرين بالحزب، أصبح أهم من المناضلين عن قناعة ... ولست مرتاحا لذلك بتاتـا » ...

اهتزّ دردور لما سمع، لكنه احتفظ لنفسه بهذا التصريح المحزن، من مناضل قديم مشحون بإيمان كبير صادق ... وفي أواخر 1948 عقدت اللجنة المركزية لحركة الانتصار اجتماعا موسعا بزالدين (عين الدفلى)، وعقب إحدى الجلسات خرج النائب دردور للاستراحة قليلا رفقة الدكتور الأمين الدباغين وأحمد بن بلة، من أركان « المنظمة الخاصة » التي قدم باسمها حسين آيت أحمد تقريرا مطولا حولها. وبينما الثلاثة وقوفا، سمع دردور حديثا بين ثلاثة أعضاء في إدارة الحزب، يدور حول المثقف وكيف ينبغي التعامل معه !

وحسب الراوي أن أحد الثلاثة قال بصريح العبارة: « أن المثقف أشبه ما يكون بحبة الليمون التي نرمي بها في المزبلة بعد عصرها جيدا ».

يضع الدكتور دردور هؤلاء الثلاثة في خانة « العصبة المناهضة للمثقفين » ويحملها بطريقة غير مباشرة مسؤولية استقالة الدكتور الأمين الدباغين في أواخر 1949 واستقالته هو شخصيا السنة الموالية.

من أسباب استقالة الدباغين حسب المؤلف أن « العصبة » حاولت توريطه في عملية بريد وهران التي تم تنفيذها في أوائل أبريل 1949 [1] !

ومن أسباب استقالته شخصيا أن « العصبة » حاولت توريطه في « عملية تبسة » وتقديمه في صورة الدماغ المدبر ![2]

ويكشف الشاهد أن محمد خيضر -النائب الآخر- تعرض لعملية مماثلة، الأمر الذي ينمّ عن محاولة بعض العناصر القيادية في جهاز الحزب، اللعب على الحصانة البرلمانية بطريقة فجة ودون علم المعنيين بالأمر !

صدم النائب دردور بمثل هذا التصرف -الذي يصعب فهمه وهضمه- وقرّر الاستقالة بطريقة مدوية: وجه رسالتين في الموضوع واحدة لزعيم الحزب الحاج مصالي، وأخرى لرئيس المجلس الوطني الفرنسي أدوار أيريو.

أرسلت إدارة الحزب الحاج شرشالي إلى قسنطينة لاستفسار الدكتور دردور في الأمر، فوجده غاضبا بعد أن طفح الكيل من تصرفاته

1. عملية نفذتها عناصر « المنظمة الخاصة » تحت الإشراف المباشر لحسين آيت أحمد بهدف تحصيل مبالغ مالية لتسليح المنظمـة.

2. عملية نفذتها عناصر المنظمة بشرق البلاد في مارس 1950 بقيادة مراد ديدوش، بهدف تأديب المناضل عبد القادر خياري (رُحَيِّمْ) الذي استقال تضامنا مع الدكتور الدباغين بطريقة اشهارية: نشر الاستقالة إعلانا في لاديباش دي كونستانتين ! وكان من نتائج هذه العملية الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال لعشرات من عناصرها من بينهم قائدها يومئذ أحمد بن بلـة.

وأمثاله ... قال الدكتور للزائر : لقد دأبتم على الكيد للمثقفين بنية إبعادهم، ثقوا أنكم لن تفعلوا شيئا ذا قيمة بدونهم !

وهكذا تم الطلاق -البائن- الذي شمل -حسب الدكتور الدباغين- ما لا يقل عن 800 مناضل.

تفرغ الدكتور دردور لعيادته بباريس هذه المرة، بعد أن أنهى عهدته النيابية سنة 1951.

وفي سنة 1956 نقل عيادته إلى تونس، ليكون في خدمة جبهة التحرير الوطني. وذات صباح من مايو 1957، زاره زميله السابق في النيابة الدكتور الأمين الدباغين ورئيس الوفد الخارجي للجبهة، مرفوقا ببلقاسم كريم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الخارج لتوّه من الجزائر، ليخبره أن اللجنة تفكر في تكوين فريق لكرة القدم، بهدف إبراز الوجه الآخر للجزائر المكافحة في الأوساط الرياضية الدولية. لكنها تصطدم بالمشكلة التالية : هناك لاعبون ممتازون، لكنهم لا يستطيعون المشاركة في الفريق قبل إلغاء العقود التي تربطهم بالفرق الفرنسية ...

استصعب الدكتور المهمة أول وهلة فتساءل : كيف يمكن إقناع نادي زيتوني أو مخلوفي بتركه، وكلاهما نجم متألق في سماء الكرة العالمية ؟!

وكان جواب الدباغين : اشتر العقود بأي ثمن ! في الغد كان كل شيء جاهزًا : المال والتذكرة والمرافق إلى المطار الذي لم يكن غير العقيد الشهير عمار أوعمران.

نزل الدكتور بجنيف حيث وجد في استقباله محمد بجاوي الخبير القانوني ... ومن هناك أمضى قرابة أسبوعين في محاولة إقناع رؤساء النوادي الفرنسية الذين وجد لديهم، لحسن الحظ، كثيرا من التفهم، الأمر الذي جعل مهمته الأولى تكلل بالنجاح.

وفي السنة الموالية عاد الثنائي الدباغين - كريم ليعرض عليه المديرية التقنية « لفريق الأحلام » الشهير - فقبل بشرط الاستقلالية التامة في العمل.

كانت بداية فريق جبهة التحرير الوطني صعبة من خلال مباراته مع المغرب، نظرا لقلة الانسجام بين نجومه. وقد تبيّن المدير التقني الخلل، وعمل بالتعاون مع عناصر الفريق على تفاديه وتم تدارك الأمر بسرعة، ما جعل الفريق يحلق في سماء الكرة من نصر إلى نصر، متحولا في وقت قصير إلى فريق أحلام حقيقي ...

هذا النجاح الكبير -وصداه الدعائي الهام- لم يمنع بن طبال من خرق العقد -المعنوي- الذي أبرمه المدير التقني مع الدباغين وكريم، كما سبقت الإشارة، فقد جاءه ذات يوم وطلب منه أن يستعين بالمحامي عبد الرزاق شنتوف كمدير تقني مساعد !

فكر في الطلب بضعة أيام ثم قرّر الانسحاب بشرف، تاركا وراءه فريقا كبيرا في رعاية مدرب ممتاز هو السيد بومزراق.

في خريف 1961 عرف الخلاف بين كريم وهيئة الأركان تصعيدا خطيرا، غداة دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي شهدت انسحاب قائد الأركان ونائبيه سليمان ومنجلي ... فقد استغل كريم اجتماعا للمسيرين الماليين بأجهزة الحكومة المؤقتة، ليتهم هيئة الأركان بتبديد أموال الثورة، وقد ردّ عليه الرائد علي منجلي -ممثل الأركان في الاجتماع- بعنف قائلا ما معناه : أبدأوا بمحاسبة أنفسكم، وعندئذ سيقدم لكم جيش التحرير الحساب !

وحسب رواية المؤلف أن الإجتماع انتهى بإعلان حرب مفتوحة بين هيئة الأركان والحكومة خاصة الرجل القوي فيها بلقاسم كريم ... وتطور

الموقف إلى حدّ التفكير في تفكيك الوحدات المرابطة بالمناطق الحدودية وإعادة إدماجها في ولاياتها الأصلية !

وذات ليلة جاءه الرائد موسى حساني باسم بومدين ليشرح له خطورة الوضع، ويستشيره فيما ينبغي عمله للحفاظ على وحدة الجيش وكانت نصيحته :

- أن يعصي بومدين تعليمات الحكومة بتونس، ما لم تحظ بتزكية سجناء « أولونوا ».[1]
- أن يحاول تحييد « الباءات الثلاثة » بكيفية أو بأخرى.[2]
- أن يضع نفسه وهيئة الأركان تحت أوامر السجناء الخمسة ...

هذه النصيحة جعلت الرائد حساني يعود إليه في بداية ديسمبر رفقة العقيد أوعمران بطلب محدد : أن يسافر إلى فرنسا ليقنع الخمسة، بضرورة تسلم قيادة جيش التحرير حفاظا على وحدته.

قام الدكتور دردور بهذه المهمة في 13 ديسمبر، حين اجتمع فعلا بالوزراء الخمسة بقصر « أولونوا » بهدف « تخليص الجيش من نزوات الباءات الثلاثة الذين يمكن أن يحولوه في أية لحظة، إلى أداة لتصفية الحسابات الشخصية فيما بينهم ! ».

وحسب قوله أن هذه المهمة جرّت عليه حكما بالإعدام من الحكومة المؤقتة، بدعوى مغادرة تونس بدون رخصة ! لكن بومدين حماه من طرف خفي إلى أن عاد إلى الجزائر سالما.

والغريب أن علاقته بالرائد موسى حساني، ظلت تلاحقه بمتاعبها حتى بعد الاستقلال ! فقد زاره بقسنطينة، في يونيو 1964، وطلب إليه أن

1. القادة الخمسة أي بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد، بيطاط.
2. هم بلقاسم كريم وبالصوف وبن طبال.

يعيره مسكنه دون أن يخبره بشيء ... وكان الرائد يومئذ قد خرج على نظام الرئيس أحمد بن بلة، وأشعل بؤرة مسلحة بالشمال القسنطيني، وكان على صلة بشخصيات مناوئة أخرى أمثال محمد خيضر وآيت أحمد ومحمد بوضياف والعقيد شعباني .. ! وهكذا وجد الدكتور دردور نفسه -مرة أخرى- في ورطة كبيرة دون أن يدري، لكن لحسن الحظ تمكن من اللجوء إلى فرنسا قبل إلقاء القبض عليه، وقد ظل هاربا إلى غاية انقلاب 19 يونيو 1965.

في خلاصة المذكرات، عبر المؤلف عن غيرته الوطنية. وقد نيف على التسعين من العمر. بسؤال جوهري : « متى يمنّ الله على الجزائر ببناة قادرين على استغلال ثرواتها الضخمة وتجميع الطاقات للخروج من التخلف الاقتصادي والسياسي والثقافي ؟ ».

ولتأكيد ما تتمتع به بلادنا من ثروات كامنة ينقل إلينا واقعتين :

- الأولى بتونس إبّان الثورة التحريرية، عندما زاره بعيادته السفير الأمريكي، وبيده أحد أعداد أسبوعية « ذي أيكونوميست » وصله صباح نفس اليوم، يتضمن خلاصة دراسة قامت بها بعثة حكومية أمريكية من 22 خبيرا من اختصاصات مختلفة. مكثت بالجزائر طيلة عامين، لتقدم أخيرا تقريرها إلى كتابة الدولة.

كان السفير سعيدا ومندهشا في نفس الوقت وهو يقول : يا مستر دردور إن بلادكم أغنى من كاليفورنيا ! ففي باطنها الكثير من مخزون النفط ومعادن اليورانيوم والذهب، قبل أن يضيف : « صراحة لم أكن أعرف أن الجزائر غنية إلى هذا الحد ! ».

- الثانية بالجزائر في بداية عهد الرئيس بومدين فقد أخبره القنصل الفرنسي بقسنطينة أن الاتحاد السوفياتي طلب من الحكومة الجزائرية

منحه امتيازا على قطعة أرض تقع ما بين عزابة وسكيكدة قبل أن يضيف : أن القطعة المعنية غنية بمعدن اليورانيوم حسب معلومات باريس !

طبعا لم يرد بومدين على هذا الطلب السوفياتي، الغريب حسب منطق الستينيات من القرن الفارط، لكن ذلك لم يمنع الدكتور الغيور من التساؤل : لماذا لا تستغل الجزائر هذه الثروة الهامة ؟!

أحمد الأزلي .. وطني من بوفاريك

عقوبة إضافية من مصالي ... بسجن الحراش !

أحمد الأزلي من بقايا قسمة نجم إفريقيا في بوفاريك، ما يزال وهو في التسعين من العمر يذكر الكثير من تفاصيل بداية النضال الوطني بمدينة البرتقال، إلى جانب الرحوي أحمد فليتة الذي كان على صلة بالحداد محمد مسطول في قصبة العاصمة. وكان مسطول ينشط ضمن مجموعة قليلة فكرت مطلع الثلاثينات من القرن الماضي في تأسيس حزب باسم « الحزب الوطني الثوري ». لكن عندما علمت بوجود النجم في فرنسا واطلعت على الأعداد الأولى من صحيفة الأمة -لسان حاله- فضلت الانضمام إليه *.

في البداية نقف مع المناضل أحمد الأزلي، وهو يروي علينا قصته الطريفة مع المدرسة الفرنسية ببوفاريك، فقد التحق بها ولم يتجاوز سنه القانوني العام الواحد ! وتفسير ذلك أنه من مواليد 1917، لكنه مسجل في الحالة المدنية عام 1923.

ومع ذلك استطاع والده أن يسجله، بعد أن ارتشى السيد المدير بسلة من الخضر والفواكه مرفقة بديك مقنع جدا ! ويتذكر « التلميذ الظاهرة » أن المدير كان ينظر مستغربا إلى شهادة الميلاد، ثم يعيد النظر في السلة المغرية، وفي الأخير رجحت كفة السلة وتم تسجيل الصبي !

*. *صحيفة الخبر* عدد 2007/06/28.

درس أحمد برغبة فكان من الممتازين، لكن عندما جاءت ساعة الشهادة الابتدائية أبى المدير أن يرشحه بدعوى أن سنه -القانوني- لا يسمح بذلك!

خرج من المدرسة ليتجه وجهة أبيه التاجر في الخضر والفواكه. وفي مطلع 1936 كانت بداية المغامرة الوطنية بالمشاركة في تأسيس الخلايا الأولى لحركة نجم شمال إفريقيا في بوفاريك وضواحيها، رفقة أحمد فليتة والشريف قيسي وعبد القادر أوجانة وبولعراس ومناد ..

كانت سنة 1936 منعطفا في مسيرة النضال الوطني بالجزائر، لما شهدته من أحداث هامة، صاحبت الانفراج النسبي الذي رافق صعود الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم بفرنسا. من هذه الأحداث:

- انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في 7 يونيو 1936 الذي شارك الوطنيون في تنظيمه، وفي لجانه بصفة فردية، لأن النجم لم يدع للمشاركة فيه بصفة رسمية. ولم يكن الشاب أحمد غريبا عن أجواء المؤتمر، لأنه كان قبل ذلك يواظب على حضور محاضرات الشيخ الطيب العقبي في نادي الترقي ..

- مهرجان 2 أوت الموالي بالملعب البلدي (20 أوت) الذي عقده وفد المؤتمر الإسلامي، للتبليغ بنتائج زيارته لفرنسا ولقاءاته بقادة الجبهة الشعبية وردهم على مطالب الوفد.

وقد حضر المهرجان فجأة الحاج مصالي زعيم النجم -بإلحاح من مسطول ورفاقه في فرع العاصمة- واستطاع بخطابه الموفق وإعلان رفضه مطلبي إلحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، أن يحقق فتحا وطنيا مبينا ويستقطب اهتمام الجمهور الحاضر بكل استحقاق.

غير أن هذا الفتح ما لبث أن انعكس سلبا على النجم بفرنسا، بعد أن قررت حكومة الجبهة الشعبية حله في أواخر يناير 1937. وقد ردّ مصالي ورفاقه على التحدي بمثله، بتأسيس حركة جديدة باسم « حزب الشعب الجزائري في 11 مارس من نفس السنة ..

بناء على ذلك تحولت قسمة بوفاريك إلى فرع لحزب الشعب، يقوده أحمد فليتة ويتولى الأزلي فيه منصب أمين المال .. وكان خطباء الحزب -أمثال الوزاني وخليفة بن عمار .. -يترددون على الفرع من حين لآخر لتشجيع المناضلين والمساهمة في نشر الدعوة الوطنية الاستقلالية وانتشار التنظيم المعبر عنها.

وفي 14 يوليو 1937 شارك فرع بوفاريك في مسيرة تاريخية من ساحة أول مايو إلى ساحة الشهداء قادها الحاج مصالي شخصيا.. وقد رفع فيها العلم الوطني أول مرة، وعاد هذا الشرف إلى عضو المكتب السياسي إبراهيم غرافة *.

واستقبلت قسمة بوفاريك عقب ذلك زعيم الحرب رفقة زوجته (إميلي بوسكان) في مهرجان كبير، نشطة أمين القسمة فليتة في قاعة السينما بالمدينة.

ورغم حبس مصالي ورفاقه في أواخر أوت الموالي، فقد واصلت قسمة بوفاريك نشاطها بكل حماس، كما تدّل على ذلك مشاركتها الفعّالة في سلسلة من الانتخابات المحلية سنوات 37 و38 و39.

*. توفي عام 1946 بمرض « التيتانوس » إثر إصابة بجرح بسيط.

مغامرة الاتصال بالألمان

في سنة 1939 وجد المناضل أحمد الأزلي نفسه إلى جانب أحمد فليتة. شريكا في « لجنة العمل الثوري الإفريقي الشمالي » التي كانت تسعى عشية الحرب العالمية الثانية إلى الحصول على مساعدة الألمان لتحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي.

كان ينشط هذه اللجنة (« الكارنا ») مناضلون كبار بفرنسا والجزائر، أمثال بلقاسم راجف ومحمد (رشيد) وعمارة ومحمد طالب .. الذين كانوا على صلة بمناضل تونسي من نفس الاتجاه يدعى عبد الرحمان ياسين .. وقد حضر الأزلي اجتماعا ترأسه هذا الأخير الملقب بـ « المعلم » !

ومن قرارات اللجنة في مايو من نفس السنة إيفاد أربعة مناضلين إلى ألمانيا، لبحث مسألة المساعدة بعين المكان. وقد وقع الاختيار على أربعة هم إلى جانب طالب، أحمد فليتة ولخضر مقيدش وعمر حمزة.

تلقى هؤلاء الأربعة تدريبا على الأسلحة والمتفجرات استمر حتى شهر يوليو الموالي .. وبعد نهاية الفترة أفهمهم الألمان بوقف التجربة عند هذا الحد، لأنّ الحرب باتت وشيكة.

وحدث أن علم مصالي بهذه المحاولة التي جرت دون علم قيادة حزب الشعب، فقرر فورا إبعاد المتورطين فيها، وكان يومئذ بسجن الحراش لقضاء حكم بالسجن مدة سنتين بعد اعتقاله ورفاقه في أواخر أوت 1937.

وغداة اندلاع الحرب العالمية الثانية بادرت الحكومة الفرنسية بحل حزب الشعب الجزائري، وتلا ذلك اعتقال زعيمه من جديد. وشملت

الحملة هذه المرة العديد من العناصر النشطة في الهياكل القاعدية، من بينهم جماعة بوفاريك وفي قدمتها فليتة والأزلي ومناد.

وتشاء الأبجدية أن يجد الأزلي نفسه في الجناح السياسي من سجن الحراش، في زنزانة واحدة مع كل من مصالي وقريبه محمد المشاوي .. وذات يوم اعترف له بأنه كان من جماعة (« الكارنا ») فغضب أشد الغضب، وحذره قائلا : « إياك أن تقول إنك مازلت في الحزب ! » ولم يكتف بذلك، بل قاطعه وقريبه كلاميا !

وكانت مقاطعة قاسية، بدليل أن المناضل الأزلي أجهش بالبكاء لمجرد تذكر الحادثة، رغم مرور نحو 67 سنة !

جرت محاكمة الـ « 27 » وعلى رأسهم مصالي في مارس 1941، فكان حظ الزعيم 16 سنة مع الأشغال الشاقة .. بينما كانت عقوبة الأزلي أخف 4 سنوات مع الأشغال الشاقة كذلك.

وتم توزيع المحكوم عليهم بين سجني البرواقية و« لامبيس » (تازولت) بناء على درجة العقوبة : باتجاه الأول الذين تقل أحكامهم عن 5 سنوات، وباتجاه الثاني من كانت عقوبتهم 5 سنوات فأكثر.

وحسب شهادة المناضل الأزلي أن سجناء الحق العام كانوا ينظرون بعين الاحترام للسجناء السياسيين، وينبه بعضهم بعضا بعدم التعرض إليهم بسوء لأنهم « أصحاب قضية ».

حدث ذلك في الحراش وتكرر في البرواقية، حيث استقبلهم كبير سجناء هذا الصنف، وهو يهودي من « مافيا » وهران يدعي موريس قائلا : « أنا السيد هنا، رغم اختلافي مع أفكاركم (الوطنية)، فمن المفروض أن تحبسو في مكان آخر .. المهم لا رغبة لي في إزعاجكم لكن بودي ألا تزعجوني كذلـك ! ».

كانت معاملة المحبوسين في البرواقية قاسية جدا، يقومون بالأشغال الشاقة تحت طائلة الجوع والبرد شتاء والعطش والقيظ صيفا ... ويعاقبون أحيانا بالعزلة في الزنزانات أو بالعمل في حقول الكولون كالعبيد، وتعرض الأزلي شخصيا لهذه العقوبة بنوعيها.

ولحسن حظه أن عقوبة العزل كانت 15 يوما فقط، لأن عقوبة الشهر كانت تعني الموت في أكثر الأحيان، نظرا لحالة الضعف الشديد التي كان عليها معظم السجناء .. وقد توفي فعلا اثنان من رفاقه هما مناد وجنادي، فضلا عن الشيخ محمد بالعيد من مناضلي العاصمة وكان متقدما في السن.

وبناء على سوء المعاملة هزل الشاهد إلى درجة أن وزنه انخفض إلى 25 كلغ، بعد أن كان 70 أو أكثر.

وأغلق نيجلان .. باب السياسة

تحمّل المناضلون الوطنيون ويلات الحرب العالمية الثانية سنة إضافية، جراء مجازر 8 مايو 1945 ومضاعفاتها، لذا تأخر استئناف نضالهم بصورة عادية -تقريبا- إلى خريف 1946، بعد عودة مصالي من منفاه في أدغال افريقيا، وقرار الحزب المشاركة -أوّل مرة- في تشريعات نوفمبر من نفس السنة.

تحمس المناضلون في البداية للآفاق الجديدة التي كشفت عنها موجة الانتخابات، لا سيما بعض النجاح -النسبي- في التشريعات المذكورة، حيث أحرز الحزب على 5 مقاعد. وفي هذا السبياق ترشح أحمد الأزلي لانتخابات أكتوبر 47 البلدية، وفاز بعضوية مجلس بوفاريك.

لكن الوالي العام الجديد ادمون نيجلان ما لبث أن بدد هذا الحماس، عندما استغل انتخابات أول مجلس جزائري -تطبيقا للقانون الخاص بالجزائر الصادر في سبتمبر 1947- في أبريل 1948، ليسد آفاق الإصلاح والتطور عبر بوابة الانتخابات سدا محكما، ويعبر شاهدنا عن ذلك قائلا: « أن الوضعية الجديدة أصابت عزيمتنا النضالية بالفتور ».

هذه الحالة النفسية لم تكن غريبة عن مسلسل الأزمات الذي عاشته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بدءا « بالأزمة البربرتية » عام 1949 وانتهاء بأزمة 1954 التي عجلت بثورة فاتح نوفمبر من نفس السنة.

وفي غضون 1950 طالت عملية اكتشاف « المنظمة الخاصة » (الجناح شبه العسكري لحزب الشعب) المناضل الأزلي، رغم أنه لم يكن عضوا في هذا التنظيم السري. فقد اعتقل وعذب « بدار محي الدين » الشهيرة، ثم نقل إلى سجن تيزي وزو قبل أن ينتهي به المطاف في سجن البليدة.

كل ذلك لأن مناضلا ذكر اسمه تحت التعذيب، معتقدا أنه يتمتع بالحصانة ما دام منتخبا بلديا !

وفي 1954 عند انقسام حركة الانتصار بين مصاليين ومركزيين، تذكر سابقته في الحراش مع زعيم الطائفة الأولى، وما لاحظ عليه من إفراط في الاعتداد والاعجاب بالنفس فانضم إلى الطائفة الثانية دون حماس ..

وغداة فاتح نوفمبر أدرك أول وهلة أن البلاد دخلت محنة طويلة، قد تمتد من 6 إلى 7 سنوات، لذا سارع باستخلاص النتيجة مع شريكه في تجارة الخضر والفواكه، فتقاسما في انتظار ما ستكشف عنه الأيام من حلو ومر.

واصل المناضل السابق مع ذلك نشاطه التجاري انطلاقا من مخزن تكييف الخضر والفواكه .. غير أن الثورة ما لبثت أن زحفت على هذا المخزن البعيد -ظاهريا- عن الشبهات .. فقد أسست جبهة التحرير خلية نشطة للإسناد وإخفاء السلاح داخله .. واكتشف صاحبه ذلك ذات يوم صدفة، فما كان منه إلا أن غض الطرف. لكن مصالح الأمن لم تغض الطرف من جانبها، لا سيما بعد أضراب الأيام الثمانية الشهير (1/28-1957/2/4)، وهكذا وجد نفسه معتقلا بصورة تعسفية، متجولا -رغما عنه- بين المحتشدات : من « بول كزال » (عين وسارة) إلى الدويرة مرورا ببوسوي واركول (غرب البلاد) ..

ظل محتجزا بهذه الطريقة التعسفية حتى صائفة 1960، حين أفرج عنه ليستأنف نشاطه في تكييف الخضر والفواكه وإسناد جبهة وجيش التحرير بما يستطيع.

ومن موقعه هذا عاش فرحة الاستقلال من البليدة، عاشها كحلم بعيد آمن به منذ ريعان شبابه، أدلى بدلوه في تحويله إلى واقع، متحملا في سبيله ألوانا من العذاب وأشكالا من التضحيات.

محمد عصّامي

بلوزداد : « من لا يرشح مناضلا كفؤا .. فهو خائن » !

التقينا بالمناضل الكبير محمد عصّامي في 6 فبراير المنصرم ببسكرة، فوجدناه وهو يناهز الخامسة والثمانين من العمر يحتفظ بحيوية فكرية وعقلية مرحة، تعكس ارتياح ضمير المناضل الذي أدّى واجبه إزاء وطنه وشعبه، دون أن ينتظر جزاء ولا شكورا من أحد : فقد بدأ النضال عام 1937 م وهو خياط، وختمه بعد انقلاب 19 جوان 1965 م وهو خياط !*.

وعندما يستفزه النفعيون « لماذا لا تطلب حقك ؟! » يردّ عليهم « لا يستوي صاحب الحرفة .. مع من لا حرفة له ! ».[1]

ولد المناضل محمد عصّامي بسيدي عقبة (بسكرة) عام 1918 م. وبها تعلم مبادئ العربية، قبل أن يلتحق بالمدرسة الفرنسية وهو في العاشرة من عمره.

---

*. الشروق اليومي، عددي 10 و17 مارس 2003 م.

1. ولد محمد عصّامي بسيدي عقبة (بسكرة) سنة 1918 م، وقد التحق بالمدرسة الفرنسية متأخرا (في سن العاشرة) وغادرها مبكرا : بعد أربع سنوات فقط.
التحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1937 م بسكيكدة، حيث كان يمتهن الخياطة.
عاد إلى بسكرة في أواخر 1940 م بعد اشتباه مصالح الأمن في أمره، واستأنف نضاله بها، وكان من منظمي مظاهرات 8 مايو 1945 م. وقد اعتقل إثرها رفقة عدد من المناضلين، من بينهم محمد العربي بن مهيدي.
بعد هذه الحوادث قام بمساعدة محمد بلوزداد في تجديد نظام الحزب بشرق البلاد .. وقد عينه على رأس ولاية بسكرة - الأوراس، حضر أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وانتخب عضوا في اللجنة المركزية.
ساهم مساهمة فعّالة في تأسيس « المنظمة الخاصة » بالولاية، وفي تسليحها كذلك بتكليف من بلوزداد وقيادة الحزب...

لكن ما لبث أن ترك مقاعد الدراسة سنة 1932 م، ليشرع في امتهان الخياطة بمحل للعائلة. وفي منتصف الثلاثينات بلغته الدعوة الوطنية الاستقلالية بواسطة مهاجرين من الناحية، كانوا على صلة بحركة « نجم شمال إفريقيا » في فرنسا.

وفي سنة 1936 م، انتقل إلى سكيكدة للعمل في الخياطة دائما. وذات يوم من سنة 1937 م -بعد تأسيس « حزب الشعب الجزائري » في 11 مارس- دخل محل حلّاق بالمدينة، فوجده يدعو إلى هذه الحركة الوليدة بواسطة العلم ونشيد « فداء الجزائر »، ويعرض على من أراد بطاقة الانخراط !

وهكذا وجد الخياط الشاب طريقه إلى الحركة الوطنية الثورية، بعد أن أصبح عضوا في خلية ينشطها المناضل مسعود كابران. وكان من زملائه فيها أحمد عياد، عبد الله التومي، بشير عاشوري.

وكانت مهمة المناضل يومئذ تقتصر على التحسيس بالدعوة الوطنية والتجنيد للحزب وتوزيع مناشيره وأدبياته.

وقد شاركت هذه الخلية بعد سنة، في انتخابات المستشارين العامين التي رشح لها بالناحية المناضل رابح موساوي. وكان على رأس الحزب

••• كان على صلة ببوضياف ورفاقه قبيل إعلان الثورة. وقد اعتقل صبيحة فاتح نوفمبر 1954 م ليقضي خمس سنوات بالسجون الاستعمارية.
أفرج عنه سنة 1959 م مع الإقامة الجبرية بمسقط رأسه. ولم يمنعه ذلك من استئناف نضاله عبر عمليات تموين جيش التحرير خاصة.
شارك في تنظيم استفتاء تقرير المصير ببسكرة، لكن بمجرد استعادة الاستقلال عاد إلى مهنته الأصلية : الخياطة.
غداة انقلاب 19 يونيو 1965 م طلق السياسة عمليا، بعد تجربة غير موفقة مع بوضياف في حزب الثورة الاشتراكية.

يومئذ المناضلان أرزقي كحال وعبد الله فيلالي اللذان جاءا من فرنسا، إثر اعتقال قيادة الحزب وعلى رأسها الحاج مصالي في أواخر أوت 1937م.

وعشية الحرب العالمية الثانية قررت إدارة الاحتلال حظر حزب الشعب الجزائري، وتبعت ذلك حملة تفتيش واعتقالات واسعة.

وتحسبا لهذه الحملة، قام المناضل عصّامي بإخفاء وثائق الحزب، في ظهور النصب التي يستعملها الخياطون مشاجب لأعمالهم .. فلما جاءت الشرطة لم تجد لديه شيئا يذكر، ومع ذلك ظلت تراقبه من طرف خفي ..

وذات يوم زاره زميل يهودي ليقول إنه -وطائفته- أصبحوا « أندجينا » مثله ! وكانت حكومة « فيشي » قد ألغت مرسوم كريميو الصادر عام 1870 م والذي يجعل من يهود الجزائر مواطنين فرنسيين.

هذا الزميل نفسه عاد إليه مرة أخرى، ليخبره أن الشرطة استنطقته حول نشاطاته والأشخاص الذين يتردّدون على محله، ناصحا إيّاه بمغادرة المدينة في أحسن الآجال.

بناء على هذه النصيحة عاد إلى بسكرة في أواخر 1940م (على الأرجح)، ليفتح بها محلا للخياطة ويستأنف نشاطه النضالي، بعد أن اتصّل به المناضل أحمد غريب مسؤول قسمة بسكرة وعضو اتحادية قسنطينة التي كان على رأسها حينئذ لخضر حيواني.

وحسب المناضل عصّامي أن بسكرة يومئذ كانت مركزا هاما للنشاط السياسي، رغم ظروف الحرب ووجودها تحت الحكم العسكري المباشر. فقد كانت معظم التيارات السياسية متواجدة فيها ممثلة فضلا عن حزب الشعب -الذي ينشط سرا- في :

- جمعية العلماء : في شخص الشيخ محمد خير الدين.
- جماعة فرحات عباس : في شخص الدكتور الشريف سعدان.
- الحزب الشيوعي الجزائري : في شخص موريس لابان.
- جماعة بن جلول.

وفي سنة 1944 م عرفت بسكرة -أسوة بمناطق أخرى- نشاطا سياسيا محموما، في إطار أحباب البيان والحرية المشكّلة من أنصار حزب الشعب وعباس والعلماء.

وكان أمين عام الحركة بالناحية هو بلاغة العقبي الذي اقترحه الدكتور سعدان، بينما رشح حزب الشعب المناضل محمد العربي بن مهيدي كاتبا دائما بنادي الحركة.

وقبيل مظاهرات 8 مايو 1945 م، حل ببسكرة المناضل القيادي الشاذلي المكي الذي ألقى في مناضلي الحركة خطابا حماسيا، وصفه الدكتور سعدان « بالخطاب الناري » ! وكان هذا الخطاب مؤشرا للشروع في تحضير المظاهرات بإعداد الأعلام واللافتات التي كتبت عليها شعارات : يحيا الاستقلال، تحيا الجزائر المستقلة، أفرجوا عن مصالي .. إلخ.

وكان عصّامي من المشاركين في التحضير رفقة أحمد غريب وعمر محبوب وبن مهيدي وبشير عاشوري وصالح مبروك ..

وفي اليوم المذكور خرج المناضلون في مسيرة ضخمة، وقد تقرر إخفاء الإعلام في البداية، وأسندت هذه المهمة إلى المناضل أحمد زيد الذي يرتدي الزيّ التقليدي، وعند وصول الموكب إلى محطة السكك الحديدية، رفعت الأعلام مما ألهب حماس المشاركين. وقد فوجئت إدارة

الاحتلال بقوة الحركة فارتبكت بعض الشيء، وبيّتت ردّ فعلها إلى الغد، عندما قامت باعتقال أهم منشطيها بدءا من عصامي وبن مهيدي .. وقد تراوحت فترة الاعتقال ما بين 10 أيام إلى شهر.

وبعد أن هدأت العاصفة نسبيا، حل بقسنطينة المناضل محمد بلوزداد بهدف لمّ شتات المناضلين من جديد. وقد تمكّن من الاتصال بأحمد غريب -الذي كان معتقلا بسجن الكدية- وعرف منه أسماء بعض المناضلين الذين يمكن أن يعول عليهم ببسكرة.

كان ذلك في غضون شهر يوليو حسب الشاهد. وتم الاتصال الأول بعصّامي ورفاقه، بواسطة المناضل عبد الرحمان قراص الذي حمل إليهم رزمة من المناشير، وأخبرهم بموعد قدوم بلوزداد (سي مسعود) شخصيا لزيارتهم.

وجاء هذا الأخير في الموعد المحدد على الساعة الحادية عشرة ليلا فوجد عصّامي في استقباله .. وقد اتجه به مباشرة إلى دار الكشافة الإسلامية للاجتماع بالمناضلين هناك .. وكان يقيم بها مرشد الكشافة الشيخ محمد العابد السماتي. وكانت تعليمات بلوزداد تتلخص في إعادة تأسيس نظام الحزب، على أسس جديدة تستجيب لظروف المرحلة وتطوراتها.

وتقرر بالمناسبة تكوين ولاية من ناحيتي بسكرة والأوراس، رسمت حدودها في اجتماع لاحق بقسنطينة حيث عين على رأسها محمد عصامي.

وكانت الولاية يومئذ تضم القسمات التالية :

- بسكرة بقيادة أحمد محبوب.
- وادي سوف بقيادة أحمد ميلودي.

- توفرت بقيادة عبد الحفيظ درويش.
- مشونش بقيادة أحمد بن عبد الرزاق.
- آريس بقيادة صالح مختاري.
- فم الطوب بقيادة مصطفى بن بولعيد.
- بريكة بقيادة محمد خندرة.

... كل الهيكل الرسمي لأنّ هناك القسمات الاحتياطية،

ويقول المناضل عصامي في هذا الصدد : « إن الدكتور اتصل بي بصفتي مسؤول الولاية، وعدت إلى بسكرة مصحوبا ببودة وبن حبيلس ومعهما محمد محفوظي لمساعدتي في الحملة الانتخابية بالناحية ».

ولم يحالف الحظ بودة وبن حبيلس. وكان الفوز بالناحية لمرشحي الإدارة، وهما القاضي قدور وبن شنوف. وفي منتصف فبراير 1947 م، حضر بنفس الصفة المؤتمر الأول « لحركة انتصار الحريات الديمقراطية »

الخاصة » ومما قاله في هذا الصدد : « كل مسؤول لا يرشّح مناضلا كفؤا من القاعدة فهو خائن ! ».

وبعد مضي فترة وجيزة، تلقى مسؤول ولاية بسكرة-الأوراس أمرا من بلوزداد، بالشروع في اختيار العناصر المؤهلة لتكوين نواة المنظمة الخاصة بالناحية.

وفي إطار التمهيد لهذه العملية الخطيرة، زار بسكرة الثلاثي آيت أحمد -بالحاج الجيلالي- بوضياف، حيث ألقوا على المناضلين محاضرات في الميدان شبه العسكري. وتلا ذلك مجيء علي مهساس وبالحاج الجيلالي فقدم لهما عصامي بالمناسبة بن مهيدي، لما كان يتميز به من مؤهلات القيادة والتنظيم والمحبة والإخلاص الشديد للوطن حسب قوله.

وكان من عناصر الخلية الأولى « للمنظمة الخاصة » بناحية بسكرة، فضلا عن بن مهيدي، الهاشمي الطرودي، أحمد دحّة، عبد الله ميدة، علي بيرة .. وما لبث بن مهيدي أن عيّن على رأس هذا التنظيم في ولاية بسكرة-الأوراس، قبل أن تسند المهمة في هذه الناحية الأخيرة إلى بن بولعيد « لكونه من أقدر المناضلين وأكثرهم حنكة ودراية بأحوال المنطقة » حسب الشاهد.

وقد اقترح عصامي بن بولعيد، أثناء زيارة مهساس وبلحاج وبوضياف إلى بسكرة .. وحسب الشاهد، فإن عملية تأسيس « المنظمة الخاصة » اكتملت بولاية بسكرة-الأوراس في أبريل 1948 م. وقد أعقبها مباشرة الشروع في تدريب المناضلين على فنون القتال والحرب، واستطلاع الأرض والتعرف على الميدان والموانع الطبيعية بصفة خاصة.

وحاول « لاجودان » إعلان الثورة في فاتح أكتوبر !

سبقت عملية تسليح المناضلين في « حزب الشعب الجزائري »، قرار تأسيس « المنظمة الخاصة » الصادر عن مؤتمر 15 فبراير 1947 م، فقد انطلقت العملية عقب حوادث 8 مايو 1945 م. ويؤكد المناضل محمد عصامي في هذا الصدد، أنّ المناضل الكبير محمد بلوزداد (الذي يصفه « بمعلمي ») اجتمع بهم في بسكرة، خلال شهر يوليو من السنة المذكورة ليستخلص معهم العبرة من تلك الحوادث الدامية، وهي أن المواجهة القادمة مع نظام الاحتلال لن تكون بغير السلاح.

وقد أوحى إليهم بالمناسبة أن يحاول كل مناضل اقتناء سلاحه الشخصي، استعدادا ليوم كريهة آت لا ريب فيه. وقد اكتست عملية التسليح طابعا نظاميا بعد تأسيس المنظمة الخاصة، كما تؤكد ذلك مساعي المناضل محمد عصامي.

وبناء على ذلك أخذ المناضلون يسعون لاقتناء أسلحة خاصة، ومساعدة المعوزين منهم على اقتنائها.

وفي ربيع 1948 م اكتملت هيكلة « المنظمة الخاصة » على مستوى الولاية، فتلقى مسؤولوها تبعا لذلك أمرا من قائدها محمد بلوزداد بالشروع في البحث عن الأسلحة وشرائها.

وفي هذا الإطار قام مسؤول الولاية بعدّة مهمات، بعد أن تلقى من قيادة « المنظمة » مبالغ مالية بواسطة كل من علي مهساس والبشير دخلي.[1]

1. كان مهساس يومئذ قد خلف بلوزداد على رأس تنظيم الحزب بالشرق الجزائري، بينما كان دخلي مسؤولا في لجنة التنظيم المركزيـة.

- المهمة الأولى : قام بها مسؤول الولاية بمساعدة أحمد ميلودي مسؤول قسمة الوادي. وقد أسند تنفيذ الأمر إلى ثلاثة من أعضاء المنظمة الخاصة هم : محمد بالحاج ميهي، البشير بن موسى، عبد القادر العمودي. وكانت الحصيلة 33 بندقية نصف آلية من نوع « ستاتي » إيطالية الصنع.

تم نقل هذه الكمية من الوادي إلى بسكرة في حافلة المستوطن « ديغليوني »، ملفوفة في حصائر وطرود. وقد تم إخفاؤها مؤقتا بمخزن للمناضل أحمد الزقوني، قبل نقلها وتسليمها إلى بن مهيدي في قسنطينة بواسطة المناضل عبد الحفيظ بالبكري.

- المهمة الثانية : وكانت أكثر طموحا، وتمثلت في تكليف أعضاء المنظمة بالوادي، بالتواغل في المناطق الصحراوية الحدودية لجمع ما يمكن من الأسلحـة.

نفذ هذه المهمة التي استغرقت شهرين كاملين المناضلان محمد بالحاج والبشير بن موسى، وأسفرت عن شراء 103 بندقية فردية مختلفة الأنواع وكمية من الذخيـرة.

وتولى نقل هذه الأسلحة من الوادي المناضل محمد الصغير بالعيد بمساعدة بالحاج وبن موسى ومعهما العمودي .. وخزّنت مؤقتا في مطامير بقرية « طوماس » بين زريبة الحامد وزريبة الواد. وطال تخزينها إلى أن تسرب خبرها لسكان القرية، وخشي المناضل عصامي العاقبة فقام بطرح الأمر على بلوزداد، فأشار عليه بتكليف بن بولعيد. وهكذا تولى هذا الأخير نقلها إلى آريس مستعينا بفوج من المناضلين كان على رأسه المناضل مصطفى تمقليتين من عرش السراحنة [1]. وقد استعملت هذه

1. ذكر الشاهد في لقاءات أخرى أن هذه المهمة تولاها عزوي، بعد فشل محاولة سابقة للمناضل مبارك اسمايحي.

الأسلحة ليلة فاتح نوفمبر 1954 م بالأوراس وشمال قسنطينة ومنطقة جرجرة كما هو معـروف.

- المهمة الثالثة : وكانت تتمثل في السفر إلى تونس، لبحث إمكانيات شراء أسلحة من هناك. ويقول محمد عصّامي في هذا الصدد أنه قابل بلوزداد أواخر 1948 م بحي القبة (بالعاصمة) وكان مريضا، فأبلغه أن امحمد يوسفي (من أركان « المنظمة الخاصة ») سيزوره في بسكرة لأمر محـدد.

وقد سافر عصامي رفقة المناضل حامد اروابحية من تبسة إلى تونس العاصمة، حيث قابلا المناضلين محمد دحماني ومسعود المقراني، وبحثا معهما مسألة شراء الأسلحة. وقد تعهد هذان المناضلان بطرح الأمر على معارفهما من أنصار حزب الدستور الجديد، على أن يكون الجواب في جولة لاحـقة.

وكان المناضل دحماني بمثابة نقطة اتصال لعناصر « المنظمة الخاصة »، وحلقة وصل في نفس الوقت بالوطنيين في كل من تونس وليبيـا.

وكانت الجولة الثانية بعد ذلك رفقة محمد بوضياف، وتم اللقاء بالمناضلين الجزائريين وبعض الوطنيين من تونس، لكن لم يسفر عن نتيجة ملموسـة.

ويقول عصامي في هذا الصدد أنه علم بتونس أن بوضياف تمكّن من شراء كمية من الأسلحة بوسائله الخاصة، وقام بتدبير نقلها إلى الجزائر بعد ذلك.

ولما عادا إلى الجزائر، طلب إليه بلوزداد أن يسلم بوضياف 250 ألف فرنك قديم.

مثل هذه المهام الخطيرة، لم تكن لتمنع عصامي من مواصلة نشاطه السياسي العادي، باعتباره مسؤول ولاية وعضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار. وقد حضر بهذه الصفة اجتماع اللجنة المركزية بزالدين (الروينة - عين الدفلى) في أواخر ديسمبر 1948 م.

ومن ذكرياته عن هذا الاجتماع أن المشاركين تلقوا إنذارا كاذبا، تلاه اقتراح بإحراق الوثائق التي كانت بحوزتهم. وقد طرح الأمر على رئيس الحزب الحاج مصالي، فأحاله على الدكتور الأمين ! وهنا تدخل الحسين لحول وتحمّل مسؤولية إحراق الوثائق التي لم تحرق في نهاية المطاف، لأن الإنذار كان كاذبا باختصار ! ومع ذلك فضلت اللجنة المركزية مغادرة المكان ومواصلة اجتماعها بالبليدة.

وفي مارس 1950 م أعلنت إدارة الاحتلال عن اكتشاف « المنظمة الخاصة »، فاعتقل عصامي الذي نال نصيبه من التعذيب ببسكرة ثم بقسنطينة. لكن مصالح الأمن لم تعثر على ما يورطه فأفرج عنه.

وفي صائفة 1954 م عندما أخذ بوضياف ورفاقه يجدّون في الإعداد للثورة، اتصلوا بعصامي مرة أخرى لمساعدتهم في مسألة الأسلحة. وأصبح منذ ذلك الحين على صلة ببن بولعيد، بواسطة المناضل دحّة بن عبد الرحمان.

وفي الخريف الموالي حلّ ببسكرة كل من بوضياف وبن بولعيد ومعهما سليمان « لاجودان »[1] الذي كلف بالمناسبة بمهمة التنسيق في

1. مناضل من البويرة يحمل لقب الهاشمي العربي، يذهب بعض المناضلين إلى القول أنه كان يعمل لصالح الأمن الفرنسي منذ فترة وجوده بالبويرة. في حين يذهب البعض الآخر إلى القول أن فترة الإعداد للثورة فاجأته وهو يبحث عن الاستقرار العائلي انطلاقا من عمله في مطبعة الحزب. وقد يكون ذلك من عوامل فشله وخيانته، علما أنه تنسب إليه عملية الإيقاع ببطاط قائد المنطق الرابعة في 16 مارس 1955 م.

عملية جمع الأسلحة بالناحية وتوجيهها إلى الأوراس خاصة، باعتبارها البؤرة الرئيسية للعمل المسلح في بداية الثورة.

ويذكر الشاهد في هذا السياق أمرا طريفا وغريبا في نفس الوقت، وهو أن « لاجودان » كان يعتزم إعلان الثورة في فاتح أكتوبر 1954 م ! ولحسن الحظ أن بوضياف حل ببسكرة في 27 سبتمبر، فأوقف هذه المبادرة الفردية[1]. ويعلّق على ذلك بقوله : « رغم هذه السابقة ثبّت بوضياف « لاجودان » في مهامه وزوّده بتعليمات جديـدة » !

لم يعرف عصامي من بوضياف بالمناسبة موعد إعلان الثورة لكنه نبهه بقوله : « عليك أن تغادر بيتك ليلة العملية، لأنك ستكون على رأس قائمة المعتقلين ! » وفعلا اعتقل عصامي على الساعة الثامنة من صبيحة فاتح نوفمبر 1954 م، أسوة بـ 18 مناضلا من « السياسيين الخطرين جدا ».

قضى عصامي خمس سنوات بالسجون داخل البلاد، قبل أن يفرج عنه سنة 1959 م إفراجا مشروطا بالإقامة الجبرية. غير أن هذا الإجراء لم يمنعه من استئناف نشاطه في إطار تموين جيش التحرير انطلاقا من قرية « طوماس ».

وقد استمر في نشاطه هذا إلى أن وضعت الحرب أوزارها، فكان من بين المناضلين الذين كلفتهم « حكومة بومرداس »[2]، بتنظيم استفتاء تقرير المصير ببسكرة وضواحيـها ..

1. قد تكون لهذه « المبادرة » علاقة بالأمر الأول الذي يحدد موعد الثورة بـ 15 أكتوبر. وقد تم التخلي عنه بعد أن أفشى السر محمد يزيد انطلاقا من القاهرة.
2. هي « الهيئة التنفيذية المؤقتة » التي أنشئت بموجب اتفاقيات إيفيان. لإدارة الفترة الانتقالية من وقف القتال (19 مارس)، حتى استلام مقاليد الأمور من لدن هيئات الجزائر المستقلة.

وغداة الاستقلال عاد إلى مهنته الأولى، الخياطة، دون أن يطلّق العمل السياسي في بداية الأمر .. ويفهم من شهادته أنه وقف إلى جانب بوضياف في الفترة ما بين صائفة 1962 م وانقلاب 19 يونيو 1965 م.

لكن بعد الانقلاب طلّق السياسة طلاقا بائنا، واتخذ من محل الخياطة ببسكرة وسيلة لكسب القوت، ومرصدا في نفس الوقت لمراقبة الأحداث، مصداقا لقول الشاعر :

وذو الشوق القديم وإن تسلّى　　مشوق حين يلقى العاشقين !

الساسي بن حملة يتذكر...

الذاكرة الجماعية تسجل مظلمة « الكرمات »

قبل مولد المناضل الساسي بن حملة بأربع سنوات *، سجلت الذاكرة الجماعية بناحية قالمة مسقط رأسه بأحرف من نور، واقعة من وقائع الاستبداد الاستعماري وقمعه الوحشي، كان مسرحها مكانا يدعى الكرمات عند مشارف المدينة، اعتادت قوات الاحتلال أن تخيم فيه وهي في طريقها من عنابة إلى قسنطينة : إعدام امرأة وستة رجال من أولاد الكبلوتي (ناحية المشروحة)، ثاروا ضد حجز أملاكهم من طرف المستوطنين (الكولون).[1]

** ولد الساسي بن حملة بقالمة في 12 سبتمبر 1926. وكان والده يشتغل بتجارة التجزئة. التحق بحزب الشعب الجزائري (المحظور) سنة 1943، وتدرّج في النضال من مسؤول فوج إلى مسؤول قسمة.*
- عيّن ضمن نخبة « المنظمة الخاصة » بعد مؤتمر فبراير 1947، وما لبث أن أصبح مسؤولها بقالمة وضواحيها.
- اعتقل غداة اكتشاف « المنظمة الخاصة » عام 1950 بعنابة، وحكم عليه بخمس سنوات سجنا خفضت إلى ثلاث بعد الاستئناف في العاصمة.
- كان على علاقة وثيقة بالثوار أمثال مراد ديدوش والباجي وبوجمعة سويداني، وجعل من متجر والده بقالمة مأوى لهم ونقطة اتصال في غدوّهم ورواحهم بالناحية.
- اعتقل في 2 نوفمبر 1954 ضمن حملة الاعتقالات الوقائية التي مست جميع فصائل حركة انتصار الحريات الديمقراطية دون استثناء، وأفرج عنه في أبريل 1955 ليعتقل من جديد في 7 مايو الموالي. وقد ظل ينتقل طوال ثورة التحرير من محتشد إلى آخر. بدأ رحلة المعاناة بتدشين محتشد عين أفلو (الأغواط) ليختمها في 15 مارس 1962 من محتشد عين وسارة (الجلفة).
- يرأس منذ 1995 جمعية 8 مايو 1945 بقالمة، ويناضل من أجل « رد الاعتبار » لضحايا تلك المجازر الرهيبة.

1. الخبر عدد 22 و29 نوفمبر 2007.

ذكرى هذه الواقعة الأليمة عاشرها في صباه، مغذية فيه حساسيته ضد الظلم بمختلف ألوانه، وشعوره الغامض بوطأة الظلم الاستعماري الذي يلفّ محيطه ويكاد يخنق أنفاسه.

وفي عام 1938 وقد بلغ 12 من عمره، وجد نفسه مثل عدد من أقرانه، في ذيل مظاهرة احتجاج على احتلال إيطاليا (الفاشية) للحبشة، يحمل المشاركون فيها الأعلام الفرنسية ويهتفون بحياة الزعيم بن جلول ... وفجأة، شاهد ثلاثة أو أربعة من المتظاهرين يصعدون على ظهر شاحنة وهم يلوّحون بألوان العلم الوطني الجزائري، ويخاطبون المسيرة قائلين : « ياناس، هذا هو علمكم ! ».

وبفضل هذا الموقف المفاجئ تعرّف الشاهد على العلم الوطني الذي يراه أول مرّة، وتلقى في نفس الوقت رسالة الوعي ببلاده التي أصبح يتغنى بها مع أنداده بواسطة أنشودة : « بلادي ... بلادي ... أنت حبي وفؤادي ». لم يكن ذلك المشهد الوطني في المظاهرة الإصلاحية، التي سار فيها أنصار الدكتور بن جلول، لقطة عابرة بل كان ثمرة جهود النواة الأولى بقالمة التي كان في طليعتها روّاد أمثال : أحمد جلول وعمار بوجريدة وعبد القادر هرقة ... الذين حملوا راية « نجم شمال إفريقيا » بالناحية، وبعده حزب الشعب الجزائري ابتداء من ربيع 1937.

وحسب الشاهد، فإن أحمد جلول كان مهاجرا بفرنسا، حيث تعرّف على الحاج مصالي رائد الحركة الوطنية، وعاد إلى الناحية بتكليف منه لإنشاء الخلايا الأولى للنجم. وقد عمل مصففا في مطبعة اليهودي عطياس. وهناك تعرّف على الشاب بوجمعة سويداني الذي أخذ منه أسرار المهنة وراية القضية الوطنية في نفس الوقت. وقد اعتقل أحمد جلول ورفاقه غداة حظر حزب الشعب في أواخر سبتمبر 1939، وحكم عليهم بـ 8 سنوات سجنا، مرفوقة بمثلها نفيا بعيدا عن قالمة وضواحيها.

كان الفتى بن حملة يومئذ قد ترك مقاعد الدراسة وهو في المرحلة الإكمالية، ودخل ميدان الحياة العامة مدخلا حسنا، عبر مكتب محام فرنسي ثم كتابة الضبط لدى محكمة قالمة. وبينما هو في تلك الوضعية المهنية المريحة بلغته الدعوة الوطنية مباشرة، عن طريق جاره بالحي العربي الذي عرض عليه الانضمام إلى صف « الوطنيين » بعدما لاحظ فيه استعدادا لذلك. وقد نقل لنا الشاهد عن هذا الموقف الحوار التالي :

- وما محل الطاهر مدور والطاهر بوتسفيرة -وكانا من أصدقائه- في حزبكم هذا ؟
- إنهما معنا.
- لكن لماذا لم يحدثاني عنه ؟
-ربما تخوّفا لعملك بالمحكمة.

رحّب الشاب بن حملة (17 سنة) بهذا العرض الوطني الذي جاء عام 1943، في أجواء الانفراج السياسي -النسبي- الذي صاحب نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر من السنة الماضية. وبناء على ذلك، أعطاه جاره كلمة السر التي تهديه إلى مسؤول خليته وهي : الأمير عبد القادر.

بعد سنة تقريبا، أصبح المناضل الجديد مسؤول فوج (5 مناضلين)، وقد تزامن ذلك مع ظهور حركة « أحباب البيان والحرية »، وهي حركة إئتلافية من أنصار حزب الشعب وأنصار فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ويوضح الشاهد في هذا الصدد أن الانضمام إلى هذه الحركة الجماهيرية كان اختياريا، وأنه شخصيا فضل البقاء في التنظيم السري ما دام الهدف واحدا وهو استقلال الجزائر حسب قوله.

مجزرة 8 مايو آشياري.. والآخرون

« يسقط الاستعمار ! »، «يحيا الاستقلال »، « أفرجوا عن مصالي »، « أفرجوا عن المساجين السياسيين » .. تلكم هي الشعارات التي رفعها مناضلوا حزب الشعب الجزائري بڤالمة في فاتح مايو 1945، أسوة بما حدث في العاصمة والعديد من المدن الجزائرية.

مرّت هذه المظاهر بسلام، رغم استدعاء بعض المشرفين عليها وتهديدهم من قبل رئيس الدائرة السفاح أندري آشياري.

وفي 8 من نفس الشهر، أعاد مناضلو الناحية الكرّة بنفس الشعارات مع رفع علم الجزائر وسط أعلام الحلفاء الأربعة الكبار (أمريكا -بريطانيا- روسيا فضلا عن فرنسا)، مشاركة إيّاهم أفراح النصر على النازية الألمانية.

كان المناضل الساسي بن حملة آنذاك مسؤول فوج في التنظيم السري لحزب الشعب الجزائري المحظور. وعشية هذا اليوم المشؤوم اتصل به مسؤوله المباشر، ليضرب له موعدا غدا على الساعة الثامنة صباحا بمقهى عمار رڤي رفقة جماعته.

وفي الموعد المحدد وصل وعناصر فوجه إلى المقهى، حيث وجد إسماعيل بن عزوق وهو رئيس فوج مثله. جلس الاثنان في انتظار الأوامر من المسؤول المشترك (المناضل شايبي) الذي كان يأتي بين الفينة والأخرى لتفقد الموقف. استمر الحال على هذا النحو حتى الثالثة بعد الظهر، عندما طلب منهما المسؤول المذكور الذهاب رفقة عناصرهما إلى ساحة القديس أوغستين، لدعوة الجمهور الجزائري إلى التحول باتجاه باب السوق والكرمات، حيث يقام احتفال العرب بالهدنة.

وفي حدود الرابعة انطلق البوق إيذانا بإعلان الهدنة، فتحركت المسيرة عبر باب السوق فشوارع : عنّونة، مجاز عمار، ساحة القديس أوغستين، قدماء المحاربين. ولما وصلت بهذا الشارع (8 مايو حاليا) ما بين « مقهى فرنسا » وبنك « القرض الليوني » اعترضت سبيلها عناصر من الدرك، كانت في وضعية الاستعداد لإطلاق النار. وعند توقف الصفوف الأمامية أمام هذا الحاجز استمرت الصفوف الخلفية في التقدم، ضاغطة بذلك على المقدمة التي كانت لا بد أن تصطدم برجال الدرك الذين شرعوا فورا في إطلاق النار على المتاظاهرين، متسببين في إصابة العديد منهم بين قتيل وجريح.

كان رئيس الدائرة آشياري بين صفوف رجال الدرك، وهو الذي أمر بإطلاق النار، بحضور النائب العام برنارديني. وتواصلت المجزرة بشكل منظم واستمرت، حسب الشاهد، حتى أواخر يوليو، بمشاركة رئيس البلدية موبار وقائد الميليشيا المحلية أندري ڤريفي، وهو معلم يرأس فرع الحزب الاشتراكي بالمدينة.

ومن ضحايا هذه المجزرة الرهيبة من النساء : الآنسة أوصيف ومليكة بوزيد والزهرة رڤي التي اغتيلت رفقة أخويها محمد وحفيظ، وكذلك نفيسة فاسي التي اغتيلت وهي حامل في شهرها السادس، مع زوجها وابنها إبراهيم البالغ من العمر 12 سنة.

ويذكر من الرجال : صالح طبّال، وهو من قدماء المحاربين، وقد تقدم من رجال الدرك وارتدى زيه العسكري ونياشينه متوسلا إليهم بالكف عن اغتيال المواطنين الذين ضحى آباؤهم وإخوانهم في سبيل فرنسا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، لما في ذلك من إساءة بالغة بفرنسا ذاتها ... لكنه اغتيل بدوره دون أي اعتبار لخدماته أو نصائحه !

ويخبرنا الشاهد أن موجة القمع طالت القرد وصاحبه المناضل الوطني أيضا !

ملابسات اكتشاف « المنظمة الخاصة »

بعد مجازر 8 مايو 1945، اقتنع المناضلون الوطنيون أكثر فأكثر بأن زحزحة نظام الاحتلال غير ممكنة دون كفاح مسلح شاق وطويل. [illegible] أقل من سنة من الانفراج السياسي النسبي الذي أعقب

بين قسنطينة، مقر قيادة الشرق الجزائري، التي كان على رأسها بوضياف، وكل من ناحيتي سوق أهراس (الباجي) وعنابة (بن زعيّم).

وكان بوضياف يشرف شخصيا على تكوين المناضلين في استعمال الأسلحة وفنون القتال والحرب الثورية، يساعده في ذلك كل من بن مهيدي وديدوش ... وكان المسؤولون يقومون بمهامهم ملثّمين، لذا عرف بوضياف بين مناضلي الناحية بـ « أبو الأصابع » لطول أنامله !

كان الشاهد خالي الذهن تماما فلم يتأثر كثيرا بما سمع، من باب الظن أن لا علاقة لما حدث بالمنظمة الخاصة، وأدرك الثنائي بن مهيدي وديدوش ذلك فتركاه في حاله.

عاد الثلاثة إلى قالمة رفقة عمي صالح، وعند مشارف المدينة توقفت الشاحنة حتى الخامسة صباحا موعد إقلاع الحافلة المتجهة إلى سكيكدة، وتحوّل هذا التوقف الطويل إلى ما يشبه الجلسة النظامية دون التطرق إلى ما حدث بعنابة.

ترك السائق بن حملة أمام منزله « بالحي العربي » ورافق الثنائي إلى محطة الحافلات ...

وفي الساعة الثامنة صباحا طرق باب المنزل شاب ابن شرطي جزائري معروف بالمدينة، لم يخرج له في المرة الأولى .. فذهب ثم عاد ثانية بنوع من الإلحاح فخرج إليه، فطلب منه الشاب أن يرافقه إلى مركز الشرطة بدعوى التعرّف على دراجة أخيه النارية التي سرقت قبل أيام!

في مركز الشرطة، لم يجد بن حملة دراجة أخيه، بل وجد بن زعيّم ينتظر مواجهته! وكانت الصدمة كبيرة بحسب المفاجأة ..

وما لبث أن تبين حجم الكارثة عندما واجه بمسؤول ثان هو مختار الباجي. وعن اكتشاف أمر « المنظمة الخاصة » ينقل الشاهد رواية شائعة مفادها أن شقيقة أحد المسؤولين بعنابة ارتبكت عند مجيء الشرطة لاعتقاله، فحاولت إخفاء حقيبة كانت تعرف أن بها بعض أسراره. وبناء على ذلك تفطنت الشرطة لأهمية الحقيبة فحجزتها، وكانت بها معلومات حول مناضلي المنظمة بالمدينة.

بلحاج الجيلالي: « الاستقلال مجرد هراء »!

اعتقل المناضل الساسي بن حملة حسب روايته في 25 مارس 1950، في إطار حملة اعتقالات شملت عشرات المناضلين عقب الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 من نفس الشهر، وبناء على قرار الإحالة فإنه بقي تحت ذمة التحقيق بضعة أيام، قبل قرار سجنه ابتداء من فاتح أفريل الموالي.

في البداية اضطر المتهم إلى الاعتراف بما نسب إليه، بعد مواجهته باثنين من كبار المسؤولين بولاية عنابة، وهما حسين بن زعيم ومختار الباجي، فضلا عن توفر القرائن الثابتة التي لا مجال لنكرانها ذلك أن قرار الإحالة يشير إلى أن الشرطة حجزت لديه وثائق عسكرية هامة، منها كراسات تسلمها من بن زعيم تتضمن دروسا حول فنيات القتال والتدريب العسكري.

لكن بعد فترة الارتباك الأولى طلعت قيادة حركة الانتصار بفكرة « المؤامرة ». أي تفسير حملة الاعتقالات التي ضربت عناصر « المنظمة الخاصة بمؤامرة، من تدبير الشرطة الاستعمارية للنيل من الحزب وإشعاعه وسط الجماهير. والأدهى أن إدارة السجن حجزت رسالة القيادة في هذا الشأن، بعد أن بعث بها عمار بن عودة إلى بن زعيم، وفحواها ضرورة التراجع عن الاعترافات السابقة والتمسك بفكرة المؤامرة البوليسية لما في ذلك من مصلحة للحزب ».

وبعبارة أخرى فإن معتقلي سجن عنابة وجدوا أنفسهم في وضعية لا يحسدون عليها: « معزة ولو طارت! » صعب على بن زعيم أن يتراجع عن سابق اعترافاته، ما جعله يتحول عمليا إلى شاهد إثبات على رفاقه، أسوة بالمسؤول العسكري « للمنظمة الخاصة عبد القادر بلحاج الجيلالي

الذي جيء به لذات الغرض من العاصمة. وقد صدم الشاهد لهذا المسؤول الكبير وهو يرد على رئيس المحكمة الذي سأله : « ما رأيك في استقلال الجزائر » فكان الجواب « مجرد هراء يا سيادة الرئيس » !

كان نصيب الساسي بن حملة في محاكمة عنابة التي جرت في 30 يونيو 1951 خمس سنوات سجنا وست نفيا ومثلها حرمانا من الحقوق المدنية، فضلا عن غرامة قدرها 300 ألف فرنك فرنسي (قديم).

رفض بن حملة ورفاقه هذه الأحكام القاسية، فاستأنفوا لدى محكمة الجزائر التي قلصت العقوبة بالنسبة إليه إلى ثلاث سنوات سجنا.

قسمة قالمة تلتزم الحياد

في أفريل 1953 أفرج عن الساسي بن حملة أسوة بالعديد من رفاقه في قسمتي قالمة وسوق أهراس، وكانت قيادة حركة الانتصار قد حلت المنظمة الخاصة عام 1951 فتم استقبال مناضليها في الهياكل السياسية للحزب.

غير أن جماعة سوق أهراس التي سجنت بسركاجي أثناء إستئناف الأحكام الأولى بعنابة، عادت من العاصمة تحمل معها بذور أزمة القيادة التي بدأت أصداؤها تتسرب إلى بعض المناضلين، علما بأن المؤتمر الثاني لحركة الانتصار المنعقد بالعاصمة في بداية أبريل حاول معالجة الخلاف فزاده حدة وتعقيدا.

وبناء على ذلك سارعت جماعة سوق أهراس بطرح الخلاف على المناضلين، ولم تكتف بذلك، بل بادرت بتجميد الاشتراكات في انتظار ما سيسفر عنه تطور الأمور.

علمت جماعة قالمة بهذا الموقف، فاتصلوا برفاقهم في سوق أهراس الذين أخبروهم بالخلاف الذي بدأ ينتشر ويستفحل في الدوائر العليا للحزب.

كان مراقب الحزب عمر غزالي قد مرّ قبل ذلك بقالمة، لأخذ الاشتراكات دون أن يطلعهم على بوادر هذا الخلاف، وقد أغضبهم ذلك منه بعد الاطلاع على ما يجري، فقاموا بدورهم بتجميد الاشتراكات والتزام الحياد، مقررين بالتنسيق مع جماعة سوق أهراس عدم الاعتراف مستقبلا بغير النظام الثوري الذي يقود المناضلين والشعب في الاتجاه السليم .. اتجاه الكفاح المسلح.

في انتظار هذا النظام المنقذ، ظل بن حملة يتابع أطوار الأزمة الأليمة التي تمزق قيادة حركة الانتصار، وقد حضر مؤتمر المركزيين في منتصف أوت 1954 بالعاصمة، كملاحظ -بعد إلحاح القاعدة عليه- بأمل الحصول على بارقة أمل تعيد القيادة العليا إلى رشدها والحزب إلى وحدته.

ويخبرنا في هذا الصدد بأنه وجد نفسه على ذات الموقف مع أمثال علي منجلي وعبد الرحمان بن العقون، وخلاصته أنه من الأفضل لبن خدة ورفاقه أن يساندوا الحركة الثورية التي تحضّر لاندلاع الثورة في أجل قريب.

وحسب الشاهد فإن إعلان هذا الموقف كان مثار جدل حاد مع كل من مسعودي زيتوني وحسين لحول، فقد ردّ الأول « أن مثل هذه المسيرة لا يمكن أن يقوم بها أناس يشي بعضهم ببعض لمجرد صفعة ! وأيّده الثاني قائلا : « إنّ الثورة لا تقوم بأربعة أو خمسة قردة في الجبال ».

وقد كانت كلمة « قردة » مثار احتجاج، ما جعل لحول يتراجع -بنوع من التلاعب بالألفاظ- قائلا إنه يقصد كرودة (حجارة لعبة الكرود الشعبية).

اجتماع الفرصة الأخيرة بقسنطينة

اصطدم مختار الباجي وهو يحضر للثورة ناحية سوق أهراس بمشكلتين :

- **الأولى** : تسلل ثوار تونس عبر المناطق الحدودية، ومزاحمة الباجي ورفاقه إلى حد ما في جمع الأسلحة والمؤونة.
- **الثانية** : عودة بعض الثوار الجزائريين الذين كانوا في صفوف ثوار تونس إلى الناحية، بعد إعلان الوزير الأول منداس فرانس في صائفة 1954 استعداد بلاده لمنح تونس استقلالا ذاتيا والتفاوض مع الوطنيين بقيادة الحبيب بورقيبة.

وقد بدأ هؤلاء العائدون يتصرفون بالناحية وكأنهم نظام مواز للنواة الثورية التي كانت تحضر لإعلان الثورة في ظل السرية التامة. وقد اضطر الباجي إلى الاستعانة بمراد ديدوش لحل هذه المشكلة، كما دفعه ذلك إلى بيع حصته في المزرعة العائلية لأشقائه، للتكفل بهؤلاء العائدين وشراء كمية من الأسلحة في نفس الوقت. ولظروف ما لم يطلع الساسي بن حملة ورفاقه في قسمة ڤالمة -رغم وقوفهم على الحياد واستعدادهم للسير في ركاب الثوار- على القرارات الهامة الصادرة عن مجلس الـ 22 المنعقد بالمدنية (العاصمة) أواخر جوان 1954، تلكم القرارات التي دخل التحضير للثورة بموجبها مرحلته العملية، فلا الباجي ولا بن عودة أخبرهم بما يجري التحضير له، رغم تردد أقطاب مثل بوضياف وديدوش على

المتجر العائلي بڤالمة، في غدوهم ورواحهم بين ڤالمة وكل من سكيكدة وسوق أهراس وعنابة خاصة.

ويذكر الشاهد في هذا الصدد أن بوضياف قضى ليلة 15 أكتوبر في هذا المتجر، وقد سأل دون أن يخبره بشيء محدد : هل أنت على اتفاق مع سي عبد القادر (ديدوش)، فكان الجواب عفويا، نعم.

ومع ذلك وجد نفسه في خضم التحضيرات الجارية دون أن يدري، فقد مرّ به الباجي وطلب منه أن يرافقه لحضور اجتماع بقسنطينة، فسأله مستغربا : كيف لم يخبرني سي عبد القادر وقد بات عندي البارحة ؟! لذا ما إن وصل مكان الإجتماع ليلا حتى بادره هذا الأخير : ما الذي أتى بك ؟! فانبرى الباجي وتحمّل مسؤولية مبادرته.

انعقد هذا الإجتماع بمنزل الساسي حداد بحضور ديدوش وسليمان ملاح والسعيد بوعلي والبشير شيحاني، فضلا عن الباجي وبن حملة. كان هدف الاجتماع إقناع جماعة قسنطينة بالمشاركة في إعلان الثورة، لكن الجماعة أصرّت على تحفظاتها التي ما انفكت تكررها منذ إجتماع الـ 22، وفهم بن حملة بالمناسبة أن الاجتماع كان الأخير، بعد أن سبقته اجتماعات أخرى لنفس الغرض لكن بدون جدوى.

وتدخل الشاهد في النقاش ليقول إن بحوزته مبلغا من اشتراكات المناضلين المجمدة، وأنه على استعداد لتسليمها لمن يساعدهم على شراء السلاح.

رغبات سويداني عشية فاتح نوفمبر

اكتشف الساسي بن حملة بوجمعة سويداني في غضون 1944، أثناء اجتماع عام بمقر أحباب البيان والحرية في ڤالمة، وقد استرعى انتباهه

بحضوره وهو يرتدي البذلة العسكرية، وكان قد جنّد كمصفف في مطبعة الجيش بالمدينة نظرا لسابق عمله في مطبعة اليهودي عطياس.

ولفت انتباهه أكثر غداة الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 مايو 1945 الرهيبة، فقد اشترى رشاشة مسروقة من مجند سابق مثله، وبلغ الأمر شرطة الاحتلال فقبضت عليه، وقدمته إلى المحاكمة .. وأثناء محاكمته سأله رئيس الجلسة : لماذا اشتريت هذه الرشاشة المسروقة ؟ فكان الجواب فورا : « لأثأر لإخواني ضحاياكم في 8 مايو 45 » ! وبعد أن اختير سويداني عضوا في المنظمة الخاصة، سنة 1947، استمر يصنع الحدث في عالم النضال السري المطبق، ومن الأمثلة على ذلك :

- نقل أسلحة من سكيكدة إلى القل، وقد وقع في حاجز للدرك وتمكن من الإفلات منه.
- مهاجمة خزينة منجم الونزة، للاستيلاء على بعض المال الذي كانت المنظمة الخاصة في أمس الحاجة إليه. وبناء على ذلك كانت مصالح الأمن تلاحقه، وقد ورد ذكره في تقاريرها أكثر من مرة، حيث سجلت مثلا أن تاجر أنعام من قالمة يكون رآه بسوق بجاية !

وأثناء انتخابات أول مجلس جزائري في أبريل 1948 انتدب رفقة بن حملة ومناضلين آخرين لمراقبة مكتب حمام النبايل .. لكن بمجرد وصولهم إلى مشارف القرية اعترضت سبيلهم عناصر الدرك التي أفهمتهم بأن أمامهم 5 دقائق للعودة من حيث أتوا ! وقد سارع سويداني عقب هذا الحادث باستخلاص النتيجة التي لا بدّ منها : أن لعبة الانتخابات انتهت، ولن يشارك فيها بعد اليوم ! ومنذ ذلك الحين اختفى من الناحية، ليظهر بعد فترة كمسؤول للمنظمة الخاصة بمدينة وهران.

تجددت اتصالات بن حملة مع سويداني لفترة قصيرة قبيل اندلاع الثورة، لقد أسر إليه ديدوش ذات يوم عند مروره بقالمة بأن سويداني يرغب في مقابلته بالعاصمة، ويطلب منه أن يحضر معه صورة ابنته صليحة (ثمرة زواجه الأول بالناحية).

سافر بن حملة إلى العاصمة يحمل معه صورة صليحة، ونزل بمحل الخياط عيسى كشيدة في ساحة الشهداء، وقد وجد هناك عددا من قادة التيار الثوري، ومعهم سويداني الذي كان متنكرا في ري فلاح من المتيجة.

جلس إليه بعض الوقت بمقهى الحاج مريزق، ثم قاما واتجها نحو شاطئ الرميلة، حيث انتحيا جانبا لتناول قليل من الخبز مع بعض الفواكه.

وهنا فاجأه بطلب آخر : أن يطلب من هؤلاء القادة نقله إلى ناحية قالمة، ملحا عليه في الطلب إلى درجة أنه قال : ستقدم لي خدمة بذلك لن أنساها.

بحث بن حملة عن صيغة لتقديم طلب سويداني فاهتدى إلى القول : « التمس منكم نقل سويداني إلى قالمة لأنه أدهى مني سياسيا وأحسن استعدادا من الناحية العسكرية، ولا شك في أن مناضلي الناحية سيفرحون بذلك كثيرا ! ».

كان ردّ ديدوش فوريا : غير ممكن .. لأن ذلك سيخلق فراغا كبيرا بالمتيجة.

أصّر بن حملة مع ذلك، فوعده ديدوش بأنه سيرسل إليه الجواب الأربعاء القادم .. بإحدى الصيغتين : البضاعة قادمة في حالة القبول، والعكس في حالة الرفض.

وكان الجواب سلبيا، وكانت تلك هي آخر مرة يلتقي فيها بن حملة بكل من ديدوش وسويداني.

جريمة العقيد بيكاردا

في 2 نوفمبر 1954 كان المناضل الساسي بن حملة على موعد مع شرطة الاحتلال التي اعتقلته من باب الاحتياط، أسوة بالعديد من المناضلين من مركزيين ومصاليين وثوار بدون تمييز !

وقد بقي رهن الحبس الوقائي لغاية أبريـل 1955.

بعد الإفراج عنه أخذ يبحث عن اتصال يمكن أن يقوده إلى ثوار الناحية، وقد قاده ذلك إلى قسنطينة، حيث التقى بنفس الجماعة التي تحفظت على المشاركة في إعلان الثورة، وكانوا بدورهم قد خرجوا من السجن لتوهم، وحسب شهادته فإنهم كانوا يومئذ على ذات الموقف السابق.

وقبل أن يتمكن من الاتصال بثوار الناحية، صادف ذات يوم بساحة « سالوست » في قالمة المناضل صالح بوبنيدر (من وادي الزناتي) وكان يتاجر في الدجاج والبيض، فسأله قائلا : هل تعتقد بأن الأمر جادّ هذه المرة ؟ فأجاب بن حملة : وهل في ذلك شك ؟ وبعد أيام معدودة علم بأن بوبنيدر التحق بالجبال، عقب تصفية شرطي جزائري بوادي الزناتي، وكان ذلك في غضون شهر رمضان.

وفي أواخر أبريل تلقى فعلا أول اتصال : رسالة من قسنطينة تطلب منه تقريرا عن الحالة النظامية بقالمة، وتحديد موقفه شخصيا من الثورة، وكان فحوى الجواب : نحن على استعداد في انتظار الإشارة، وبناء على ذلك كون ورفاقه لجنة احتياط استعدادا لتعليمات جبهة وجيش التحرير بالناحية.

وما لبث أن حل بالجبال المجاورة عبد السلام بخوش، وهو مناضل سابق في المنظمة الخاصة بقسنطينة، فاتصل به بن حملة نيابة عن مناضلي

القسمة وسلمه مبلغ 700 ألف فرنك (قديم) لشراء الأسلحة. وقد وعد هذا المجاهد بالعودة إلى الناحية بعد رمضان للشروع في تنظيم الصفوف.

بيد أن شرطة الاحتلال لم تمهله فرصة الاجتماع بالثوار ثانية، فقد سارعت باعتقاله في 7 مايو الموالي اعتقالا تعسفيا استمر طيلة ثورة التحرير المباركة.

بدأت رحلة هذا الاعتقال التعسفي من ثكنة الوحدات السنيغالية بعنابة، ومنها إلى محتشد أفلو (الأغواط) الذي كان من بين مدشنيه رفقة المناضل البشير بومعزة الذي شاءت الصدفة أن يجمع بينهما قيد واحد بمحطة سطيف. ويذكر الشاهد طرفة في الطريق إلى آفلو، تؤكد أن من الهمّ ما يضحك : فقد عسكروا ليلا بمخيم ناحية قلتة السطل وفوجئوا بالجنود الفرنسيين وهم يأتونهم بلوبيا شهية، وقد تبين بعد ذلك أن ما حدث كان خطأ، لأن الأكل كان موجها إلى الجنود أمثالهم المعسكرين بالقرب من المكان المذكور !

ابتدأت رحلة المعتقلات بآفلو لتنتهي في 15 مارس 1962 -عشية وقف القتال- بمحتشد عين وسارة (بول كزال)، وما بين هذا وذاك مر بأهم محتشدات غرب البلاد : أركول، بوسوي، سيدي الشامي، ومحتشدات أخرى وسط البلاد كذلك : لودي (المدية)، الدويـرة.

ومن الذكريات الأليمة عن هذه الرحلة الطويلة من المعاناة يتوقف الشاهد عند محطة بوسوي (سيدي بلعباس) خاصة، حيث رشح العقيد « بيكاردا » مسؤول « الصاص » في المحتشد 20 معتقلا لإجراء التجارب النووية عليهم، في الصحراء الجزائرية بدءا بأول تفجير نووي في رقان (13 فبراير 1960). وقد علم بن حملة ورفاقه بهذه الجريمة بواسطة ملازم احتياطي من ناحية غرونوبـل.

بعد الإفراج عن بن حملة من محتشد عين وسارة، بقي بعض الوقت مع جماعة منطقة الجزائر بناحية بلكور، للمشاركة في مواجهة جرائم المنظمة المسلحة السرية (أواس) .. وغداة الاستقلال وجد نفسه يعود إلى نقطة البدء: العمل كمقتصد بمدرسة بن عكنون للأطفال المتخلفين ذهنيا.

ومن هذ المنطلق المتواضع وجد نفسه مع أحمد مهساس في ديوان الإصلاح الزراعي، ثم مراقبا بحزب جبهة التحرير، حيث اكتشف مبكرا أن الرقابة -المالية خاصة- لا ينبغي أن تطال كبار المسؤولين! وكانت نهاية المطاف في ظل الاستقلال الالتحاق بالشركة الوطنية للفلين والخشب، صحبة علي مروش رفيق محنة المحتشدات القاسية. ويعلق الشاهد على مسيرته النضالية الطويلة بنوع من المرارة - قائلا: إن نصيبه من المسؤولية بعد الاستقلال كان متواضعا، بسبب أزمات الحزب الوطني قبيل الثورة وعند اندلاعها .. تلكم الأزمات التي أدّت إلى تهميشه ورفاقه.

محمد عبد العزيز يتذكر

«أطفال الحجارة» .. في الأغواط

أصاب فيروس الحس الوطني محمد عبد العزيز * وهو تلميذ في إكمالية الأغواط في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، عن طريق زملائه في الدراسة طبعا، فضلا عن رافد ثان لا يقل أهمية: فوج ميموني من روّاد الحركة الكشفية في المدينة. تعني الكشافة آنذاك تعلم الأناشيد الوطنية المشحونة بحب الوطن (موطني)، والإيحاء بالاستعداد للكفاح من أجل تحريره (من جبالنا)، كما تعني الزي شبه العسكري والاستعراضات الدورية، فضلا عن الخرجات الميدانية للتعرف على الأرض وتضاريسها. وكانت الأغواط إلى جانب كل ذلك إطارا مناسبا للاحتكاك بالظاهرة الاستعمارية في أقبح مظاهرها، فقد كانت مقر القيادة العسكرية بأقاليم

*. ولد محمد عبد العزيز بالأغواط في 17 نوفمبر 1924، درس المرحلة الابتدائية في المدرسة الفرنسية بمليكة (غرداية) حيث كان والده مدرسا قبل أن يتولى إدارة المدرسة.
درس المرحلة الإكمالية بمسقط رأسه ابتداء من الموسم الدراسي 1937-1938، ثم واصل دراسته الثانوية بمعهد بوفاريك ابتداء من موسم 40-1941.
توقف عن الدراسة في غضون 42-43 بسبب تصعيد الحرب التي امتدت إلى الجزائر في شكل قصف جوي ألماني وإيطالي بعد إنزال الحلفاء في 8 نوفمبر 1942.
تشبع بالفكرة الوطنية الثورية قبيل الحرب العالمية الثانية عبر الإكمالية والمعهد فضلاعن الحركة الكشفية بواسطة «فوج» الرجاء، وما لبث أن التحق للدفاع عنها في صفوف حزب الشعب الجزائري السري.
تدرج في النضال من مناضل بسيط إلى رئيس ولاية، كما خبر النضال بوجهيه السياسي وشبه العسكري (المنظمة الخاصة)، وكان عشية فاتح نوفمبر 1954 مسؤول ولاية العاصمة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ...

الجنوب، وبها ثكنة كبيرة للفيف الأجنبي الذي جمع أسوأ شذاذ الآفاق من المرتزقة. وكان هؤلاء يخرجون أيام العطل وكأنهم في مدينة مستباحة يسكرون ويعربدون ويعتدون على الناس والحرمات، فكانوا بتصرفهم ذاك مثار سخط الشارع الأغواطي وسببا في شجارات دورية بدأت فردية لتتحول إلى جماعية بعد ذلك: المرتزقة من جهة والمواطنون من جبهة ثانية.[1]

كان تلامذة الإكمالية يشاركون في هذه الشجارات رغم أنوفهم، لأنّ مؤسستهم تقع بين ثكنة اللفيف ورحبة الزيتون التي تتحول بين الفينة والأخرى إلى ساحة حرب تستعمل فيها العصي والحجارة .. طبعا كان التلميذ محمد واحدا من أطفال الحجارة يومئذ، يشارك في رجم المرتزقة بكل عفوية وحماس، غير أن الموقف ما لبث أن تطور بعد تصاعد موجة العداء ضد هذا الجسم الغريب الشرس. فقد اشتكى المرتزقة إلى مسؤوليهم فقاموا بإعلان حظر التجوال في المدينة، وأرفقوا ذلك باستدعاءات وتحذيرات لأولياء التلاميذ.

... شارك أثناء أزمة حركة الانتصار في مؤتمر «أورنو» (بلجيكا)، ووجد نفسه لذلك عضوا في المجلس الوطني للثورة المنبثق عنه، وتولى بعض الوقت مسؤولية «الجزائر الحرة» بعد أن افتكها أنصار الحاج مصالي من أنصار اللجنة المركزية.

اعتقل غداة إعلان الثورة في 14 ديسمبر 1954 وصدر في حقه حكم نهائي بست سنوات سجنا، قضاها بين السجون والمحتشدات من سركاجي إلى الدويرة مرورا بتيفشون .. إلى أن أفرج عنه بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960. عمل بعد الاستقلال في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ثم بالعلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني. قبل أن يرافق العربي الطيبي في وزارة الفلاحة كمدير مركزي. وعند الشروع في تطبيق الثورة الزراعية أواخر 1972 عين أمينا عاما للجنة المكلفة بالإشراف على هذا التطبيق.

انتخب نائبا عن دائرة الأغواط خلال ثلاث فترات متتالية (77-82-87) قبل أن ينسحب في نهاية 1991.

عاش بالعاصمة متقاعدا بعيدا عن الأضواء، قبل وفاته سنة 2008.

1. الخبر عدد 26 يوليو و2 أوت 2007.

ولحسن الحظ فإنّ محمد انتقل في الموسم الدراسي الموالي إلى معهد بوفاريك، فأراح والده واستراح المرتزقة من حجارته في آن واحد!

مثل هذه الاحتكاكات التي كانت مدينة الأغواط مسرحا لها غذت نزعة العداء نحو جيش الاحتلال -ممثلا في فئة المرتزقة البغيضة- ومن ورائه نظام الاحتلال الفرنسي بصفة عامة، ويسرت في نفس الوقت سبيل التحاق الشاب محمد بالحركة الوطنية الثورية ممثلة في حزب الشعب الجزائري .. لقد تلقى دعوة هذه الحركة مباشرة من جاره محمد الأدهم الذي توسم فيه استعدادا فعرض عليه اللحاق بالخلية التي كان بصدد تكوينها في الحي الشمالي من المدينة .. ومنذ ذلك الحين أخذ يرعاه ويغذيه دوريا بصحافة الحزب آنذاك وهي «الأمة» و«البرلمان الجزائري» خاصة.

في بوفاريك التي التحق التلميذ الأغواطي بها خلال الموسم الدراسي 40-41 انشغل بعض الوقت عن النضال بالدراسة ومناصرة فريق مولودية العاصمة، عند التباري في ملعب المدينة مع الفريق المحلي المكون من غلاة «الكولون» بالمتيجة. كانت الحرب العالمية الثانية يومئذ في أوجها وكان المعهد غير بعيد عن الورشات الجوية المتخصصة في إصلاح الطائرات الحربية .. والتي كانت هدفا مفضلا للطيران الألماني .. لهذا السبب بالذات، ولا سيما بعد إنزال الحلفاء في 8 نوفمبر 1924، ما لبثت إدارة التربية أن قررت إغلاق المعهد، خوفا على حياة التلاميذ لا سيما الداخليين منهم، أمثال التلميذ محمد الذي وجد نفسه في مسقط رأسه مرة أخرى.

كان حزب الشعب الجزائري الذي ينتمي إليه التلميذ المناضل ينشط في السرية يومئذ بعد حظره غداة إعلان الحرب مباشرة، فاستأنف نضاله تحت إشراف جاره محمد الأدهم، وكان النضال يتمثل أساسا في توزيع مناشير الحزب وكتابة شعاراته على الجدران ليلا ..

تفطنت عيون الاحتلال بالأغواط لهذا النشاط، فقامت بحجز محمد وعدد من رفاقه للعمل في مصالح تموين الجيش بغرداية، بعد إعلان التعبئة العامة لتحرير فرنسا من الاحتلال النازي. لكن بدل أن يضعف هذا الحجز التعسفي عزيمته النضالية، عززها أكثر، بدليل استئناف نشاطه هناك ومساهمته في تأسيس خلايا جديدة في عرش المذابيح وبني مرزوق خاصة.

غير أن هذا النشاط الموازي لعمله في مصالح التموين، ما لبث أن لفت انتباه عيون الاحتلال بالناحية التي لم تتوان في طرده لا سيما بعد مهمة قام بها في متليلي.

هروب بن بلة ومهساس من سجن البليدة

بينما كان المناضل الشاب محمد عبد العزيز يؤدي مهامه النضالية في خليته بشكل عادي، فاجأه ذات يوم من عام 1948 مسؤوله المباشر قائلا : « منذ هذا اليوم لم تعد مناضلا في خليتنا » !

احتار المناضل محمد في فهم هذا الموقف ترى ماذا يعني ؟! أهو إقصاء من الحزب أم ماذا ؟! وإن كان إقصاء ترى ما السبب ؟!

اضطر إلى طرح الأمر على مسؤول قسمة الأغواط الذي أفهمه بأن عليه أن يصبر قليلا ! وذات يوم استدعاه مسؤول القسمة، ليقدمه لمسؤوله

الجديد القادم من العاصمة الذي حمل معه مفتاح اللغز : لقد اختير ليكون عضوا في نظام سري جديد هو « المنظمة الخاصة »، الطليعة المسلحة التي ستتولى إشعال فتيل ثورة التحرير الوطني عندما تقرر قيادة حزب الشعب الجزائري ذلك.

وضع العضو المرشح للالتحاق بالمنظمة الخاصة تحت التجربة بعض الوقت، لمعرفة مدى استعداده لترجمة قناعاته الوطنية على صعيد العمل الثوري المباشر : أي العمل المسلح باختصار.

وقد انتقل إلى العاصمة أكثر من مرة، لمزيد من الاطلاع على ما ينتظره الحزب منه في إطار جناحه شبه العسكري، ليساهم بدوره في وضع أسسه ناحية الأغواط. غير أن تجربة محمد عبد العزيز في « المخ » (المنظمة الخاصة) لم تزد على أكثر من سنة، ففي سبتمبر 1949 حدثت تغيرات على مستوى لجنة تنظيم الحزب وفي قيادة المنظمة الخاصة، استدعت عودته إلى النظام السياسي -العلني- كرئيس دائرة المدية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الواجهة الشرعية لحزب الشعب الذي ظل يواصل نشاطه في الخفاء كتنظيم سري محظور.

كانت الدائرة تضم عددا من القسمات الهامة بعدد أعضائها وحيويتهم، مثل قسمات قصر البخاري والبرواقية وقصر الشلالة التي كان ينشط بها مناضل يتباهى بتقمص شخصية الحاج مصالي الذي كان منفيا بهذه البلدة في أواخر الحرب العالمية الثانية، فكان بذلك كثيرا ما يستفز الحاكم بسلوكه فيغضب منه ويحاول حبسه.

وبعد أقل من سنة رأت قيادة الحركة تعيينه على رأس ولاية معسكر التي عاش بها أزمة الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة في ربيع 1950.

ولحسن الحظ فإن عناصر المنظمة تمكنت من الإفلات من الأسر، بالانسحاب مؤقتا باتجاه وهران وبشار.

وكانت قسمة مقر الولاية تضم شخصيات ذات وزن وطني مثل مصطفى اسنطبولي وبابا علي. لكنها مع ذلك لم تكن تخلو من بعض النقائص، مثل قوة العصبية القبلية التي وجد مسؤول الولاية صعوبة كبيرة في العمل على تجاوزها.

بعد معسكر عين على رأس ولاية البليدة التي عاش فيها وقائع « محاكمة الـ 56 » المتهمين في قضية المنظمة الخاصة، والتي جرت في نوفمبر 1951.

وقد تكفل مسؤول الولاية بمساعدة هيئة الدفاع -لا سيما المحامين القادمين من فرنسا- فضلا عن متابعة الجلسات التي كانت فرصة ثمينة للتعريف بحزب الشعب ورجاله وأطروحاته، علما بأن من بين المتهمين ثوار كبار، أمثال بن بلة ومهساس وعبان .. الخ.

ولم يمض وقت طويل على محاكمة البليدة حتّى تمكن اثنان من المحكوم عليهم -بن بلة ومهساس- من الفرار، وذلك في منتصف مارس 1952، وقد علم مسؤول الولاية بهذه العملية الناجحة بعد حدوثها، عن طريق مناضل أخبره بأنّ الهاربين لجأوا عند مناضل صادف أن زوجته أسقطت حملها -وخوفا من اكتشاف أمرهما نتيجة الزيارات العائلية التي تعقب عادة مثل هذه الحوادث، تدبر الأمر وتمكن بمساعدة المناضل القديم أحمد يحياوي من إنقاذ الموقف، بإيجاد ملجأ بديل في انتظار ترحيلهما إلى العاصمة. وحماية للمناضلين الفارين قام مناضلوا البليدة بحملة تضليل عبر سلسلة من الإشاعات، تزعم تارة أنهما سلكا طريق

وهران، وتارة أخرى طريق القاهرة .. وما إلى ذلك، وقد نجحوا بذلك في تضليل صحيفة « آخر ساعة » (بالفرنسية) التي كتبت ترجح فرضية مغادرة الجزائر.

ولحسن الحظ فإنّ فرار بن بلة ومهساس لم تكن له مضاعفات على النظام الحزبي محليا، الأمر الذي شكل هاجسا حقيقيا لمسؤول الولاية.

وفي خريف 1952 عيّن محمد عبد العزيز على رأس ولاية قسنطينة التي وجد بها نظاما قويا، أشعره بأن الحزب بها قوي فعلا وتسيره إطارات جيدة .. ومنذ ذلك الحين خلص إلى نتيجة مفادها إذا ما حدثت حركة ثورية ما فلن تكون إلا من الشرق ..

فقد كان من مساعديه يومئذ مناضلون سجلوا حضورهم في ثورة التحرير بأحرف من ذهب أمثال : حرشة، بشير شيحاني، مصطفى بن بولعيد، أحمد بوقرة، عبد الحفيظ بالصوف، محمد عصامي، عبد المجيد رافع، إبراهيم حشاني، وهلم جرا.

وقد عاش مسؤول ولاية قسنطينة مضاعفات تحرك الثوار التونسيين الذي أثار حمية مناضلي المناطق الحدودية بدءا بتبسة وسوق أهراس، وحتّى قالمة. فقد كان السؤال الذي يحرق شفاه عدد متزايد من المناضلين هو: كيف تتحرك تونس بينما نقف نحن موقف المتفرج ؟!

حاول مسؤول الولاية جهده دعوة هؤلاء المناضلين إلى الصبر ومراعاة ظروف الجزائر المستعمرة التي تختلف كل الاختلاف عن تونس الخاضعة لنظام الحماية فقط، لكن هذا الجهد ذهب أدراج الرياح .. وذهب المناضلون إلى حد المطالبة بمجيء مسؤول كبير من العاصمة، فجاء الأمين

العام السابق حسين لحول، واستطاع أن يهدئ الموقف إلى حين. ذلك أن التململ على مستوى القاعدة ما لبث أن تصاعد من جديد، تحت تأثير ثوار تونس -لا سيما جماعة الساسي الاسود- بناحيتي تبسة وسوق أهراس .. فالمناضلون هناك أصبحوا يطالبون بإعلان الثورة في أقرب الآجال، حتّى أن مسؤول الولاية أصبح يخشى حدوث انفلات يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

وتجاوبا مع هذه الحركة القاعدية بدأت عناصر المنظمة الخاصة تلملم شتاتها في انتظار الموعد المنتظر مع التاريـخ ..

« عشية فاتح نوفمبر ... لم أصدّق بوضياف وبن بولعيد » !

في مطلع 1954 كان محمد عبد العزيز مسؤولا على ولاية العاصمة لحركة انتصار الحريات الديموقراطية بعد تجربة غنية بولاية قسنطينة، حيث كانت قواعد الحركة بالمناطق الحدودية تعيش على ميثاق الثوار التونسيين.

كانت حركة الانتصار يومئذ تعيش أزمة خلاف حاد بين الأمانة العامة بقيادة بن يوسف بن خدة من جهة وزعيم الحزب الحاج مصالي من جهة ثانية، أزمة تهدد بانقسام الحركة لا سيما بعد نداء هذا الأخير الداعي إلى تأسيس « لجنة إنقاذ »، وظهور هذه اللجنة فعلا بكل من فرنسا والجزائر.

في البداية وقف مسؤول العاصمة على الحياد بحكم ارتباطه بالهيكل النظامي للحركة، وقربه لذلك من الأمانة العامة. وازداد اقتناعا بهذا الموقف خاصة بعد بروز « اللجنة الثورية للوحدة والعمل »

في أواخر مارس والتي كانت تدعو بدورها عامة المناضلين إلى الحياد في انتظار طرح الخلاف القائم على مؤتمر جامع للبت فيه. لكن ما لبث أن وجد نفسه منجرفا مع التيار الغالب الذي سارع بالالتفاف حول « لجنة الإنقاذ » ومن ورائها الزعيم مصالي حبيس مدينة « نيور (بفرنسا) آنـذاك.

وهكذا وجد نفسه مندوبا في مؤتمر « أورنو » (بلجيكا) الذي جمع أنصار مصالي دون سواهم في منتصف يوليـو 1954.

يقول الشاهد أن المؤتمر عاش بعض المزايدات، تجسدت في لائحة تدعو إلى الاستعداد للثورة، لكن دون تحديد أجل أو اتخاذ إجراءات ملموسـة.

ويؤكد أنه لم يكن مقتنعا كثيرا بهذا الطرح، لأنّ التحضير لقطع السرة مع نظام الاحتلال يتطلب أكثر من لائحة.

كان أنصار مصالي بالعاصمة قد افتكوا من الأمانة العامة عنوان « الجزائر الحرة » ومطبعتها، ففضل المسؤول السابق لولاية العاصمة التكفل بهذه الأسبوعية. علما أنه كان يعمل بها قبل ذلك محررا بالقسم الثقافي، ويحمل بطاقة صحفي للتمويه على نشاطه الحقيقي. وحسب اعترافه فقد كان -رغم مسؤوليته في حركة الانتصار وسابق علاقاته بعناصر « المنظمة الخاصة »- أبعد ما يكون عن تصور إعلان الثورة في أجواء خريف 1954. وكان خالي الذهن من الموضوع تماما، بدليل أنه لم يفهم مغزى عرضين تلقاهما مباشرة من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيـد :

- لقد ترصّد له الأول بالقرب من مقر مطبعة الحزب بباب الوادي لينبّهه قائلا : « أنا ذاهب إلى فرنسا ومنها إلى القاهرة فاحذروا على أنفسكم » !

- وقابله بن بولعيد صدفة بشارع طنجة ليفاجئه بقوله : ماذا تفعل هنا ؟! هيا معي ! الشاحنة معبأة وعلى وشك الانطلاق، إنهم لم يترددوا في قتلك !

يقول محدثنا بكل نزاهة أنه لم يأخذ بوضياف مأخذ الجدّ وردّ على بن بولعيد قائلا : « أتريدني التخلي عن مسؤولياتي النظامية لأرافقك ! ألا تدري أن لديّ مستندات وأموالا » ..

لم يفهم عبد العزيز ألغاز القائدين بوضياف وبن بولعيد إلا بعد إعلان الثورة التي كانت -بالنظر إلى أزمة الحزب- « رهانا استثنائيا .. لكنه نجح مع كل ذلك » ...

وعند إعلان الثورة ليلة فاتح نوفمبر باسم الجبهة، ظن أول وهلة أنها مبادرة من الشيوعيين، لكثرة تداول هذا المصطلح في صفوفهم. ثم انكفأ على نفسه بعض الوقت بسبب الغموض السائد والتداعيات الأمنية الناجمة عن ردّ الفعل العشوائي من قبل إدارة الاحتلال.

لكن ما لبثت الرؤية أن اتضحت ليجد نفسه أمام مهمتين :

- تسليم مبلغ مليوني فرنك (قديم) إلى أقرب بؤرة ثورية وهي بؤرة جرجرة ..

- تمكين الطريد أمحمد بوقرة من الالتحاق بهذه البؤرة. بخصوص المهمة الأولى تمكن عبد العزيز رفقة المناضلين أرزقي لعجالي والسعيد جرودي من إيجاد خيط للاتصال بثوار الناحية

بواسطة الحاج علي مسير مطعم تلمسان، الذي تمكّن من تسليم المبلغ المذكور إلى عمار أوعمران مساعد بلقاسم كريم قائد المنطقة الثالثة.

وبينما كان يسعى لتهريب بوقرة إلى هذه المنطقة لإقامة اتصال مباشر بها، تم اعتقاله ذات صباح وهو يتأهب لمغادرة مخبأ بالقصبة كان يعتصم به رفقة المناضل الطريد. ولحسن الحظ أن بوقرة تمكن من الإفلات بعد وقوع رفيقه.

كان ذلك في 14 ديسمبر 1954. وكانت البداية بفيلا محي الدين أحد أوكار التعذيب بالعاصمة، ومنها إلى السجن العسكري بباب الوادي، ليستقر أخيرا بسركاجي في انتظار محاكمته..

في سركاجي وجد نفسه ضمن « فئة × » التي تعني باختصار نظام الزنزانة والعزل، هذه الحالة ما لبثت أن أصبحت عذابا لا يطاق. علما أن هذا النظام كان مثقلا بمقاطعة السجين كلاميا كذلك. مكث على هذه الحال بعض الوقت إلى أن سمع الآذان لصلاة الجمعة فسارع بتسجيل اسمه في قائمة المصلين .. فأصبحت الجمعة بذلك فرصة المعزولين الوحيدة للقاء نظرائهم والحديث إليهم ..

وكان ذلك يتم عادة أثناء الركوع .. وبناء عليه كان يضطر إلى إعادة الصلاة في زنزانته !

وبعد فترة أفرج عن المؤذن السجين فتطوع لخلافته، وكان ذلك امتيازا ثمينا لأن المؤذن مسموح له بالحديث إلى الإمام القادم من خارج السجن والذي يمده بالأخبار -السارة عادة- ليعيد بثها بين السجناء.

وفي سركاجي حضر السجين إعدام أحمد زهانة (زبانة خطأ) في 19 يونيو 1956. ويقول في هذا الصدد أن المعزولين لا يعلمون بذلك إلى من خلال تكبير المقادين إلى المقصلة وزغاريد نساء القصبة، ردّا على أصداء هذا التكبير المؤثر. وأمام تكرار مثل هذه الإعدامات المنكرة، شن السجناء السياسيون اضرابا احتجاجيا عن الطعام، شارك فيه سجناء الحق العام بنسبة 100% حسب شهادته.

حكمت عليه المحكمة بداية بـ 8 سنوات سجنا، تقلصت بعد الاستئناف إلى ست قضاها بين سركاجي ومحتشدي تيفيشون بتيبازة والدويرة. ولم يفرج عنه إلا بعد قضاء المدة كاملة. وكان ذلك غداة مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

وكان إفراجا مشروطا بالتوقيع يوميا في مركز الشرطة و« صو » الناحية (صاص المدينة).

ظل المناضل محمد عبد العزيز عمليا رهينة هذه الوضعية حتى الاستقلال، لأن إدارة السجون لم تعد له بطاقة التعريف، ولم تكن حاله بالعاصمة لتسمح له بتجديدها.

الفصل الرابع

شجاعة الإيمان

عبد الحفيظ كرمان

ثوار .. في بلاد الجرمان

عندما التحق الطالب عبد الحفيظ كرمان * بجامعة الجزائر (كلية الحقوق والعلوم السياسية) في أكتوبر 1950، كان قد تعلم أبجدية النضال الوطني بثانوية سطيف (البرتيني)، حيث احتك بأسماء أصبح لها شأن فيما بعد، أمثال بلعيد عبد السلام، ومحمد الصديق بن يحي وعبد الكريم بن محمود ومصطفى أمعيزة [1] وأكثر من ذلك كان له شرف التعرف على قادة وطنيين بارزين، أمثال علي مهساس مسؤول حركة انتصار الحريات

---

*. *ولد عبد الحفيظ كرمان ببجاية في 5 أبريل 1931، وبها درس المرحلة الابتدائية في ذات المدرسة التي كان والده من معلميها، واصل تعليمه بإكمالية مسقط رأسه، قبل أن يلتحق ابتداء من السنة النهائية من التعليم المتوسط إلى ثانوية « البرتيني » بسطيف، حيث بدأت مسيرته النضالية الوطنية كذلك رفقة بلعيد عبد السلام وزملاء آخرين أمثال بن يحي وبن محمود وكلو ومصطفى أمعيزة ..*

التحق بجامعة الجزائر (كلية الحقوق والعلوم السياسية) في خريف 1950، حيث واصل نشاطه النضالي في « جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية »، وقد قطع دراسته عامين لمزاولة مهنة التعليم، في أكتوبر 1954 التحق بباريس لمواصلة دراسته. وهناك ساهم في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، قبل أن يترأس فرع الاتحاد بالعاصمة الفرنسية خلال الموسم 56/55، كما ترأس في الموسم الموالي « جمعية الطلبة المسلمين المغاربيين ».

نشط في صفوف اتحادية جبهة التحرير بفرنسا مع كل من صالح الوانشي ومحمد البجاوي وعمر بوداود، أسس في ربيع 1958 مكتب جبهة التحرير الوطني ببون رفقة المرحوم مولود قاسم، قبل أن يعتقل ويطرد في أواخر 1960.

تولى بعد ذلك مسؤولية بعثة الحكومة المؤقتة بتونس خلفا للرائد قاسي (حمّاي) في صائفة 1961، مع بلقاسم كريم ثم مع خليفته في وزارة الخارجية الفقيد سعد دحلب.

عمل السيد عبد الحفيظ كرمان بعد الاستقلال سفيرا في البلدان التالية : تونس، ألمانيا (الاتحادية) البرازيل، إيران، بولونيا، اليابان وأخيرا هولندا، التي ودعها عام 1989، وشغل بعد ذلك بوزارة الخارجية، منصب وزير مستشار إلى غاية إحالته على المعاش سنة 1997.

1. *الخبر عدد 6 و2007/9/13.*

الديمقراطية على مستوى الشرق الجزائري، ورمضان عبّان مسؤول ولاية سطيف لنفس الحركة.

كان المحيط الطلابي يومئذ يشجع على مواصلة النضال على نفس الدرب، إذ كان التنافس على أشدّه لقيادة « جمعية الطلبة المسلمين المغاربة » بين رفيقه عبد السلام و« زعامات » من التيارات الأخرى، أمثال أحمد طالب والصادق هجرس ممثل الحزب الشيوعي الجزائري ..

غير أن رحاب جامعة الجزائر ما لبثت أن ضاقت بطموح الطالب عبد الحفيظ، هذا الطموح الذي قاده عشية اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954 إلى باريس، بعد أن قطع دراسته بالجزائرسنتين قضاهما في التعليم ..

هذه المصادفة التاريخية أعطت لالتزامه النضالي أبعادا أخرى، عبر حركة طلابية ارتبط مصيرها مبكرا بحركة التحرر الوطني .. وهكذا وجد نفسه بعد أشهر معدودة « بمدينة الجن والملائكة »، في خضم معركة تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي ترأس فرعه الباريسي خلال الموسم الجامعي الموالي 55-1956.

وفي الموسم التالي انتقل إلى رئاسة جمعية الطلبة المسلمين المغاربة بالعاصمة الفرنسية دائما ..

هذا النشاط العلني كان يغطي نشاطا أكثر خطورة في صفوف اتحاد جبهة التحرير الوطني بفرنسا مع اثنين من كبار مسؤوليها : صالح الوانسي ومحمد البجاوي .. وقد استمر هذا النشاط مع عمر بوداود الذي عين على رأس الاتحادية في يونيو 1957، واكتسى درجة أسمى في الخطورة، إذ وجد الطالب عبد الحفيظ نفسه في خدمة رابح (السعيد) بوعزيز ومساعده مجيد آيت مختار المكلفين بإنشاء مجموعات فدائية

بقلب فرنسا. فقد ساعدهما على تكوين شبكة من نحو 25 طالبة جزائرية، تتولى مهام الاتصال والنقل والإيواء. وفي أواخر 1957 تلقى رئيس الاتحادية أمرا من لجنة التنسيق والتنفيذ، بإنشاء مكاتب اتصال لجبهة التحرير بأوروبا للدعوة والإسناد والإمداد (والعمل الفدائي عند الضرورة) .. وقد وقع الاختيار على أربع عواصم هامة هي :

- بون وقد رشح لها محدثنا.
- روما وقد عين بها المناضل القيادي في حركة الانتصار الطيب بولحروف.
- ستوكهولم وقد عين بها الأستاذ محمد الشريف الساحلي.
- لندن وقد عين بها محمد كلو زميل كرمان السابق في ثانوية سطيف.

بعد هذا التعيين اجتمع كرمان، في زوريخ بالدكتور الأمين دباغين مسؤول العلاقات الخارجية في لجنة التنسيق والتنفيذ (الثانية) الذي حرص شخصيا على تنصيبه في مهامه الجديدة بعاصمة ألمانيا الاتحادية آنذاك.

في عرين « اليد الحمـراء »

كانت مهمة مكتب الاتصال ببون واسعة، بقدر ما كانت هامة وخطيرة، فقد كانت تغطي المجال الأوروبي الغربي الناطق بالألمانية « ألمانيا الاتحادية والنمسا وهولندا وجزءا من بلجيكا .. ولم ينزل مسؤول المكتب هكذا فجأة في أرض غريبة تماما، بل وجد متطوعين وروادا سبقوه بتهيئة الميدان، وإيجاد أرضية صلبة لتكون منطلقا جديا وسط شعب معروف بجديته :

- عبد المجيد تيدافي الذي أرسله بوالصوف أواخر 1956 لتهيئة الميدان الألماني، بهدف الدعوة لجبهة التحرير وتوسيع نطاق التعاطف والتضامن مع كفاح الشعب الجزائري في سبيل استعادة سيادته واستقلاله.

- مولود (قاسم) نايث بالقاسم الذي حول إلى بون في خريف نفس السنة للعمل انطلاقا من مكتب الجامعة العربية، ومن الجامعة في نفس الوقت حيث كان مسجلا في قسم الدراسات العليا لإعداد أطروحة حول الفيلسوف الألماني كانط.

ويقول محدثنا في هذا الصدد : « اتفقت بعد تعييني مع الدكتور الدباغين على إلحاق مولود قاسم بمكتب الاتصال كنائب لي، وكان يحسن الألمانية ويعرف البلاد، فضلا عن صلاته الواسعة بالأوساط الجامعية والتنظيمات الطلابية وحتى الشخصيات السياسية، فكان لذلك نعم المعين. فقد يسر لي مهمتي إلى حد كبير، ولولاه ما استطعت التحرك بالفعالية المطلوبة ».

كان الدكتور الدباغين قد أبلغ كرمان وهو ينصبه، أن بإمكانه الحصول على مكتب بالسفارة المصرية للشروع في أداء مهمته، لكن عندما اتصل في هذا الشأن بسعادة السفير الجنرال إبراهيم صبري، اعتذر بأنه لم يتلق بعد من القاهرة أية تعليمة في الموضوع. وعلى عكس ذلك تلقى كل الترحيب بمجرد أن طرق أبواب سفارتي تونس والمغرب، فاتخذ الأولى مقرا رئيسيا ومن الثانية مكاتب فرعية تحت غطاء ثقافي وإعلامي. وكان بالسفارتين يومئذ مناضلان هما المنذر بن عمار صهر الرئيس بورقيبة، وعبد الكبير الفاسي من أقارب الزعيم الاستقلالي علال الفاسي. وكان كل منهما كثير المبادرة في التجاوب مع مكتب جبهة التحرير، دون انتظار تعليمات وزارة الخارجية في أغلب الأحيان.

أصبح كرمان ينشط بجواز سفر تونسي وباسم مستعار : مالك الدخلاوي -في حين واصل مولود قاسم نشاطه بهويته الحقيقية. كان يهيمن على الحياة الحكومية في بون يومئذ المستشار كونرد أديناور، زعيم

الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ الذي كان يتعامل بحذر شديد مع الحليف الفرنسي :

أولا : لشديد حاجته إلى الدعم الفرنسي في ملف « برلين الغربية » التي كانت بمثابة « مسمار جحا » في قلب ألمانيا الديمقراطية، ما جعل الكتلة الشرقية تهدد بين الفينة والأخرى بتوحيد المدينة لفائدة هذه الأخيرة.

ثانيا : الآمال التي أصبح المستشار أديناور يعلقها على الجنرال دوغول -الذي عاد إلى الحكم بعد شهرين من تعيين كرمان في بون- في تثبيت دعائم المصالحة الفرنسية الألمانية، باعتبارها حجر الزاوية في مشروع السوق الأوروبية المشتركة. كان باب الاجتهاد على الصعيد الرسمي ضيقا أمام كرمان ورفاقه، وإن لم يكن مغلقا تماما بدليل أنه وجد من يستقبله في كل من وزارتي الخارجية والداخلية.

هذه الوضعية جعلت عناصر مكتب جبهة التحرير في بون يتوجهون مباشرة إلى الرأي العام الألماني بالاعتماد على المعارضة أساسا، بدءا بالحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي وجدوا فيه نعم السند. على سبيل المثال عقد الحزب مؤتمرا بشتوتغارت في يونيو 1958، فدعا بعض المتعاطفين مندوبي الجبهة لحضوره، وانتبه إلى ذلك ممثلوا الحزب الاشتراكي الفرنسي، فاحتجوا ثم انسحبوا بعد أن ذهب احتجاجهم أدراج الرياح ! وكان هذا الحضور مناسبة لتحقيق فتحين هامين :

- الأول باتجاه شبيبة الحزب بفضل رئيسها نائب « كولن » فيشنيفسكي الذي أصبح منذ ذلك التاريخ « عضوا نشيطا في جبهة التحرير » حسب شهادة كرمان.

- الثاني باتجاه النقابة الألمانية التي فتحت أحضانها فورا، لإيواء وتشغيل العمال الجزائريين الهاربين من القمع الفرنسي الذين لم يكونوا مستعدين للالتحاق بالجبهة، أو مؤهلين لحمل السلاح في صفوف جيش التحرير.

ولم يكن يسار الحزب الليبرالي ليبخل بتعاطفه مع القضية الجزائرية ومساعدته لممثليها في ألمانيا، أسوة برجال الكنيسة البروتستانتية أولا والكاثوليكية ثانيا.

بفضل هذا الدعم الصادق المتواصل، استطاع الثنائي كرمان - قاسم أن يجوب ألمانيا الاتحادية شمالها وجنوبها، شرقا وغربا، لإجراء الاتصالات وإلقاء المحاضرات في الأوساط الحزبية والنقابية والطلابية والدينية، وحتى الاقتصادية التي كانت تساعد في تشغيل اللاجئين الجزائريين، وتسمع باهتمام لحديثه حول آفاق التعاون الألماني الجزائري -بعد الاستقلال- وتأخذ مأخذ الجد تحذيراته، بشأن عواقب الاستثمار في مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه الجنرال دوغول في 3 أكتوبر 1958.

وغداة تشكيل الحكومة المؤقتة (في 19 سبتمبر) دعمت صفوف مكتب بون بالمناضل المحامي مزيان آيت حسن كمشرف على المكتب والعلاج في آن واحد. وقد أبدى الوافد الجديد -رغم مرضه الخطير- حيوية فياضة، سرعان ما أثارت اهتمام المخابرات الفرنسية به، فحاولت اغتياله في 5 نوفمبر الموالي أمام السفارة التونسية حيث المكتب الرئيسي لجبهة التحرير. وقد نجا من الموت بأعجوبة بعد أن أصيب في رقبته وذقنه، وبمجرد علاجه وتماثله للشفاء استدعي إلى تونس .. وانتهت تحريات الأمن الألماني، إلى إثبات أن القتلة هربوا إلى ثكنات الجيش الفرنسي « بكوبلانس » بألمانيا.

وكانت المخابرات الفرنسية بألمانيا قد استهدفت قبل ذلك، بعض الألمان الذين يساعدون أو يتعاملون مع جبهة التحرير في ميدان التسليح الخطير .. ومن ضحاياها الأوائل جورج بوخارت الذي قتل في انفجار سيارته المفخخة وسط مدينة فرنكفورت. وكان الضحية ضابطا سابقا في الهندسة العسكرية، وقدم خدمات جليلة لجيش التحرير، وقد أوصى بدفنه في الجزائر. وتم فعلا تنفيذ وصيته من قبل قدماء وزارة التسليح والاتصالات العامة الذين أعادوا أخيرا دفن رفاته في مربع النصارى بالعالية.

عملية « الثلاوي الأكحل » ..

ساهم مكتب جبهة التحرير بألمانيا في التصدي « للحركة الوطنية الجزائرية » (المصالية)، بالتنسيق الوثيق مع اتحادية الجبهة بفرنسا. وحسب شهادة عبد الحفيظ كرمان مسؤول المكتب، فإن مولاي مرباح أمين عام الحركة كان كثير التردد ما بين « ساربروك » و« كولن » خاصة.

وكان له في المدينة الأخيرة موطئ قدم لدى نور الدين نايت معزي الذي كان أحد أصهاره يدير بها صحيفة قدمت دعما كبيرا لقادة الحركة المصالية.

وفي هذا الإطار عايش الشاهد عن كثب عملية انشقاق بعيدة الأثر في صفوف الحركة مطلع 1959، قادها مسؤول التنظيم أحمد نصبة المعروف بكنية « الثلاوي الأكحل ».

وتزامنت هذه العملية مع الإفراج عن زعيم الحركة الحاج مصالي في منتصف يناير، ضمن سلسلة من الإجراءات الصادرة عن الجنرال دوغول عقب انتخابه رئيسا للجمهورية.

فقد قرر نصبة رفقة 30 قياديا في الحركة والنقابة التابعة لها الالتحاق بجبهة التحرير، بعد اتصالات تمهيدية مع ممثلي الاتحادية بمنطقة « الصار ». وبناء على ذلك تقرر استقبالهم في بون، بعد إشعار السلطات الألمانية بوجودهم والرغبة في تنظيم لقاءات لهم مع أبرز التشكيلات السياسية والنقابية.

وقد عقد المنشقون بالعاصمة الاتحادية مؤتمرا صحفيا أدانوا فيه انحرافات الحركة المصالية، وأعلنوا عزمهم على دعوة قواعد الحركة في « الصّار » وشمال فرنسا وبلجيكا خاصة إلى الالتحاق بالجبهة مثلهم. وكان لهذا المؤتمر صدى كبير في الأوساط السياسية بألمانيا، وبعد إقامته بتونس حيث ندد نصبة ورفاقه مرة أخرى بمصالي وسياسته، عادوا إلى ألمانيا حيث شرعوا في الاتصال بقواعد الحركة وفاء بوعدهم.

ونظرا لخطورة هذا المسعى على الحركة، لم تتردد في اغتيال نصبة بمحطة القطار في « كولن »، وقد استدعى الأمن الألماني كلا من كرمان وقاسم للتعرف على جثمان الضحية. وقبل ذلك تعرض أحد رفاقه محمد أوطالب لمحاولة اغتيال، لكن نجا من الموت بأعجوبة.

ويؤكد الشاهد أن التحاق نصبة ورفاقه بالجبهة كان له تأثير كثير في الجالية الجزائرية وشمال فرنسا وفي منطقة « الصّار »، وفي إضعاف الحركة المصالية بصفة عامة.

بون حبيسة « عقدة برلين » ... والتصالح مع فرنسا

في 27 مايو 1960 وجه عبد الحفيظ كرمان، رئيس مكتب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بون، تقريرا إلى وزارة الخارجية وصف فيه الموقف الألماني الرسمي من القضية بأنه ما يزال حبيس عاملين اثنين :

- « عقدة برلين » (الغربية) التي تؤكد استمرار حاجة بون إلى الدعم الفرنسي أمام الضغوط الدورية للكتلة الشرقية، التي تهدد بتوحيد عاصمة « الرايخ الثالث » لفائدة ألمانيا الديمقراطية.

- همّ التصالح مع فرنسا الذي جعل منه المستشار « كونرد أديناور » حجر الزاوية في سياسته الأوروبية، ونظرا إلى مثل هذه العوامل ظل الموقف الرسمي يتراوح بين التسامح وغض الطرف تارة، والمضايقة والإزعاج تارة أخرى. ويقول الشاهد في هذا الصدد : « كانت الخارجية الألمانية كلما ضاعف الفرنسيون من ضغوطهم تقوم باستدعاء سفيري تونس والمغرب لتحتج، وتطالب في نفس الوقت بغلق مكاتب جبهة التحرير بالسفارتين ».

وفي هذه الحالة يكون مسؤول المكتب ومساعدوه تحت التهديد بالطرد أو المضايقة في أية لحظة .. كما حدث ذلك مثلا مع مولود قاسم الذي منع على الحدود مع الدانمارك من العودة إلى بون في يونيو الموالي، بسبب تعزيز الإجراءات الأمنية عقب اكتشاف عملية العملة الفرنسية المزورة في « أونسابروك ». وقد اضطر جراء ذلك إلى الإقامة بالنمسا بعض الوقت، قبل السماح له بالالتحاق بمنصبه.

وبسبب الاحتجاجات الفرنسية كانت سلطات بون تتدخل لمنع أعضاء المكتب من النشاط لفائدة القضية الجزائرية بواسطة المحاضرات والندوات خاصة.

وفي تقرير ثان إلى خارجية الحكومة المؤقتة في 29 نوفمبر من نفس السنة، سجل رئيس مكتب بعض التطور في الموقف الألماني على ضوء بعض المستجدات مثل :

- موقف باريس المتشنّج وغير المفهوم في أول اتصال رسمي مع ممثلي الحكومة بمولان (أواخر يونيو 1960) الذي أحدث نوعا من الخيبة في بون.

- تأكد الدعم الصيني السوفياتي القوي للقضية الجزائرية ديبلوماسيا وماديا وعسكريا.

- التقارب مع لندن عقب زيارة الوزير الأول « ماكملن ». هذا التقارب الذي خفّف إلى حد ما من ضغوط الجنرال دوغول. مثل هذه المستجدات لم تحد مع ذلك من فعالية هذه الضغوط التي أدت في ربيع 1961 إلى اعتقال أعضاء مكتب الحكومة المؤقتة الثلاثة، وحبسهم قرابة 03 أشهر، قبل الإفراج عنهم وطردهم إلى سويسرا.

وقد كان هذا الحادث مثار احتجاج شديد اللهجة، من أمين عام الجامعة العربية عبد الخالق حسونة، والسلك الدبلوماسي العربي المعتمد بالعاصمة الاتحادية.

ووصفت الصحافة الألمانية من جهتها اعتقال ممثلي القضية الجزائرية بالحادث المؤسف الذي لا موجب له، لا سيما أنه جاء متزامنا مع شروع الجنرال دوغول في التفاوض مع حركة يعترف بتمثيلها للشعب الجزائري.[1]

بعد هذا « الحادث المؤسف » التحق أعضاء مكتب بون بمهامهم الجديدة، فخلف كرمان الرائد قاسي حماي على رأس بعثة الحكومة المؤقتة بتونس، بينما طار مولود قاسم إلى ستوكهولم (السويد) لدعم جهود الأستاذ محمد الشريف ساحلي في البلدان الاسكندنافية، وعاد العضو الثالث عبد الحميد بوعتورة إلى مقر وزارة الخارجية بالقاهرة.

1. المجاهد عدد 1961/6/5.

ألمانيا حلقة إمداد رئيسية في أوروبا

كان مكتب الحكومة المؤقتة ببون غطاء كذلك لنشاط سري حثيث، يتعلق بإمداد جيش التحرير الوطني بمختلف أنواع الأسلحة، سواء عن طريق شبكات التهريب أو الشراء من مصانع بعض بلدان أوروبا الشرقية. هذا النشاط الخطير كان موزعا قبل تشكيل الحكومة المؤقتة (1958/9/19) بين وزارتي التسليح والاتصالات العامة، قبل دمج الوزارتين -مطلع 1960- في وزارة واحدة (مالغ) أسندت إلى عبد الحفيظ بوالصوف.

. وقد تكونت بألمانيا الاتحادية شيئا فشيئا ثلاث شبكات إمداد رئيسية :

- الأولى تعمل مع الجزائر مباشرة وينشطها المناضل القيادي امحمد يوسفي .. وقد استعملت هذه الشبكة مختلف الحيل الحربية لإمداد وسط البلاد مباشرة، بما في ذلك السيارات الفخمة (مرسيدس) المكيفة بمرائب خاصة في ألمانيا كي تتسع لما تيسر من سلاح.

ولفرط إبداع يوسفي في هذا المجال الحيوي لقبه زملاؤه بـ« ترافيكوس » !

- الثانية تعمل مع المغرب، وهي أنشط وأهم، وينشطها مهدي معبد الذي لقب « بالشيطان » لمهارته في هذا الحقل الملغّم. وعن طريق هذه الشبكة كانت تبرم أهم الصفقات مع بلدان مثل تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا .. وكانت هذه الصفقات الهامة تنقل إلى المغرب جوا أو بحرا.

وقد دبرت المخابرات الفرنسية محاولة لاغتيال معبد بعد أن تربصت به في مسكنه عقب اقتحامه في غيابه. لكن جيرانه تفطنوا لما حدث فأنذروه، مبطلين بذلك كيد القتلة المتربصين.

- الثالثة، وتعمل مع تونس خاصة، وينشطها عبد القادر يايسي المدعو أنواصري، الذي كان يعمل انطلاقا من فرانكفورت. وقد تمكنت

المخابرات الفرنسية منه، إثر خيانة بلغاري من مساعديه « باع » صندوق بريد الشبكة. الأمر الذي مكن الأمن الفرنسي من تفخيخ « أجندة »، انفجرت بين يديه متسبّبة في بترهما.

وحسب كرمان أن الضحية ما يزال على قيد الحياة، ويعيش بعطبه في بجاية.

وكانت كميات الأسلحة الهامة التي يتم جمعها من أوروبا تودع في شبكة من المستودعات، بعضها يوضع تحت تصرف وكلاء جيش التحرير تعاطفا والبعض الآخر بمقابل .. وقد لعبت العناصر التروتسكية دورا هاما في هذا الميدان.

وحدث مرة أن استعمل هؤلاء الوكلاء نفق السفارة التونسية لتخزين كميات من المتفجرات (البلاستيك) بتواطؤ من خدم السفارة عبد القادر السويدي. وكان النفق يستعمل عادة لإيداع منشورات ووثائق مكتب الحكومة المؤقتة .. وصادف أن نشب حريق بالنفق لم يكن خطيرا لحسن الحظ، لكنه أدّى إلى تفطن السفير التونسي لهذا الخرق السافر لقواعد الضيافة وحدودها ! فغضب وأمر بإخلاء النفق من هذه المواد الخطيرة فورا !

وأمام جرأة المخابرات الفرنسية في تعقب شبكات الإمداد التابعة لوزارة بوالصوف، تقرّر الرّد بالمثل على بعض العناصر المتحمّسة التي تغتال المناضلين باسم « اليد الحمراء ».

وفي هذا الإطار تم اكتشاف عميلين والقضاء عليهما « بوسائلنا الخاصة »، حسب تعبير الشاهد ! ويبدو أن المخابرات الفرنسية استقبلت الرسالة جيدا، فكفت عن شرورها بألمانيا بعض الوقت.

فيشنيفسكي والدعم الشعبي

أشار عبد الحفيظ كرمان، رئيس مكتب الحكومة المؤقتة ببون إلى تواصل دعم المعارضة الاجتماعية الديمقراطية للقضية الجزائرية حزبا وشبيبة ونقابة. ويعتبر هانس يورجن فيشنيفسكي نائب « كولن » ورئيس شبيبة الحزب مثالا لهذا الدعم متعدد الأبعاد.

فقد قبل هذا النائب الشاب فتح حساب بنكي باسمه لفائدة المكتب. علما أن فتح حساب باسم أعضاء هذا المكتب يعني باختصار تقديمهم لقمة سائغة للمخابرات الفرنسية - غير أن هذا الحساب ما لبث أن استقبل في فترة قصيرة نحو مليوني مارك ! لذا تم تدارك الموقف حرصا على مكانة النائب وموقعه، باللجوء إلى أصدقاء ألمان آخرين لا يشغلون مهام رسمية أو نيابية.

قبل أيضا كراء مقر باسمه في مدينته لفائدة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، عقب انسحاب قياداتها الاضطراري إلى ألمانيا الاتحادية، لكن سرعان ما تفطنت المخابرات الفرنسية لهذا المقر، فتم العدول عن الفكرة وتوزيع أعضاء مكتب الاتحادية على مدن منطقة « الرور » خاصة، من « ايسن » إلى « دوسلدورف » مرورا « بدورتموند » في ظل نفس السرية المعتمدة بفرنسا.

هذا الدعم المكشوف جعل المخابرات الفرنسية ترشحه للاغتيال، لكن الشرطة الألمانية علمت بذلك، فطلبت منه ملازمة بيته أسبوعين على الأقل.

فتحت النقابة الألمانية باب الهجرة على مصراعيه أمام العمال الجزائريين الهاربين من القمع الفرنسي خاصة. وأدّى ذلك إلى ارتفاع أعدادهم التي انتقلت في فترة وجيزة من 1000 إلى 12000 عامل، مشكلين بذلك قاعدة أولية متينة قبل إخوانهم من عمال تونس والمغرب.

وغداة استقلال الجزائر وتعيين كرمان سفيرا ببون، أثار موضوع هجرة العمال الجزائريين مع السلطات المضيفة، فوجد لديها استعدادا لاستقبال نحو 50 ألف عامل مساهمة في التكوين وتقليص البطالة، غير أن سلطات ذلك العهد رأت في العرض الألماني نوعا من الارتشاء، فأوصدت الباب دون مبرر.

ويأسف الشاهد لذلك، بالنظر إلى مكانة الهجرة التونسية والمغربية اليوم في هذا العملاق الاقتصادي.

على المحك التونسي

في يونيو 1961 عاد عبد الحفيظ كرمان إلى تونس، بعد حبسه وطرده من ألمانيا الاتحادية، عاد ليجدد في انتظاره مهمة خاصة، فقد استدعاه بوالصوف ليكلفه بحل مشكلة عالقة مع الحكومة التونسية التي تعمّدت الصمت إزاء طلبات الحكومة المؤقتة المتكررة بنقل بعض الأسلحة الصينية المكدسة بليبيا.

كان الأمر يتعلق بنوع من المدافع الخفيفة التي كان جيش التحرير في شديد الحاجة إليها بالمناطق الحدودية خاصة. وكان طلب بوالصوف بأن يحصل كرمان من الحكومة التونسية على رخصة لنقل هذا العتاد الثمين.

في البداية سلك محدثنا الطريق العادي، فاتصل بوزير الداخلية الطيب المهيري الذي كان على سابق معرفة به، كان الاستقبال حارا غير أن النتيجة لم تكن مضمونة، كما فهم ذلك من سلوك الوزير.

ولإزالة هذا التحفظ تذكر كرمان سفير تونس السابق في بون المنذر بن عمار وزير الصحة آنذاك، وهو شقيق السيدة التونسية الأولى وسيلة،

لجأ إليه فوجد كامل الترحاب والاستعداد، فقد عرض عليه طرح الأمر على حرم الرئيس بورقيبة مباشرة.

استقبلت وسيلة الضيف الجزائري الذي صارحها أن بوالصوف وضعه أمام تحد، وأنه يرغب في مساعدتها لكسب هذا الرهان!

بعد أيام قليلة دعاه وزير الداخلية إلى مكتبه فلاحظ أول وهلة أنه أحسن استعدادا من المرة الأولى، دعاه ليقول له أن الرئيس بورقيبة وافق على طلب الحكومة المؤقتة مقابل شرط: جرد واف بالأسلحة التي تعبر التراب التونسي.

نقل كرمان هذا الشرط إلى بوالصوف، وبعد تبادل الرأي تم الاتفاق على ضرورة الإستجابة له. وبهذه الصفة تم تجاوز هذه المسألة الدقيقة حتى نهاية الحرب.

بعد هذه المهمة الناجحة، عين محدثنا على رأس بعثة الحكومة المؤقتة بتونس، في فترة حرجة تميزت بظهور بوادر سباق مبكر على السلطة بين كريم -أساسا- من جهة، وهيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين من جهة ثانية.

ومن المشاكل الطارئة في هذا السياق، يذكر الشاهد قرار وزير الداخلية كريم فتح عدد من المراكز بالتراب التونسي، لحبس نحو مائة إطار من أنصار هيئة الأركان العامة أمثال صافي بوديسة وعبد المجيد أوشيش.

وكانت السلطات التونسية تبدو متواطئة مع كريم، الأمر الذي دفع رئيس البعثة للمبادرة بالتدخل لديها ملتمسا التزام الحياد في الخلاف بين الطرفين. وقد تم فعلا غلق هذه المراكز، مما جعل العقيد بومدين يحتفظ بهذا الجميل لرئيس البعثة.

وحسب الشاهد أن الوضع بتونس مطلع 1962 كان يوحي بحسم الخلاف باتفاق بين رئيس الحكومة بن خدة وهيئة الأركان، على حساب كريم وكل من بوالصوف وبن طبال. لذا كانت مفاجأة العديد من الإطارات كبيرة لجنوح هيئة الأركان في نهاية المطاف إلى الاتفاق مع أحمد بن بلة النائب الثاني لرئيس الحكومة (بعد كريم).

ويعترف كرمان في نهاية المطاف بجميل تضامن الأشقاء في تونس مع الثورة الجزائرية، وكبير صبرهم على كثير من المخالفات التي كان يرتكبها « ضيوف ثقال »، باسم هذا الجهاز أو ذاك من أجهزة الثورة بما في ذلك الحكومة نفسها !

مصـرع علـي شكـال قبل 49 سنة

رصاصة بن صدّوق .. الأولى والأخيرة

نفذ الفدائي محمد بن صدّوق [1] عملية مثيرة، في 26 مايو 1957 بملعب « كولومب » في نهائي كأس كرة القدم، عندما نفذ حكم الإعدام في « الأمير » علي شكّال وهو إلى جانب الرئيس الفرنسي روني كوتي، حتى أشيع في البداية أن المستهدف هو الرئيس نفسه ! ترى من هو هذا الفدائي البطل ؟ وما هي ملابسات هذه العملية الجريئة ؟ وكيف تمت ؟*

ولد محمد بن صدّوق بالمدينة القديمة من عنابة التي أسماها الاحتلال الفرنسي « لابلاس دارم » (ساحة الأسلحة) وذلك في 31 أوت 1931، وسط عائلة متوسطة ناجحة إذ كان والده محاسبا في ميناء المدينة.

ونشأ الصبي نشأة سليمة متكاملة، جمعت بين المدرسة الفرنسية والكشافة الإسلامية (فوج المنى) والتربية الموسيقية (المزهر البوني). وبفضل هذه الحظوة -النسبية- حصل على الشهادة الابتدائية سنة 1944، قبل الحصول عام 1947 على شهادة التعليم التقني المتوسط.

1. نقلا عن شهادات في كتاب حسن دردور :
Deux idéalistes aux service de la liberté et de l'indépendance, SEYBOUS édition, Annaba 2005.

*. الشروق اليومي عدد 29 مايو و5 يونيو 2006.

في صائفة هذه السنة زار فرنسا أول مرة، في إطار تجمع كشفي دولي، ممثلا لفوج المنى الذي أنشئ قبل تأسيس اتحادية الكشافة الإسلامية الجزائرية سنة 1939.

كانت عدوى الوطنية قد مست الحركة الكشفية يومئذ، كما عبرت عن ذلك الأفواج المشاركة من خلال المسيرات والتظاهرات الثقافية والرياضية المختلفة. وبناء على هذا الحس الوطني فوجئ الكشاف العنّابي بدعاية الحركة الصهيونية التي تسللت بقوة إلى الحركة الكشفية العالمية تحضيرا للعدوان على فلسطين السليبة.

لكن نجاحات 1947 لم تمنع محمد من الاصطدام بالواقع فور عودته إلى عنابة، باعتباره شابا جزائريا محدود الآفاق، في ظل نظام الاحتلال الرابض على بلاده. فقد بدأت مصاعب مواصلة الدراسة، ما دفعه إلى الانقطاع عن الدراسة النظامية والاكتفاء بتحضير شهادة مهنية عن طريق المراسلة، مع اقتحام مغامرة الحياة العامة كعامل بسيط في البناء بصفة غير منتظمة.

في نفس الفترة بدأ وعيه السياسي يتأكد ويتجذر، من خلال الاحتكاك بحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت المدينة القديمة من أنشط بؤرها في عنابة.

وفي 1952 تم تجنيده في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية التي قضاها ضمن وحدات الطلائع الجزائريين، بقسنطينة أولا ثم بتلمسان حيث أصبح عريفا أول.

وبعد أداء الخدمة العسكرية قرر -شأن العديد من الشبان الجزائريين يومئذ- أن يجرب حظه بالهجرة إلى فرنسا، حيث كان عليه أن يبدأ من

جديد بتعلم حرفة التلحيم بمركز للتكوين المهني ناحية سترازبورغ. وقد اشتغل إثر تخرجه بعض الوقت بميلوز، قبل أن يلتحق بباريس.

في صائفة 1956 عاد إلى عنابة لقضاء العطلة بين ذويه، ليصطدم بالقمع المجاني العام الذي تمارسه ميليشيات المستوطنين[1] خاصة بالتنسيق التام مع مصالح الأمن والجيش. وما لبث هذا القمع أن طاله بدون مبرر، حين ألقي عليه القبض في حملة تفتيش ليظل 24 ساعة رهن الحبس الاحتياطي، قبل أن تطلب منه وثائقه الشخصية ! فلما استظهر رخصة العطلة أفرج عنه، مع أمر صارم بمغادرة البلاد فورا ..

هذه العطلة التي أفسدها القمع العام المجاني، حزت في نفسه كثيرا حتى أنّه يقول عنها : « يكاد قلبي ينفطر عندما أتذكرها ». عندما عاد إلى باريس انتبه إلى أن الصحافة الفرنسية تحاول إبراز شخصية المحامي علي شكّال[2]، وتبالغ في ذلك إلى درجة أنها أضفت عليه صفة « الأمير » ! وبعد فترة أدرك أنها تعده لدور ما، بدءا بإشراكه في الوفد الفرنسي الذي يتأهب للسفر إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كانت الدورة ستنظر في القضية الجزائرية أول مرّة، بعد تسجيلها في الدورة السابقة دون مناقشتها، نتيجة انسحاب الوفد الفرنسي وتضامن حلفاء فرنسا. وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، تولي أهمية كبرى لهذه الدورة التي كانت تعلق عليها أملا كبيرا في إسقاط أسطورة « الجزائر الفرنسية ».

1. جهاز « الوحدات الإقليمية » التي أنشئ في ربيع 1956 تحت رعاية الوزير المقيم روبير لاكوست.

2. محامي من معسكر تخرج من فرنسا، واشتغل بعض الوقت بباريس حيث تزوج من فرنسية. وبعد الحرب العالمية الثانية عاد إلى الجزائر وفتح مكتب محاماة بمستغانم، وقد بدأت عملية تلميعه بواسطة الانتخابات المزورة. « فانتخب مندوبا « بالمجلس الجزائري » عام 1948 قبل أن يصبح رئيسا لمجلس عمالة وهران.

ولإثبات ذلك كانت تحضر لإضراب الأيام الثمانية الشهيرة، لتؤكد للمنظمة الأممية وللرأي العام الدولي أن الشعب الجزائري صف واحد، وأن جبهة التحرير الوطني هي المعبر الوحيد عن طموحاته الوطنية.

في هذا السياق بالذات قررت الحكومة الفرنسية ضم « الأمير » علي شكال إلى الوفد الذي يرأسه وزير الخارجية كريستيان بينو، لإحباط مساعي جبهة التحرير لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتمهيدا لذلك كانت الصحافة الباريسية تقدمه في صورة « قائد مستنير في خدمة الصداقة الفرنسية الجزائرية » !

كان بن صدوق يستغرب أمر هذا « المثقف الذي لم يفهم ما يجري في الجزائر منذ فاتح نوفمبر 1954، واتساع هوة العداوة يوما بعد يوم بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين ». وكان يناقش هذا الأمر أحيانا مع صاحب فندق « سان جاك » (الحي اللاتيني) حيث يقيم، وكان رأي هذا الأخير « أن شكال أمير بلا إمارة ! لا تأثير له على الجزائريين، لكنه خطير في تصريحاته التي أثمرت في الصحافة الفرنسية، ويمكن لذلك أن يسيء كثيرا إلى قضيتنا في الأمم المتحدة ».

كان شكال يومئذ رئيس مجلس عمالة وهران، بعد أن شغل في السابق منصب نائب رئيس المجلس الجزائري[1]. وقد ظهر في يناير 57 بقصر مانهاتن إلى جانب بينوبزي الباشاغا وعلى رأسه شاشية تركية (كالبوش)، ليقدمه بصفة « الممثل الحقيقي لطوائف المسلمين الجزائريين ». مؤكدا في نفس الوقت مرة أخرى : « أن المسألة شأن داخلي لا حق للجمعية العامة في إثارتها ومناقشتها، فهي مأساة فرنسية على أرض فرنسية وحلها بيد فرنسا دون سواها » !

1. حل لاكوست « المجلس الجزائري » في ربيع 1956، بعد أن عجز عن تنظيم « انتخاب تجديده إثر إنسحاب أغلبية مندوبي الغرفة الثانية (دوزيام كوليج).

أما « الأمير » فقد أكّد بكل بساطة :

- « أنّ الجزائر .. لم تكن قط دولة ذات سيادة ولن تكون أبدا ».

- « أنّ الوضعية الراهنة سببها طموح مجموعة من المتمردين، استغلوا طيبة الناس لإيهامهم باستقلال وشيك ».

- أنّ أمل عامة الجزائريين، أن نبقى فرنسيين في ظل السلم والعدالة والحرية » !

لم يكتف الأمير بذلك، بل قام بجولة عبر مدن واشنطن وشيكاغو وبالتيمور وديترويت ..، لتقديم سلسلة من المحاضرات المسندة بأفلام وثائقية، تظهر جبهة التحرير « كخليط من الأحزاب في خدمة الشيوعية العالمية والشمولية الشرقية » !

ولم تكن الصحافة الفرنسية تتوانى في التنويه بمنجزات « الأمير الجزائري » الذي « ساهم إلى حد كبير في تنوير الرأي العام الأمريكي، كيلا ينخدع بالأفكار البسيطة الرائجة حول موضوع الجزائر » !

لكن نفس الصحافة ما لبثت أن تأسفت « لرسائل التهديد التي بدأت تتهاطل على « الأمير » من أعدائه الذين وصفتهم بـ « المافيا المغاربية » ! وسبب ذلك أن جبهة التحرير قد حكمت على « الأمير » بالإعدام، وبثت ذلك عبر إذاعاتها المختلفة من « صوت العرب » (القاهرة) إلى إذاعتها الخاصة بالناظور (المغرب).

كان محمد بن صدوق المتعاطف مع جبهة التحرير -والذي يدفع إليها اشتراكه بانتظام- في طليعة المتحمسين لتنفيذ حكم الإعدام الصادر عنها، وكان هاجسه الأول في ذلك : « كيف أكذب مزاعم هذا الخائن أمام العالم ؟ ».

ذات مساء من أفريل 1957، أثار الموضوع مع جاره بالفندق سليمان وهو صديق من عهد الخدمة العسكرية، ولم يخف عليه حماسه واستعداده لتنفيذ الحكم، حتى لا يكرر الخائن مسرحيته في الدورة القادمة للأمم المتحدة.

كان سليمان ينشط في خلية الحي. وكان على صلة بمسؤول هام في اتحادية الجبهة عبد الكريم السويسي الذي عرف حماس محمد وإصراره، فلم يمانع في ترشيحه للمهمة الخطيرة .. لكن رشح معه عليا الذي سبق أن كلف بمراقبة تحركات شكال، وكان على علم بمختلف أرقام السيارات التي يستعملها ..

اجتمع سليمان بكل من علي ومحمد على أساس أن يتولى الأول مهمة التنفيذ، بينما يقوم الثاني بتغطية فراره .. لكن محمد أصرّ على الظفر بشرف التنفيذ .. مما اضطر سليمان إلى إجراء عملية قرعة كانت في صالح علي !

بعد ذلك ترك الأمانة في يد الإثنين، مشيرا إلى ترصد الخائن في حفلات الاستقبال الرسمية، أو أثناء مقابلة نهائي كأس فرنسا لكرة القدم بملعب كولومب في 26 ماي 1957.

في صبيحة هذا اليوم، ارتدى محمد معطفه التبني لأوّل مرة، ووضع المسدس الذي كان استلمه من سليمان في جيبه الأيمن، وتوجه إلى محطة « لوديون » (الميترو) حيث كان على موعد مع شريكه علي .. انتظر محمد طويلا بالمحطة لكن لا أثر لعلي !

هذا الإمتحان الإضافي لم يمنعه من ركوب سيارة أجرة والوصول إلى الملعب في الوقت المناسب، والتسلل إلى المدرجات القريبة من المنصة الشرفية المخصصة لرئيس الجمهورية وضيوفه.

بعد لحظات التحق الرئيس كوتي بالمنصة، وظهر غير بعيد منه « الأمير » علي شكال في زي أوروبي مطعم بشاشية تركية .. لاحظ محمد الدور الخطير المسند إليه، والتهديدات اليومية التي كانت تتهاطل عليه بسبب خيانتـه.

وكان يجلس إلى جانبه السيد أندري روش المدير العام للشرطة البلدية نفسـه.

فكر محمد مليا في كيفية الوصول إلى هدفه، المحاط بطوق أمني يصعب اختراقه، فكر أولا في فترة الاستراحة، قبل أن يقتنع بأن الفرصة الأخيرة تكمن في لحظات تسليم الكأس التي يمكن أن يصاحبها بعض الاسترخاء والتفكك والاضطراب في الجهاز الأمني .. وهكذا كان عليه أن ينتظر طوال المقابلة التي كانت تدور بين فريقي تولوز وأنجي، وانتهت لفائدة الفريق الأول بـ 6 أهداف مقابـل 3.

وفعلا في لحظات تسليم الكأس تمكن محمد من التسلل والاقتراب من الخائن .. ومن على نحو متر ونصف، أطلق عليه النار من داخل الجيب الأيمن لمعطفه التبني الجديد .. رماه من الخلف، فأصابه في رئته اليمنى برصاصة يتيمة لأن المسدس تعطل .. لكنها كانت كافية للقضاء عليه، إذ لفظ أنفاسه قبل الوصول إلى مستشفى نانتير القريب.

ظن جمهور الملعب أول وهلة أن المستهدف والمصاب هو رئيس الجمهورية، وسارت الإشاعة بسرعة البرق .. واستمر الغموض حتى الثامنة مساء عندما أعلنت التلفزة الفرنسية بأسف، مقتل « رئيس مجلس عمالة وهران الأمير علي شكال الصديق الأكبر لفرنسا .. ».

أما الفدائي بن صدوق. فقد تقدم بكل برودة من المدير العام للشرطة البلدية وسلمه المسدس المعطل، فأمر بالقبض عليه وعدم التعرض له بأذى،

لأنه كان يريد أن يعصره ليستخلص ما في جعبته من المعلومات، وهو في كامل قواه البدنية والذهنية !

وفي يوم الإثنين الموالي صدرت الصحف اليمينية بعناوين عريضة تركز على نقطتين :

- « جرأة الإرهاب التي تجاوزت الحدود » .. مع المطالبة بتوفير جميع الوسائل لوضع حد لذلـك ».

- التهجم على « الحملات البغيظة التي تشنها بعض الصحف والمثقفين، تشجيعا للجريمة والتمرد » !

أما وزير العدل حافظ الأختام فرانسوا ميتران، فقد عبر عن رغبته في « استكمال التحقيق على جناح السرعة، حتى يلقى بن صدوق جزاءه في أقرب الآجـال » !

وتلت العملية الفدائية الجريئة حملة ضد المهاجرين الجزائريين قادها رموز الاحتلال، أمثال سوستيل ونيجلان وألبير صاران رئيس مجلس الإتحاد الفرنسي .. ووصفت صحيفة « المقاومة الجزائرية » لسان جبهة التحرير الوطني القتيل « بأمير البوس - بوس » (القبل !)، معتبرة مصرعه « مفخرة من مفاخر شعبنا المكافـح » ..

محاكمة محمد بن صدوق

من شهود النفي .. سارتر وماسينيون ..

سجن محمد بن صدوق بفران بعد تنفيذ حكم الثورة في « الأمير » الخائن علي شكال، وشرع القاضي بيراز المكلف بناحية السين في باريس بالتحقيق معه وحوله، إنطلاقا من تقارير شرطة الجزائر الواردة من عنابة

ومستغانم والعاصمة. وخلاصة هذه التقارير أن المتهم كشاف سابق، متحمس في عدائه لفرنسا بسبب علاقاته بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، لكن بدون سوابق مع العدالـة.

وتنفيذا لأوامرا وزير العدل فرانسوا ميتران تم إعداد الملف على جناح السرعة، بنية تقديم المتهم إلى المقصلة عبر أقصر طريـق !

إلـتزم بن صدوق أمام قاضي التحقيق بفرضية الفعل الفردي والاستعداد التام لتحمل نتائج هذا الفعل، ناكرا أن يكون تلقى أمر التنفيذ من عبد الكريم السويسي، أو تسلم « سلاح الجريمة » من المدعو سليمان. وقال للقاضي باختصار : « أطلقت النار على رجل لا أعرفه إلا من خلال خيانته، ولست آسفا على ذلك لأنني انطلقت بسبق إصرار وطول تفكير، إنتقاما للشتائم التي وجهت إلى الجزائر من على منبر الأمم المتحدة، وعقابا لتصريحات كاذبة أمام هذه الهيئة الموقـرة ».

بعد تمام ستة أشهر مثل بن صدوق أمام المحكمة في جو حالة حصار، نظرا لكثافة الإجراءات الأمنية حول قصر العدالة ووسط باريس. وكان المتـطرفـون بـالجزائـر يطـالـبون برأسه بواسطة الإضرابات والمسيرات والمظاهرات التي كانت تنشطها اتحادية رؤساء البلديات وجمعية الطلبة بالجامعة خاصـة.

وقد بدأت المحاكمة يوم الثلاثاء 10 ديسمبر 1957، بحضور والدي المتهم اللذين استدعتهما المحكمة ونقلا إلى باريس عنوة تقريبـا.

كانت النيابة والطرف المدني يريدان تقديم المتهم منذ الوهلة الأولى، في صورة « قاتل محترف » في خدمة جبهة التحرير الوطني. وكشف رئيس المحكمة بالمناسبة، « أن الأمن العسكري كان يراقب تحركات الجند بن

صدوق أثناء أداء الخدمة الإجبارية بسبب تعاطفه مع حرك الانتصار ». لكن المتهم أصرّ على الفعل الفردي بسبب قناعاته وتضامنه مع شعبه، فقد أجاب على سؤال الانتماء إلى جبهة التحرير قائلا : « ما عانيته في عنابة وما تعرضت له عائلتي وجيراني، جعلني أعتبر نفسي مجاهدا في خدمة الجبهة، وإن لم يحصل لي شرف التجند في جيش التحرير ». مضيفا : « إن ما قمت به هو تعبير عن احتجاجي بطريقة استثنائية على العذاب المسلط على الجزائريين ».

وعندما سأل رئيس المحكمة : « ولماذا شكّال بالذات ؟ » أجاب فورا : « لأنه ارتكب جريمة خيانة وطنه الجزائر، وتبنى قضية الاستعمار الفرنسي، لا سيما قبوله المشاركة في الوفد المدافع عن هذه القضية في الأمم المتحدة ». وأضاف بكل اعتداد : « أريد أن أصبح بما فعلت مثلا وقـدوة » !

وعاد النائب العام بدوره إلى تقارير الأمن العسكري الذي يصنف المتهم في خانة « المعادين لفرنسا » ليسأل : « لماذا تكرهون فرنسا ؟! ». وكان الجواب : « لا ! مطلقا شتان بين فرنسا هنا والأخرى هناك، فرنسا الثقافة والتاريخ التي تعلمنا كيف نحبها، وفرنسا المغامرين العنصريين الذين يصنعون بؤس المستعمرات الفرنسية ».

وعندما سأله : « هل تسمع إذاعة القاهرة، وما يصدر عنها من أوامر ؟ » أجاب بدون تردد : « أستمع لهذه الإذاعة يوميا تقريبا، وأعرف أن الحكم على شكـال صدر غداة دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونظرا لتأخر تنفيذه تطوعت لذلك بصفة فردية ».

وتدخل محامي الاتهام ملاحظا : « لا يمكن أن نصدق بأنك أقدمت على ما فعلت تحت تأثير صوت العرب فقط ! » فاعترف المتهم هنا بأنه تأثر

كذلك بتقارير الصحافة الفرنسية (المنوهة بمواقف شكّال في الأمم المتحدة) التي لعبت دورا حاسما في قراره !

ومع ذلك أصّر الاتـهام مدعوما بالنائب العام على ارتباط بن صدوق « بالتآمر الخارجي » على فرنسا -الموجه من القاهرة !- اعتمادا على الحجج التاليـة :

- أنّ « صوت العرب » قال غداة تصفية شكّال : « إنّ الحكم العادل الصادر عن محكمة جيش التحرير قد نفذ بوفاء ».
- أن الصحافة المصرية نشرت صورته بعد العملية.
- أن منشورات جبهة التحرير تصفه بـ « المجاهد الأكبر » !

لكن المتهم أصّر مرة أخرى، على أنه تصّرف بصفة شخصية وبمفرده تحت تأثير أفكاره فقط .. واكتفى الطبيب الشرعي أمام المحكمة بوصف إصابة شكّال القاتلة، بينما أكدّ الأطباء النفسانيون الثلاثة أن المتهم يتمتع بكامل قدراته، ومن ثمة مسؤوليته الكاملة على ما فعل.

والطريف أن شهادة مصالح الأمن جاءت لترجح فرضية « الفعل الفردي العاطفي .. فتحرياتها لم تسفر على ما يمكن أن يثبت عكس الاقتناع بالعمل الفـردي ! ».

وفند مسؤول الشرطة البلدية أندري روش تهمة « القاتل المحترف » مؤكدا إعتقاده بأنّ « المتهم قاتل بالصدفة ! » وقد أغضب ذلك النائب العام الذي نهره قائلا : « لو لم يتعطل المسدس لكنت الضحية الثانية بعد شكّال ! ». هذا الرد سمح لروش بالتأكيد على « أن هذا الرجل لم يولد قاتلا » ! وتدخل رئيس المحكمة لإنقاذ الموقف سائلا روش : « كيف وصلت إلى هذا الاعتقاد ! » فأجاب : عندما يتعطل المسدس، فذلك يعني عادة أن

الرامي ناقص تجربة ». وأعاد الرئيس الكرة منبها أن المتهم خبير بالأسلحة لأنه أدّى الخدمة العسكرية ».

فردّ عليه بكل ثقة : « لا ! فهذا المسدس مدني لا يحسن استعماله إلا الخارجون على القانون » !

وشهدت جلسة الأربعاء 57/12/11 تدخل شهود إثبات من الوزن الثقيل أمثال جاك سوستيل، وجورج بيدو، وأدمون نيجلان الذي أناب عنه زوجته لتلاوة رسالته إلى المحكمة.

كان سوستيل عضوا في الوفد الفرنسي إلى الأمم المتحدة الذي ضم علي شكّال وأقام معه بنيويورك في نفس الوقت، وأكّد في شهادته : « أنّ الضحية ساهم في تنوير الرأي العام الأمريكي، بكشف أسطورة تمثيل الجبهة للسكان المسلمين الجزائريين الذين هم الضحية الأولى لها من حيث العدد ».

وتوجه الوالي العام السابق للجزائر إلى المحكمة قائلا : « ينبغي أن نضرب بسرعة وبقوة، ولا يمكن استثناء بن صدوق ».

وقد ردّ عليه المحامي ستيب قائلا : « إنّ تعليماتك القمعية ستظل في التاريخ بمثابة الوجه الأسود لعهدتك بالجزائر » ![1]

وانتهت شهادات كل من بيدو ونيجلان إلى نفس الموقف : الحكم بالإعدام على المتهم.

وجيء بالآنسة لولوش جيزال بطلب من أرملة شكّال التي حضرت المحاكمة مرفوقة بابنها جان، والآنسة أصيبت في العملية الفدائية التي

1. عين واليا عاما في فبراير 1955، وأنهيت مهامّه في يناير 1956 بعد أن كسب تعاطف « الكولون » بإجراءاته القمعية.

استهدفت مرقصا بسانتوجين (بولوغين) في يونيو 1957 حيث فقدت ساقيها. وهي بحالها تلك تشكل شاهدا بامتياز لأثقال كاهل بن صدوق والإغلاظ عليه !

لكن قائمة شهود النفي كانت لحسن الحظ أوسع وأهم وزنا، فقد حضرت المحاكمة دفاعا عن المتهم أسماء لامعة، من أبرزها الفيلسوف سارتر والمستشرق ماسينيون والباحثة الاجتماعية تيون والكاتب الصحفي بارا، دون أن ننسى الجنرال توبار الذي كلف بعض الوقت بالتحقيق في مجازر 8 مايو 1945.

فقد عاد الجنرال بالمناسبة إلى هذه المجازر، ليكشف أنه ورفاقه في لجنة التحقيق تلقوا بعد يومين فقط من الشروع في عملهم، أمرا من باريس بالتخلي عن المهمة المحرجة، قبل أن يضيف أنه أجبر على السكوت، وأنه يعتبر النزاع الدائر بالجزائر منذ فاتح نوفمبر 1954 وليد القمع الأعمى الذي أصبح مرتكزا قويا للعديد من الانتفاضات الشعبية ».

وقال في الختام « إن إصدار حكم قاس في هذه القضية، لن يزيد وجودنا بالجزائر سوى ضعف » .. وتدخل الفيلسوف جان بول سارتر مطولا، ليؤكد في البداية أن البشر جميعا وهو واحد منهم، يعتبرون الذي يناور ضد وطنه خائنا، لا سيما إن كان مثقفا يعرف جيدا خطورة أفعاله والنتائج المترتبة عليها.

وتوجه إلى المتهم قائلا : إن عمله البطولي الجريء يحظى بتزكية الذين يكافحون في سبيل الحرية والاستقلال » مضيفا : « لو أن فرنسيا كان محله في نفس الظروف لرفع إلى عليين، ذلك أن قيمة الرجال إنما تقاس بمدى استعدادهم للتضحية في سبيل شعبهم ... ».

ودعا سارتر هيئة المحكمة إلى عدم الخلط بين الموقف السياسي والعمل الناجم عنه وبين الإرهاب، ردًّا على أطروحة النائب العام الذي خاطبه قائلا : « إذا أردت معرفة الفرق ... عليك بقراءة « العادلون » الألبير كامو أو كتابات شارلوت كوردي .. ! ».

ودافع عن بن صدوق بقوله : « كان يعتقد أنه يلبّي واجبا ويستجيب لرأي، فهو الذي ينبغي أن يحاكم وليس الإرهاب من خلال شخصه، لذا ينبغي أن نحافظ على حياته رغم رفضي للعنف ». وقاطعه النائب العام قائلا : « إن أيدي بن صدوق ليست قذرة فحسب، بل حمراء بدم شكّال » ..

فردّ عليه الفيلسوف بقوة : « على العدالة ألا تنتشي بقوتها، فتلطخ يديها بالدم أيضا ! ».

وتضمنت شهادة المستشرق لويس ماسينيون النقاط التالية :

- أنّ رد الشعب الجزائري على الاحتلال مشروع وطبيعي.
- أنّ شكّال ذهب ضحية حقده على الجزائر.
- أنّ بن صدوق شاب مثالي مهدد بالموت، ومن المؤسف أن تلصق به تهمة المس بالأمن الداخلي للدولة.
- أن العرف جرى على تجنيب مرتكب الجريمة السياسية حكم الإعدام. لذا فإن حكما معتدلا كاف لإراحة ضمير السيد النائب العام !

وبرّر الأستاذ أندري مندور انتفاضة الشعب الجزائري، باعتبارها نتيجة حتمية لمجازر 8 مايو 1945 والانتخابات على الطريقة الجزائرية !

وذهبت الباحثة الإجتماعية جرمان تيون في شهادتها أبعد من ذلك، عندما أكدّت أنّ ثورة الشعب الجزائري ستتواصل حتى القضاء النهائي

على الاستعمار، مضيفة : « إنّ جميع الجزائريين والجزائريات بن صدوق، وليست هناك أيّة قوة في العالم يمكن أن تمنعهم من استعادة حقهم في الوجود » وانتهت إلى خلاصة مفادها « أنّ الحكم بالإعدام على بن صدوق، معناه الحكم على جميع المسلمين الجزائريين ».

ووصف الكاتب الصحفي روبير بارا، « ما تقوم به القوات الاستعمارية في الجزائر بالعار المطلق، مؤكدا أن ما قام به بن صدوق في مثل هذه الوضعية، يبدو طبيعيا تماما ولا غبار عليه ».

وحذا حذوه الصحافي جان روس الذي اعتبر ما قام به المتهم « دفاعا مشروعا عن النفس »، مفسرا ذلك بالقول : « كثيرا ما تكون البنادق وسيلة التعبير الوحيدة، لأولئك الذين لا يجدون منفذا ديمقراطيا للتعبير عن أنفسهم ». ومن شهوده النفي أيضا :

- الأب ماني من الآباء الفلاحين، وقد عاش بالجزائر ما بين 1950 و1956، شهد في البداية على قوات الأمن التي رآها بعينيه، وهي تمارس التعذيب وقتل الأبرياء بدون محاكمة، قبل أن يتوجه إلى هيئة المحكمة قائلا : « إنّ مثول بن صدوق أمامكم يعود إلى أخطاء منتخب بالتزوير خرج على طائفته ».

- الأستاذ مايو من جامعة السوربون الذي ذكر في شهادته بحادثة اغتيال الأميرال دارلان[1] وكيف أنه شخصيا إعتبر ذلك عملا ممتازا، ولم يتعرض قاتله المعروف إلى أي إزعاج من أي كان، وحسب رأيه أن بن صدوق لم يفعل أكثر مما فعل قاتل الأميرال.

1. اغتيل بالجزائر سنة 1942 من طرف المقاومة الفرنسية الموالية للجنرال دغول.

بلغ شهود النفي 17 شاهدا وجلهم من الوزن الثقيل، سواء بمكانتهم الاجتماعية أو محتوى شهاداتهم الصادقة المفحمة التي كانت بمثابة صواعق متلاحقة، تضرب النائب العام في الرأس مباشرة، حتّى أنه شعر بثقل وطأتها عليه واعترف بذلك ! ولعلّ هذا ما جعله يستنجد في الجلسة الختامية (57/12/12) برسالة نيجلان الذي دعا المحكمة إلى أن « تضرب بقوة لاستئصال الإرهاب من جذوره »، وكذلك برسالة جورج بيدو الذي أعرب عن أمله « ألا تسمح المحكمة بتشبيه إرهاب الجبهة بالمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني ... ».

إستنادا إلى مثل هذه المواقف وغيرها، عاد النائب العام إلى نفس النقطة التي انطلق منها : « اعتبار المتهم قاتلا محترفا باع روحه للشيطان، وبناء على ذلك توجه إلى هيئة المحكمة قائلا : « لا تطعنوا في الظهر بضعف الحكم - جنود الحق والحضارة الذين يقاتلون في الجزائر » وبعبارة أخرى : « احكموا عليه بالإعدام » ! لكن المحكمة وجدت أن للمتهم ظروفا مخففة، فحكمت عليه ببدل الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة. وهكذا نجا محمد بن صدوق من الإعدام، وهو الآن مقاول ناجح، بعد تجربة في القطاع العام استمرت حتى 1972.

مع المجاهد الجيلالي قزان

عندما أمر عبان بومدين بالدخول إلى ولايته !

ولد الجيلالي قزان (عفان)* سنة 1935 بقرية الخميس قرب مدينة تلمسان، وكانت هذه القرية القريبة من الحدود حلقة اتصال ومرور لمناضلي حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ونشأ بمسقط رأسه نشأة تقليدية : التردد على الكتاب لحفظ ما تيسر من القرآن الكريم، قبل الإلتحاق بجامع القرية لمتابعة دروس النحو والفقه ساعتين يوميا.[1]

وعندما بلغ سن الرشد التحق بصفوف حركة الانتصار .. وكانت الطريقة لذلك يومئذ الحصول على تزكية اثنين من المناضلين القدامى، ثم أداء اليمين على المصحف الشريف بالتضحية في سبيل استقلال الجزائر والولاء للحاج مصالي زعيم الحركة الوطنية.

كان ذلك عام 1952، وكانت المهمّة الأولى للمناضل الجديد -بعد فترة المراقبة الضرورية- أن يساهم بدوره في توسيع قاعدة الحزب بكسب ثلاثة مناضلين جدد.

كان المسؤول المحلي بناحية الخميس يدعى سي جابر، وكان يتردد على الناحية بصفة مراقب مناضل يدعى سيدي عبد الله (عبد الحفيظ بوالصوف) ..

*. عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير المنبثق عن المؤتمر الرابع المنعقد غداة وفاة الرئيس بومدين.

1. الشروق اليومي، عدد 28 أوت و4 سبتمبر 2006.

لم يطل عهد الشاب الجيلالي بالنضال، حتى اندلعت أزمة قيادة الحزب مطلع 1954، عندما بادر زعيمه بعملية تصحيحية، كان هدفها استعادة مقاليد السلطة من الأمانة العامة للجنة المركزية التي خرجت عن طاعة الزعيم و « الخط الثوري للحزب » في الوقت نفسه، حسب أنصار هذا الأخير الذين أنشأوا لجان إنقاذ لإنجاز « التصحيح » المطلوب.

ولما استفحل الخلاف وتسربت مضاعفاته إلى قاعدة الحزب، عقد سي عبد الله اجتماعا توضيحيا، دعا فيه إلى إلتزام الحياد في مرحلة أولى على الأقل ..

وغداة قرار مجلس الـ 22 في أواخر يونيو 1954 إعلان الثورة في أجل مسمى، تكونت بالناحية خلية سرية لتحضير هذا الموعد التاريخي من أعضائها سي جابر ومحمد كعو ..

التزم المناضل الشاب الحياد كما قرّرت الجماعة، وظل يتابع دراسته بجامع القرية ..

كانت عمليات فاتح نوفمبر 1954 بالناحية -وبالمنطقة الخامسة عموما- متواضعة، بسبب نقص الأسلحة بصفة خاصة .. وأمام ردّ الفعل العنيف لقوات الاحتلال، قرر القائد محمد العربي بن مهيدي ورفاقه وقف العمليات مؤقتا، والإنكباب قبل ذلك على إرساء قاعدة جدية للثورة، علما أن أغلبية المناضلين كانت انحازت في البداية إلى مصالي، أو الأمانة العامة للجنة المركزية التي كان على رأسها بن يوسف بن خدة.

وبعد توسيع قاعدة الجبهة ووصول أسلحة المركبين « دينا » ثم « انتصار »، انطلقت الثورة من جديد وبقوة ليلة 2 أكتوبر 1955، بالتنسيق مع عمليات جيش التحرير المغربي التي شملت عدّة مناطق من القطر الشقيق.

كان المناضل الجيلالي ينشط يومئذ في التنظيم السياسي السري لجبهة التحرير الوطني، قبل الإلتحاق بجيش التحرير في نهاية نوفمبر 1955. التحق جنديا بسيطا في مهمة مساعد رام على الرشاش، وبعد فترة وجيزة انضم إلى مجموعة متربصين. كان يشرف على تدريبهم المجاهد الشيخ السنوسي (مغاري)، القادم من القاهرة في أواخر مارس من نفس السنة على متن اليخت « دينا ».

كان التربص يتعلق بتكوين مدربين، لذا أصبح الجيلالي مدربا بدوره.

وفي بداية 1956 أمره سي جابر بأداء مهمة بمقر قيادة المنطقة، وكان يومئذ بين مغنية وبني سنوس، ويتردد عليه بانتظام بوالصوف وبن علا وفرطاس وبومدين.

ويقول محدثنا في هذا الصدد أنه تعرف هناك على هذا الأخير عن كثب، بمناسبة إعداد منشور في أربعينية الدكتور الشهيد بن عودة بن زرجب. وحدث أن تعطلت آلة السحب[1] -التي أمد بها الدكتور الشهيد قيادة المنطقة- فقام الجيلالي وبعض رفاقه بنسخ النص بأيديهم وقد كتب بومدين أيضا بخطه على ورق « أستانسيل ».

وفي أواخر فبراير كلف مع بعض الجنود بمرافقة مسؤول (محمد الواسني) كان في طريقه إلى المغرب، وبعد عودته كلفه سي جابر بمهمة محددة : تسجيل نساء الشهداء والمجاهدين بنية تخصيص منح لهن.

وحسب الشاهد أن قائد المنطقة بن مهيدي ترأس آخر اجتماع للقيادة في 14 أبريل قبل التحاقه بوهران ثم العاصمة بنية الانضمام إلى رمضان عبان ورفاقه .. ومن القرارات الأولى الصادرة عن خلفه

1. *أعدم العدو الدكتور بن زرجب لهذا السبب.*

بوالصوف أن نقل في مايو الموالي مقر قيادة المنطقة إلى ضواحي وجدة بالتراب المغربي. وكان لهذا القرار ردود فعل متباينة، فقبلته الأغلبية بدافع الانضباط، ورفضته أقلية قادها البوزيدي مسؤول قسم تلمسان - صبرة المعروف بكناية « عقب الليل » الذي راسل مسؤول الأقسام المجاورة يحرضهم على سحب اعترافهم بقيادة المنطقة إذا لم تتراجع عن قرارها. لكن لم يسايره في غضبته تلك أحد، ومع ذلك تمادى في موقفه إلى أن انتهى به الأمر للتمرد والعصيان .. وكانت العاقبة محاكمة وإعداما.

لكن لماذا قرر بوالصوف الانتقال إلى وجدة ؟ لم يقدم سي الجيلالي جوابا شافيا، مكتفيا بالإشارة في هذا الصدد إلى سابقة وجود مركز قيادي ذي بعد وطني بمدينة الناظور - في منطقة الريف الأسباني- حيث كان يتواجد باستمرار مسؤولون أمثال قديري وشيبان وعبد الوهاب الذين كانوا على اتصال بكل من بوضياف وبن مهيدي خاصة، هذه السابقة جعلت هذا الأخير يبدو كمسؤول وطني أكثر منه قائد منطقة.

وبرأي محدثنا أن قرار بوالصوف كانت له انعكاسات سلبية، بحيث بات من الصعب على قادة المنطقة الخامسة السيطرة عليها وتسييرها كما يجب، ويمكن أن نضيف إلى هذا العامل عاملا آخر : اتساع المنطقة الذي جعل من بعض نواحيها شبه كيانات قائمة بذاتها ..

غداة مؤتمر الصومام شرعت الولاية الخامسة في هيكلة نفسها عموديا وأفقيا، حسب النظام الجديد الذي صادق عليه المؤتمر :

- عموديا بهيكلة الوحدات القتالية في شكل كتائب وفيالق، وقد أصبح سي الجيلالي عضوا في قيادة أوّل فيلق إبتداء من أواخر 1956.

وأخذت الكتائب تؤدي دورها القتالي بفعالية متزايدة، وقد خاضت في هذا الصدد عدّة معارك منها اشتباك المصامدة.

- أفقيا بتقسيم الولاية إلى مناطق ونواحي وأقسام ابتداء من يناير 1957. وقد عين محدثنا في هذا الإطار، نائبا سياسيا في قيادة ناحية مغنية-سبدو من المنطقة الأولى (تلمسان - مغنية).

وقد شهدت هذه السنة ازدهار الثورة في مختلف المجالات، بما في ذلك التنظيم الشعبي ممثلا في المجالس واللجان المتخصصة.

كانت عملية التكوين على الحدود المغربية قد بدأت تؤتي ثمارها، فاستفادت المنطقة الأولى في أغسطس 1956 بمحطة لا سلكي كان يديرها المجاهد سفرجلي ..

كما استفادت من دفعة المراقبين الذين تخرجوا سنة 1957، بعد توزيعهم على المناطق بمعدل إثنين لكل منها، وكانت مهمتهم الأولى هي مدى تطبيق قرارات مؤتمر الصومام.[1]

وقد عاشت المنطقة الأولى خلال الفصل الأول من هذه السنة، معارك صدامية طاحنة يذكر الشاهد منها :

1. معركة بوسدرة قبيل اضراب الأيام الثمانية (من 28 يناير إلى 4 فبراير) التي استغرقت 3 أيام، وقد حدثت بعد محاصرة جيش الاحتلال تجمعا لجيش التحرير الذي زادت الخسائر فيه عن مئة شهيد.

2. معركة دار اللوح في مارس الموالي، وقد أسفرت عن سقوط 54 شهيدا، طبعا دفع جيش الاحتلال ثمنا باهظا مقابل هذه الخسائر.

3. مداهمة مركز سيدي الجيلالي الذي كان به 200 « قومي » بخمس فصائل من جيش التحرير، استفادت من تواطؤ بعض هؤلاء، لتغنم ما لا يقل عن 300 قطعة سلاح، فضلا عن أسر جنديين فرنسيين وتصفية

1. من خريجي هذه الدفعة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

طبيب المركز .. وقد ترك المجاهدون على جثة الضابط الطبيب ورقة كتبت عليها عبارة « قتل ثأرا للدكتور بن زرجب ».

في نفس السنة كذلك شهدت المناطق الحدودية نزوحا متزايدا نحو المغرب، جراء تصعيد جيش الاحتلال لأعماله القمعية ويقول الشاهد : « أن المجاهدين في البداية حاولوا اعتراض سبيل اللاجئين، وأعادتهم إلى مناطقهم لمواصلة دورهم في دعم جيش التحرير ماديا ومعنويا .. لكن قوة التدفق ما لبث أن جعلت أمواج النازحين تستعيد الكلمة الأخيرة في نهاية المطاف.

في أواخر أبريل 57 دائما كان سي الجيلالي (عفان) في مهمة خاصة ناحية ابن باديس (سيدي بلعباس)، فصادف هناك عضوي لجنة التنسيق والتنفيذ رمضان عبان وسعد دحلب المتوجهين إلى المغرب، فرافقهما طيلة 20 يوما حتى وصلا ناحية بوبكر داخل التراب المغربي في 20 مايو، وقد احتفظ الشاهد ببعض ذكريات هذه الرحلة مثل :

1. انتقادات عبّان العنيفة لجماعة الخارج عموما، بدءا بقيادة الولاية الخامسة التي فضلت الاستقرار بوجدة.

2. كان سي عفان رفقة هذين المسؤولين الكبيرين في ضيافة مناضل يدعى عاشور .. وبينما هم كذلك بلغهم نبأ تحرك مشبوه لإحدى دوريات العدو قرب المكان. قرّر عفان ومرافقوه طبعا الاحتماء بغابة مجاورة، لكن عبان أبى ذلك وأصرّ على البقاء في الكوخ رفقة صاحبه !

3. بعد عبور الحدود الجزائرية وقعت الجماعة على خيام لبدو مغاربة، فطلبوا من أصحابها قليلا من الماء لكنهم رفضوا .. وهنا علق عبّان متهكما : « أمع هؤلاء يراد لنا بناء المغرب العربي ؟! ».

وصل عبّان وجدة في 21 مايو .. وبعد استراحة قصيرة أمر عضوين من مجلس الولاية هما بومدين والحنصالي ومعهما قائد المنطقة الأولى سي جابر بالدخول إلى الولاية، لأنّ مكانهم الطبيعي هو وسط المجاهدين لا في القواعد الخلفية ! فكان هذا الأمر فرصة بومدين -الأخيرة- لتفقد المناطق الأولى والخامسة (سيدي بلعباس) والسابعة (تيارت) خاصة، وقد استغرقت جولته التفقدية تلك حوالي (3) أشهر ..

وكان بومدين قد التحق بالمغرب في أغسطس 1956، بعد أن نقل بوالصوف مقر القيادة إلى ضواحي وجدة في مايو الماضي كما سبقت الإشارة.

ابتداء من يونيو 1957 شرع جيش الاحتلال في مد أسلاك موريس شمال الحدود الغربية بواسطة المساجين، وكان الخط في بدايته عبارة عن أسلاك شائكة لا غير، وقد كلف سي عفان بتخريب هذه الحواجز ناحية زوج أبغال .. فكان لذلك يخرب ليلا ما يقيمه العدو نهارا .. وقد استمرت هذه المواجهة اليومية تقريبا طوال ثلاثة أشهر، إلى أن تغلبت وسائل العدو وقواته في نهاية الأمر.

وفي الفترة نفسها قامت وحدات المنطقة الأولى بعملية جريئة : مهاجمة مركزين للعدو بالقرب من سيدي الجيلالي وبوبكر، وقد أدّى الهجوم إلى إخلاء أحد المركزين ..

كان سي عفان من المجاهدين الذين يولون أهمية خاصة للحركة الداخلية وسط الشعب ومعه، وبناء على ذلك استقر نهائيا داخل المنطقة الأولى ابتداء من 13 سبتمبر من السنة نفسها، وبقي فيها حتى وقف القتال وحصول الجزائر على استقلالها.

تجسس على الرئيس دوغول .. بتلمسان !

في منتصف سبتمبر 1957، استقر المجاهد الجيلالي قزان (سي عفان) نهائيا بالمنطقة الأولى التي تشمل مدينة تلمسان وامتداداتها الجبلية الحدوية. كان يعرف المنطقة جيدا، لأنها تضم مسقط رأسه وادي الخميس، كما يعرف قادتها أمثال سي جابر وهو مناضل وطني قديم، ومن رجالات فاتح نوفمبر 1954 بالناحيـة.

مكث بمركز قيادة المنطقة بعض الوقت إلى أن كتبت الشهادة لقائدها سي جابر في 9 فبراير 1958، عقب ذلك عين مسؤول ناحية سبدو.

ترك استشهاد سي جابر فراغا بالمنطقة، لمكانته فيها أولا وللتأخر قليلا في تعويضه ثانيا. وقد تم تدارك ذلك بتعيين الطاهر حمايدية (الزبير) بصفة مؤقتة، قبل ترسيمه في حدود شهر مايو من نفس السنة.

كان الزبير من الجنود الجزائريين الذين التحقوا بجيش التحرير في يناير 1956 بعد تدمير مركز الصبابنة (جنوب الغزوات) الذين كانوا يعسكرون به. وقد التحق بعد ذلك بالمنطقة السادسة (معسكر-سعيدة) في إطار عملية توسيع نطاق الكفاح المسلح بالولاية الخامسـة.

شكل قائد المنطقة الجديد مجلسا، كان سي عفان من بين أعضائه مكلفا بالاستعلام والاتصال. وقد تلقت المنطقة في نفس الفترة دعما بأربعة محافظين سياسيين من الذين تم تكوينهم بالمغرب، من بينهم بلقاسم الشريف (جمال) الذي عين بناحية صبرة التي كان على رأسها المجاهد بن زيان.

بعد فترة عرفت المنطقة بوادر خلاف بين قائدها وأحد نوابه : قائد ناحية صبرة تحديدا .. وخشية تطور الأمور إلى ما لا تحمد عقباه بين هذين

المسؤولين، تدخل سي عفان رفقة سي جمال لتطويق الموقف بالتوصل إلى الحل التالي : التحاق بن زيان بالمغرب. هذه التسوية لم تكن كافية لحل مشاكل النقيب الزبير الذي ما لبث أن وجد نفسه في صف الناقمين على الوضع بالولاية والمناطق الحدودية المغربية بصفة عامة. وكان على صلة سابقة بالضابط موسى بن أحمد (مراد) المقيم بالمغرب، والذي لم يكن مرتاحا لموقعه هناك، فكان لذلك كثير الانتقاد. وقد انضم إليه قائد المنطقة الأولى في حملته، مستهدفا بصفة خاصة سي رشيد من قيادة المنطقة الحدوديـة.

كان قائد المنطقة الأولى كثير التردد على المغرب بدوره، حيث كانت زوجته تقيم بالرباط، فكان ينيب عنه سي عفان في خرجاته المتكررة. وفي يونيو 1959 اجتمع بنائبه ليسر إليه أنه خارج إلى المغرب ولا ينوي العودة هذه المرة .. وهكذا ترك أمانة المنطقة إلى نائبه -المكلف بالاستعلام والاتصال- وغادر فعلا بدون رجعة.

وأثناء انعقاد مؤتمر طرابلس في ديسمبر 59 يناير 60 أرسل قائد الولاية العقيد بن علي بودغن (لطفي) من هناك تعيينا لسي عفان على رأس المنطقة الأولى برتبة نقيب.

كان النقيب الزبير قد انضم بعد خروجه إلى المغرب لصف الناقمين -كما سبقت الإشارة- وأدّى به ذلك إلى إعلان تمرّده. وقد حاولت مخابرات العدو استغلال هذه الحادثة وتضخيمها دعائيا، لا سيما بعد أن تمكنت من حجز رسالتين حول الموضوع بعث بهما الرائد الطاهر الهذيلي (فراج) النائب العسكري للعقيد لطفي، ومحاولة توظيف محتواهما لتحريض النقيب الزبير وجماعته.[1]

1. تم إعدام النقيب الزبير لاحقا، بعد أن إلتجأ لمصالح الأمن المغربيـة.

كانت المنطقة الأولى تعيش -أسوة ببقية مناطق الولاية- وضعية صعبة بسبب الحصار المضروب حولها، بعد استكمال شبكة خط شال الدفاعية المتقدمة، والطريقة الهجومية التي اتبعها جيش الاحتلال من خلال العمليات الكبرى التي انطلقت من غرب البلاد. وتجلت هذه الوضعية في قلة الأسلحة والذخيرة وندرة التموين، وانعكس كل ذلك على عدد مجاهديها الذي تقلص في نهاية 1959 مثلا إلى 600 مجاهد، بعد أن كان قبل سنة يناهز الألفين.

ومع كل محاولة تسلل عبر خطوط العدو الدفاعية -من المغرب وإليه- يزداد الضغط على المنطقة الأولى التي تتعرض جراء ذلك إلى فترات حصار مشدد تستغرق أحيانا قرابة الشهريـن.

بيد أن هذه الضغوط ظلت عاجزة عن إخماد لهيب الثورة بالمنطقة التي استطاعت في ظل تلك الظروف القاسية، شن غارات ناجحة على بعض مراكز العدو والاستيلاء على كامل أسلحتها (في بن سكران وتيرني مثلا) ...

ولم ينفرج وضع المنطقة إلا بعد مظاهرات ديسمبر 1960 التي كانت حسب محدثنا متنفسا حقيقيا للعمل الثوري، بعد أن أعادت الحماس للمواطنين وجعلتهم يستأنفون تموين المجاهدين بصورة عادية تقريبـا.

وتلقت المنطقة الأولى إلى جانب ذلك دعما معنويا هاما : دخول الرائد أحمد بوجنان (عباس) وإقامته بمقر قيادتها قرابة السنة، وكان يومئذ عضوا بمجلس الولاية. وحدث أن زار الرئيس دوغول تلمسان في نفس الفترة، حيث اجتمع بقادة المناطق الغربية والحدودية، وعلمت قيادة المنطقة الأولى بفضل عيونها في المدينة، أن الرئيس الفرنسي تلقى بالمناسبة

تقريرا متفائلا جدا، يبرز الإغلاق المحكم للحدود، وانعكاس ذلك على تعداد الثوار وأسلحتهم التي تتناقص يوما بعد يوم. وبناء على هذا التقرير قال الرئيـس :

- إذن يمكن أن نخفض عدد قواتنا في الجزائـر !
- فكان الردّ بصوت واحد : لا !

وأوضح أحد الجنرالات قائلا : « لو خفضنا قواتنا لعاد كل شيء مثلما كان سابقا ».

وكان ردّ دوغول : « في هذه الحالة لا أمل في الحل العسكري، وعلينا أن نبحث عن حلول أخـرى ».

وتزامنت مفاوضات إيفيان الأولى في 20 مايو 1961 مع إعلان الجانب الفرنسي هدنة من جانب واحد. غير أن هذه الهدنة لم تكن تعني المناطق الحدودية، لذا لم يلمس سي عفان ورفاقه أي أثر لها في الميدان.

في غضون السنة نفسها، عين سي عفان ملحقا بمجلس الولاية مكلفا بالتنسيق ما بين المناطق. وقد مارس هذه المهمة بعض الوقت قبل ترقيته إلى رتبة رائـد.

في ديسمبر 1961 عرف الرائد عفان رفقة الرائد عباس وطاقم قيادة الولاية الخامسة بالداخل [1] حصارا من نوع آخر : حصار الطبيعة بواسطة عاصفة ثلجية أدركتهم بمركز المفروش، غير بعيد عن مواقع العدو وفي متناول وسائل مراقبتـه.

وقد اضطروا لذلك إلى البقاء في المركز نفسه 12 يوما، بعضها بدون أكل بعد نفاد ما كان معهم من زاد الطريق، ولم يتمكنوا من مغادرة هذا

1. كان مقر الولاية بضواحي وجدة، حيث العقيد عثمان والرائد ناصر.

المركز النحيس، إلا بشق النفس عن طريق الحناية، ومنها تمكنوا من التسلل إلى تلمسان حيث أدركتهم مفاوضات إيفيان الثانيـة.

وقبيل وقف القتال كان سي عفان على موعد بسيدي بلعباس مع الرائد سي زغلول الذي تمكن من الفرار من أحد سجون العدو، لكن القدر كان بالمرصاد، فاستشهد هذا البطل في الطريق إلى هذا الموعد. وغداة وقف القتال دخل وهران، حيث تم تأسيس منطقة مستقلة بها على غرار العاصمة، وكانت يومئذ حسب الشاهد بدون نظام تقريبا، وكانت محل تنافس حاد بين مجموعتين من داخل المدينة ومن المنطقة الرابعة المجاورة (مستغانم).

وابتداء من 26 مارس شرع في التنقل إلى المناطق الرابعة والسادسة (سعيدة) والسابعة (تيارت)، لنفس الغرض. أي بعث وتعزيز تنظيم جبهة وجيش التحرير بها. وبعد أيام دخل بقية أعضاء مجلس الولاية الذين كانوا بالمغرب أو السجن وهم : العقيد حدو بوحجر (عثمان) والرائدان مختار بوعيزم (ناصر) وبوبكر القاضي. وفي مايو التحق أعضاء مجلس الولاية بطرابلس للمشاركة في الدورة الطارئة لمجلس الثورة، فآلت الأمور إلى سي عفان الذي واصل اجتماعاته بالقيادة العسكرية الفرنسية، في إطار تطبيق ومراقبة وقف القتال بالولاية الخامسة.

وفي منتصف يونيو الموالي كان على إطارات الولاية أن يحسموا في مسألة الخلاف بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض بقيادة أحمد بن بلة والهواري بومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير، وقد اجتمعوا لذلك بتلمسان حيث مالت الأغلبية إلى السير في ركاب التحالـف.

وفي الخامس من يوليو بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال، كان الرائد عفان رفقة العقيد لوديك من المكتب الثاني لجيش الاحتلال

بالمناطق الحدودية، بهدف تسلم بعض المراكز لتمكين جيش التحرير المرابط بالحدود من الدخول إلى أرض الوطن. وبينما كانا بمرسى بن مهيدي، تلقى العقيد برقية من قيادته بوقف عملية التسليم حتى إشعار آخر. ويفسر محدثنا ذلك بأن الحكومة المؤقتة، عندما دخلت الجزائر في 3 يوليو تكون طلبت من إدارة الاحتلال تأجيل عملية عودة جيش الحدود، وقد حاول عفان إفهام العقيد، بأن الأمر يتعلق بمشاكل داخلية لا شأن للجيش الفرنسي بها، ودعاه إلى تناول الغداء معه، ولحسن الحظ أن ضيفه تلقى برقية ثانية تلغي البرقية الأولى، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام وحدات الحدود الغربيـة.

ويكشف الرائد عفان أن الولاية الخامسة عرفت خلال المرحلة الانتقالية سباق مواقع محموما، بسبب حرص « جماعة الخارج » على تعيين رجالهم على رأس المناطق خاصة. وقد اعتراض رفقة الرائد عباس على بعض التعيينات التي كانت تخص المناطق الأولى (بن زيان) والثانية (عبد الغني) والخامسة (البكاي) .. واستطاعوا تمكين القائمين عليها من الاحتفاظ بمناصبهم لكنهم رضوا ببعض التعيينات الأخرى، تخص مثلا منطقة وهران المستقلة (بختي) والمنطقة الرابعة (بن قـدادرة).

وما لبث هذا الأخير، أن كشف عن ولائه لقائد الأركان هواري بومدين متجاوزا بذلك قيادة الولاية ! فقد بادر بتسليمه مبلغ 200 مليون (سنتيم) دون إذن من ولايته ! ويكشف الشاهد في هذا السياق عن وجود تنافر سابق بين قائد الولاية سي عثمان وقائد الأركان ظهر بوجدة، كان وراء الدعاية حول موقفه المؤيد للحكومة المؤقتة. وربما لم تكن هذه الخلفية غريبة عن « سوء المعاملة » التي تعرض لها ضباط الداخل من الولاية الخامسة عموما، على يد رجال هيئة الأركان في صائفة 1962، أثناء عملية

تحويل جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي. لقد تعرض كثير من ضباط الداخل إلى استفزازات، جعلتهم يفضلون العودة إلى الحياة المدنية. فضابط هيئة الأركان المكلف بالعملية في وهران كان يستقبل ضابط الداخل فيسأله، ما هي رتبتك ؟ فيجيب مثلا : ملازم فيسارع بالقول في نوع من التشكيك، والإستخفاف : أنت لا تستحق حتى رتبة مساعد !

وبهذه الطريقة فضل العديد من ضباط الداخل العودة سالمين -مستسلمين- إلى الحياة المدنية ! تاركين لهذا الضابط وأمثاله الجو خاليا، فاصفروا وباضوا !

وحسب الشاهد دائما، أن الولاية الخامسة لم تنج من « معركة القوائم » أثناء الترشيح لانتخابات المجلس التأسيسي، إذ سقط اسمه من القائمة الأولى (19 أغسطس)، لكن تم تدارك « النسيان » في القائمة الثانية لحسن حظه ! وهكذا أصبح نائبا في أول هيئة تشريعية غداة الاستقلال.

مع العقيد محمد زرقيني

في « معارك الحياة »

من مقاتلة الثوار .. إلى تدريبهم

ولد محمد زرقيني عام 1922 بقسنطينة وسط عائلة نزحت إليها من ناحية خراطة بالقبائل الصغرى *. كان والده يحترف خياطة الملابس التقليدية، وكانت وضعيته المادية تسمح له بتدريس أبنائه في المدارس الفرنسية بصفة عادية [1]. وبفضل ذلك وصل محمد المرحلة الثانوية. لكن ظروف الحرب العالمية الثانية، جعلته يكتشف ميولا أخرى غير مواصلة الدراسة : الالتحاق بالجيش الفرنسي متطوعا لمدة أربع سنوات مع مطلع 1941.

كانت بداية الحياة الجديدة للفتى القسنطيني عبر بوابة الفيلق المدعم الثالث للطلائع الجزائريين المرابط بعنابة. وبما أن فرنسا كانت يومئذ تحت حكومة فيشي المستسلمة للاحتلال الألماني، فقد كانت الحياة العسكرية بالجزائر تقتصر على التدريب والحراسة وأعمال رتيبة أخرى.

لكن بعد إنزال الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942، وتمكن أنصار الجنرال دغول من طرد اتباع حكومة فيشي، استأنفت فرنسا الحرب مع

---

*. في مذكرات بعنوان :
Une vie de combats et de lutte, édition EN.NAHDHA, Alger, 2000.

1. *الشروق اليومي، عدد 1 و8 مايو 2006.*

حلفائها ضد دول المحور التي كانت قواتها قد نزلت بتونس وأصبحت تهدد الشواطئ الشرقية للجزائر.

وفي هذا السياق شارك محمد ضمن الفيلق الثالث للطلائع الجزائريين، في الحملة على تونس لتحريرها من القوات الألمانية والإيطالية. ويقول في هذا الصدد : إن الوحدات المغاربية والجزائرية خاصة كانت تشكل العمود الفقري لهذه الحملة. ويفسر بالمناسبة كثرة المغاربة في سلاح المشاة بكون « الأسلحة التقنية كانت محظورة عليهم ».

بعد أقل من سنة تحصل الشاب المتطوع على رتبة عريف، لكن مستواه التعليمي وصغر سنه كانا يؤهلانه إلى مكانة أنسب، وبفضل مساعي والده بواسطة قدماء محاربين من العائلة، وجد نفسه في خريف 1943 في « مدرسة الطلبة الضباط من أهالي الجزائر وتونس » التي نقلت إلى بوسعادة بعد أن كانت في حسين داي (العاصمة). كان الالتحاق بهذه المدرسة[1] يقتصر على أبناء « الخيام الكبيرة »[2] الموالية لإدارة الاحتلال، أو العائلات الحضرية التي سبق أن خدمت فرنسا بوفاء وإخلاص.

وبمجرد انتهاء فترة التكوين ببوسعادة، نقل إلى جبهة القتال بفرنسا حيث صدم أول وهلة بظاهرتين :

- جهل الفرنسيين بالجزائر،
- النساء محلقات الرؤوس، عقابا لهن على مساعدة الألمان المحتلين.

وجد محمد نفسه في جبهة شمال شرق فرنسا، في مطاردة القوات الألمانية المنسحبة تحت ضغط جيوش الحلفاء. وقد شارك في معركة

1. كانت هناك مدرسة مماثلة بالدار البيضاء في المغرب.
2. عبارة فرنسية يقصد بها أعيان البادية من الجزائريين.

« كولمار »، (لالزاس) ودخل في طليعة محرري مدينة « مونستر »، قبل المشاركة في معركة نهر « الرين » التي تعد آخر المعارك الكبرى على الجبهة الفرنسية.

في خريف 1946 بعد استكمال تحرير فرنسا واستقرار الأوضاع السياسية بها، عاد الفيلق الثالث للطلائع إلى قاعدته بعناية، ومعه المقاتل محمد زرقيني الذي عين قائد كتيبة تدريب برتبة « ملازم أندجين بصفة مؤقتة ».

وفي ربيع السنة الموالية بينما كان يتأهب للاحتفال بزواجه من إحدى قريباته تلقى مفاجأة غير سارة : استدعاء للالتحاق فورا بالهند الصينية بعد استعار الحرب من جديد، واضطرار الثنائي هوشي مينه وجياب إلى حمل السلاح والاعتصام بالأدغال مرة أخرى.

وفي الطريق الطويل إلى الهند الصينية، يخبرنا الشاهد ببعض الوقائع مثل :

- تعرفه على الملازم محمد أوفقير من مراكش، وارتباطه به منذ ذلك الحين بعلاقات ود وصداقة.
- استغلال بعض الجنود الجزائريين والمراكشيين عبور السفينة لقناة السويس للهروب إلى مصر سباحة. ويعلق على ذلك قائلا : « إن مصر كانت يومئذ قبلة الشعب، مثلما كانت فرنسا قبلة النخبة ».
- إن الوحدات المتوجهة إلى الهند الصينية توقفت بمدغشقر، للمشاركة في قمع انتفاضة أواخر مارس 1947.

ويذكرنا بخصوص الهند الصينية ببعض الحقائق التاريخية مثل :

1. أن الجنرال دغول أمر قواته باستعادة سيادة فرنسا على المنطقة، وفي هذا الإطار نزل الجنرال لولكلار بسايغون في أكتوبر 1945 جنوب فيتنام الذي كانت القوات البريطانية قد طردت منها الجيش الياباني المهزوم.

2. أن هوشي مينه استقل بشمال فيتنام حيث انتخب رئيسا في 2 مارس 1946، وأبرم بهذه الصفة اتفاقا مع فرنسا في 6 من نفس الشهر.

3. أن فرنسا نقضت هذا الاتفاق وأعلنت عن ذلك بقصف مدينة هايفونغ في 24 نوفمبر 1946. الأمر الذي دفع قادة الشمال إلى الاعتصام بالأدغال ابتداء من 19 ديسمبر الموالي. دخل المقاتل زرڤيني ساحة المعركة في مثل هذه الأجواء. أي في بداية استئناف الحرب، وكان على رأس فصيلة لم تقصر في محاربة الثوار الفيتناميين، بدليل حصول قائدها على عدّة تشجيعات ونياشين، وكانت الفصيلة تواجه قوات جياب بصفة خاصة وكان يعرف لديها بـ « المراكشي الأبيض »، لأنّ الثوار يومئذ كانوا لا يعرفون من منطقة المغرب العربي سوى مراكـش !

في منتصف 1952 نجا « المراكشي الأبيض » من موت محقق، عندما هاجم الثوار مركز استجمام برأس « سان جاك » (شرق سايغون) وقضوا على جميع العساكر والعائلات المقيمة به. ويفسر نجاته بحيلة التماوت. لكن ليس مستبعدا أنهم استبقوه لمعرفتهم به، وأنه كان يحاربهم مكرها، علما أن حالة المغاربة يومئذ لم تكن أحسن من حال سكان الهند الصينيـة.

كان زرڤيني قد أصيب بجروح قبل ذلك، وجاءت هذه الواقعة لتحدث لديه نوعا من التشبع، حد كثيرا من قدراته البدنية والمعنوية

لمواصلة القتال، وليس غريبا أن تكون قيادته شعرت بذلك ففضلت إعادته إلى الجزائر.

كان ذلك في صائفة 1953 التي صادفت موسم الحج، فاستأذن في أداء الفريضة وتم له ذلك فعلا في أوت.

عرف الحاج الضابط بعض الاستقرار، لكن لفترة وجيزة فقط، ومن مظاهر ذلك أنه احتفل بقسنطينة باليوم السابع لميلاد ابنه ياسين، رفقة المغني الشهير ريمون الذي كانت فرقته تضم سيلفان (والد أنريكو ماسياس) العازف على الكمان، وكلاهما « صديق حميم للعائلة » حسب قولـه.

طبعا هناء هذه اللحظات العائلية السعيدة لم يدم طويلا، لأن الجزائر كلها كانت على موعد آخر : موعد مع التاريخ في فاتح نوفمبر 1954.

وجد الملازم الحاج محمد زرڤيني نفسه هذه المرة، في محاولة ثوار من بني جلدته بمنطقة حساسة ما بين خنشلة وتبسة، حيث يعمل قادة أبطال أمثال البشير شيحاني وعباس لغرور والأزهر شريط وغيرهم.

مكث في هذه الناحية الملتهبة ما بين الأوراس والنمامشة حوالي 18 شهرا تبين، جيش الاحتلال خلالها أنّ العناصر الجزائرية لا يؤتمن جانبها دائما. ومن الصعب أن يقاتل الجندي الفرنسي وهو غير واثق من رفاقه، لا سيما بعد أن كشفت عمليات مثل الصبابنة (الغزوات - يناير 56)، والبطحية (جنوب سوق أهراس - مارس 56) خطورة هذه الوضعية. وما لبثت الشبهة أن طالت إطارات وجنود الفيلق الذي ينتمي إليه، وهكذا نقل مع فيلقه إلى مرتفعات « المصيف سنترال » جنوب وسط فرنـسا.

وكان الحاج الضابط قد حضر قبل نقل فيلقه اجتماعا بعنابة في مارس 56، ترأسه الجنرال بوفر بحضور ممثلي كبار الملاك من الكولون.

حاول الجنرال تحسيس هؤلاء بحتمية قبول بعض الإصلاحات، فلم يتلق منهم غير الرفض والتشبث بمطلب وحيد : مزيد من حماية الجيش ودعمه. وقد كشف هذا الإجتماع مرة أخرى، مدى انسداد الموقف السياسي بالجزائر وخطورته في آن واحد.

وبفرنسا ما لبث أن عاش محاولة عدد من الضابط الجزائريين، لفت انتباه السلطات الفرنسية لحالهم ومعاناتهم المزدوجة : حالة ضمير على الصعيد الشخصي، وحالة تألم لمعاناة الشعب الجزائري، هذه المعاناة التي تقتضي في نظرهم، تدخلا جديا سريعا لإيجاد حل مناسب للقضية الجزائرية. كان ينشط هذه المحاولة العقيد خليفة والملازم الأول رحماني، وفي إطارها جدد زرقيني اتصالاته ببعض رفاقه السابقين بمدرسة بوسعادة، أمثال عبد القادر شابو ومحمد بوتلة وبن عبد المؤمن وهوفمان وغيرهم، وقد انكشف أمر هذه الحركة المتواضعة، عندما عثرت الشرطة على وثائق في سيارة الملازم بوتلة وهو في طريقه إلى ألمانيا. وبناء على ذلك تم اعتقال أبرز عناصر هذه المحاولة في أواخر سبتمبر 1957، وحبسوا بسجن فران (ضواحي باريس) لغاية 30 يناير 1958، وفي مارس الموالي قرر النقيب زرقيني الإلتحاق بتونس، بمساعدة شبكات اتحادية الجبهة بفرنسا .. وسلك لذلك طريقا ملتوياعبر بروكسل ثم روما فالعاصمة التونسية، ومنها توجه إلى مدينة الكاف القريبة من الحدود، ليستقر بعض الوقت بمركز التدريب في ملاّق.

وقبل الشروع في مهمته التدريبية، تعرف على العقيد عمارة العسكري (بوقلاز) قائد القاعدة الشرقية التي تمتد من القالة شمالا حتى مقابل ساقية سيدي يوسف جنوبا، كما تعرف على نائبه الرائد الشويشي العيساني الذي رافقه في زيارة وحدات المنطقة التي كانت يومئذ متمركزة

على النحو التالي :

- الفيلق الأول بالناحية الشمالية وكان على رأسه الرائد العياشي المدعو « سي قرطلّة ».
- الفيلق الثاني بالناحية الوسطى (منقار البطة - عين الكرمة) وكان على رأسه النقيب عبد الرحمان بن سالم من قدماء الهند الصينة.
- الفيلق الثالث بالناحية الجنوبية وكان على رأسه الزين النوبلي.

أشرف النقيب زرقيني على تدريب الفيالق الثلاثة في القصف المدفعي خلال فترات تربص، تنتهي كل فترة بقصف حقيقي لمواقع العدو في نواحي بوحجار وبوشقوف ...

ويشير بالمناسبة إلى عملية إمداد الولايات الثالثة والرابعة خاصة، فيؤكد أن العملية ظلت تجري بصفة مرضية حتى نهاية 1957. وبعد استكمال تحصينات خط موريس، بدأت تتعثر بسبب هذا المانع الخطير من جهة، وسوء التنسيق بين القاعدة الشرقية والولايتين المعنيتين من جهة ثانية.

وبرأيه أن عناصر القاعدة ظلت مع ذلك تمرر الإمدادات بصورة جيدة، عكس الطرف المقابل الذي لم يكن يحضر عملية الإستقبال تحضيرا ملائما، و« ظل قابعا في مجاله الجغرافي، ينتظر الأسلحة مثلما كان الأمر قبل إقامة المانع المذكور ».

ونتيجة سوء التنسيق كانت خسائر قوافل الإمداد ثقيلة، وأحيانا لا يصل منها إلى الهدف سوى الثلث.

وحسب الشاهد، أن الجانب الفرنسي اعتمد قبل اللجوء إلى خط موريس، طريق الدفاع المتحرك لرصد حركة الإمداد واعتراض سبيلها،

لكن نجاحه في ذلك كان محدودا، بالنظر إلى شبكات المسبلين التي كانت تؤدي دورها بشكل جيد.

ويتكون خط موريس على الحدود الشرقية الذي اكتمل بناؤه في ربيع 1958 من :

1. جهاز إنذار وتحديد المكان، يضم خطا مكهربا بضغط عال، ومراكز مراقبة تستقبل الانذار وتحدد نقطة العبور.

2. جهاز حماية يتألف من شبكات الأسلاك الشائكة بهدف عرقلة الاقتراب من الخط.

3. جهاز مراقبة يضم مسلكين :

- مسلك تقني لصيانة الخط المكهرب والقيام بالترميمات الضرورية.
- مسلك آخر للسماح بتحرك الآليات المجنزرة وضمان المراقبة وهو ما يعرف بالمسلفة.

وكانت عناصر جيش التحرير تتصدى لهذا المانع الحصين بالتاكتيك التالي : إحداث أكثر من إنذار في عدّة أماكن من الخط، مع تضليل المراقبة بعمليات عبور وهمية. وبهذه الطريقة تتمكن قوافل الإمداد عادة، من إيجاد أكثر من ثغرة للتسلل بأعداد هامة داخل التراب الجزائري، قبل الإنتشار في الأرض وراء الخط ...

وهناك أماكن كثيرة للعبور منها :

- معبر منقار البطة باتجاه الذرعان شمالا وسوق أهراس جنوبا ..
- معبر ما بين مرسط وتبسة باتجاه النمامشة والأوراس.

من وقائع الخلاف بين بومدين والحكومة المؤقتة

في ربيع 1958 التحق عدد من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي بجيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية خاصة، وقد أثار موضوع الاستعانة بهم بعض الجدل يمكن اختزاله في سؤالين :

- إلى أي درجة من القيادة يمكن الاستعانة بهم ؟
- وهل يتم إدماجهم بنفس الرتب التي جاؤوا بها من الجيش الفرنسي ؟

مثل هذا الجدل لم يمنع العقيد محمدي السعيد من تقريبهم إليه غداة تعيينه على رأس قيادة العمليات العسكرية (كوم) في نفس الفترة ...

وكان ذلك من أسباب سوء تفاهمه مع مساعديه الثلاثة على الحدود الشرقية وهم العقداء : بن عودة والعموري وبوقلاز ...

استغل العقيد هواري بومدين نائب العقيد محمدي السعيد بالحدود الغربية هذه الوضعية، فجاء واصطحب بعضهم معه، وكان من بينهم النقيب محمد زرقيني والملازم الأول عبد القادر شابو اللذان أسند إليهما مهمة الإشراف على التدريب في مركز كبداني بالريف الأسباني سابقا.

وكان بالمركز حوالي 500 مجندا ما بين 18 و21 سنة، وهناك احتفل زرقيني ورفاقه بالإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

عيّن بلقاسم كريم وزيرا للقوات المسلحة في هذه الحكومة، فاستعاد الثلاثي زرقيني - شابو - بن شريف خاصة للعمل معه مباشرة ... وقد فارقهم العقيد بومدين آسفا، لأنه كان « يؤمن بأهمية الانضباط في صفوف جيش التحرير »، حسب قول زرقيني.

عين كريم بن شريف مسؤولا للمكتب الثاني (المخابرات)، وشابو للمكتب الثالث (الأركان) وزرڤيني على رأس المكتب الرابع (التموين والإسناد والإمداد)، الموجود بالخطوط الأمامية ناحية مدينة الكاف التونسية.

وما لبث كريم أن أنشأ قيادة الحدود الشرقية وأسند قيادتها إلى بن شريف ... وشرع إثر ذلك في فتح عدد من مراكز التدريب، بدءا بتحويل مركز ملاّڤ إلى مدرسة لتكوين الإطارات العسكرية تحت قيادة النقيب عبد الحميد بن عبد المؤمن.

في هذا الإطار كلف النقيب زرڤيني بفتح مركز تدريب بالشعانبي ناحية القصرين، حيث تتمركز وحدات من الولاية الأولى ... وقد صادف هناك ضباطا تخرجوا من المشرق العربي، أمثال عبد الرزاق بوحارة وكمال وارتسي ولكحل عياط ...

كان بالشعانبي حوالي 500 إطارا وجنديا في حالة معنوية ومادية سيئة، ما جعلهم يتمردون عليه ويطالبون برحيله، ولقي نفس المصير بعده النقيب محمد بوتلة وحتى الرائد عز الدين من ثوار الولاية الرابعة.

وكان أحسن حظا مع جنود الولاية الثانية بعد تعيينه بمركز بيرانو 2، حيث وجد الملازم الأول عبد الوهاب والملازمين براكتية وحمّه لولو، قبل أن يلتحق بهم لكحل عياط.

وفي خريف 1959 انتقل بجنود المعسكر إلى ناحية مسلي وجبل الغوت داخل التراب الجزائري، وهناك التحق به الملازم الأول بوحارة. ومن هذه المجموعة تكونت النواة الأولى للفيلق 39 الذي أصبح يضم ثلاث كتائب خفيفة، بقيادة بوحارة وبراكتية ورزيق وكتيبة ثقيلة بقيادة لكحل عياط.

وقد شنّ الفيلق 39 رفقة الفيلق 19 -المرابط شمالا- عملية منسقة في مارس 1960 على خطي موريس وشال المكهربين، ردًّا على تصريحات الجنرال دوغول الذي صرّح بالجزائر أثناء جولة المطابخ الثانية مخاطبا قوات الاحتلال : « الحرب يمكن أن تطول، لذا ينبغي تكثيفها. وعليكم أن تواصلوا عمليات التهدئة حتى نهايتها. أي لغاية الانتصار بحد السلاح » !

كان العقيد هواري بومدين قد عيّن في أواخر يناير 1960 على رأس هيئة أركان موحدة باسم « هيئة الأركان العامة »، فاستدعى النقيب زرڤيني ليكون إلى جانبه بغار ديماو، حيث كلف بمكتب الدراسات والعمليات.

ويقول الشاهد في هذا الصدد إنّ من أهم قرارات مجلس الثورة في يناير 60، تكليف هيئة الأركان بمهمة حيوية : « تحويل الأعداد الهامة من المجاهدين المرابطين بالمناطق الحدودية -خاصة الشرقية- من كتل هامدة بمعنويات سيئة، إلى طاقة حية بقدرة قتالية عالية، تساهم بفعالية متجددة في انتصار الكفاح التحرري ».

وقد حرصت قيادة الأركان الجديدة على إشاعة روح الانضباط للوصول إلى هذه النتيجة، ولم تكن تتحرج في هذا الإطار من تسليط أقسى العقوبات للمثل والعبرة، بعد أن وجهت أوامر صارمة للوحدات بإحالة كل جندي هارب إلى المحكمة الثورية.

وبفضل هذه الروح الجديدة اندفع الكفاح بالمناطق الحدودية، ويخص زرڤيني بالذكر :

- منطقة ما بين خطي شال وموريس العامرة بالأفواج المتحركة التي تؤدي دورا حيويا، كحلقة وصل بين الوحدات القادمة من الداخل أو العائدة إليه.

- المنطقة الشمالية التي ترابط وحداتها بجبال مجردة والتي ساعدها الميدان المناسب على شنّ أهم العمليات على خطوط العدو المحصنة.

وقد أصبح جيش التحرير بالمناطق الحدودية عامة، يستخدم المدفعية الصينية الخفيفة بكثافة في مثل هذه العمليات التي جعلت جيش الاحتلال يضع في حسابه، احتمال أن يشن جيش التحرير هجوما كاسحا على خطوطه الدفاعية ودخول وحداته عنوة إلى الولايات.

وأدّى الضغط المتزايد على هذه الخطوط إلى جلب المزيد من القوات الفرنسية إلى المناطق الحدودية، وتخفيف الضغط على الولايات تبعا لذلك ... كأحد أهداف الأركان العامة.

ويقدم الشاهد معلومات هامة عن حقيقة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، هذا الخلاف الذي يعود أساسا في نظره إلى إلغاء وزارة القوات المسلحة في حكومة يناير 1960، وتعويضها -صوريا- « باللجنة الوزارية للحرب »، التي كانت مجرَّد غطاء لتحجيم كريم حسب قوله. فهذه اللجنة التي كانت تضم إلى جانب كريم كلا من بوالصوف وبن طبال « لم يكن لها من وجود إلا في شخص أمينها العام الحاج عزوط ».

مثل هذا التنظيم ما لبث أن باعد بين أقوياء الحكومة الثلاثة والقوّات المرابطة على الحدود، مسهّلا مهمة بومدين ورفاقه في إحكام سيطرتهم عليها، وتحويل ذلك إلى شبه قطيعة مع الثلاثة خاصة والحكومة عامة.

وهكذا تبلور النزاع شيئا فشيئا ليتخذ شكل مواجهة بين الحرس القديم للثورة وفي مقدمته الثلاثي كريم، بوالصوف، بن طبال، والشباب الصاعد بقيادة الثلاثي بومدين - قايد - منجلي ...

في مطلع 1961 برزت هيئة الأركان في شكل « سلطة سياسية ثورية حريصة قبل كل شيء على مواصلة الثورة ». لذا كان موقف

بومدين عشية إيفيان الأولى : « ضرورة تطهير الوضعية الداخلية، قبل الإقدام على إجراء مفاوضات مع الفرنسيين ».

هذا الموقف يشير إلى خطورة الخلاف - حول قرارات مجلس الثورة في دورته السابقة خاصة- هذا الخلاف الذي أصبح في نظر هيئة الأركان، في نفس أهمية المفاوضات إن لم يكن أخطر وأولى !

ومع ذلك شاركت هيئة الأركان في مفاوضات ايفيان الأولى بواسطة الرائدين قايد ومنجلي من باب الانضباط، والحرص على الظهور صفًا واحدا أمام الخصم.

لكن بمجرد تعليق المفاوضات، كانت القطرة التي أفاضت الكأس : حادثة 21 يونيو 1961. في هذا اليوم أسقط تلامذة مدرسة ملاّق، طائرة مغيرة كانت تحلق فوقهم على ارتفاع منخفض وتم أسر طيارها ... ومادام الطيار وقع في التراب التونسي، فقد مارست حكومة الرئيس بورقيبة ضغوطا كبيرة على الحكومة المؤقتة لتسليمها الطيار الفرنسي. ولم تجد الحكومة بدًا من نقل هذه الضغوط إلى هيئة الأركان التي مانعت بشدة في بداية الأمر لترضخ في النهاية.

وفي مطلع يوليو الموالي جمع بومدين ضباط الحدود الشرقية، ليفاجئهم بقرار استقالته ورفاقه من هيئة الأركان العامة. وقد برر ذلك بخلاف مع الحكومة حول نقاط هامة تخص مستقبل الثورة، وما حادثة الطيار الفرنسي إلا دليلا قاطعا على ذلك حسب قوله.

وأوضح قائد الأركان بالمناسبة « أن الاستقالة لا تعني التخلي عن المعركة، وأن النضال متواصل حتى تظل الثورة وفيّة لمبادئ وأهداف فاتح نوفمبر 1954 ».

وأسفر الاجتماع عن تعيين هيئة مؤقتة، تتولى تسيير الشؤون اليومية في انتظار إيجاد حل للأزمة القائمة. وتضم الهيئة المستخلفة النقبـاء : زرقيني، موسى بن حامد، موسى حساني، بن سالم، السوفي (بن ديدة)، عبد الغني ...

وقام بومدين باستخلاف هيئة مماثلة بالحدود الغربية كذلك، وحسب الكاتب أن الاستقالة عززت روح التضامن مع هيئة الأركان والالتفاف حول قادتها، وشملت هذه الموجة جميع المصالح والوحدات على الحدود الشرقية والغربية.

عقب ذلك بادر قادة الوحدات المرابطة على الحدود الشرقية بالمصادقة على لائحة موجهة لمجلس الثورة جاء فيها : « أن استقالة هيئة الأركان موقف سياسي، لأن جيش التحرير يضم في صفوفه مناضلين مسلحين ». وطالبت اللائحة « بضمان تطبيق المبادئ الثورية عبر مراقبة مختلف نشاطات مؤسسات الثورة » ... أي « تعيين قيادة سياسية » باختصـار !

هذا التطور أمر طبيعي في نظر الشاهد، لأن بومدين ورفاقه « كانوا على صلة وثيقة بقوات الحدود التي أصبحت ترى فيهم قادتها الحقيقيين ».

وأثناء انعقاد مجلس الثورة عبّر بومدين في جلسة 28 أوت عن انشغال هذه القوات بطرح موضوع إنشاء قيادة عليا للثورة بدون اقتراح أسماء معينة[1] ... لكن المجلس خرج بحكومة جديدة -يرأسها بن يوسف بن خدة- كانت مثار تحفّظ العديد من ضباط الحدود. وقد اشتمّ فيها النقيب زرقيني رائحة حزبية ضيقة.

1. في رواية خصومه أن اقتراحه أشار إلى إضافة ثلاثي الأركان العامة إلى الباءات الثلاثة لتشكيل القيادة العليا المقصودة.

زاد رئيس الحكومة الجديد الطين بلة، عندما حاول تعيين هيئة أركان جديدة بمساعدة النقيب موسى بن حامد قائد الحدود الشرقية ... هذه المحاولة ردّ عليها ضباط الحدود الغربية ببيان يؤكد « عزم جيش التحرير على عدم تزكية أية قيادة، لا سيما إن كانت تبدو غير منسجمة مع حركية الثورة ومصلحتها العليـا ».

وتلا ذلك -في بداية نوفمبر 1961- نداء من ضباط الحدود الشرقية، يدعو هيئة الأركان المستقيلة إلى العودة إلى منصبها الشاغر واستئناف مهامها. لقي هذا النداء استجابة فورية من بومدين ورفاقه الذين عادوا إلى مواقعهم، وأصبحوا منذ ذلك الحين قوة يحسب لها حسابها، دخلت في مواجهة مفتوحة مع « الباءات الثلاثة »، وكريم منهم على وجه التحديد.

ومن المفيد أن نقف عند بعض وقائع هذا الصراع كما ذكرها زرقيني في شهادتـه :

- أن بومدين كان يعقد أملا كبيرا في تحكيم « القادة الخمسة » المسجونين، لفضّ خلافه مع الحكومة المؤقتة والثلاثة الأقوياء فيها ... لكن تقرير بوتفليقة الذي زارهم في أواخر ديسمبر « بقصر أولونوا »، جعله يراجع حساباته بعد التأكد مـن :

1. أن السباق على الحكم انطلق أيضا بين الخمسة أسوة بالحكومة.
2. أنّ الرهان على بن بلة أجدى، لا سيما عقب ملاحظة فتور بوضياف الذي كان أميل إليه في البدايـة ...

أن بومدين أرسله إلى القاهرة -في ربيع 1962- لطلب أسلحة وآليات خاصة، تمهيدا لزيارة بن بلة ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر. وأنه قابل لذلك -بواسطة السفير فتحي الديب- جنرالا مصريا وأبلغه قائمة حاجاته.

وحضر بالمناسبة حفل استقبال على شرف بن بلة وكلمه عن الطلب المذكور، فطمأنه بأن حاجاته ستلبّى كلها. وفوجئ السفير علي كافي والعقيد بن عودة لوجود زرڤيني في الحفل، وتابعا عن كثب موقفه مع بن بلة فانضما إليهما ... وسأل كافي بن بلة في شبه عتاب : « وهذا ماذا يفعل هنا ؟ » ...

فأجابه : « هذا شأني ! » .

قبل إعلان الرئيس بن خدة عن عزل بومدين ونائبيه ڤايد ومنجلي بحوالي أسبوع، زار رابح بيطاط قيادة الأركان بغار ديماو، يحمل من الحكومة الإنذار التالي : « إما أن تستجيب هيئة الأركان لأوامر الحكومة وتعلن ذلك أمام الملأ، وإلا فإن الحكومة ستعلن عزلها » ...

رفضت هيئة الأركان هذا الإنذار، ما جعل الرئيس بن خدة يعلن عن عزلها في 30 يونيو عشية استفتاء تقرير المصير. وحسب زرڤيني أن الإعلان عن القرار تم أثناء تجمع شعبي بملعب المنزه في العاصمة التونسية، وأن الرئيس بورقيبة هلّل للقرار مشجعا ومنددا بهيئة الأركان إسميا !

مع المجاهد عمار بوجلال
في « الجبهة المنسية »

جولة في « حدائق جهنم »

صدر أخير للمجاهد عمار بوجلال كتاب* بعنوان « سدود الموت ... الجبهة المنسية »، تناول فيه مسيرته النضالية إبّان ثورة التحرير ومعركته الخاصة مع خطوط موريس وشال الدفاعية، هذه المعركة التي استمرت ما بعد الاستقلال بحكم تخصصه في الهندسة العسكرية وتفكيك الألغام على وجه التحديد.[1]

ولد المجاهد عمار بوجلال بقايس ولاية خنشلة في 12 ديسمبر 1932، ونشأ بها نشأة عادية بالتردد على الكتاب ومساعدة الوالد في بعض الخدمات، قبل الإلتحاق بالمدرسة الفرنسية لبعض الوقت شأن أنداده من أبناء العائلات الفقيرة.

لم تكن بمسقط رأسه فرصة الاحتكاك بالعمل النضالي المنظم لا في الكشافة ولا في الحركات السياسية، لكن وهو في سن المراهقة كان يسمع داخل العائلة وفي محيطها، وشوشات عن « الوطنيين » الذين كان يتصورهم كأشباح لا تنشط إلاّ في الظلام !

وفي سنة 1954 أدركته الثورة التحريرية وهو في ديار الهجرة بفرنسا، يهدر شبابه مقابل ثمن بخس. وتكشف مغامرة الهجرة ذاتها أن

*. صدر بوهران على نفقة صاحبه.

1. الشروق اليومي، عدد 2006/9/11.

الفتى كان على شيء من الطموح، والتطلع إلى تجاوز وضعية فلاح بائس أو موال فقير في مسقط رأسـه ...

لكن دوّي الثورة ما لبث أن هزّه وهو هناك، فقرر بعد قرابة السنة رفقة صديقه سليمان درارجة الالتحاق بتونس والانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني.

بدأت المغامرة الجديدة من المطار حيث سارعت مصالح الأمن الفرنسية بوقفهما 48 ساعة لمعرفة أسباب هذه « الزيارة المشبوهة »، ولحسن حظه ورفيقه أنهما اجتازا هذا الامتحان الأول بسـلام.

وفي الباب الجديد بالعاصمة التونسية وجد نفسه أمام اختبار آخر، يقوم به ممثل جبهة التحرير علي مهساس الذي أطلعه على جملة من الشروط، منها أن يكون الراغب في الانضمـام :

1. سبق أن ناضل في حزب وطني قبل الثورة.
2. حكم عليه بالسجن لنشاطه السياسي.
3. ثار على نظام الاحتلال بحد السلاح !
4. مجهزا بسلاحه !

مثل هذه الشروط، القصد منها وضع إرادة الراغب في الكفاح على المحك نظرا لجدية الالتزام، وما يتطلبه من استعداد حقيقي يختلف كل الاختلاف عن النزوات أو فورات الغضب العابرة.

لم يكن عمار يتوفر على أي من الشروط الأربعة المذكورة، لكن كاتب مهساس السيد الطاهر فرصادو حاول أن يهون من خيبتهم بالسعي لتوفير الشرط الأخير على الأقل، ناصحا إيّاه ورفيقه بالتوجه إلى ناحية مدنين وبن ڤردان -على مقربة من الحدود الليبية- لشراء قطعة سلاح

-حربي- من سوق التهريب، مع التنبيه بتوخي الحذر، لكثرة القطع المتداولة في هذه السوق دون أن تكون صالحة للاستعمال.

عـاد المتطـوعان من الجنوب التونسي بعد جهد جهيد برشاشين مهترئين، أهم ما فيهما البرهان على صدق الرجلين وثبات عزمهما على الإلتحاق بصفوف الثوار. وفي هذه المرة تم توجيههما إلى مكتب التجنيد بحارة الحلفاويين، ليجدا نفسيهما بعد أيام بمركز الفرز التابع للمنطقة الأولى (الأوراس) بقرية ثلابت. بهذا المركز قابل عمار ورفيقه لأول مرة مقاتلين أشاوس ومسؤولين كبارا، أمثال عباس لغرور وأحد نوابه بابانا الساعي المكلف بالإعداد النفسي للمتطوعين الجدد. أفهم هذا الأخير القادمين من تونس أن جيش التحرير بحاجة إلى مقاتلين على قدر من التجربة في استعمال السلاح وفنيات الحرب، أي أن عليهما أن يخضعا أولا لفترات من التدريب والتأهيل، حسب الاستعداد الذهني والبدني، وأن يكونا مسلحين معنويا كذلك باعتبارهما مسبلين في سبيل الجزائر. ومما قال الساعي بالمناسبة : « اعتبروا أنفسكم شهداء في سبيل القضية، وثقوا أنكم كلما واجهتم الموت كلما تراجع أمامكم ! ».

وفي شتاء 1956 دخل المجاهد عمار منطقة الأوراس، ليكتشف أن فترة الإعداد الفني والمعنوي أشبه ما تكون بقميص، يعطى لمقاتل كي يقي نفسه من البرد القارس بهذه المناطق الجبلية الوعرة ! لقد اصطدم بحقائق الميدان التي لا علاقة لها تقريبا بكل ما درسه وتدرب لـه ...

اصطدم أولا بشتاء الأوراس الذي يقول عنه « أنه مخيف كالموت » ! كما اصطدم بضرورة الاندماج في ميدان القتال حتى يصبح جزءا من « جذور النباتات » المترامية في الروابي وسفوح الجبال.[1]

1. العبارة لنقيب بالجيش الفرنسي لوصف حال المجاهدين.

واصطدم كذلك بصواعق القذائف المدفعية الثقيلة التي ما يزال دويها الرهيب يصمّ أذنه بعد كذا سنة منذ نهاية الحرب !

وعن هذه التجربة الميدانية الأولى يقول الشاهد نقلا عن الشهيد علي عيادي : « من الصعب أن تكون جنديا بالأوراس » .. ويفسر ذلك بأن جنود هذه المناطق الجبلية الشاسعة، « أصبحوا منذ استشهاد بن بولعيد أيتام جبهة التحرير » !

عاد المجاهد بوجلال إلى المناطق الحدودية ليخوض تجارب جديدة، في ميدان الإمداد واختراق الخطوط الدفاعية للعدو التي بدأت في صائفة 1957 بخط موريس، لتكتمل شبكتها في ربيع 1959 بخط شال الدفاعي المتطور والمتقدم في آن واحد.

على صعيد الإمداد يحدثنا الكاتب عن كتيبة انطلقت من الحدود الشرقية في سبتمبر 1957، بهدف نقل كميات من الأسلحة إلى ناحية سرج الغول، بجبال البابور، موجهة إلى الولاية الثالثة. كانت الكتيبة -المدعمة- تضم 210 جنديا، يحمل كل واحد منهم : بندقيتين و300 خرطوشة بالإضافة إلى قذيفتين ... وكلف بمرافقة هذه الكتيبة « كومندو » من 60 جنديا، على رأسهم « البطل المهرج » سليمان « لاصو » (قنون) الشهير.[1]

مثل هذه المهمة الانتحارية تقريبا، تترك شعورا بالمرارة لدى بعض الجنود الذين يرون فيها شكلا من أشكال العقوبة.

ومع كل ذلك أدّت هذه الكتيبة ما عليها وأوصلت الأمانة إلى أهلها، وكان في تسلمها الضابط أحمد فضال (حميمي) الشهير بوادي الصومام.

---

1. حسب الشاهد أن « لاصو » تخلى عن الكتيبة في منتصف الطريق.

تخصص المجاهد بوجلال بعد ذلك في تمهيد طرق قوافل الإمداد، بعد ظهور شبكات الخطوط الدفاعية آنفة الذكر. أي فتح ثغرات في هذه الشبكات لتمكين القوافل من العبور إلى داخل الوطن.

تمثل هذه الشبكات جهاز دفاع متكامل، هدفه إغلاق الحدود الشرقية والغربية بإحكام، على أمل خنق جيش التحرير بالولايات بمنع الإمداد عليه بالرجال والعتاد، ومن مكونات هذا الجهاز الذي تقدم أكثر باتجاه الحدود من خلال شبكة شال :

1. أسلاك شائكة معززة بشبكة من الأسلاك التي يجري فيها تيار بضغط عال تتجاوز طاقته 6000 فولط.

2. شبكة من المواقع الثابتة : أماكن محصّنة، مراكز متقدمة، قواعد إسناد، مراصد مجهزة بالأضواء الكاشفة، شبكة من الرادارات، يقول عنها الكاتب أن « رادارا واحدا أجدى من ألف حارس ». وتتوفر كل هذه المواقع الثابتة على المدفعية الثقيلة بمختلف أنواعها.

3. مجموعات حماية ومراقبة متحركة برا وجوا تتمثل في دوريات من المصفحات والطائرات.

4. حقول ألغام مختلفة مضادة للأفراد وحتى الآليات .. وتعرف هذه الحقول بين المجاهدين بـ « حدائق جهنم ». ومن « مزروعاتها » « المحابر » و« الواثبات » التي تنط في حدود المتر على سطح الأرض، قبل أن تنفجر لتحصد من تصادف في محيطها.

ومن « مزروعات » الجهاز الدفاعي كذلك « المظليات » وهي ألغام كاشفة تقفز على علو 100 متر على الأقل، وتبقى معلقة بعض الوقت لإضاءة مساحات محددة (من 200 إلى 300 $م^2$).

في البداية فوجئت وحدات الإمداد التابعة لجيش التحرير بهذه الشبكة الدفاعية المعقدة والمتطورة، فكانت خسائرها لذلك كبيرة، لكن سرعان ما تكيفت معها مستعينة في ذلك بالبلدان الشقيقة والصديقة.

وابتداء من يناير 1960 انتظمت عملية الإمداد والتموين أكثر فأكثر، بعد تكوين « المكتب الأول » التابع لهيئة الأركان العامة. وتم في هذا الإطار تكوين فيلق على الحدود الشرقية متخصص في اختراق « سدود الموت » لتمكين القوافل من « العبور ». وتم تجهيز هذه الوحدة المتخصصة بالوسائل الملائمة، الأمر الذي جعلها تتحكم أكثر فأكثر في هذه العملية الحساسة والخطيرة في آن واحد.

وحسب الشاهد الذي تولى مسؤوليات في الفيلق المذكور، أن جيش التحرير تمكن ذات ليلة من عام 1960 من إدخال ما يكفي من الرجال والسلاح لتغذية الكفاح عاما كاملا.

ومن أنجع وسائل الاختراق سلاح « البنغالور » وهو عبارة عن عبوات أسطوانية كبيرة، تتلف عند انفجارها -في حدود دائرة من 5 إلى 6 أمتار- الأسلاك الكهربائية، كما تتسبب في تفجير الألغام المزروعة ضمن هذه الدائرة. وفي يوليو من نفس السنة شن جيش التحرير هجوما عاما على « سدود الموت » بـ 12 ألف جندي على الحدود الشرقية و5 آلاف جندي على الحدود الغربية وقد استغرق الهجوم قرابة شهرين.

مثل هذا الهجوم العام جعل جيش الاحتلال يضع في حسابه، احتمال قيام جيش التحرير باقتحام آلي لموانعه الدفاعية، الأمر الذي يفسر لجوءه إلى زرع مزيد من الألغام المضادة للمصفحات والشاحنات.

وبفضل نشاط جيش التحرير بالمناطق الحدودية، اضطر العدو إلى تثبيت قرابة ربع مليون جندي لحماية تجهيزاته الدفاعية، وكان من نتائج ذلك تخفيف الضغط على قوات الولايات داخل البلاد.

والمؤسف أن حرب الألغام لم تتوقف بوقف القتال في 19 مارس 1962، بدليل أن هذه الوسائل الجهنمية ما تزال تفتك بالمواطنين، بعد قرابة نصف قرن من استعادة الجزائر لاستقلالها وسيادتها. وكان من الطبيعي أن يواصل المجاهد عمر بوجلال -بحكم تخصصه- المعركة على هذه « الجبهة المنسية » لا سيما بعد أن استكمل تكوينه في الاتحاد السوفياتي. فقد عين فور عودته عام 1968، على رأس وحدة للمساهمة في تطهير المناطق الحدودية من فخاخ الموت المتناثرة في كل مكان.

ويجري العمل في هذا الحقل -الملغم بأتم معنى الكلمة- بصفة تقريبية، لأنّ العدو لا يمكن أن يسلمك مخططات الحقول المزروعة، لما تتضمن من أسرار وحيل حربية خاصة به. وحتى إذا قبل بذلك فإن جدوى هذه المخططات القديمة تكون محدودة، لأن القشرة الأرضية تتحرك بفعل العوامل الطبيعية المختلفة، فتتحرك معها حقول الألغام سنة بعد أخرى.

وقد استعان الجيش الوطني الشعبي في عملية التطهير بالخبرة الإيطالية والسوفياتية، غير أن هذه المساعدة الثمينة ما لبثت أن توقفت بعد حجم الخسائر الناجمة عنها ماديا وبشريا. وهكذا اضطر جيشنا لمواصلة التطهير بجهوده وإمكانياته الخاصة. ومن الوسائل المستعملة في هذا المجال : الجرافات والكاسحات والدبابات المجهزة لهذا الغرض، أي تفجير الألغام بواسطة الضغط. ويقدر الشاهد كثافة الألغام في المناطق الحدودية[1] خاصة بحوالي 100 لغما في الكيلومتر الواحد.

1. *زرع جيش الاحتلال حقول ألغام كذلك حول بعض مراكزه العسكرية داخل الولايات أيضا.*

ومن خلال تجربة المجاهد عمار بوجلال ندرك مرة أخرى أن الحروب لا تنتهي بمجرد وقف القتال، لأنّ الألغام الموروثة عنها -بالمعنيين الحقيقي والمجازي !- لا تزال تفعل فعلها ! أي أن قائمة الضحايا تظل مفتوحة للأسف على الصعيدين المادي والمعنوي.

شهادة عاجل عجـول

أريس رأس حربة الثورة في الأوراس

نقدم ابتداء من صفحة اليوم شهادة عاجل عجول* أحد المجاهدين الأوائل بمنطقة الأوراس، ومن المساعدين الأقربين إلى قائدها مصطفى بن بولعيد ابتداء من أواخر مارس 1954 م.[1]

**. ولد المناضل عاجل عجول بالدرمون في كيمل (الأوراس) سنة 1923 م، وهو من عائلة تنتمي إلى عرش السراحنة، درس العربية في الكتاب بمسقط رأسه، ثمّ واصل دراسته على بعض مشائخ قسنطينة، أدّى الخدمة العسكرية في غضون الحرب العالمية الثانية. ولما وضعت الحرب أوزارها أصبح من مريدي جمعية العلماء بناحية أريس.*

اتصل بالحركة الوطنية الثورية في البداية بواسطة نشاطه كتاجر أسلحة، وفي سنة 1950 م التحق بحركة انتصار الحريات الديمقراطية في آريس. وبعد عامين أصبح عضوا في قسمتها ثم مسؤولا لها، التحق مبكرا باللجنة الثورية للوحدة والعمل، ولعب إلى جانب بن بولعيد دورا في تحييد قسمة آريس أثناء الخلاف بين « المصاليين » و« المركزيين ».

كان من نواب بن بولعيد عند اندلاع الثورة التحريرية. وساهم بفعالية في تثبيت أقدام الكفاح المسلح بالأوراس.

بعد خروج بن بولعيد (أواخر يناير 55)، لم يقبل خلافة شيحاني، وكان هذا الموقف مدخلا للتآمر عليه وتصفيته بعد معركة الجرف الشهيرة (أواخر سبتمبر 1955 م).

بعد استشهاد بن بولعيد في أواخر مارس 1956 م، اختلف عجول مع شقيقه عمر .. وبعد مؤتمر الصومام أرسل الرائد عميروش لإصلاح ذات البين .. وقد أدّى ذلك إلى محاولة تصفية عجول واستسلامه إلى العدوّ في مطلع نوفمبر 1956 م، بعد الاستقلال أمضى عجول خمس سنوات بسجن تازولت (لامبير)، وبعد الإفراج عنه استقر بحي بوعقل قبل أن ينسحب في أواخر أيامه إلى الدرمون مسقط رأسه، توفي سنة 1988 م، ويجد الباحث شهادته في منشورات منظمة المجاهدين بباتنة، وكذلك في كتاب الدكتور محمد العربي المداسي Les Tamiseurs de Sables

1. الشـروق اليومـي عدد 9 و16 ديسمبر 2002.

لكن هذه الريادة لم تمنع عجول من دخول التاريخ ضمن قائمة « المغضوب عليهم » ! بعد أن أساء التعبير عن طموح إلى السلطة بالمنطقة، كان يبدو مشروعا في نظره وأنصاره، وبعد أن لطخ يديه بدم البشير شيحاني نائب بن بولعيد في فاتح نوفمبر 1954 م .. وكانت نهايته بسبب تداعيات كل ذلك، الاستسلام للعدو غداة الذكرى الثانية لثورة التحرير المباركة !

عاجل عجول من مواليد 1923 م بالدرمون، في جبل كيمل من سلسلة الأوراس الشامخة، وهو من عرش السراحنة من الأعراش المستعربة في المنطقة. وقد تعلم القرآن في كُتّاب مسقط رأسه، ثم واصل دراسته بقسنطينة عاصمة الشرق الجزائري آنذاك، حيث يكون تتلمذ على الشيخ عبد الحميد بن باديس نفسه فالرجل إذا متعلّم -بالعربية- عكس الصورة الشائعة عنه.

غداة الحرب العالمية الثانية أخذ يتاجر بالأسلحة الحربية التي كان يسافر إلى جربة (تونس) لشرائها من شركة إيطالية هناك، وكان يومئذ من مريدي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالناحية.

وبعد تأسيس « المنظمة الخاصة » (الجناح شبه العسكري لحزب الشعب الجزائري) عام 1947 م، وجد نفسه كتاجر أسلحة يتعامل مع بعض عناصرها من أمثال محمد بعزي ومدور عزوي وعثمان كعباشي .. الذين شرعوا في جمع الأسلحة استعدادا للثورة على نظام الاحتلال الفرنسي.

وكانت جل الأسلحة المتداولة من صنع إيطالي وألماني وأمريكي، وبفضل الاحتكاك بهذه العناصر، أخذ يتقرب شيئا فشيئا « لحركة انتصار الحريات الديمقراطية » (الواجهة الشرعية لحزب الشعب السري)، إلى أن التحق بها في سنة 1950 م، وكانت البداية من القسمة الأولى لهذه الحركة والتي تغطي آنذاك نواحي آريس -كيمل- بسكرة، وكان على رأسها حينئذ شيخ المناضلين مسعود بالعقون.

وفي السنة الموالية أتيحت له فرصة مقابلة رئيس دائرة باتنة ابراهيم حشاني[1] ورابح بيطاط أحد عناصر « المنظمة الخاصة » التي اعتصمت بالأوراس - إثر اكتشاف هذا التنظيم في ربيع 1950 م.

وكانت المنطقة يومئذ عرضة لحملة قمع واسعة، تحت غطاء مطاردة « الخماتين » (الخارجين على القانون)، ما لبثت أن طالت مسؤول القسمة بالاعتقال، وقد تم تعويضه بالمناضل محمود بن عكشة الذي ما فتئ أن اعتقل بدوره فآلت المسؤولية بعده إلى عجـول ..

وفي تلك الأثناء أتيح لعجول أن يتعرف عن كثب على المناضل الكبير مصطفى بن بولعيد. وكانت المناسبة خلافا حصل بين عرش بني أوجانة والمناضل الطاهر النويشي مسؤول قسمة مجاورة. وقد اجتمع سي مصطفى وعجول بالمدينة إلى أطراف الخلاف، وتمت التسوية بإلحاق مناضلي هذا العرش بقسمة آريس.

وشهدت المنطقة يومئذ تغييرا في قيادة حركة الانتصار، بتعيين عمار بوجريدة على رأس ولاية باتنة، ومحمد الأغواطي على رأس الدائرة، قبل أن تؤول مسؤولية الدائرة إلى البشير شيحاني بعده.

1. هو والد عبد القادر حشاني العضو القيادي في جبهة الإنقاذ المحظورة.

واستمر حال المنطقة على هذا النحو، إلى غاية أزمة حركة الانتصار التي بدأت وقائعها تصل عامة المناضلين في القاعدة مع مطلع 1954 م.

وحسب شهادة عجول فإن قسمات باتنة وعين البيضاء والجزء الأكبر من قسمة خنشلة، انحازت في البداية إلى الحاج مصالي -في خلافه مع اللجنة المركزية بقيادة بن يوسف بن خدة- ولم تقف على الحياد بوضوح في هذه الأزمة، سوى آريس التي ما لبثت أن أصبحت رأس حربة في الإعداد للثورة المسلحة.

وعقد أوّل اجتماع في هذا الصدد إثر تأسيس « اللجنة الثورية للوحدة والعمل » وعودة سي مصطفى من العاصمة، وكان ذلك في 30 مارس 1954 بدار مسعود بالعقون بباتنة، بحضور النواة القيادية الأولى للمنطقة ممثلة في : بن بولعيد، بلعقون، عجول، لغرور، النويشي.

وفي اجتماع ثان بتاريخ 15 ماي، التحق بهذه النواة البشير شيحاني رئيس دائرة باتنة لحركة الانتصار.

وعقب آخر اجتماع « للجنة الستة » بالرايس حميدو (23-24 أكتوبر)، اجتمع سي مصطفى بالنواة القيادية لمنطقة الأوراس (الأولى) في لقرين بمنزل عبد الله بن مسعود.

وكان اجتماعا نظاميا وتخطيطيا هاما حسب شهادة عجول. فقد كشف قائد الأوراس لرفاقه عن ساعة إعلان الثورة وتلا عليهم بيان فاتح نوفمبر .. ومن القرارات الهامة التي اتخذها الاجتماع :

- رسم حدود المنطقة الأولى.
- اختيار ناحية الوادي-بسكرة للإمداد بالسلاح.

- اختيار ناحية طامزا للمؤونة.
- تكليف محمد بوعزة (عرعار) بالاتصال مع الوفد الخارجي بالقاهرة.

ويعتبر الشاهد هذا الاجتماع الهام -الذي حضره أيضا محمد خندرة عن بريكة وموسى حاجي عن الخروب- من عوامل نجاح انطلاقة الثورة المسلحة بالأوراس، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختيار الموفق للرجال ..

وكان الاجتماع ما قبل الأخير بالمدينة، حيث تم تحديد نقطتين لتجمع الثوار ليلة فاتح نوفمبر وهما : خنقة الحدادة ودشرة أولاد موسى .. وقد كلف عجول -الذي سبق أن عين على رأس ناحية آريس- بالإشراف على تحضير تجمع النقطة الثانية الذي حضره حوالي 180 مجاهدا.

ولما انطلقت أفواج المجاهدين من الدشرة لضرب الأهداف المحددة لها، بقي عجول إلى جانب قائد المنطقة ونائبه شيحاني .. وقد قضت المجموعة ليلة فاتح نوفمبر بالجبل الظهري بالقرب من تافرنت، ومنها انتقلت إلى جبل الهارة الذي اتخذته كأوّل مركز لقيادة المنطقة.

وفي الاجتماعات التقييمية الأولى لعمليات الفاتح من نوفمبر، يذكر عجول أن سي مصطفى اشتاط غيظا لحادثة تاغيت التي أسفرت عن مقتل حاج صدوق قايد مشونش، ومعلم فرنسي وإصابة زوجته بجروح بليغة .. وبرر غضبه بأنّ مثل هذه الحادثة :

- يمكن أن تشوه الثورة منذ البداية.
- وتعطي فرنسا ذريعة لتغطية جرائمها.

وتكشف شهادة عجول عن مشاركة فوج مسلح من الشيوعيين بقيادة محمد قروف الذي كلف بتفجير الثورة بناحية أوماش، بالتنسيق مع مسؤول الناحية عن جبهة التحرير وهو الشهيد الحسين بالرحايل. وكان إلى جانبه يومئذ « لاجودان » سليمان الذي أرسله بوضياف لمساعدة الثوار بالجنوب الشرقي خاصة.

لكن هذا الفوج كان يتلقى تعليمات مباشرة من قيادته بالعاصمة، وكان يقوم بمبادرات غريبة منها : مساعدة « لاجودان » سليمان في العودة إلى الجزائر ! وحسب عجول أن قروف شخصيا رافقه إلى العاصمة وقام بتقديمه لمسؤول بنقابة « الكونفدرالية العامة » (س.ج.ت). وقد أنّب سي مصطفى بالرحال عن تركه « لاجودان »، كما أمر قروف بالسفر إلى العاصمة بحثا عنه !

وما لبثت مشكلة التسليح أن طرحت نفسها بحدّة على ثوار الأوراس. فقد أدرك قائد المنطقة بعد بضعة أيام من اندلاع الثورة، أنه لا يمكن أن يعوّل كثيرا على الأسلحة المتوفرة لقدمها وندرة ذخيرتها، كما لا يمكنه في القريب العاجل أن يعوّل على دخول الأسلحة التي يعد بها بن بلة ورفاقه بالخارج.

وهكذا ظهر الاختيار الحيوي : « محاربة العدو بسلاحه » ! أي غنم ما تيسّر من السلاح بواسطة الكمائن والغارات خاصة.

وحققت مفاجأة العدو بهذا الأسلوب نتائج حسنة في البداية، لكن هذه المشكلة الحيوية ظلت تطرح نفسها بحدّة مع ذلك. ولم تقم ناحية الوادي - بسكرة بالدور المنتظر منها في هذا الصدد كما سبقت الإشارة.. فقد انتقل قائد المنطقة شخصيا إلى عاصمة الزيبان في أوائل ديسمبر لكنه

رجع خائبا، ذلك أن الشخص المعول عليه انحاز إلى المصاليين يومئذ !

وأمام الحاجة الملحّة والحيوية لمشكلة السلاح، اضطر سي مصطفى إلى السفر إلى ليبيا، ليبحث الأمر مع بن بلة خاصة.

وقد صعق رفاق القائد لهذا القرار، لكنه أقنعهم بضرورته وطمأنهم بأنّ جذوة الثورة لن تخبو، وقد وجدت الوضعية الملائمة للنفخ فيها وتضريمها.

غادر سي مصطفى مركز القيادة بالهارة في 23 يناير 1955 متوجها إلى الحدود التونسية، مرفوقا بفصيلة حماية يقودها عبد الوهاب عثماني.. وقد استخلف قيادة جماعية برئاسة شيحاني ونيابة كل من لغرور وعجول ومساعدة كل من :

- مصطفى بوستة لشؤون الماليـة.
- مدور عزوي لشؤون التموين.
- مسعود بالعقون للاستشارة السياسية.

ويفهم من شهادة عجول، أنه قبل استخلاف شيحاني على مضض لأنه « استخلاف صوري » في نظره ! مؤكدا ذلك بما يكون سي مصطفى قد أسرّ به إليه ولغرور قبل سفره : « أنتما السلطة الفعلية بعدي نظرا لصغر سن شيحـاني » !

هذا « الامتعاض » كان يخفي طموحا دفينا -لكنه جامح !- لترجمة « السلطة الفعلية » إلى سلطة رسمية ! وما لبث هذا الطموح أن عبّر عن نفسه غداة اعتقال سي مصطفى على الحدود التونسية الليبية في 12 فبراير الموالي، في شكل ضغوط على قائد المنطقة بالنيابة من قبل عجول مدعوما من عباس لغـرور.

وقد استغل هذا الثنائي بعض مبادرات شيحاني ليصعّد من ضغوطه التي كانت تقابلها ضغوط مماثلة تقريبا من عمر بن بولعيد شقيق القائد الأسير وجماعته لنفس الغرض : الاستيلاء على مقاليد الأمور بقيادة المنطقة. من هذه المبادرات :

- نقل مقر القيادة -جزئيا- في 20 فبراير من الهارة إلى القلعة شرقا، على مقربة من حدود الأوراس والنمامشة للتقرب من الناحية الأخيرة، ومعالجة المشاكل الخاصة التي كانت تطرحها بناء على طلب من سي مصطفى نفسه.

- « التنازل » عن قيادة المنطقة بالنيابة إلى عمر بن بولعيد في أواخر مارس أثناء اجتماع عقد بناحية الوسطية بكيمل. وقد رفض هذا التنازل أربعة من الهيئة المستخلفة : عجول، لغرور، بوستة، بالعقون، وقبله عضو واحد هو مدور عزوي إلى جانب صاحب الاقتراح.

- إقرار إجراءات تنظيمية جديدة، عيّن بموجبها عجول مراقبا على الناحية الغربية ولغرور مراقبا على الناحية الشرقية من المنطقة.

وقد بدرت عن الإثنين مؤشرات تمرّد ابتداء من 10 أبريل، عندما أخذا يتصرفان كما يريدان، في خرق سافر لتعليمات شيحاني الذي تركهما بمقر القيادة واتجه في مهمة إلى ناحية تبسة .. وقد تم تبرير هذا التمرد بالرغبة في محاربة العدو لجمع السلاح » ! وقد شارك الإثنان فعلا في معركة تيغشت بين جلال وخنقة سيدي ناجي، حيث حقق فيها الثوار انتصارا باهرا وغنموا كمية هامة من الأسلحة.

ومن المبادرات التي لم يهضمها كلّ من عجول ولغرور، إرسال كمية من الأسلحة المغنومة إلى المنطقة الثانية، في إطار المساعي التي كان يبذلها شيحاني لتخفيف ضغط جيش الاحتلال على منطقة الأوراس.

وقد أسندت هذه المهمة إلى فصيلة من 40 نفرا، شكلت مناصفة من « رجال عجول ورجال لغرور » ! تمكنت من آداء مهمتها. لكنها وقعت وهي في طريق العودة في كمين للعدو، ولم تكن مسلحة بأسلحة مناسبة فأبيدت عن آخرها .. وقد زادت هذه النهاية المأساوية من غضب الرجلين على شيحاني ومبادراته.

وكانت مبادرة تنظيم « أيام مفتوحة » على الثورة بوادي اهلال في أواخر سبتمبر، بمثابة القطرة التي أفاضت الكاس .. وكان هدف شيحاني من هذه التظاهرة هو تحرير المواطنين من نفوذ إدارة الاحتلال وأعوانها بناحية النمامشة، وإشعار الجميع بتنامي الثورة وقوتها بالمنطقة الأولى، لا سيما بعد مبادرة 20 أوت 1955 م من زيغود ورفاقه في المنطقة الشمالية المجاورة.

ويبدو أن جدوى هذه المبادرة السياسية وأهميتها، لم تكن واضحة أو مفهومة لدى عجول وحليفه لغرور .. أو على الأقل لم تكن جديرة بالمعركة التي نجمت عنها : معركة الجرف الشهيرة.

وباء « حب الرئاسة » .. يفتك بالثوار !

بعد « الأيام المفتوحة » على الثورة بوادي هلال انفض الجميع، وأخذ المجاهدون في العودة إلى مواقعهم أفواجا أفواجا، وقد اصطدمت الأفواج الأولى بقوّات العدو التي ضربت حصارا محكما على المنطقة كلها من الحدود الشرقية إلى وادي العرب غربا.

وبناء على ذلك قرّرت قيادة المنطقة برئاسة البشير شيحاني الانسحاب إلى ناحية الجرف الحصينة، والاعتصام بها في انتظار زحف العدو والتصدي له.

كان عدد المجاهدين حوالي 300. وقد استعانوا بالميدان المنيع ومعرفتهم الجيدة به، ليصمدوا أمام الهجمات العنيفة الأولى التي استخدمت فيها الطائرات والدبابات والمدافع بكثافة. وبعد ثلاثة أيام من القتال قرّر شيحاني فك الحصار -مهما كلف من ثمن- خشية نفاد الذخيرة والوقوع في قبضة العدوّ نتيجة ذلك. وتم الاتفاق على بقاء مجموعة القيادة بالمغارة التي احتمت بها قبل بداية المعركة والانسحاب ليلا، حسب تشكيلة يتصدّرها عاجل عجول ويتوسّطها سيدي حني (البشير ورتان)، يليه عباس لغرور.

ويقول عجول في هذا الصدد : « لولا يأسنا من النجاة وطلبنا الشهادة لما انفرج الحصار المحكم المضروب حولنا ». وأمام إصرار المجاهدين أخذت أطواق الحصار تنفرج الواحد تلو الآخر، و« كان سيدي حني يؤذن عقب اقتحام كل طوق منها ».

خرج عجول ولغرور منتصرين من هذه المعركة التي اشتهرت « بمعركة الجرف » والتي انسحب العدو منها خائبا في 26 سبتمبر، بعد محاولة أخيرة لأسر مجموعة القيادة برئاسة شيحاني. وقد أثار هذا الانتصار شهية الرجلين وغذّى طموحهما في « ترسيم سلطتهما الفعلية » على قيادة المنطقة !

وكان عجول خاصة لا يخفي طموحه، وهو طموح قديم يقول عنه المجاهد الكبير مصطفى بوستة، أنه سبق أن عبّر عن نفسه من خلال معاكسة القائد مصطفى بن بولعيد نفسه !

لذا ما إن انتهت المعركة، حتى بدأ أنصاره يثنون على مآثره فيها ! ويتهامسون فيما بينهم ثم يجاهرون بحقه في استلام مقاليد القيادة !

وبعد الانسحاب من الجرف التقى عجول ولغرور بقادة النواحي في وادي الجديدة جنوب قنطيس، وطلبا إليهم أن يعودوا إلى مواقعهم على رأس جنودهم. ولم يستبقيا معهما سوى فصيلة واحدة لترافقهم إلى مقر القيادة بالقلعة. وهناك التحق بهم شيحاني الذي لاحظ تغيرّ سلوك مساعديه نحوه، فحاول استعادة زمام الموقف بالعودة إلى مرجعية بن بولعيد وتجديد عهد الوفاء له.

كان لقاء القلعة في 20 أكتوبر وتم في أجواء من الريبة وتبادل التهم حتى أن عناصر القيادة لم تتفق على الاجتماع اللاحق لمسؤولي النواحي إلا بشق الأنفس، وأصرّ قائد المنطقة على أن يكون الاجتماع في أولحاج بناحية عالي الناس.

وحسب شهادة عجول أن شيحاني انتبه لما يراد به، فتظاهر بالمرض وأنه يعتزم الذهاب للعلاج، في مكان لا يعلم به أحد حتى إشعار آخر. وأعلن بالمناسبة عن استخلاف نائبيه لغرور وعجول !

وفي تلك الأثناء عمد الثنائي إلى الحيلة فزعما أن جيش الاحتلال بصدد الزحف على المنطقة .. فقام شيحاني بناء على ذلك بتوزيع حرسه الخاص .. هكذا تمكّن الثنائي من التفرّد به وإعدامه وكان ذلك في 23 أكتوبر 1955 م.

بعد هذا الانقلاب الدامي أسندت قيادة المنطقة إلى عباس لغرور بمساعدة عجول. وقد قوبل هذا القرار بالرفض القاطع من مسؤولي الناحية الغربية، وعلى رأسهم عمر بن بولعيد ومسعود عَيْسِي.

ولم يمض شهر على هذه القيادة الثنائية -المنقوصة- حتى عاد مصطفى بن بولعيد إلى منطقته، عقب فراره من سجن الكدية مساء 10 نوفمبر الموالي.

وبيدو أن هذه العودة غير المنتظرة أفسدت على عجول ورفاقه مخططاتهم، كما يدلّ على ذلك ردّ فعله إذ علّق على العملية بقوله : « إن سجن الكدية ليس اصطبلا يدخله ويخرج منه من يشـاء » !

وقد بدا له آنذاك أن الإعلان عن فرار بن بولعيد، إمّا أن يكون تمويها لتصفيته، أو ثمرة تفاوض مع إدارة الاحتلال على أساس تسوية معينة !

وبناء على ذلك أمر مسؤولي النواحي بالتحفظ على القائد الهارب وعدم الامتثال لأوامره ! مبررا ذلك بالنظام الداخلي لجبهة وجيش التحرير الذي ينصّ على عزل الهارب أو السجين المفرج عنه طيلة أربعة أشهر ! غير أن أوامر عجول لم تجد من ينفذها غير مسؤول ناحية أمشونش ! ومع ذلك يؤكد عجول أنه « لم يبايع بن بولعيد من جديد إلا بعد استشارة وموافقة « خمسة من مسؤولي النواحـي » ..

وتمت المبايعة الرسمية بوادي عطاف في اجتماع لمسؤولي النواحي ما بين 11 و13 مارس 1956 م. وتشاء الصدف أو المكيدة أن يستشهد بن بولعيد بعد أيام معدودة من تجديد الثقة، لتعود المنطقة الأولى إلى سابق حالها من التشرذم والخلاف والتنازع الشرس على خلافته.

وتبلور التنازع في البداية بين عجول وعمر شقيق القائد الشهيد. وتم تجاوزه مؤقتا بحل وسط تقبّله الفرقاء على مضض : قيادة جماعية من 12 عضوا. لكن بعد ثلاثة أشهر، استطاع عمر أن يرجح الكفة لصالحه، لا سيما بعد أوّل زيارة له لمنطقة جرجرة في يونيو 1956 م.

وكان منافسه قد تلقى في نفس الفترة ضربتـين :

- فشله في الاتصال بالولاية الثالثة بواسطة الثنائي مسعود بالعقون ومحمد الطاهر بوزغـوب.[1]
- تمرّد ناحية النمامشة على حليفه عباس لغرور، وإقدامها على تعيين قيادة مستقلة برئاسة الأزهر شريط .. وكان مجاهدو النمامشة (تبسة) قد حاصروا لغرور قبل ذلك بناحية القلعة، مما اضطر حليفه عجول للتوسط لفك الحصار عنه وتسوية الخلاف مؤقتـا.[2]

غير أن مكاسب عمر من متاعب منافسه، لم تمنع منظمي مؤتمر الصومام من توجيه دعوة إليه وإلى حليفه لغرور، أسوة بدعوة كل من مسعود بالعقون والطاهر النويشي .. لكن الظروف شاءت أن يتغيب الجميع عن هذا الموعد التاريخي، وتكون نتيجة ذلك تكليف قائد الولاية الثانية يوسف زيغود بالتوجه إلى الأوراس لمعالجة مشكلة القيادة بعين المكان. وشاءت الصدفة غير ذلك، فقد استشهد زيغود وهو يتأهب لآداء المهمة المنوطة به.

وقد كلّف بعده بنفس المهمة، الرائد عميروش عضو مجلس الولاية الثالثة الذي حل بالأوراس في بداية أكتوبر 1956 م على الأرجح.

ويفهم من شهادة عجول أن مبعوث لجنة التنسيق والتنفيذ، وقع منذ البداية تحت تأثير خصومه من مسؤولي غرب الأوراس، لا سيما عمر بن بولعيد والطاهر النويشي ومسعود بن عيسى.. وقد أدخل هؤلاء في روعه أن عجول ضالع في مقتل مصطفى بن بولعيـد.

1. حاول لغرور بعد ذلك تصفية قيادة النمامشة في تونس بمساعدة السعيد عبد الحي.
2. اعتقلهما عمر بن بولعيد ولم يفرج عنها إلا بعد مجيء عميروش (في أكتوبر 1956).

التقى عجول بعميروش أول مرة في جبل كيمل (معقل عجول) بالقرب من سيدي علي .. وكان لقاء إعلاميا، إذ أبلغ مبعوث لجنة التنسيق محدثة نتائج مؤتمر الصومام وسلّمه الوثائق الصادرة عنه. ثم عرض عليه مرافقته إلى الناحية الشرقية من الولاية لمقابلة عباس لغـرور.

لكن اللقاءات اللاحقة كانت بمثابة محاكمة مقنعة، تخلّلها كثير من الأسئلة المريبة مثل : « ماذا تعرف عن استشهاد بن بولعيد ؟! » وعندما أجاب عجول بأنه لم يعلم بمقتل قائد المنطقة إلا في مايو 1956 م بواسطة اثنين من جرحى العملية وهما مصطفى بوستة وعلي بن شايبة اللّذين قدما إلى ناحية كيمل للعلاج، استغرب عميروش ذلك : « هل من المعقول أن يظل مسؤول ما منقطعا عن قائده طيلة شهرين كامليـن » !

حاول عميروش بعد ذلك، إقناع عجول بالخروج إلى تونس، مرورا بالولاية الثالثة « لمقابلة » كريم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ. وحمل الحاج لخضر -ربما بإيعاز من عميروش- لعجول طلبا غريبا : أن يتخلى عن جنوده !

مثل هذه المقدمات وغيرها، كان لا بد أن تثير شكوك عجول الذي كان في منعة وسط رجاله، ومع ذلك تمكّن عميروش -بمساعدة الحاج لخضر حسب الشاهد- من استدراجه ذات ليلة (19 أكتوبر) لحضور اجتماع خاص « لتوضيح بعض الأمور » ! وكان ذلك بولجة النشم جنوب سيدي علي.

وفي انتظار « جلسة التوضيح » هذه، كان عجول مستلقيا في أحد الأكواخ المظلمة إلى جانب اثنين من المسؤولين هما الصادق بادسي وعبد الحميد الثنية. وفجأة انقشع الظلام عن ضوء ولاعة، أعقبته سلسلة

زخات باتجاه من كان بالكوخ فقتل بادسي والثنية، بينما أصيب عجول بجروح خفيفة في يده وساقـه.

وقد تظاهر بالموت قبل أن يستغل الارتباك الذي أعقب العملية، لينسحب إلى جنوده المرابطين على مقربة من الكوخ، بعد أن أطلق النار على اثنين من الجنود القائمين بحراسة المكان.

وحسب شهادة عجول أنه منع جنوده من ردّ الفعل، قبل أن ينسحب إلى معقله بالدرمون حيث تقيم عائلته. وخشي الحاج لخضر بدوره العاقبة فنصح عميروش بمغادرة جبل كيمل حـالا.

لاحظ جنود عجول ما لحق بقائدهم فبدأوا ينفضّون من حوله، بعد أن تبيّنوا أنه أصبح في عداد « المغضوب عليهم » ! ولم يبق معه سوى ابن أخته وأفراد عائلتـه.

وبعد بضعة أيام، وكان مايزال يعاني من جراحه، رغب إلى والده في الاتصال بمركز جيش الاحتلال بزريبة الوادي جنوبا لتدبير مسألة استسلامه. وهكذا ينتهي دور عاجل عجول، أحد رجال فاتح نوفمبر 1954 م بالأوراس الذي ذهب ضحية طموحه، وسوء تقدير عواقب « حب الرئاسة » على مسؤوليه ومنطقته، وعليه شخصيا في نهاية المطـاف.

وكان الشهيد مصطفى بن بولعيد عقب فراره وتجديد صلته بنظام المنطقة الأولى، قد نبّه مجاهدي عين التوتة إلى مخاطر ما أسماه « حب الرئاسة »، لأنه « إذا استحكم في النفوس انتهت الثورة » !

وقد ساعد هذا « المرض » على ضرب استقرار الأوراس إلى حد كبير، بدءا بتصفية شيحاني التي لم يدر عجول أنها كانت بداية نهايته في نفس الوقت.

طبع بمطبعة دار هومه– الجزائر 2010
34، حي لابروبار – بوزريعة – الجزائر
الهاتف: 021.94.41.19 /021.94.19.36
الفاكس: 021.94.17.75 /021.79.91.84
www.editionshouma.com
email : Info@editionshouma.com

ردمك ISBN 978-9961-65-453-8

9 789961 654538

دار هومه

للطباعة والنشر والتوزيع

34 حي عيسات إيدير - بوزريعة - الجزائر

هاتف 021 94 17 79 فاكس 021 94 19 36

021 79 91 04 021 94 41 19

www.editionshouma.com

e-mail.info@editionshouma.com